

مصر لمصرين

اسليم خليل النقاش

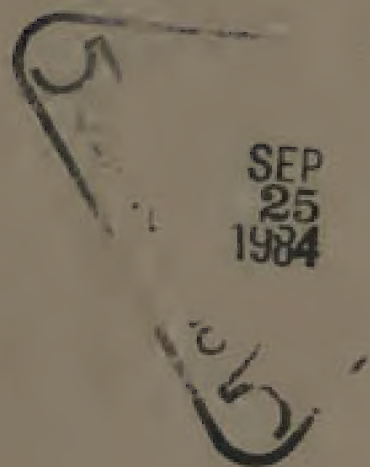
الجزء السادس

من ١٥ - تمير (البلول) سنة ١٨٨٣ الى نهاية عام ١٨٨٤



* (طبع في مطبعة جريدته المحروسة بالاسكندرية) *

* (١٣٠٢ سنة ١٨٨٤) *



DT
107
.4
N36
1884
v. 6-7

المقدمة

بسم الله الفتاح

هذا هو الجزء السادس احد ادلتنا على اجتهادنا المتصرف الى انجاز مشروعنا التاريخي تصدره مضافاً الى الجزئين الرابع والخامس من اجزاء التأليف والجزئين السابع والثامن في ترتيب عدد الاجزاء والاولين من اجزاء التقارير العربية ونبعث به الى القراء مشتملاً على اهم الحوادث التي كرت بعد اندفاع الشدة العسكرية منذ ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ الى نهاية عام ١٨٨٤ قائمين على وعد ان نشفع الاجزاء الصادرة الى الان ببقية اجزاء التأليف والتقارير السابق التنويه بها بأن نشفع عملنا القادم باصدار الجزء الاول مفتتحاً بمقدمة مسهبة العبارة وافرة الشروح نضمنها كلامنا السياسي المطول على حوادث مصر الاخيرة ما لم نأت على شيء منه في فصول هذا الجزء الا ما نعلق منها بمسائل مصر الداخلية واحوالها العمومية مستندين في كل ذلك على براء حضرة صديقنا البارع الاكاتب جرجس افندي ميخائيل نجاس احد محرري جريدتنا «المحرورية» الذي عول فقيدنا رحمه الله على مساعدته في تأليف هذا الكتاب كاستنادنا على غيرته في انجاز ما صدر الى الان من الاجزاء الآتية الذكر فمستولنا ان يظل مشتركونا وقراؤنا على ما اعاروه ابانا الى اليوم من الثقة التي وقفنا الهمة والاجتهاد على واجب الشكر لها والله الموفق في كل حال لما به النفع المطلوب في مثل هذه الخدمة الوطنية

« خليل النشاش »

الفہرس

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
١	فصل في ما كان بعد دخول الانكليز الى مصر	١٤	احكام
٤	فصل في النهائي التي وردت الى الخديو والجنرال ولسلي	١٤	القنا قبض
٥	فصل في عبد العال حلي	١٤	الغاء قوانين
٦	فصل في الغاء جريدتين	١٥	انعامات على الضباط الانكليز
٦	فصل في آثار من الاحباط والاعتماد	١٥	حادثة في ميت غمر
٨	فصل في عود الخديو الى القاهرة	١٦	امور قضائية
٩	فصل في تشكيل لجنة القاهرة المخصصة ومحكمتي القاهرة والاسكندرية العسكرية	١٧	غنو
١١	فصل في هدية اهل البلاد للاميرال سمور والجنرال ولسلي والجنرال لو	١٧	فصل في عود المهاجرين والوسائل التي اتخذها الانكليز لصيانة الراحة
١١	فصل في العساكر الانكليزية بعد الثورة	١٩	فصل في استيفاءات متفرقة
١٢	فصل في استنراف الراحة في مصر	٢١	فصل فيما كان من الاقوال بعد انقضاء الحوادث
١٢	فصل في عرض الجيوش الانكليزية على الخديو	٢١	فصل في استيفاء ما اظلمت قرائع بعض الشعراء بعد انقضاء الحرب وفيه
١٢	فصل في بعض احوال عمومية وفيه	٢٠	منظومة الشيخ علي افندي الليثي
١٢	مشيخة الجامع الازهر	٢٢	منظومة محمد افندي البسيوني
١٢	مأدبة خديوية	٢٤	منظومة عبد الرحمن افندي الاياري
١٢	مكافأة سلطان باشا	٢٧	منظومة ابراهيم افندي الكفروني
١٤	الغاء الجيش المصري	٢٩	فصل في مظاهر وطنية
		٤٠	فصل في شأن قتاصل الدول ازا
			تأيد الراحة

فصل فيما ترتب على الديات الخمسة
من الآثار النافعة

قبائل البدو

فصل في تنبيه وإخطار

ملاءمة اعطاء المجالس المختلطة حق

فصل في المنهوبات التي قبضت عليها
الحكومة

الحكم في المواد الجنائية

فصل في عدم اختصاص المحاكم المختلطة
بالنظر في قضايا التعويضات

حق مصر في إبرام معاهدات تجارية

فصل في اضرار المالية

اعفاء الاجانب من الضرائب

فصل في مهمة اللورد دفرين وقدمه
الى النظر المصري والاراء والاقوال

اقامة وكلاء للحكومة المصرية في اوربا

في شأنه وتقريره المطول

ترعة السويس

فصل في مهمة اللورد دفرين وقدمه

نظرة فيما تم من الاصلاحات

الى النظر المصري والاراء والاقوال

الميزانية المصرية

في شأنه وتقريره المطول

النتيجة

فصل في مهمة اللورد دفرين وقدمه

نظرة فيما تم من الاصلاحات

الى النظر المصري والاراء والاقوال

الميزانية المصرية

في شأنه وتقريره المطول

النتيجة

فصل في مهمة اللورد دفرين وقدمه

نظرة فيما تم من الاصلاحات

الى النظر المصري والاراء والاقوال

الميزانية المصرية

في شأنه وتقريره المطول

النتيجة

فصل في مهمة اللورد دفرين وقدمه

نظرة فيما تم من الاصلاحات

الى النظر المصري والاراء والاقوال

الميزانية المصرية

في شأنه وتقريره المطول

النتيجة

فصل في مهمة اللورد دفرين وقدمه

نظرة فيما تم من الاصلاحات

الى النظر المصري والاراء والاقوال

الميزانية المصرية

في شأنه وتقريره المطول

النتيجة

فصل في مهمة اللورد دفرين وقدمه

نظرة فيما تم من الاصلاحات

الى النظر المصري والاراء والاقوال

الميزانية المصرية

في شأنه وتقريره المطول

النتيجة

فصل في مهمة اللورد دفرين وقدمه

نظرة فيما تم من الاصلاحات

صفحة		صفحة
٢٢٧	فصل في بعض كلمات داخلية على مصر	١٩١
٢٢٨	» في الخلاف الذي وقع بين نوبار	١٩١
	باشا والمستر كليفورلويدي	١٩٢
٢٢٠	فصل في الحماية الانكليزية	
٢٢١	» في مؤتمر لندره	
٢٢٨	» في ام محنويات الكتاب الاصفر	١٩٢
	الفرنساوي الصادر عام ١٨٨٤ مثملاً	
	على الرسائل المتعلقة بالمؤتمر والمسألة	١٩٥
	المصرية	
٢٤٤	فصل في قدوم اللورد نورثبروك	٢٠١
٢٤٧	» في توقيف الاستهلاك	٢٠٨
٢٥٠	» في المعرض النقطي	
٢٥٢	» في النقود الجديدة	٢١٢
٢٥٢	الخاتمة	ترتيب المحاكم المحلية
٢٥٤	ملحق بالنصل المختص بمسألة التعويض	٢٢٥
		فصل في الهواء الاصفر
		» في استعفاء شريف باشا
		٢٢٦

الجزء السادس

ويشتمل على الحوادث التي مرت بمصر من يوم دخول الانكليز

ابوابها الى نهاية عام ١٨٨٤ وفيه الكلام

على محيى اللورد دفرين وتقريده ووزارة

شريف باشا ولجنة التعويضات وغير

ذلك من الحوادث التالية لعهد

انقضاء الثورة

فصل

فيما كان بعد دخول الانكليز الى مصر

كان يوم ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وهو يوم

دخول الجنرال ولسلي وجيشه الى مصر على ما

سبقت لنا الاشارة اليه في ختام الجزء الخامس

من الايام المعدودة فقد انفتحت له الصدور في

العاصمة وحل في القلوب محل البرء من ابواب

الآن ان زمر المخازين الى العرايين من اهل

العاصمة والريف اسوا بعد سقوط التل الكبير

كم صعدوا بصعقات الخيبة وكان كثيرون

منهم غير مصدقين بما حصل اعتقاد ان التل

حصن منيع لا ينال بمثل السهولة التي رفع فيها

علم النصر فوق روابي ونلاله

واشأ من قواد جيش كفر الدوار اثر

سقوط التل وانفوا بالسلمة عودا الى الخضوع

والطاعة فصار السهر اقبلين وود في ١٦ سبتمبر

الى المحل الذي كان قد انشاء عرابي فيه

المحسن المتبع في تلك الجهة ويعرف بعزبة اصلان

وكان قد صحبه الى ذلك المكان ضباط من

اركان حربه واخرون من قبل الجناب الخديوي

فاستلم الطاية ثم امر بنسائها فصفيت وبعد ذلك

تقدم قائد الجند المتحصن في تلك الجهة الى

الجنرال ونبغة من كان يعبث من الضباط فالتوا

جميعهم السلمة خاضعين واعدين بالقيام على

عهد الطاعة للحضرة الخديوية ثم ابلغوا الجنرال

ان حامية المحسن كانت مؤلفة من ٢٥٠ جنديا

وانهم ركنوا الى الهزيمة قبل حصول الاستئذان

وكان قد علم قبل ذلك ان في حصون

كفر الدوار ضابطا ايتاليايا يدعى باولوتشي

متوليا قيادة العرايين فلما استسلم قادة المحسن

طلب الجنرال منهم ان يرشدوه الى مكان ذلك

الضابط او يسلموه له اذا كان باقيا في حوزتهم

فلما واجابوا واثرو بالضابط فوجه على ما فعل

وسلمه لبضعة ضباط من ضباط البحرية الايتاليانية

كان قد استصحهم الى ذلك الموقع لهذا النصد

وأرسل بعد ذلك الى كفر الدوار نحو
من ثمانمائة جندي من الجنود الانكليزية للحلول
فيه واما العربان الذين كانوا منضمين الى
الجيش فكانوا قد ركبوا الى الفرار من ذلك
الموقع قبل وصول الانكليز اليه

وكان نزول الجنرال ولسلي بمصر في سراي
عابدين التي كان قد صدر الامر الخديوي
باعدادها له وكانت اقامة البرنس دي كونوغت
نجل الملكة في قصر التزهة . ولم يكن يمر يوم
بعد دخول الجنرال الى عاصمة المصريين من
غير ان ينفذ عليها قوم من العساكر الانكليزية
من كانوا يرسلون اليها تباعاً سراعاً

وسجن من قبض عليهم من الملكية في سجن
الضبطية والجهادية في القلعة وغيرها وعراي
وطلبه ومحمود سامي في العباسية . وقبض على
عدة اشخاص من كانوا في عداد العرايين
فمجر عليهم في اماكن مخصوصة

وأبي عبد المال محافظ دمياط وقومندانها
اذ ذاك ان يستسلم للانكليز باسم الخديوي وحاول
ان يحمل الاهالي على الاعتقاد بان عراي لم
يزل ثابتاً امام قوتهم وانه لا بد من القتال الى
النفاء فصصت الحكومة الخديوية اثر ذلك ان
تقبض عليه وتعاقبه باطلاق الرصاص فلما بلغه
ذلك اذعن واستأمن فخرجت العساكر الانكليزية
الى طاية الجميل واستلمتها في يوم الخميس
الواقع في ٢١ ستمبر سنة ١٨٨٢

وقد ورد تلغراف من محافظة بورسعيد
الى نظارة الداخلية بتاريخ ذلك اليوم متضمن
انه عند مغيب شمس ٢٠ ستمبر توجهت السفن
الحرية الى امام طاية الجميل وفي الساعة

السابعة (على الاصطلاح الافرنجي) خرجت
الى البر جنود انكليزية وفي الساعة الثالثة بعد
متصف الليل توجه المندوبون الى الطاية
بالاعلان الذي حرر لحكمدارها وفي الساعة
الثامنة رفعت فوق الطاية الراية البيضاء فدخلها
جند الانكليز واستولوا عليها باسم الجناب
الخديوي

وصدرت الاوامر الخديوية بعد سقوط التل
الكبير بتعيين حكام للمدريات من اهل التزاهة
والاخلاص فعين ابراهيم ادم باشا مديراً
للغربية ومحمد شاكر باشا للدقهلية واحمد فريد
باشا للشرقية وابراهيم بك توفيق للبحيرة وحسن
فهمي بك للمنوفية والياس بك لبني سويف ومراد
باشا رفعت للفيوم و خليل بك عنفت للمنيا
وحسن بك رفعت لقنا و عثمان باشا صدقي
لاسنا .

وعين عثمان باشا غالب مأموراً بالضبطية
مصر واحمد باشا رافت محافظاً للاسكندرية
واسماعيل زهدي باشا محافظاً لدمياط وحسين
بك البغدادي محافظاً لرشيد

ورسم يوم صدور الاوامر بتشكيل لجنة
مخصوصة في الاسكندرية لتحقيق مواد السرقة
والقتل والتهتك والنهب والحريق التي وقعت في
الاسكندرية يوم ١١ يونيو سنة ٨٢ وفي الايام
التالية ليوم ١١ يوليو الى غاية ١٦ منه وأمر ان
تكون وظيفة هذه اللجنة قاصرة على تحرير تقرير
عن كل قضية يجري تحقيقها وان تقيم الدعوى
على كل شخص تظهر جنائنه لديها وان تقرير
الدعوى والمستندات المشفوع بها تقدم بعد ذلك
للجلس المخصوص الذي يتا ط بالنظر في المواد

السابقة الذكر والحكم فيها وإن ترسل اللجنة
مندوباً مخصوصاً من قبلها لإقامة الدعوى أمام
المجلس المخصوص وأنه يجب على هذه اللجنة
أن تطلب التناء الدخلى على أي شخص يقتضى
طلب يقدم منها لمحافظة الاسكندرية الذي يجب
عليه تنفيذ هذا الطلب وأنه يجوز للتفصيلات
أن ترسل معقدين من قبلها (إذا شئت)
ليحضر واجلسات اللجنة وإن يكون لهؤلاء المعقدين
حق اداء ملاحظاتهم للجنة بواسطة الرئيس وإن
يكن لا يجوز لهم الاشتراك في المذكرات
والمداولات

أما هيئة هذه اللجنة فكانت مؤلفة على نحو
ما ترى

الرئيس

عبد الرحمن باشا رشدي - وكان يومئذ
بلقب بك -

الاعضاء

كازيمير آرا ناظر قسم قضايا نظاري الاشغال
العمومية والحرية والمجرية

احمد يلغ افندي نائب وكيل الحضرة
الخديوية

الموسيو كليار امين عموم الحمارك المصرية

احمد امين بك نائب وكيل الحضرة

الخديوية في المجالس المحلية

حماد بك قاضي في محكمة الاستئناف

ابراهيم بك فؤاد رئيس مجلس الجيزة والتلويبية

الموسيو فاشيه دي مونجويون وكيل الحضرة

الخديوية في المحاكم المختلطة

وصدر ايضاً امر آخر بتشكيل لجنة

مخصوصة في طعنا من مثل هذه اللجنة لتختص

الموارد السابق الايام اليها التي حدثت في جميع
انحاء النطر المصري ما عدا مدينة الاسكندرية
فتألفت هيئتها على الوجه الاتي

الرئيس

محمود باشا الفاي

الاعضاء

لطيف بك سليم

جبرائيل افندي كخيل نائب بقم قضايا

نظاري المالية والداخلية

شفيق بك منصور

موسيو شكوفي نائب بقم قضايا نظاري

الحفانية والخارجية

وبعد ان تشكلت هاتان اللجنتان اخذتا

في اجراء الاعمال التي تيط بها اجراءها فكانت

آية الدقة ورابة الضبط وكان من نتائج اجراءاتها

ما كان له حسن الوقع وترتب عليه الاثر

المطلوب في البلاد المصرية بعد سقوط العرايين

وانثناء الاعتقاد بتوهم ونشأت عنه منافع كثيرة

سيجي الكلام عليها في غير هذا المقام

واختمت الحكومة الخديوية باستخدام وسائل

تسكين النفوس واعادة الراحة الى البلاد وملاشاة

اسباب الضغائن والاحقاد وتأيد جانب الامن

العام ارجاءاً للنائب الاعمال واجاء لمئات ما

مر على مصر من حسن الحال واصلاحاً للمآل

فصرفت همها بداعة ذي بدء الى جمع الاسلحة سواء

كانت اميرية او غير اميرية وإلى جمع المهمات

والجوانبات المختصة بها فاصدرت مشوراً بقول

فيها ما معناه :

ان العساكر الذين كانوا في وقائع العصيان

التي انتهت حال انصرافهم الى بلادهم بالحجة

مقتضاها . وفي ثم جمع الاسلحة وارسلها الى
مخازن الحكومة بخدم نظارة الداخلية كنف
شامل لبيان ما صار جمعه وارساله

فتلقى المديرون هذا المشور واخذوا في
انفاذ احكامه فكان الامر صعباً في بادئ الامر ولكن
لم يضر عليه ايام بسيرة حتى اقلعوا في جمع قسم
واقر من تلك الاسلحة والادوات

ثم اصدرت نظارة الداخلية مشوراً اخر
في شأن الذين تطوعوا في سلك العرايين
فطلبت الى الحكام الذين ارسلته اليهم ان يقدموا
ما كسبوا عموماً سيما اسماء الاشخاص الذين
تطوعوا في الجندية العراقية واسماء بلادهم وبيان
الكيفية التي تجمعوا بها وتوجهوا الى الجيش
الناظر فتعلقوا على قدر الاستطاعة والامكان

—————

فصل

في النهاية التي وردت الى الخديو

والجنرال ولسلي

ونقلت رسائل التهنئة وارادة بالبرق على
الخديو والجنرال ولسلي من اكثر المالك
الاوربية يهتفا اعظم اوربا فيها بغير التاثيرين
ويخصصون الجناح الخديوي بنهضة الاستظهار
على مضاديه وادخاله في حوزته

ورقد على الخديو في الاسكندرية يوم
عديدون من اقلعوا على طاعته وهناؤه على
نجاته من شر الفتنة واعزوا له عن اخلاصهم
وايمانوا ما كانوا يتأسفون من اجله اثناء الحرب
على غراب الاسكندرية ولحقوا بالضرر باهل
من الديار الميمنة

والوفا بالاسلحة اخذوا معهم اسلحة ومهمات
وحيوانات تخص بالحكومة والذين انهم يقتنونها
لانفسهم كما ان بعض اهالي البلاد الذين قادم
المجهل والضلال الى العصبة النائرة فانضوا
اليها بصفة متطوعين قد اقتنوا اسلحة لانفسهم
واحصلوا على اسلحة ومهمات ايضا من مقتنيات
الحكومة واخذوها معهم مقتدين بالعساكر وبما
ان بعض الاهالي الذين كانوا مستقرين في
البلاد اقتنوا الاسلحة والادوات في خلال تلك
المنة وكان نظام الحكومة يوجب عدم التغافل
عن بقاء الاسلحة في هائلك البواحي واستتباب
الامن والراحة مستلزماً جميع ما يوجد في بلاد
الحكومة من الاسلحة والادوات كالبارود ونحوه
سواء كانت اميرية او غير اميرية مع الاستحضار
على جميع المهمات والحيوانات الاميرية التي
بقيت مع العساكر وغيرهم - كل ذلك يتعين
من اجله (كافي منطوق المشور) على المديرين
ان يراعوا الى جمع هذه المعدات من بنادر
المديرية وبلادها وكنوزها وعزيمها وعربانها
وارسالها الى مخازن الحكومة بحيث لا يترك شيء
منها باي بلد وجنح

وشل المديرون في هذا المشور ان
يبدروا العمد والمشاخ ونظار العرب وغيرهم من
يكون اندازهم واجبا وان يجعلهم على علم بانهم
يجابون ويعاقبون اذا وجد عندهم اسلحة او
ادوات نارية او مهمات او حيوانات اميرية كانت
او غير اميرية . اما العقاب فعقاب «الليان»
يرسلون اليه ولا يخرجون منه

وطالب اليهم ان ياخذوا على اولئك العمد
والشاخ منهم ان توبة بذلك يجري العمل على

وكانت شوح في الواقع ملامح الاسف على
وجوه كثيرين من اهل الريف الذين كانوا
يردون الى الاسكندرية بعد انكسار سورة الثورة
وانخفاض حدة المصائب . فدخل البعض ظن
انهم متأسفون على خيبة عرابي واتخذوا قرارا
امتحان الامر فاجتمعوا بكثيرين منهم وتبادلوا
الحديث معهم فيما كان فراوم يبدون من عواطف
الشفقة على البلاد ما تعجز عن وصفه الالسة
والاقلام وكانوا يفسحون الامان المعظمة على انهم
من كانوا اعلم الناس بعاقبة الامر وانما لم يكن في
يدم قوة تردع او سلطة تمنع

وكان اللورد ولسلي من جهة اخرى يتلقى
رسائل التهته وفيها بيان ان القوم في الكثرة
كانوا من انقاد البصيرة وحده البصر على الجانب
الاعظم انباء الحرب العراقية فانهم كانوا يعتقدون
الرهائن مع قوم اخرين على اعتقاد انه لا بد
ان ينوز الانكليز عاجلاً او آجلاً ومما كان
امراً واقعياً

فصل

في عبد العال حلي

نقدم انا القول في اول الفصلين السابقين
ان عبد العال حلي محافظ نجر ديباط وقائد
سوفعه اسلم بعد الالباء والامتناع من التسليم
وشنعنا ذلك بما جاء مذكوراً في محلو فتياً
لفائدة التفصيل والاستيفاء نقص هذا الفصل
منصل ما ورد متعلقاً بكيفية خضوع عبد العال
وقوه بعد العثوق والاصرار على المقاومة وعالك
اليان

بعد انقباد عبد العال واستثائه توارد الجند
الذين كانوا بقيادة الى طنطا لتسليم الاسلحة
والذخائر فيها وفقاً لامر الجنرال ولسلي في ٢٠
سبتمبر سنة ٨٢ ورد من مقدمة ديباط الى
شرين اربعة بلوكات من المشاة ومعهم مدفعان
من مدافع كروب ومدفعان جيلان وذخائرهم
وادواتهم وضباطهم وعرضوا ان يلقوا السلاح
من ايديهم ويسلموا المدافع والخيول والبغال
لان علف الهم وموتواتهم كانت قد نفذت
منهم فاستشير الجنرال السن في ذلك فامر
بصرف الجند القرية بلادهم من شرين وان
يرسل الباقون الى المديرية

وفي ٢٢ من (سبتمبر) وقد على طنطا نحو
ثمانائة رجل من المشاة ورجال المدافع واردين
من مقدمة ديباط مع اثنين وثلاثين ضابطاً
ومعهم محمد بك حلي وفي صحتهم مدفعان
جيلان فالتى العساكر السخنة وتوجهوا في سبلهم
عملاً بامر الجنرال اما الضباط فارسلوا الى
الجهادية من غير ان تتزعج سوفهم منهم

ورود من مديرية الدقهلية على نظارة
الداخلية تلغراف في ٢٢ سبتمبر مفاده ان المديرية
لما علمت بقدم عدة جنود من ديباط الى
شرين صدر التوجيه لمهندس سكة ديباط المديرية
وناطر محطة طنطا بتركيب قطع السكة لمضورهم
فكان ذلك وورد قطار يقل سبعائة جندي من
رجال عبد العال بذخائرهم والسخنة فصاروا
الى طنطا فاستقبلهم مدير القرية استقبال المسلم
على المسلم ثم تلاهم قدوم ثلثة رجل اليها
(اي الى طنطا) وتواردت بعد ذلك بقية
العساكر على تلك المدينة محضدلم حتى منهم في

دمياط حتى رابع وعشرين سبتمبر إلا التذر
السير

أما عبد العال فبعد استثنائه قبض عليه
وعلى سليمان نجاتي وغيرها وأرسلوا جميعاً إلى
مصر تخضعهم العساكر الانكليزية

فصل

في إلغاء جريدتين

وفي ٢٢ سبتمبر من ذلك العام أصدر ناظر
الداخلية أمراً بإلغاء جريدتي الزمان والسفير
فكان إلغاء الأولى من قبيل الاستصواب والإلغاء
الثانية مبنياً على ما يأتي

كانت نظارة الجهادية قد كتبت قبل
المحادثات إلى نظارة الداخلية بالترخيص لحسن
الشمسي في إنشاء جريدة سياسية أدبية موسومة
بالسفير تصدر مرتين في الأسبوع مع إعطاء
صاحبها إعفاء موقتاً من أداء مبلغ التأمين أو
الضمانة الثمر في قانون المطبوعات فاجابت
نظارة الداخلية ذلك وكتبت إلى ضبطية مصر
بأن لا تعارض نشر تلك الجريدة

ألا أن رياض باشا ناظر الداخلية الجديد
اذ ذاك رأى ذلك الترخيص على تلك الصورة
مخالفاً لقانون المطبوعات الذي صدر به الأمر
الحديوي في ٢٦ نوفمبر سنة ٨١ فكتب إلى
ضبطية مصر يقول:

سقى أن ورد إلى نظارة الداخلية مكانية
من ديوان الجهادية مؤرخة في ٢٥ ن سنة ٩٩
تضمن طلب الترخيص لحسن الشمسي في إنشاء
جريدة سياسية أدبية بعنوان السفير تصدر
مرتين في الأسبوع وطلب إعفائه من قيمة التأمين

إعفاء موقتاً فبناءً على ذلك كتب إلى ضبطية
مصر في ٢٨ منه بعدم معارضة حسن السابق
الذكر في نشر جريدته وحيث أن قرار الترخيص
على هذه الصورة يخالف لنص المادة الثانية
عشرة من قانون المطبوعات الذي صدر به
الأمر العالي في ٢٦ نوفمبر سنة ٨١ اقتضى الغاؤها
لأن المادة المذكورة تنفي بوجوب دفع مبلغ
خمسین جنباً بصفة تأمين على مثل هذه الجريدة
وفوق هذه الحجّة القوية فإن حسن الشمسي
كان من أهل العصاة النائرة وكان مستقدياً
«سفير» أثناء الحرب العراية في تهيج الخواطر
وإثارة الأفكار وحمل النفوس على الاندفاع
إلى ساحات القتال كرميلو عبد الله نديم صاحب
الطائف الذي سبى الكلام عليه فكان وجود
صاحب السفير بهذه الصفة من الأسباب التي
بعثت نظارة الداخلية فيما نعلم على إلغاء تلك
الجريدة

فصل

في إنبار من الاحتياط والاحتكام

واهتمت الحكومة بشأن من يقض عليهم
من الذين كانوا منضمين إلى العرايين من
الاهالي وكانت جهات الإدارة قد ألقت القبض
على أشخاص كثيرين منهم فأصدرت نظارة
الداخلية أمراً إلى جميع هذه الجهات بوجوب
النظر في كنية انضماء كل منهم إلى أهل الثورة
وفيما يكون قد أجراه من وسائل الاتحاد والمساعدة
سواء كان الأسعاف مالياً أو بدنياً وإن استجوب
عن الأسباب التي حملته على ما ارتكب
فانفذ المديرون ذلك بما ترسب عليه من

جربل بان حصل على الترخيص في النفوس ما كان
يدفع بالرجل الى تقرير الواقع من تلقاء نفسه
اما استياء من عرابي واعوانه واما استكانة وندما
على ما قرط منه

واصدرت مشورا الى جميع الجهات طلست
في ان يرسل اليها في كل اربع وعشرين ساعة
علم بما يحدث من الوقائع وما يجري المأمورون
من الاعمال وغير ذلك من المهام واليك
نصه بالحرف :

لقد من الله سبحانه وتعالى على سكان مصر
بل وسكان جميع القطر بان انقذهم من غوائل
المسددين الذين خرجوا عن طاعة الحكومة الدينية
وعصوا الله ورسوله بعصيانهم لولي الامر وهي
الجناب الخديوي النجيم الذي هو صاحب السلطة
العامه وكانوا مصممين على ما كانوا مصممين
عليه من الانلاف والاضرار بالخلقوات زيادة
على ما جرى منهم من الضرر البالغ كما هو ليس
بخاف على احد من افراد الاهالي وقد استنبت
الراحة وعاد الامن بفضل الله تعالى وعناية
الحضرة الخديوية وولم يبق ائلك الحوادث
اثر يذكر اذ الله علم لكم ما حل بالعصاة من
الخسران والدمار وعودة الخيبة عليهم بما جنت
ايديهم الا ان مقاصدنا التي لا نخفي عليكم قدما
هي دوام المحافظة على استناب الراحة والامن
في جميع جهات الاقطار المصرية وعلى هذا
يكون من الضروري الاخذ في اسباب الحزم
بزيادة التيفظ والالتفات لما يوجب استدامة
الامن العمومي والوقاية من وقوع ادنى امر من
الاختلال باي جهة من جهات طرفكم فونبغي
انه مع زيادة الاعناء والمهمة في المحافظة على ما

ذكر نبادرون باعطاء اختطارات لنظارة الداخلية
في كل اربع وعشرين ساعة من عما يحدث من
الوقائع وما تجرؤنه من الاعمال الادارية كما
ان مأموري الفروع يجتنبكم يبلغونكم مثل ما ذكر
يوما حتى ترد لهذا الطرف الاختطارات اليومية
عن عموم وفروع المرور في الوقت المحدد وعدا
ذلك فان الامور والحوادث المهمة التي تقع
نبادرون بتدارك حتميا في الحال وتخطر منافعاها
بالتلغراف وكذلك اذكركم بان تراجعوا جميع
الامر ومشورات الحكومة الخديوية الصادرة
قدما بما يتعلق بالاجراءات الادارية وقواعد
الضبط والربط ونظام خفر البلاد وضبط الاشقياء
واجراء مقتضيات الاصول والتعليقات الهندسية
في امور الري وتنفيذ ما تصدره مكاتبات
مجلس الصحة العمومية فيما يتعلق بامور الصحة
وغير ذلك مما لا يخفى على حضرتكم وانذركم باله
اذا حصل ادنى تهاون في اي امر من هذه
الامور المهمة او غيرها فتكونوا اثم ووكيل
المحافظة او المديرية ومن يكون له اشتراك في
هذا التهاون مسئولين شخصيا وبعد المحاكمة تعالون
بما تقتضيه القوانين وسنرى ان شاء الله تعالى
من هم واعناء حضرتكم ما يخفى آمالنا في
حسن اداركم وعدم حصول ادنى امر يوجب
المحاكمة او العتاب . اه

ولم يجي اتمام نظارة الداخلية اذ ذاك
قاصرا على توجيه العناية الى مثل ما ذكر في
المشورين السابق الذكر بل تطرق الى شأن
الزراعة في الوجهين القبلي والبحري بعد انتضاء
الحوادث فاعزت الى المديرين بان يرسلوا
اليها ايضا حات كافية مينة ما صارت البواحوال

الزراعة الشتوية في الجهات القليلة والصغيرة
في الجهات الجبلية واشتغال الاهالي بامرالتعش
والنكسب حتى اذا رأت ما يوجب اتخاذ الوسائل
اللازمة لدفع الآفات عمدت الى استخدامها قبل
ازدياد الضحك

وقبض في تلك الاثناء على كثير من
خبول العرايين وجمالم ومواشيهم ولم يعرف
لها اصحاب حقيقون فرسم بان تباع بالميزان
فبيعت واستوردت الحكومة اثمها

وفي ٢٤ ستمبر اصدر ناظر الداخلية رياض
باشا قراراً بالغاء اللجنة الصحية التي كانت قد
تشكلت في الاسكندرية بمقتضى قرار الداخلية
المؤرخ في ٣ سبتمبر وذلك بناء على ان مجلس
عموم الصحة بالقاهرة قد تسرلة بعد استئجاب
النظام ان يعود الى النظر في اعمال المعتادة التي
كان قد انقطع عنها بسبب الحوادث الاخيرة

فصل

في عود الخديو الى القاهرة

ومر على الخديو في الاسكندرية عشرة
ايام من تاريخ سقوط القل الكبير ودخول
الانكليز الى مصر فكان في خلال هذه الايام
ينلق الزيارات والتهاني من غير انقطاع على ما
مر بنا في غير هذا الفصل ففي يوم الاثنين
الواقع في ٢٥ سبتمبر سنة ١٢٠٢ اقبل على العاصمة
قتواردت الجواهر الكثرية الى المحافظة افواجاً
افواجاً فرادى وازواجاً وكان في طليعتهم فريق
الامراء والاعيان والعلماء الاعلام وعمد البلاد
ووجوهها متردين بالملايس الرسمية . وكانت

المحطة قد فرشت باليسط الفاخرة والطنافس
الغنية ونثرت فيها الرياحين والازهار وانتظمت
الساكر الانكليزية صفوفاً من المحطة الى الشارع
المؤدي الى نزل شبت ثم منه الى مخدرة عابدين
ومنها الى الجهة الغربية . الى سراي البرنس
محمود بك شقيق الخديو . الى سراي الاسمعية
وكان وفوده على العاصمة في منتصف
الساعة العاشرة صباحاً على الاصطلاح الافرنجي .
ففيها وصل القطار المخصوص بقل سموه العالي
وشريف باشا رئيس النظار وزملاءه فاستقبلهم
جمهور الحضور بالاجلال والتعظيم وتقدم رياض
باشا للقاء الخديو وتبعه المغتورة سلطان باشا
رئيس مجلس النواب اذ ذاك وتلاه لفيق العلماء
واطلقت المدافع التي كان معدة في محطة السكة
الحديدية انذاراً بوصوله ثم تلتها مدافع القلعة
وضدحت الموسيقى بانغام السلام الخديوي
المخصوص

وبعد ذلك تقدم الشيخ عبد الهادي الاياري
ودعا له فامن عليه الحاضرون ثم تقدم رياض
باشا ونطق بثل هذا الدعاء نطقاً مخنوماً بقوله
«فليعش الجناب العالي مؤيداً بالنصر والاجلال»
ثم توالى اصوات الدعاء من كل جانب وصوب
وبعد ان لبث في المحطة زمناً قليلاً سار في
مركبة خصوصية الى يساره الدوق دي كورنوت
نجل ملكة الانكليز وامامه الجنرال والي
والمستر ماليت وسار ورائه الفرسان الانكليز
وياورانته وتبعه النظار والامراء والعلماء وغيرهم
من وجهاء العاصمة وعمد البلاد واعيانها وكان
ترولة في سراي الاسمعية فاطلقت المدافع
لإعلاماً بوصوله اليها سالماً

فانتجحت منهم النفوس لدى تلك المناظر وقربت
بما رأوا النواظر وفي الجملة ان تلك الليالي
الثلاث قضيت بما لم يكن أبهى وما لم يكن أزهى

فصل

في تشكيل لجنة القاهرة المختصة ومحكمة القاهرة والاسكندرية العسكيتين

وبعد ان استقر المقام بالخدوي في عاصمة
بلاد المحروسة توجهت عنايته الى شأن الذين
قض عليهم بعد انقضاء الحوادث من زعماء
الفتنة فاصدر في تاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢
الموافق ١٥ ذي القعدة سنة ١٢٩٩ امراً بتشكيل
لجنة مخصوصة في القاهرة لتحقيق قضية كل من
ارتكب جريمة العصيان او التمدي على السلطة
الخدوية او الاهانة للخدوي سواء كان مرتكب
هذه الجرائم مديني او من طائفة الجندية « اصلين
في الفعل الجنائي » (كذا في نص الامر) او
مشاركين فيه او محرضين عليه

ومن احكام هذا الامر ان من واجبات
هذه اللجنة ان تظهر حقائق هذه الامور وتقدم
الدعوى على مرتكبي الجناية شخصاً

وان تقارير الدعوى ومستنداتها بصير تقديمها
المحكمة العسكرية التي تعين للنظر في تلك المواد
والحكم فيها

وان ترسل اللجنة الموما اليها مندوباً من
قبلها لاقامة الدعوى امام المحكمة العسكرية
وان اللجنة حتى ان تطلب ضبط اي شخص

واتبع صباح الثلاثاء وهو اليوم التالي ليوم
وصوله الى العاصمة توجه الى سراي الجزيرة
لاجراء رسوم التشرينات فيها فاجتدها اجراؤها
في الساعة الثالثة - على الاصطلاح العربي -
من ذلك اليوم وكان اول المهتمين بالبرس
محمود بك شقيقة ومتصور باشا يكن ثم العلماء
ثم النظار والذوات ثم تلاحم الرؤساء الروحانيون
ثم الدوق دي كونيونغت والدوق دونك
والضباط الانكليز ما عدا الجنرال والسلي فانه
كان معتل المزاج في ذلك اليوم ثم موظف
الحكومة الملكية ثم التجار الاوروبيون واعفيهم
المديرون وخدمة الاقاليم وكثير من اعضاء
مجلس النواب وعدد عظيم من عمدة البلاد ثم
التنصل ثم تجار العاصمة واعيانها من الوطنيين
وسطعت العاصمة في ليلة وصوله بانوار
الزينة ورفعت فوق الابنية والمنارل اعلام
النصر وثبتت في المساجد الصلوات ورفعت
عبارات الحمد على انصراف الضيق وذهاب
الشد وانتفاء المخاوف ونجاة الفطر ما كانت
تلك الاحوال تنوعده بشيء اعظم - واستباح
سكان العاصمة من الخديو ان يوالى الزينة
ليليتين اخريين بعد تلك الليلة فسمح لهم بذلك
فاعادوا في تلك الليلتين من اسباب الزينة
ما كان أبهى رونقا ما اتخذ في الليلة الاولى
وقد اتى رياض باشا في احداهما حديقة الاربيكة
مسرّاً بما رآه من حسن الوضع وجمال الترتيب
وكمال الانتظام وانما ايضا كل من خبري باشا
ناظر المعارف العمومية اذ ذاك وعلي باشا مبارك
ناظر النافعة وركي باشا ناظر الاوقاف العمومية
وغريم من الامراء والوجهاء وموظفي الحكومة

بمقتضى طلب يقدم منها لناظر الداخلية وهو
يجري تنفيذ هذا الطلب

أما هيئة هذه اللجنة فقد تشكلت على الوجه الآتي

الرئيس اسمعيل باشا

أعضاؤها

علي غالب باشا

يوسف شهدي باشا

محمد زكي باشا

سعد الدين بك

محمد حمدي بك

مصطفى راغب بك

سليمان يسري بك

مصطفى خلوصي بك

محمد مختار افندي

وأصدر أمراً آخر بتشكيل محكمة عسكرية
في القاهرة للحكم بالدعاوي التي تقدم من اللجنة
المختصة وإن تكون أحكام هذه المحكمة قطعية
لا تستأنف تصدر مطابقة للقانون العسكري
وتألفت هيئة هذه المحكمة من الذوات الآتية أسماؤهم

الرئيس

محمد راؤف باشا

الأعضاء

أبراهيم باشا الفريق

اسمعيل كامل باشا

حسين عاصم باشا

خورشيد باشا «لواء طوبجية سابقاً»

سليمان نيازى باشا

عثمان لطيف باشا

أحمد حسين باشا

سليمان نجاتي بك

وجاء في مواد هذا الأمر القاضى بتشكيل

محكمة القاهرة أن رئاسة المحكمة تولى الى من

يكون أعلى رتبة وأقدمها بين أعضائها وذلك

في حالة غياب الرئيس أو حدوث مانع يمنعه من

الحضور الى مقام القضاء . وأن أحكام هذه

المحكمة لا تعتبر موضعاً للعزل إلا إذا كانت

صادرة من ستة أعضاء في الأقل غير الرئيس

ثم أنه يجب أن تصدر بغالبية الآراء المطلقة

وأصدر أمراً آخر أيضاً بتشكيل محكمة

عسكرية في الاسكندرية للحكم في الدعاوي التي

تقدم لها من اللجنتين المختصتين اللتين تشكلتا

في الاسكندرية وطناً

وإن تكون أحكام هذه المحكمة قطعية أيضاً

لا تستأنف صادرة طبقاً للقانون العسكري

وعين عثمان نجيب باشا رئيساً لها وأما

أعضاؤها فالذوات الآتية أسماؤهم

رضوان باشا

يوسف باشا

مصطفى باشا العرب

حسين واصف باشا

علي وهي بك

حسين مظهر بك

ورسم في الأمر الصادر بتشكيل هذه المحكمة

أن تصدر أحكامها بغالبية الآراء المطلقة أيضاً

وبعد أن تشكلت اللجنة السابقة الذكر

وهاتان المحكمتان أخذ كل منهما في اجراء ما

عهد به اليها على ما سيأتى بيانه بعد

فصل

في هدية اهل البلاد للاميرال سبور
والجنرال واسلي والجنرال لو

وقد في ٢٨ ستمبر على نظارة الداخلية
سلطان باشا واحمد بك السيوفي في وفد عظيم
مؤلف من كثير من عمد الوجهين الثلي والبحري
والبحر رياض باشا انهم على عزم ان يقدموا
نوعا من الاسلحة الفاخرة هدية منهم للاميرال
سبور امير البحر الانكليزي والجنرال واسلي القائد
العام والجنرال لو الذي تدارك العاصمة بعد
سقوط الثل الكبير قبل ان يحل بها بلاء الثلث
ونصاب بضرر ما ما كان قد عزم العرايون
على اجرائه كالتهب والسلب والاحراق والردم
والهدم وغير ذلك من الاضرار ثم طلبوا منه
(اي من رياض باشا) ان يأذن لهم بتقديم ما
عزموا على تقديمه للاميرال والجنرالين شكراً لهم
على انقاذ البلاد من غوائل الثورة فاجابهم الى
ما طلبوه ورخص لهم في تقديم الاسلحة للقادة
الموالياهم

وكانوا قد عزموا قبل ذلك ان يوصلوا
لجاناً في كل جهة يشترون فيها اكلاباً لجميع
نود كافية لانقاذ هذا النصد ولكم اكنفوا
نساء الهدية من ما لهم الخصوصي

فصل

في العساكر الانكليزية

بعد الثورة

وبعد ان تجلت عن سماء الراحة في مصر

غيوم الثورة العسكرية واستمر بالانكليز المقام
وطالب لهم العيش بعد الفوز اخذ فريق منهم
في بسط الاكف الى باعة المسكرات ابتغاء
للاشرية الانكليزية حتى ان كثيرين منهم توغلو
في الافراط الى درجة ان جعلوا يبيعون اسلحتهم
وملابسهم العسكرية لارواء للقليل بما يجهونه
دواء العليل فلما علمت الحكومة بذلك رأت ان
تتلافى الامر قبل تفاقم الشر فاصدرت نظارة
الداخلية منشوراً وبغضت به الى جميع الجهات
تؤكد فيه منع الاهالي من شراء الملابس من
العساكر الانكليزية او بيع المسكرات لم فقالت
فيه انه بناء على ما بلغها من ان بعض الاهالي
آخذون في استحضار الشرية روية وبيعها
للجنود الانكليزية وان بعضاً منهم يتجرا على شراء
ملبوسات منهم وحيث ان ذلك مخالف للاصول
والقواعد فالجنرال القائد العام للجيش الانكليزي
اصدر اعلانات مقتضاها ان يكف الاهالي عن
بيع المشروبات للعساكر الانكليزية وشراء ملابس
منهم او غيرها وان من يتجرا من الان فصاعداً
على ما ذكر فيصير القبض عليه وضبط الاشياء
التي يجري شراؤها وبعد اخذها منه يعاقب
باشد العقاب

قال ناظر الداخلية في المنشور - وقد
طلب - اي الجنرال - منا اصدار مكاتبات
الى الجهات تتضمن توصية المديرين بالتنبيه على
الاهالي ومنعهم من اجراء ذلك البيع والشراء
للسير على مقتضاها وحيث انه من المنقضى
الاعلان لجميع الموجودين في تلك الجهات ان
يراعي كل من الاهالي ما ذكر بتجنب هذه الامور
وان يلتفت المأمورون لمنع ذلك وتعليق نسخ

فصل

في استقرار الراحة في مصر

نقدم لنا ان اتينا على ذكر المشور الذي ارسلته نظارة الداخلية الى جميع الجهات طالبة فيه ان يرسل اليها في كل اربع وعشرين ساعة علم بما يقع من الحوادث في كل جهة من جهات القطر فعملاً باحكام هذا المشور اخذت كل مديرية من مديريات الوجهين النيلي والبحري ترسل الى النظارة تلغرافات مخصوصة متبينة باستقرار الراحة في انحاء تلك المديرية وعموم الامن وانقطاع اسباب الازعاج وعدم وقوع ما يكدر الخواطر او يخلق الافكار وان جميع الاهالي قائمون على الدعاء بتأييد جانب الحكومة وحفظ الخديو ورجاله

واستمرت هذه التلغرافات تنوارد على الحكومة في الاجال المعينة لها وتتابع على نظارة الداخلية عدة شهور بعد انقضاء الحوادث حتى كان الناس يخالون القطر المصري بلداً تحمد بلاد الارض على استتباب النظام فيه وتأيد الراحة في جوانبه بمثل تلك الثمرة اليسيرة

فصل

في عرض الجيوش الانكليزية على الخديو وفي اواخر ستمبر اخذ في اعداد مقام لائق بالخديو في ساحات عابدين ليقبله اثناء عرض الجيوش الانكليزية عليه ففي يوم السبت الواقع في ٢٠ ستمبر تم اعداده على نظام ووضع متقنين ورفعت فوقه الالوية البيضاء وقرش بالسط النيسة والمفروشات الثينة حتى كانت ابهة

من هذا المشور في المراكز المهمة ليكون ذلك في علم الجميع فيسيرون على مقتضاه بحيث ان من يقدم على ارتكاب اي شيء من هذه الامور فيعاقب باشد العقاب ومن يشتري شيئاً يضبط منه ويجازى على شرائه . اهـ

وفي واقع الامر ان الجنرال والسلي نشر اعلانين بنقصان نحو ما ذكر في مشور الحكومة فقال في اولها :

قد بلغنا ان بعض الافراد من الاهالي يجراؤن على شراء ملابس من العساكر الانكليزية الموجودين الان في الاقطار المصرية مثل «ستر» حر وغيرها وبما ان مثل ذلك مخالف ومتوع بالكلية فليعلم الجميع ان من يجراء على شراء شيء من هذه الملابس او غيرها يجري القبض عليه وضبط الاشياء التي يكون قد اشتراها ويجازى باشد الجزاء

وقال في الاعلان الثاني :

بلغنا ان بعض الاهالي آخذون في استحضار اشربة روجية وبيعها للعساكر الانكليزية الموجودين الان في الاقطار المصرية وبما ان ذلك من الامور المنوعة يجب ان تجنب الاهالي هذا الامر ومن يجراء على استحضار مسكرات وبيعها للجيش الانكليزي يجري في الحال الناء القبض عليه ومعاقبته بالجزاء الصارم . اهـ

وبناء على هذين الاعلانات وتبقيات الحكومة لم يقع بعد صدورهما شيء مخالف لمضمون ما اشتملت عليه

من مهارة الرواة والقباط وحسن انتظام العمل

فصل

في بعض أحوال عمومية

مشيخة الجامع الأزهر

ونلا ذلك من الأحوال العمومية ما نورد
ليانه هذا الفصل المخصوص ففي ٢ أكتوبر
استعفى الشيخ محمد الانبائي من وظيفة مشيخة
الجامع الأزهر فتوجهت الانظار الخديوية الى
الشيخ محمد العباسي المهدي مفتي السادة الخفية
ليكون خلفاً له فصدر الامر الخديوي بتعيينه
بدلاً منه وأرسلت الى نظارة الداخلية في شأنه
الكتابة الآتي نصها مؤرخة في ١٨ ذي الحجة
سنة ٩٦ و ٢ أكتوبر سنة ١٨٨٢

انه بناء على استعفاء حضرة الاستاذ الشيخ
محمد الانبائي من وظيفة مشيخة الجامع الأزهر
ووفقاً بنصائل وعالية حضرة الاستاذ الشيخ
محمد العباسي المهدي قد انقضت ارادتنا توجيه
هذه الوظيفة لعبدته كما كانت قبلاً علاوة على
وظيفة افتاء السادة الخفية المخلي بها سابقاً وصدر
امراً للموما اليه بذلك في تاريخه ولزم اصدار
هذا لدولتكم . اهـ

«مأدبة خديوية»

وإدب الخديو مأدبة شائعة في سراي الجزيرة
أكراماً للقباط الانكليز في ليلة كانت من
الليالي المعبودة ولم تكن من قبل معبودة
«مكافأة سلطان باشا»

وكافأ الخديو المغفور له سلطان باشا
بعترة الالف جنيه على ما قام به من الخدمات

للائطار وسجراً العقول وفي ذلك اليوم اخذت
العساكر الانكليزية قتيلاً للمروريين يدي
الخديو حتى كانت الساعة الرابعة - على الاصطلاح
الافرنجي - بعد الظهر فاقبل الخديو بالملابس
الرسمية على المقام الذي أعد له وكان على يساره
شريف باشا رئيس مجلس النظار وامامه رياض
باشا ناظر الداخلية وعمر باشا لطفى ناظر البحرية
والجزيرة ووراء مركته مركبات بنية النظار
وبعض العلماء وذوات الحكومة ورجال المعية
وعبرهم من الوجها والاعيان وكثير كانوا
منزدين بالملابس الرسمية اجلالاً واحتراماً
لذلك المشهد

ثم انتظمت العساكر الانكليزية صفواً على
اختلاف طبقاتها واستعدت للمرور امام الخديو
ومن كان يبعثه من رجال الحكومة . وكان
الجنرال ولسلي والدوق دي كوينغ نجل
الملكة على ظهور الخيل بجانب المقام الخديوي
وكثير من القباط والياوران الانكليز تجماعة
قرباً

وفي بدء الساعة الخامسة - على الاصطلاح
الافرنجي - اخذت العساكر في المرور واستمرت
ساعة ونصف ساعة وكانت موسيقى كل فرقة
منهم تغف امام المقام وتعرف بالحانها العسكرية
حتى يتم مرور فرقتها ثم تليها الثانية ثم تليها
الاخرى وهكذا الى ان تم مرور الجيش باجمعه
وكان الجيش في مروره مشياً الى قسمين
وكل منهما مؤلفاً من الفرسان ورجال المدافع
والمشاة واكمل مرورهم على هذا النظام والترتيب
العسكريين قبل الغروب من ذلك اليوم
فانشرت صدور الحضور وسر الخديو بما رآه

الناتجة وبالنشأن الخديوي من الدرجة الاولى
وصدر امرٌ خديوي بذلك قيل فيه :

حيث انه بالنظر الى ما اظهره سعادة محمد
سلطان باشا من الصداقة لحكومتنا الخديوية
ومعارضته للعصاة في جميع امورهم وعرائثهم بالمخاطرة
بحياته والى ما حصل له بسبب ذلك من
الضرر والتعدي منهم على شخصه واقربائه
وموجوداته ومقدار جسم من مزروعاته قد
استغنى المكافأة من الحكومة فبناء على ما عرضه
علينا مجلس نظارنا امرنا بان يعطى بوجه استثنائي
لسعادته مبلغ عشرة الاف جنيه من خزينة
المالية محسوماً من المبلغ الاحتياطي لسنة ٨٢
تعويضاً للاضرار التي لحقت به ومكافأة لسعادته
على صداقته

« الغاء الجيش المصري »

وصدر امرٌ خديوي بالغاء الجيش المصري
فصد به صرف العساكر التي جاهدت بالعصيان
الى منازلهم والاكثنا بمحاكمة الضباط وكبار قادة
الجيش كعراقي وعبد العال وغيرها ومعاقبتهم
ثم صدر امرٌ بتجديد تنظيمه وعين لذلك
باكر باشا على ما سيجي بيانه في غير هذا المقام
« احكام »

واصدر مجلس الاسكندرية العسكري في
تلك الاثناء احكاماً مختلفة على عدة اشخاص من
مرتكبي جرائم العصيان فقتل بالاعدام على ذلك
خطاب احد رجال الشرطة سابقاً لانه غير هيئته
بملابس ملكية وعين من قبل سعد بك ابي
جيل قائمقام البوليس السابق لاخذ اخبار من
الاسكندرية وابصالها الى جيش العصاة فكان
بذلك جاسوساً متكرراً وحكم عليه بالليان سنة

واحدة على احد ساقه العربات لانه اشترى
مالاً متهرباً وعلى آخر من الجند بان يجلد
١٥٠ جلدة على ظهره وان يقيد بالحديد في
الليان مدة ست سنوات وقضى على عدة خفراء
بالليان لانهم نهبوا امتعة واموالاً كثيرة
« القاء قبض »

وبذلت الهيئة في القبض على من توجهت
عليه شبهة الاشتراك في المفاصد والاعمال العرابية
فقبض على كثيرين في مقدمتهم السيد قنديل
وسليمان داود وفي جملتهم بعض اعضاء جمعية
الشبان في الاسكندرية والمشايخ احمد الشبري
وابو الفضل واحمد عبد الغني واحمد المنصوري
والخلفاوي واحمد بك الزمر ومحمد الصدر
ومحمود افندي صادق وخضر بك وحسن
بك جاد وجون نينه السويسري المشهور
بالامبال العرابية وعلي منصور بك وكيل مديرية
الدقهلية اذ ذاك وقبض ايضاً على عبد الله
باشا فكري ونجله وغيرها وسياتي بيان ما يتعلق
ببعضهم في غير هذا المقام

« الغاء قوانين »

نقدم : في الصفحة ١١٥ من الجزء الرابع
ان نشرنا صورة التقرير الذي رفعه شريف
باشا الى الخديوي ايام وزارته السابقة اعيد وزارة
محمود سامي طالبا فيه التصديق على القوانين
العسكرية التي كانت من ضمن طلبات الجهادية
وهي قانون الاجازات العسكرية البرية والبحرية
وقانون القواعد الاساسية في المنظمات العسكرية
وقانون الترفي وقانون الضائم والامتيازات
والاعانة العسكرية وايضا على نص تلك القوانين
بجملتها فيعد انقضاء الحوادث وانطفاء نار الثورة

الرابعة وعشرة من الدرجة الخامسة . وكان
فيهم امراء الااليات والجنرالات وقادة الالف
وقادة المائة والملازمون

«حادثة في ميت غمر»

وارتاع بعض الناس لخبير ورد فيه ان قد
انقض المسلمون في ميت غمر على المسيحيين
فاوقعوا بهم وقيل ان المسلمين هاجلوا مراراً
على مسيحي ذلك البندر حتى انه بلغ من الزيادة
في المرق الاخيرة حدان ترتب عليه اطفاء الزينة
التي احتفل بها في رجوع الخديو الى العاصمة
فاخذت الحكومة لذلك تخري من المسألة
وتنقص اسبابها وحفاظها فظهر لها بعد دقة
البحث انه لم يحدث شيء في تلك الجهة من
هذا القيل

ثم وردت على الحكومة كتابة من مدير
الدقيلة مفيد انه لم يحصل شيء مما ادعى به
وكلاء الاقباط والاروام من هياج المسلمين
على المسيحيين (وكانوا قد بعضوا بتلغرافات الى
نظارة الداخلية) وانما حقيقة الامر في انه كان
قد ورد الى المدير تلغراف من وكيل الاقباط
وعند كفر البطل جاء فيه انه حصل هياج في
ميت غمر فعين وكيل ضبطية العموم وتخري
الامر سرّاً فلم يظهر لديه علامة تدل على صحة
تلك الدعوى بل ان اجوبة مأمور ضبطية
الجهة ومأمور ومعاون المركز والعد والاعيان
والنصار كلها ناطقة بعدم حصول هياج البتة

وكان احد الاقباط في ميت غمر قد
بعث الى المديرية تلغرافاً نسب فيه احد
السوريين الى العصاة العراية ولكن لم يعم
الامر حتى ظهر ان ذلك ليس له مكان من

اصدر الخديو امراً بالغائها قال فيه انه بعد
الاطلاع على الاوامر الصادرة في تاريخ ٢٦
شوال سنة ١٢٩٨ بالتصديق على قوانين
الاعانة والضائم والامتيازات العسكرية البرية
والبحرية والاجازات ونسوة حالة الضباط
المستودعين والذرفي ومعاشات نقاء العسكرية
وبناء على ما عرض عليه من ناظر البحرية
والبحرية صارت هذه القوانين في حكم الالغاء
وكان من احكام هذا الامر ان ناظر البحرية
والبحرية مأذون بان يطبق موقفاً في حق
الضباط والصف ضباط البريين والبحريين
احكام الامر الصادر بتاريخ ٢٥ ذي الحجة سنة
١٢٩٦ في شأن نفقات انتقال الموظفين الملكية
وذلك الى حين وضع قانون للمعسكرية

وصدر امراً اخر بالغاء الامر الصادر بتقرير
مرتبات الضباط والصف ضباط والعساكر
البرية والبحرية وان تعاد مرتبات الضباط والصف
ضباط والعساكر الى ما كانت عليه قبل صدور
الامر المؤرخ في ٢١ جمادى الاولى سنة ١٢٩٩
وان تلغى جميع العلاوات التي اضيفت الى
رواتب الاستيداع ومعاش التقاعد

«انعامات على الضباط الانكليز»

وانعم الخديو على ٥٢ ضابطاً من الضباط
الانكليز بالنيشان المجيدي والنيشان العثماني من
رتب مختلفة فاصاب واحداً منهم النيشان المجيدي
من الدرجة الاولى واثنين النيشان العثماني من
الدرجة الثانية وخمسة النيشان العثماني ايضا من
الدرجة الثالثة و١٤ النيشان ذاته من الدرجة
الرابعة واربعة النيشان المجيدي من الدرجة
الثانية و٩ من الدرجة الثالثة و٧ من الدرجة

الى ذلك البندر وتحقق ان ليس لتلك المدعيات
من اثر فقط

« امور قضائية »

وتشأ عن تعطيل الاشغال في المئة التي
مرت على الفطر ايام الثورة وجوب ان يلتفت
الى المواعيد التي كان يجب ان يخرج فيها على
الاوراق المالية امام المحاكم فصدر امر مخديوي
بانه اعتباراً من ابتداء ١٠ يونيو الى اول
ديسمبر سنة ٨٢ لا تعتبر المواعيد المعينة لستوط
الحق في المئة الطويلة وبطلان المرافعة وجميع
المواعيد المحددة لقيد الرهنيات وتجديدها
وتسجيل عقودها وفي الجملة لاسر الاعمال التي
يجب تمهيداً في مدة مقررته بتقضى القانون او
بتقضى احكام قضائية وكذلك مواعيد اعلان
الاحكام القضائية او الادارية والمعارضة فيها .
وان تمتد الى اول ديسمبر سنة ٨٢ التي يلزم
او كان يلزم ان تعمل فيها الاحتجاجات وسائر
الاعمال التي يجب اجراؤها امام المحاكم في
شأن قيمة جميع الاوراق التجارية التي يجوز
تداولها متى كانت محررة قبل ١١ يونيو سنة ٨٢
ثم كان من حكم هذا الامر انه لا يجوز في
مدة النوقف المذكورة طلب سداد قيمة تلك
الاوراق من المجلدين ومن باقي الملتزمين
بالسداد انما تكون التوائد مستحقة عليها من
تاريخ استحقاقها الى حين سدادها

ثم صدر امر آخر مفاده ان جميع المواعيد
المقررة قانوناً او المعينة بتقضى احكام صادرة
من المجالس المحلية يصير امتدادها امام هذه المجالس
من ابتداء ١٠ يونيو سنة ٨٢ الى غاية ٣٠
نوفمبر من تلك السنة وكذلك مواعيد «الكبيالات»

الصحة فان عمدة الناحية احسن الشهادة في شأنه
وقال ان بينه وبين بعض الاقباط دعاوي
مهمة فربما كان بعض اخصائهم هم الذين
اغروا القبطي على ارسال ذلك التلغراف الى
المديرية خصوصاً وان ذلك القبطي «مرسل
التلغراف» ابن عم عمدة كفر البطل هو الذي
كان قد ارسل التلغراف الى المدير بوقوع
الحياج في ميت غمر

وقال المدير ايضاً في تلك الكتابة الرسمية
انه عندما كان مديراً لفة المديرية (الدفيلية)
قبل تلك المدة ارسل اليه وكيل الاقباط تلغرافاً
مبنياً بحصول حياج فعين وكيل المديرية
ومأموري المركز والضبطية لغري هذه القضية
وبعد التدقيق لم يجدوا لها اثرًا وقد استجوبوا
مأموري ضبطية الجهة والمشايخ وفيهم عمدة كفر
البطل والتجار من الاوربيين وغيرهم فجهزت
كلها ناطقة بعدم وقوع امر يخل بالراحة
وزيادة على ذلك سبق لكثير من اهل البندر
ان قدموا لنظارة الداخلية والمديرية عرائض
بتضررون فيها من ارسال وكيل الاقباط
لذلك التلغراف (الذي ارسله الى المدير في
مدته السابقة) وتسموه (اي وكيل الاقباط)
الى انه يغري بعض من يلود به على التفتك
بالمسلمين

وبعد ان بسط المدير هذا البيان لنظارة
الداخلية طلب منها ان تعيد اليه اوراق هذه
المسألة ليتوجه بنفسه الى البندر عند تفرغه تماماً
من الاشغال المتراكمة عليه ويغري البواعث
والاسباب التي حملت وكيل الاقباط على كتابة
تلك التلغرافات وكان كذلك فان المدير توجه

ونحوها من الأوراق التجارية التي كان التعامل جارياً بها

وان امتداد المواعيد المذكورة لا يخل بسير التوائد المثبتة على «الكيميالات» وغيرها بل يترتب عليه فوائد «عز»

وعفا الخديوي في امر اصدرة في ١٤ اكتوبر سنة ١٨٨٢ عن الملازمين الثواني والملازمين الاول والبوزباشية الذين كانوا في جيش عراقي ولكنه امر بان يعرد الضباط الآتي بياهم من رتبهم ويجرموا من كل حق في رتب الاستبداد ومعاش التماجد .
اولاً . من يكون من هؤلاء الضباط قد اشترك في احدى المقاومتين العسكريتين التي حصلت احداها في فبراير والثانية في ٩ شهر سنة ١٨٨١ ثانياً من يكون من هؤلاء الضباط قد وجد تحت السلاح في تاريخ ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ وفي متفلاً للسلاح الى يوم خضوع الجيش الذي كان فيه

ثالثاً . من يكون من اولئك الضباط قد دخل في العسكرية منطوعاً في المدة التي مضت من تاريخ ١١ يوليو سنة ٨٢ الى يوم الطاعة والخضوع

فصل

في عود المهاجرين

والوسائل التي اتخذها الانكليز

لصيانة الراحة

. وكان قد اخذ بعض مهاجري القطر

في العود الى الاسكندرية بعد نزول الانكليز

الى الثغر نحو اطلاق المدافع على الحصون وانهرام العراقيين وخصصهم في كثر الدوار على ما تقدم الكلام عليه في الجزء الخامس فبعد ان خمدت نار الحرب ووقع القتل الكبير في قبضة الانكليز ونشرت رايات الامن فوق ارجاء القطر وصر الصبح وانقطع رجاء الاماين بالنور وطارت اخبار النصر الى جميع انظار الارض اخذ المهاجرون العائدون زدادون عدداً يوماً بعد يوم وكان السواد الاعظم منهم قد فقدوا مخازنهم وحواسنهم بالحريق فرخصت الحكومة لبعضهم في انشاء مقامات خشبية في ساحة «المنشية» فشكروا هذه العناية واقبلوا على انشائها وفي مدى شهر من الزمان ضاقت الساحة بما قام فيها من تلك الابنية الموقفة ثم رخص لبعض باعة التبغ وغيرهم في اتخاذ بعض زوايا الطرق التي تردت ابنتها اماكن يشنون فيها الدكاكين الخشبية ناعماً لحرفتهم ففعلوا واستمرت تلك الدكاكين قائمة الى ما بعد الشروع في كتابة هذا التاريخ بزمان غير يسير

اما مخيمات المنشية فاستمرت الى هذه الايام (ما قبل انقضاء هذه السنة) (عام ١٨٨٤) حيث صدر امر الحكومة لاصحابها بالخروج من ساحة الخديفة واتخاذ شلالات من الدكاكين والمخازن التي تم بناؤها وكثر يومئذ عددها وقد ضربت لخروجهم اجلاً محدوداً فامتلأوا وفي فترة يسيرة من الزمان اخلوا الساحة وانشأوا في احياء المدينة وشوارعها التي كانت قد اخذت في العود الى رونقها السابق بقيام البناء المتفنن في جوانبها وكان قيامه سبيلاً الى تجدد بعض الحركة في الاعمال باشتغال الصانع والفاعل ورواج سوق

الادوات والمعدات اللازمة للبناء وكان خبر العزم على اداء التعويضات لمصايب نوازل النيب والاحراق باعثاً على اشعاش الامال واليقين يقرب عود الاعمال الى ما كانت عليه ولكن تلك الامال لم تحقق حتى ساعة تحرير هذه السطور ومع ذلك لم ينقطع الاهتمام بشيئ مما ردمته النار وجارت عليه تقلبات الايام

ولم يكن عود المهاجرين الى القطر مختصراً في الاسكندرية بل في انحاء مصر جميعها فانهم انشؤوا في العاصمة والريف واخذوا يسعون في تحصيل الرزق وتدارك ما وصلوا اليه من سوء الحالة وسأتي في غير هذا الفصل على بيان ما كان من شأن الاعمال التجارية بعد استقرار النظام في القطر واستتباب الحالة

وقد سهلت لهم مصلحة السكك الحديدية المصرية بل الانتقال الى مراكزهم بان زادت عدد القطارات متعاً للازدحام ووقفت لهم غير ذلك من اسباب التسهيل

واكثر الانكيز في الاسكندرية بالاشتراك مع حكومتها من وسائل الحرص على الراحة العمومية بالقبض على من كان يبدو منه اقل باعث على الاخلال بها ويمنع التبول ايلاً الى ما بعد الوقت المعين فكانوا يصطلحون في كل يوم على كلمة او لفظة تعرف بسر الليل فتبت بين الضباط ورجال الخافر والعسس ولا يعلنونها الا لمن جاء يطلبها لحاجة يوجبها قضاؤها التأخر عن العود الى منزله قبل الساعة المعينة او يجلولها فكانوا اذا عثروا باحد بعد الوقت المعين سأله سر الليل فاذا عرفة اطلقوا سبيله والا قبضوا عليه وارسلوه الى السجن حتى

تقف الحكومة على امره في صباح اليوم الثاني وكان الخفاء منهم اذا رأوا من المارة احداً يسير بعد ذلك الوقت مخجياً متوارياً انتهزوا فاذا لم يحجم لاول مرة كرروا الصباح وهكذا الى المرة الثالثة فاذا اصر على التوارى ولم يحضر اليهم او لم يحجم بكلمة اطلقوا عليه الرصاص وجندلوه في مكانه قتيلاً

ثم كانوا في بادئ الامر يهجون العامة عن التفاضل ما يعثرون به في الطرق مشوراً من بقايا الامتعة المسلوقة فاذا خالف احدهم ذلك تعرض لخطر القتل وبيان وجه هذا الخطر هو ان الخفاء والارصاد اذا رأوا احداً اتحنى الى الارض ليلتقط شيئاً اطلقوا عليه الرصاص في الحال فيبقى ذلك المنكود الحظ مخفي الظهر معداً للقبر . وكثيرون كانوا اذا سقطت من يدهم العصا او غيرها مما يكون في يده او جيبه لا يجسرون على التفاضل خيفة الموت في الطريق قتلاً

فهذه الوسيلة وغيرها من وسائل المحافظة على الثقة والامن تمكن الانكيز من وقاية الراحة ودفع اسباب المخاوف

وكان هذا الضيق على الاهالي يتناقص شيئاً فشيئاً فقد كان سر الليل يطلب في الساعة التاسعة على الاصطلاح الا فرنجي قبل سقوط النبل الكبير ببضعة ايام بل بعد خروج الانكيز الى الثغر الاسكندري وفي اواخر شهر تمير تعينت طلبه من المارة في الساعة العاشرة بمعنى انه لم يكن مسموحاً للاهالي ان يكونوا فيما خارج منازلهم الى ما بعد تلك الساعة وفي اكتوبر عينت وقت العود الى الميايت في الساعة الحادية عشرة

ثم في منتصف الليل وفي نوفمبر صدر الامر
ببعضه وبعود الاهالي الى حالتهم السابقة من غير
معارض ولكن الأماكن العمومية كالمحانات
والقهاوي استمرت تحت ذلك الحكم الى ما بعد
الزمن الذي ألغى فيه سر الليل

فصل

في استيفاء آت متفرقة

استطاعنا ان ندوين الوقائع في اوقاتها ثبتت
في هذا الفصل اهم الحوادث المتفرقة التي اغتصت
سقوط النيل الكبير ودخول الانكليز الى مصر
وعودة الخديوي الى العاصمة تاركين ما يستوجب
العود اليه في معرض الملاحظات الى الفصول
الآتية مراعين في ذلك تنسيق الوقائع وترتيبها
بقول . بدأت المهمة بعد تأييد الراحة في
الناء القبض على من عرف انهم كانوا في عداد
الباعثين على الهياج والمرتكبين لجرائم القتل
فالتي القبض على كثيرين وادعوا السجن
لحاكمتهم والحكم عليهم وكان في جملة الذين وقعوا
في قبضة الحكومة محمد السيد وفرج عطية
ومصطفى « العرفوسي » وهو احد باعة عرق
السوس المحلي الاصل الذي كان متوطناً في
الاسكندرية وكانت له اليد الطولى في التجميع
والقتل فبعد ان اجري المجلس العسكري محاكمتهم حكم
عليهم بغيب الاعداء فشنى كل من محمد السيد
وفرج عطية امام جامع سلطان في جهة العطارين
وشنى مصطفى في « كوم الشقافة » وقد نفذ
الحكم بحضور العساكر الانكليزية ورجال الشرطة
وجم غدير من الاجانب والوطنيين وسيأتي

الكلام على غيرم في الفصول الآتية
وانصرف هم الحكومة ايضاً الى القبض على
كل من حسن موسى العقاد وسليمان داود سامي
وعبدالله نديم فتيسر لها القبض على الاول
والثاني وسيجي الكلام على ما كان من شأنها
اما الثالث صاحب جريدة الطائف فلم تظهر
يو حتى اليوم وقد تعددت الاقوال في مقره
والجهة التي لجأ اليها فمن قائل انه التجأ الى
البلاد الايتاليانية ومن قائل انه قرأ الى طرابلس
الغرب وتوغل فيها ومن زاعم انه اتى السودان
واعلق باذبال المهدي وصار له خلاً ندماً يرسد
الى الوسائل التي تنكته من التقدم الى جهات
الصعيد وقال اخرون غير ذلك ويرجح بعض
الرواة ان قدمه مستقرة في طرابلس الغرب وقال
قوم انه ساعى - ولا يعلم كيف اتصل بهم
خير سعيه - في السفر الى جزيرة سيلان للاجتماع
بعراقي ورفقائه والحقيقة فيما نعلم انه اتى باريس
في الايام الاخيرة ونشر فيها مقالة اتى فيها على
ذكر الحرب العراقية وندد بالمصريين ونسب
اليهم الضعف والجبن وقال فيها غير ذلك ما
يشنف من خلافه انه غير نادم على ما فعل
وغير ذاك ما اتاه العراقيون من الاعمال المبنية
على قلة الحكمة وعدم الرصانة فجلبت المصائب
على هذه الديار ومهدت للانكليز سبل الاستقرار
ووجدت الشرطة في ضواحي الاسكندرية
عدة عربات وخيول منهوبة ورأت عدداً
كثيراً منها ملقى في الترع
وانقلب العراقيون عربة نوبار باشا الكاشنة
بين بحيرة مريوط وترعى الحمودية وهدموا ما
فيها من البناء وانلقوا مزروعاتها

وأول كثيرون من وجهاء الوطنيين الامناء
في العاصمة ولائم فاخرة أكراما للجنرال ولسلي
ونجل الملكة والضباط الانكليز

وبعد ان دخل الانكليز ابواب العاصمة
اخذ العراقيون يلصقون ليلاً على جدران
المنازل والدكاكين اعلانات مخيبة فاهمت
الحكومة بملافاة الامر وتأثر من كان يقدم على
خدمة تلك الغايات

وبلغ عدد البنادق التي جمعها الانكليز
من جيش العراقيين في رشيد وادي قير والمكس
ومربوط خمسين الف بندقية من صنع ريمكتون
ثم نقلوا الى محطة الرمل المدافع التي كانت في
طاية اصلا وحصون كنف الدوار

وعينت الحكومة بعالجة جرجي المصريين
فاستحضرت لهم الجراحين والاطباء لمعالجتهم وقد
ارسل منهم الى قصر العيني ٢٥٠ جراحاً سلموا
لعناية الدكتور دكرونيا بك

واعد بيت عراقي في العاصمة مستشفى للجرجي
المصريين وتولت امر الاعتناء بنزلاته السيدة
لادي سترانكنورت الانكليزية

ولقد تقدم لنا الكلام على ما كان من
احتفال القوم في العاصمة بعودة الخديو اليها
وذلك في فصل العودة المخصوص ونزيد على
ذلك في هذه المنفرقات ان وداع الاسكندريين
لحضرة السامية كان فوق ما يصف قلم او يشرح
لسان وفي اثناء حفلة الوداع ارتجل قصري بك
معتمد الحضرة السلطانية لدى الحكومة الخديوية
يتين من الشعرايين قال فيها :

ادر بعز الخديو

من الهاني كوزما

فاليوم زنت اليه

امر البلاد عروسا

وكان العراقيون قد سجنوا في «الطوبخانه»

اناسا كثيرين يتجاوز عددهم حد الالف وبينهم
عدد كثير من السوريين فلما حل الانكليز
في العاصمة أطلق سبيلهم

وفي اثناء الحوادث فر كثير من الهجرين
الذين كانوا مسجونين في سجون العاصمة
والاسكندرية واخذوا يرتكبون جرائم جديدة
متفرقين في داخلية البلاد فنظمت الحكومة لهم
واخذت عنهم بالقبض عليهم فألقت القبض على
كثيرين منهم واعادتهم الى السجون

واستقرت الحكومة تعنى بالقبض على المشتركين
في الحوادث كما تقدم لنا القول فكان لا يخلو
يوم من غير ان تقبض فيه على عدة اشخاص
نذكر اسماء بعض الذين تحصلنا على اسمائهم وهم

عبد الرزاق قبطان

ابراهيم السعودي

رضا باشا

الشبح امين ابو يوسف

علي فخري

محمد خطاب

مأمور مركز ميت غمر اذ ذاك

عبد الحميد النقي

احمد النقي

جسن الديب

عبد الهادي رزق

اولاد احمد بك ابو مصطفى

ابو العطا

ارهم بك التريهي

محمد قبطان شريف

وقبض على غيرهم من سيأتي ذكرهم في
مكائهم تبعاً لتواريخ الوقائع ومن هؤلاء من كان
مشاركاً في حادثة ١١ يونيو محرراً على الهياج
ومنهم من كان متغافراً الى العصابة المرامية
ومنهم من كان على غير ذلك ما كانت الحكومة
تستد اليه بعد الوقوف على خبره

فصل

فيما كان من الاقوال بعد
انقضاء الحوادث

ومن اهم ما يجب ان يدون في هذا الجز
اقوال بعض الصحف الخطيرة فيما كان بعد
تغير المراسيم مشفوعة بملاحظاتنا السياسية فان
في بعضها ما هو مرآة لما وصلت احوال
مصر اليه

قول . بعد ان نخذت نار الحرب وقبض
على عراي واعوانه ورحمت قدم الانكليز في
مصر اخذت العيون تنظر من وراء حجب
الحديث الى ما سيكون من شأن انكلترة في
وادي النيل وشأن الدول ازمائها وكانت
الجزائر الانكليزية قد رأت في انتصار الجيش
الانكليزي سبيلاً الى تحصيل الغاية التي طالما
انصرف اليها الثبات في البلاد البريطانية
فافتتحت مطالبتها بوجوب الغاء المراقبة المتتوية
في مصر وهي المراقبة التي كانت فرنسا وانكلترة
مشاركة فيها ثم جهرت بمصادرة تنظيم مراقبة
دولة عمومية وطلبت احداها وهي التمس ان
يكون لانكلترة حتى التقدم على سائر الدول في

احمد بك فرج

علي بك يوسف

فرج بك عبد العال

عبد بك محمد

مينا ابو عمر

حسن بك رأفت

مصطفى بك النجدي

السيد افندي عرفة

احمد بك عبد الغفار

حسن افندي حسني

عجوي افندي الباطي

رضي افندي احمد

عاليه حسن

يحيى بك شنا

عثمان فرغلي

يعقوب بك صبري

محمود احمد

محمد الصباد

يوسف فني

حسن صبري

محمد شبيب

علي الصيوي

امين يوسف الخرجي

محمد افندي فرج

محمد شكري

محمد جبر القاضي واثبه الشيخ سلي

علي مصرف

ابراهيم خليل

ابو عبيدة

علي مكارم

المراقبة على خليج السويس وإن تنشأ ترعة أخرى جديدة تخصص للملاحة الانكليزية دون سواها ورأت غيرها ان سياسة انكلترة في مصر لا يجب ان تكون مختلفة للتصورات السابقة وهي (مصر للمصريين) ثم قبل ان في دوائر الحكومة الانكليزية في لوندرة ما يؤكد ان استرجاع الجيش الانكليزي من مصر لا يكون في وقت قريب. كل ذلك وغيره مما سيجي الكلام عليه يعتبر لدينا بمثابة سبق نصميم على ما مر بنا الى الان من سياسة انكلترة في الديار المصرية ويستدل منه ان الوعود العديدة التي تعهد بانجازها وزراء الانكليز بعد فوات بضعة شهور على عهد انقضاء الحوادث لم تكن الا ضرباً من المواريات الا وهي الوعود التي اعلت بها انهم سيسترجعون عما قليل جنودهم من القطر المصري فمن يكون مصمماً على امر ما قبل حصول اسبابه ووقعت له وسيلة انفاذه لا يكون سهلاً عليه ان يعدل عنه فذا كيد النوم في دوائر الحكومة الانكليزية ان استرجاع الجيش من مصر لا يكون في وقت قريب دليل بين على ما كان من ثباته واستقراره في هذه الديار

وكان يتخلل اقوال صحف الانكليز المداينة والرياء فيما يتعلق بالمصالح الفرنسية في القطر المصري فمن الجهة الاولى كانت تلك الجرائد تعرب للحكومة عن الرأي العام وميل الامة الى الاستئثار بامر مصر ومن الجهة الاخرى كانت تقول ان السياسة الانكليزية مبنية على غاية ان تكون انكلترة آمنة مطمئنة البال على ترعة السويس وان لا يكون من ثم خطر يتوعد مصر بظهور عرابي آخر وان تنشأ وتؤيد في مصر

حكومة مغلبة ثابتة اما ما اخصص بالمراقبة فانكلترة غير غافلة عن النظر الى مطالب فرنسا بعين الاعتبار

فكان في هذا الكلام ما يتعلق باستقرار الانكليز في مصر نظراً لمل في خروج الجيش الانكليزي من مصر متى حصلت انكلترة على ما تروم وتتمنى باستتباب حالة ترعة السويس واجتماع الدول على صيانة المنافع المترتبة على انشائها بالاشتراك في وقاية تلك المنافع بحيث لا يكون بعد ذلك من خطر تخشاه انكلترة فيضطرها الى الاقامة في مصر وتكون من ثم التبعة حجة تذرع بها الى اطالة مدة الاستقرار وربما توسلت بها الى الاخلال بالقاعدة التي كتبت بحروف «مصر للمصريين» ولما كانت الدول شديداً الانشغال فيما تعلم بتقرير مسألة التبعة كان لا بد ان يمتنع بانجازها ويؤيد المصالح المشتركة فلا يبقى لانكلترة من سبل الاستقرار على الاقامة في ديار ليست لها وان تداخلت فيها بالعمل الحربي وقاية لمصلحتها لا حياً بسواد العيون

ومن اعجب ضروب الغتاب البادية الآثار في سياسة الانكليز انهم يسعون الان جميعاً في الاتحاد مع الدولة الالمانية مع ان كثيرين منهم كانوا ينددون اواخر عام ١٨٨٢ اي بعد انطفاء نار الفتنة بالاتحاد مع المانيا في المسألة المصرية خيفة ان يجي عابثاً بحقوق الحكومة الفرنسية. والاعجب من ذلك انهم كانوا يدون هذا القول في حالة انهم كانوا معارضين للدولة الفرنسية في مطالبها وعلى ملتمس الدليل ان يراجع تاريخ اواخر المراقبة الاشتراكية التي

الحاضرة لتكون مخصصة للملاحة الانكليزية ارسل
الموسبودي ليس كتاباً الى جريدة التيمس
يقول فيه ان حاول انكلتة في ترعة السويس
وانشاء ترعة اخرى موازية لها يضادان الامتياز
الذي منحه الفرمانات لشركة الترعة

وتنوعت اقوال الانكليز بعد انقضاء
المحادثات وتعددت اشكالها والوانها فحارت فيها
الافكار بحيث كنا يومئذ نقرب على بساط الحيرة
بين المخافة والرجاء فمن الجرائد الانكليزية
ما كان يقول ان الباب العالي قد اجاب انكلتة
الى ما طلبت بشهار عراقي عاصياً لمحكومة الملكة
لذلك قد صارت حليفة للحضرة السلطانية
وامست «دولة» بحق لها السهر على مصر» ولكن
الدولة العثمانية لم تشفع شيئاً ما خدمت به
انكلتة ولعلها ترددت بين امرين احدهما محالفة
انكلتة والثاني محالفة روسيا فاختارت اولها
اعتماداً منها ارجى لبلوغ الامال واقدر على ادارة
الاعمال من اعمال السياسة فصار لذلك في
الظن ان تعود علاقات الدولتين الى ما كانت
تليه على عهد بيكونسفيلد الى ان قالت ان
رجال انكلتة الذين قليلو بيكونسفيلد قد عادوا
الان الى السير على سنته

وظهرت المانيا بعد الحرب العرابية بمظهر
الحافظة على ان للباب العالي حق التداخل
الفعال في المسألة المصرية بحجة ان مصالح
الدول في مصر تستلزم اتحاده معين والاشتراك
في تقريرها

وكانت تعلن ذلك وتقول ان انكلتة
وعدت بالقاء المسألة المصرية الى الدول لتتفق
على تحديدها وتعيينها وذلك بعد ان تستتب

البحث العام دل على عزم انكلتة على الانفراد
والا لو كانت تداخلها العربي مبيهاً على قصد
المدافعة عن مصالح اوربا لاقت المرافقة على
نظامها القديم وان تكن جاريتها الحكومة الفرنسية
لم تشترك معها في اتخاذ البلاد المصرية من
القوضى

واشككت في الاستانة لجنة للبحث في المسألة
المصرية تألفت من رئيس الوكلاء وناظر
الخارجية سعيد باشا وعاصم باشا ودرويش باشا
فكانت مداولاتها قاصدة على ما يكون من
مقاصد انكلتة بعد خمود نار الحرب وانتصار
الانكليز ثم اعقب ذلك ان قدم الباب العالي
للورد دفرين لائحة يقول فيها انه لم يبق من
فائز قط في ارسال جنود عثمانية الى القطار
المصري وبأمل ان يتم بعد وقت يسير جلاء
الجيش الانكليزي عنه ويطلب ان تتخذ الوسائل
اللازمة لانعام هذا الجلاء

وكان الباب العالي قد شعر في هذا الطلب
والتصرع بغير نجاح محاول انكلتة اخفائها وراء
ستارة التداخل العربي فتعمل الاسر خوفاً من
بقاء الانكليز في مصر بقاء مضرًا بحقوق سيادته
ولكنه لم ينجح فيما طلب وفيما كرر طلبه بعد
ذلك على ما سيأتي بيانه في موقعه ونجاء ذلك
كانت انكلتة تعبد حياء بعد حين قولها انها
لا تريد في مصر الا تأيد حكومة منظمة حسنة
ونعمه بافضل ما يكون من الحرية والاستقلال
وانه لا ينبغي العود الى ما ارتكبه المراقبة
السابقة من التطرف والغلو

وعلى اثر ما عرض في البلاد الانكليزية
من فتح ترعة اخرى موازية لترعة السويس

الحالة في مصر ويتأيد جانب النظام

فكان لذلك في الظن انه متى تأيدت
الراحة في مصر وحين اجل خروج الجيش
الانكليزي منها دعت انكلترة الدول الاوربية
لتنظيم لائحة تدعو بها الدولة العلية الى الاشتراك
في حل المسألة حلاً قطعياً

وكان من بعض الجرائد الالمانية ان
احتجت على ما زعم بعض الانكليز من ان
المخاطر العمومية في ايطاليا جانحة الى مساواة
انكلترة وارضحت ان المسألة المصرية لم تحدث
ولن تحدث تغييراً في عقود الولاء التي تمت
اغصانها بين الامتين في حدائق الاخلاص ثم
عظفت على شأن المستر غلادستون في مسألة
مصر فقالت انه لم يف بما وعد به فيما يتعلق
بوضع النظام النهائي لهذه المسألة

فكانها بذلك تريد ان تقول انه لم يضع
لمسألة مصر حلاً يكون لها فصل الخطاب بأن
يعطى كل قسمه ونسخ مصر عن سيادة
الباب العالي وهو الامر الذي اذا ارادته الدول
وجب عليها ان تتوقعه من المحافظين لامن
الاحرار

وفي اللائحة التي ارسلها الباب العالي الى
انكلترة بشأن جلاء الجيش الانكليزي عن مصر
اذكرها بما بين الدولتين من المودة القديمة وقال
انه يأمل ان الخدمات العظيمة التي قدمتها
انكلترة للقطر المصري ستكون سبباً كافياً في
توثق عرى الود بين الدولتين وان طلب جلاء
الجيش عن وادي النيل لا يمنع من تمكن هذه
الصلوات

وكانت بعض الجرائد الفرنسية قد وهمت

- قبل ان تنسب بينها وبين الجرائد الانكليزية
حرب الاقلام - ان ليس من رأي انكلترة
ان تنسأثر بالمسألة المصرية وتخصص مصر بها
فانها كثيراً ما صرحت بذلك وهي من الدول
الصادقات فبعد ان مرت الايام على استقرار
الجيش الانكليزي في مصر ايات خوف الدول
من انفراد انكلترة فيها ومنذ ذلك الوقت لم يهدأ
لفرنسا بال وكأنها ندمت على عدم اشتراكها
مع جارها في التداخل الحربي

ولم تكن الجرائد الفرنسية وحدها بين
الجرائد التي تعلقت باحداث ذلك اليوم في
بادئ الامر بل حذت حذوها الجرائد الالمانية
والنموية فقالت ان لا تنصار انكلترة تأثيراً
عظيماً في قلوب الاوربيين فان الدول الاوربية
كانت بدانة ذي بدء على اعتقاد ان انكلترة
لا تقم باخطار الحرب المصرية ولما انقضى ذلك
الاعتقاد ذهبت مذهباً اخر فظنت ان وسائل
انكلترة الحربية لا تكفي للثقل في مصر ولما
افسدت الحوادث هذا الظن وهنت قوى
التعصبات السياسية وكانت النتيجة ان المستر
غلادستون جنى من رياض الاعمال الاخيرة
ثمار نجاح . وقالت بعد ذلك ان المسألة
المصرية لم تعد متعلقة بامر تأييد الراحة في
مصر بل بانشاء حكومة منظمة فيها تدبر امورها
على ما يكون فيه منفعة عظمى لمصالح انكلترة
ومصالح سائر الدول - الى ان قالت - اما
المجالس في المانيا والنمسا فلم يبق لها ارب في
نزع ما لانكلترة من الحقوق الشرعية فانها
كابدت بانتصارها المشاق ونجمت مزيد العناء
واما مسألة استتباب النظام في مصر فليس

والنضارب رأياً فقالت الجرائد الفرنسية ان
الغالب على الفتن والمرجح لدى الدول ان
انكلترة لا ترضي من مسألة مصر بإعادة الاحوال
الى عهدتها السابق وتأيد النظام والراحة في
القطر المصري فان نجاحها في قهر العرايين
يستلزم امتيازاً لا يرجع فيه ولا مرة له فهي
لها الحق ان تطلب مثل هذا الامتياز في تصرفها
بالبلاذ التي انقذتها من الفوضى وكان من
قولها ايضاً ان المسترغلا دستون واللورد غرنيل
لا بد ان يبرعوا حرمة فرنسا ويحافظوا على
مصحتها

ومن اقوالها انه متى حل زمن اشارة
اوربا في اعمال مصر امكن التوافق مع الباب
العالي والاستغناء عن عقد مؤتمر لان المؤتمر
يتمحور باباً لمناظرات تخل سلام اوربا ويغشى
من اجله ان يتخذ البرنس بحرك وسيلة لالقاء
بعض المسائل العمومية كسألة الحدود العثمانية
واليونانية وتونس ومطالب الدولة الروسية في
ارمنيا وذلك بقصد ان يلقي التفاق بين
انكلترة وفرنسا

ثم من اقوالها ان مصالح الحكومة الانكليزية
في القطر المصري لم تزد شيئاً على ما كانت
عليه قبل الحرب العراية وهكذا المصالح
الفرنسية ايضاً فان انكلترة لم ترفع السلاح في
مصر ضد الحكومة الفرنسية بل ضد العصاة
فتماً لعصيانهم على الخديو وما قصدت انكلترة
بذلك الا إعادة النظام الى البلاد التي تعتبرها
مفتاحاً لاملاكها الاسيوية لا زيادة املاكها

وقالت . ليس من وجه لنا تلوم به انكلترة

لاوثيريا حتى التداخل مع انكلترة فيها وتنى
حل اجل التنظيمات النهائية وحب على وياته
ان تعترف للندن بالمنزلة الاولى والتقدم على
سائر العواصم الكبرى . ومن اقوالها المؤثرة
ان اقتدار الجزائر ولسلي في مصر بعد ضربة
من الضربات المؤلمة التي يقتضي ان يلقى بها
الشرق لعله يعتبر وينصير

ومن العراية ان بعض الجرائد الانكليزية
كانت تلقى كلام الصحف الفرنسية الودي
(في بادئ الامر) بقولها ان عدم اشتراك فرنسا
مع انكلترة في التداخل الحربي قد احرما (اي
فرنسا) حتى استعادة نفوذها في القطر المصري
فانه لا يحق للدول ان تدعي بالحقوقي التي
تم تدافع عنها بالسلاح واذا سمح لفرنسا في
الاستقبال ان تندي رأياً في المسألة المصرية
كان ذلك من قبيل التكرم عليها لا من قبيل
ان لها يد حقاً ثانياً شرعياً

وم تشبه افكار الفرنسيين لمل هذا المقال
الا لما شعروا بضرورة النهوض للدود عن
مصلحة فرنسا في مصر فعملوا بتدوين مقاصد
انكلترة واعمالها وسياستها واجراءاتها في البلاد
المصرية وينسبون اليها المكر والخداع وغير
ذلك ما كان بين الصحف الانكليزية والصحف
الفرنسية نزاعاً عتيقاً صالت فيه المطاعن
وجالت في ميدان فرسان الاضطرام نار حرب
الاطوان

واكثر الجرائد الاوربية بحثها في المسألة
المصرية بعد حلول الانكليز في وادي النيل
ولكن بحثاً جاء منتهكاً باطراف اللون فولا

على الإعجاب بانتصارها في مصر او منع غالبية
المخاطر في أوروبا من الميل الى التباهي بما فعلته
في تلك الديار ولذلك فلا تكثرة الحق الصريح
بالحصول على امتياز أكسبها اياه ما بذلته من
الرجال والاموال استئصالاً لجرائم الفتنة في
مصر ولا يسعنا الا ان نطلب العود الى الاشتراك
معا في ادارة الاعمال المصرية ولكن من العار
ان نطلب الى جارتنا ما يعتبر من قبيل الصدقة
وما دمتنا لم نشترك معا في اخطار الحرب فلا
يجب لنا ان نشترك معا في قوائدها

اما الجرائد الانكليزية الخطيرة فكانت توضح
في بادئ الامر باجلى بيان مقاصد انكثرة في
مصر مندفعاً الى ذلك بما كانت تراه من
استحسان الجرائد الفرنسية لاعمال انكثرة الحربية
فكانت جريدة التيمس تقول ان حل المشكلة
التي توده مصر وانكثرة وتضطرب الدول الى
قبولها انما هو بقاء الاولى (اي مصر) تحت
حماية الثانية (اي الحكومة الانكليزية) الى ان
تبيت قادرة على ادارة اعمالها بنفسها . بل ان
مصر ترغب ان تنصرف انكثرة في امورها على
ما نشاء وتروم ان تنظم محاكمها وترتب ما بينها
وتتخذ لها وسائل اقتصادية في الدخل والخرج
الى ان قالت : وان انكثرة تريد ان تبقى
مصر مستقلة وحليقة لها وان تخلص من متاعب
التعرض لنزاع الدول وان تعيد اليها نظامها
من غير اشتراك في اعادتها مع دولة اخرى فانه
لا يجب لغيرها ان يتداخل مثل تداخلها النافذ
بحكم انها هي التي انقذتها من خطر الفوضى
واذا انقذت انكثرة هذه المطالب فليس من
دولة تمنعها او تعارضها فيما اذا انفردت بمصر

في اي الاعمال

وكأن انكثرة كانت تحاول الانفراد في
التدخل الحربي وتسعى جهدها في حمل فرنسا
على عدم الاشتراك معها في الحرب العربية
لتكون خالية من متاعب الاشتراك مع دولة
اخرى بعد قمع الفتنة وإدارة امثال مصر وهو ما
نقدم لنا الامامع اليه في الجزء الخامس وعلى ذلك
يدل قول جريدة الساندرد الانكليزية في
ردها على جريدة الريبليك فرنسية اثر تشكيكها
(اي تشكيك الجريدة الفرنسية) من تنهي فرنسا
وعدم اشتراكها مع انكثرة في الحملة المصرية
فقالت : ان رجال السياسة الانكليزية الذين
رموا غمبتا بسهام اللوم والتعنيف على استعناؤ
من رئاسة الوزارة الفرنسية سرّاً كثيراً من
عدم اشتراك فرنسا مع انكثرة في اطلاق
المدافع على حصون الاسكندرية واخضاع
العرايين فانها لو اشتركت معا لنشأ عن ذلك
انقسام عروة الوفاق بين الدولتين اما الان
فترى ان افراد انكثرة قد عاد بحسن النتيجة
على الحكومتين ولم يكن نفع غمبتا من الاشتراك
في الحرب الا وسيلة يوثق بها عرى اللفة والوفاق
بينهما وهو ما اصاب به وبعد له مائة تذكر
على مدى الايام فتشكر

على ان امتناع الحكومة الفرنسية من
الاشتراك مع انكثرة في ذلك التدخل الحربي
كان ذريعة للامانة الفرنسية الى القاء تبعه
الاجحاف بمصالح الفرنسيين في مصر على عائق
الحكومة وذلك بعد ان تبينت من انكثرة غير
النصد الذي صرحت انكثرة يومئذ وراة رأت منها
نية منصرفة الى الحماية او الاستيلاء واننا نذكر

فما تريد ان تفعله واحدة منها وقد قيل رأيان
افضل من رأي وما تبصرون اربع عيون لا
تقدر ان تبصرون عينا خصوصاً وان اشتراك
دولتين او اشتراك الدول اجمع في ادارة الاعمال
المصرية بعد انتفاع الثورة العربية يعني كل
شيء من شبهات المطامع عن انكلترا

ومن اقوال بعض تلك الجرائد ايضا ان
سنشد المظفر في شأن ترعة السويس ولذلك
فقد ارتأى المستر بالمر ان تنشأ ترعة اخرى
تخص بانكلترا وقال ان ذلك لا يحتاج الى
نفقات جسيمة

واستصوبت جريدة التيمس هذا الرأي
فقالت ان التربة الحاضرة غير كافية للتجارة فان
سفنا كثيرة تضطر الى صرف نحو اربعين ساعة
في عبورها على حين يجب ان تقطع هذه المسافة
في ١٧ ساعة فقط

وقال احد مراسلي الجرائد الانكليزية في
الاستانة اذ ذاك ان رجال السياسة فيها
حائرون في مقاصد انكلترا ويرومون ان يعرفوا
شيئا منها ما يتعلق بتنظيمات مصر المستقبلية اما
سفراء الدول فقد اظهروا الثقة بسياستها وشاروا
على الباب العالي ان يتفق معها ثم كذب ما
قيل من ان سفير الروسية اشار عليه بمضادها
والذي السير ستافورد نورثكوت (وهو من
حزب المحافظين في انكلترا) في خلال ذلك
خطابا قال فيه ان الحملة الانكليزية في مصر
لم تكن ضرورية وانها لم تنجح الا عن سياسة
المستر غلادستون التي كانت في بادئ الامر
على غير حكمة وحزم ثم ابان ان نجاحها (اي
نجاح الحملة) جعل للوزارة الحرة شهرة عظيمة

ان الفرنسيين كانوا اتحدوا من انكلترا ميلا الى
التدخل الحربي الفاضل من ذلك انه شاع
انشاء الاضطرابات المصرية وبعد سقوط غميتنا
ان وزارة قريسيه سقطت وان غميتنا عاد الى
رئاسة الوزارة الفرنسية على عزم ان يسبق
انكلترا الى اطلاق المدافع على حصون الاسكندرية
فترت نفوس الفرنسيين بذلك وكان محرر
من السطور يومئذ في بيروت فرأى من ميل
الفرنسيين وراء ذلك التفرد الى اشتراك حكومتهم
في اضرار نار الحرب ما جاء منطقيا بعد ذلك
على اقوال الجرائد الفرنسية التي اعربت عن
ندم الحكومة الفرنسية على اعتزالها وإخلاء
الجو للانكليز

وهذه شروح وملاحظات تسطها لقراء
هذا التاريخ بيانا لبعض الدخائل وليسر تلك
الحوادث على غير المتظر والمأمول

ولنعد الى استيفاء الاقوال المهمة الواردة على
امر انتصار الانكليز فنقول

استمسكت بعض الجرائد الانكليزية ببداية
كون حكومتها تريد فيما تفعل في الشرق ان تضمن
ونقي طريقها اليه فقالت : هنا ان تضمن على
طريقنا الى البلاد الشرقية وهو يقضي بانشاء
حكومة ثابتة في مصر بدون الاستيلاء عليها فان
الاستيلاء ليس لنا رغبة فيه وجنوح اليه لانه
يأتي تحت اقبال المشاق والمصاعب وربما التي
بيننا وبين غيرنا شقاقا ولكن لا بد لنا من
الانفراد في العمل ومنع تدخل الدول الاخرى
ونقول نحن : طالما ان انكلترا ليس لها
رغبة في الاستيلاء على القطر المصري فلماذا
تحتاج تدخل دولة اخرى معها فتشارك الدولتان

ولكنه يرى ان الرأي العام لا بد له من استقباها يوم تعرض هذه السياسة على مباحث مجلس النواب

ومن الاقوال العديدة التي نشرتها التمس والساندرد في شأن المسألة المصرية بعد الحرب قول الثانية من هاتين الجريدتين : ان نجاحنا غير الاعيادي في مصر قد احبط اراء بعض السياسيين الفرنسيين الذين طالما تصدوا لاشتراك فرنسا مع انكلترة فهم بعد انتصارنا اخذوا يحاولون نزعبة من انتاد لارائهم في حرمان فرنسا من فوائد ذلك الانتصار

وتكلم الموسيو جورج بيرن الفرنسي في صناية امتناع فرنسا من التداخل في المسألة فقال ان اضطراب مصر نشأ عن اصحاب الاملاك وموظفي المالية فلا يليق بفرنسا لذلك ان تسفك دماء ابنائها مدافعة عن مصالحهم وانتهى في خطابه الى ان قال في كلامه على وجوب بقاء فرنسا على سياستها الاولى ان متابعة سيرنا على سنن هذه السياسة يمكننا في المستقبل من اثاره الحرب على المانيا حتى في القرن الحاضر وشفع ذلك بقوله ان فشل فرنسا منذ ١٢ سنة ومقامها الان بين الدول لا يسحان لها بالسير على غير هذه السياسة فان ما يمكن لانكلترة ان تجرؤ بسهولة لا يمكن لفرنسا ان تجرؤ الا باقتحام الاحوال والاضطراب

وردد في البال مال غازت في اوائل شهر اكتوبر عام ٨٢ اي بعد سقوط التل الكبير بما ينيف على ٢٥ يوما ان وزير انكلترة الاول (المستر غلادستون) التي عام ٨١ خطبة قال فيها ان الغاية من سياسة انكلترة في مصر

هي ان يستلم المصريون ادارة احكامهم واعمالهم ويديروها بايديهم وقد صرح بذلك بعد الثورة العسكرية ايضا وهو لا يزال محافظا على قوله . قالت ولعله يريد بما قال ان الحكومة عزمت على تنظيم الاحوال المصرية فقد ألغيت الجهادية وتلاشت قوتها وكان قوادها يتادون بالوطنية واتحاد الوجهة ولكن لم يطل عليهم الامر حتى نزلوا هذا المبداء وطعموا الى تحصيل غاياتهم فكان ما راموه من التنظيمات هو السبب الاول في اتخاذهم . وقد ادعى عرابي ان غاية منصرفه الى انتاذ الفلاح من جور البغاة فكذبنا الحوادث اما نحن فقد اتخذنا الفلاح من محالب العصاة ولم نعرضه لاضطراب المطامع الاوربية وسبهم من سياستنا للجميع اننا لا نقصد امتلاك مصر فان مصطلحتنا وواجباتنا تدعونا الى اتباع سياسة مبنية على قول المستر غلادستون وهو ان يدير المصريون اعمالهم بايديهم

ومن قول الانكليز بعد الحرب العربية ان المركز الذي اتخذناه في مصر يدفع عنها كل تداخل اجني سياسيا كان او ماليا مضرا باستقلالها ولكن لا سبيل الى جعل مصر للمصريين في زمن يسير فانه يجب قبل كل شيء ان نحصل على وسائل الكمال والوسائط الممكنة للمصريين من استلام الاحكام والحاملة لنا على الفاء مقابلد الامور اليهم فاذا ذلك تنفذي من اقامة القواد الانكليز في مصر ولا يلبث منهم فيها الا الموظفون . - وقالوا ان تخفيض الرواتب باستبدال الموظفين الاوربيين بمصريين انما هو مبداء فاسد من مبادئ الاقتصاد ولكن الافضلية تقضي بوسود الاعمال الى الوطنيين

في بعض الاحوال من غير ان يكرموا على اتباع نظامات لا يقبلونها . ووزراء الخديوي ليس من غرضهم وارثهم الا التعويل على النظامات المصرية النافعة وتخير الايد منها ما هو متبع الاجراء في ادارات الحكومة . وفي الامر مسألة اخرى الا وفي استثناء الاجانب من اداء الضرائب العقارية وهو الامر الذي يحول دون الوصول الى صعوبات جمة نشأ عن معارضة الدول ولكن هذه الصعوبات لا تلت ان تروى بمرور الاوقات

ومن قولهم : ينبغي علينا ان نتبه لامرئ اولها بحاجة الاشتراك في العمل مع الحكومة الفرنسية في مصر والثاني وهو ما حرص عليه اللورد دربي كل الحرص (الا لثقتي ما على انكثرة في امر المالية . وقد ختمت الحرب بالانتصار لنفع السياسة بايا فليخرج الان الجيرال ولسلي ما كابد من العناء وليتقدم المستر غلادستون وبسط لنا سياسة التي تتي بحسن نتيجتها وفي مثل هذه الظروف نود ان يبل رجال السياسة اذاتهم عن وساوس الناصحين الذين سئلوا فقالوا : بما اتنا اخذنا مصر فلنا الحق ان نتصرف فيها كما نشاء ونريد ولا يخفى ان كثيرين يعلمون جيداً ان المستر غلادستون مع دول اوربا في المسألة المصرية اما نحن فلا نسلم ان لدولة من الدول مصلحة اعظم من مصلحتنا في استنباب الراحة وتأييد النظام والسلام في مصر او ان لاحد من حقا مثل حقا في الاتيان بما نريد من ضروب السياسة البخارا للمسألة وهب اتنا لم نجد سبباً في مصر ولم نطلب بدقية فيها ولم نسمح لنا الفرصة

بالداخل فلنا الحق في كل حال ان نطلب نفس الامتياز الذي نطلبه الان في تلك البلاد وقاية لطريقنا الى املاكنا الاسيوية واننا لسأل بقولنا : ما هو الامتياز الذي يعطى لنا في مصر بعد اعادة الراحة اليها وبعد ان تكثرت هامات اعمالنا باكاليل الفجاح اذا لم يكن الامتياز المراد به وقاية طريقنا الهديفة

ولست الخطة التي اتبعناها انكثرة فاحق على منفعتها الخصوصية فقط بل تناول منفعة البلاد المصرية ايضاً ومنافع الدول المتقدمة بل منافع العالم اجمع ومن يا ترى يتجرأ على مقاومة سياسة هما وقاية تلك المصالح

ولو تحت اوربا ووقفت ترقب اعمال انكثرة في البلاد التي انقذتها من النوضى لاندملت من سرعة اعادة النظام اليها واجراء الاصلاح فيها ومن القواعد العلمية انه كلما كان التركيب بسيطاً كان الاصلاح سهلاً فترميم منزل هدم جانب منه اكثر سهولة من ترميمه لو تقوضت اساساته فعراي قد قسم المصريين الى قسمين شرعنا نحن في جمعها والتأليف بينهما وسخر ذلك باسرع من لمح البصر وسخر اوربا من العمل الذي عولنا عليه فقد اعدنا اوراق الضرائب الى اصحابها والغينا النفقات العسكرية الفادحة وستعوض الاضرار المالية الناجمة عن الحوادث الاخيرة وفوق هذا وذاك فان انكثرة لم تطلب غرامة حرية

هذه شذو مهممة من اقوال كثيرة اثبتناها في هذا الفصل مشفوعة بملاحظاتنا السياسية وجعلناها توطئة لكلام نستوفي في فصل اخر من فصول هذا الجز

فصل

في استيفاء ما نظمته قرائح بعض الشعراء
بعد انقضاء الحرب

نعمل في هذا الجزء مكاناً نلحق فيه
بالمنظومات المثبتة في الجزء الخامس ما تحصلنا عليه
من بقية ما نظم بعد الحرب في وصف الحوادث
العراية وتاريخها

منظومة حضرة العلامة

الشيخ علي افندي الليثي

كل حال لضد بخول

فالزم الصبر اذ عليه المعول

افوادي استرح فاشان الا

ما يو مظهر القضاء تنزل

رب ساع الحنف وهو ممن

ظن بالسعي للعلا يتوصل

قدر غالب وسر الخفايا

فوق عقل الاربب مما تكل

غاية العقل حيرة وغفال

والليب الذكي من قد تأمل

كيف نسي وحادثات الليالي

فاجأتنا بكارث ليس بحمل

اذهبت انفسا وغالت نفيسا

وذوى مربع الحفظ والمحل

كان اقليمنا رياض صفاء

فيه للواردين اعذب مهمل

من راء يقول توفيق مصر

ابصر الناس بالامور واعدل

قد امننا الزمان فيه ونمنا

امين الخطوب لا تقلل

نتهادي في ظل اسمي ملك

من سجاياه كل خير يؤمل

فسرت اعين الحواسد فينا

فاطرحنا الوقار والامر اعزل

وراي غرنا من الحلم امرا

غره فابتغى الذي لا يحصل

واذا المره كان بالوهم بيني

فخيال الظنون ما قد تمثل

ويج قوم سعا لادراك امر

دون ادراكه الجبال تزلزل

ما اصروا عليه الا اضروا

بأناس من نابه او مغفل

ذاك يسعى على النقية خوفا

وسواه سعي اكبر يحمل

لو اصابوا الرشاد عند ابتداء

كانت الغاية الجميلة اتمل

وكفينا معرة او بنينا

فاستوى شائك السلاح واعزل

آه من رقعة المحلوم ودهر

ايقلتنا صروفه اذ تبدل

كانت الناس في ظلال نعيم

تجننى من ثمار غدن تبدل

ما لنا لم نتم بحمد وندعو

من عدى للهدى وتنصع من ضل

مالنا كلنا سوى الفل منا

قد سلطنا سيل غار مظل

قد تساوى الغني والمغالي

وعليم من جاهل صار اجهل

قد جئنا وصاحب الحين جان

وهو بالطبع في الأنام مردل
لو رزقنا السداد لانهذباب

وحقنا دماء قوم تحلل
كان باقوته المذاب مصاناً

فستينا به الثرى اذ تهلل
كم غرنا حجاجاً وجسماً

وجئنا الامى بركة من زل
يا ترى من يقوم عنا بعذر

اذ اطعنا الغواة في كل محفل
حيث عدنا عن المليك وخبنا

سلوة من عداه والنظر مقفل
حيث لا يرفع البريد شكاة

وسلوك السلوك صار معطل
حيرة ادعشت اولي اللب حتى

ما اعتدى للصواب منهم محفل
ذاك سر القضا وليس عجيماً

ان يجار الاربيب فيه فيدخل
غير انما لما اعفنا ارقنا

من شؤون العيون دما تسلسل
وبسطنا اللسان في ذم قوم

ان ذكرناهم نقصاً ونجلاً
ومدداً اكف ذل لولى

شأنه البر كم عنا ونطول
آل مصر يغيره لا تلوثوا

اذ هو الملقب الملاءة لمن ذل
يا عظيم الجباب يا خير ملك

سعد قد اباد من قد تعول
من نفي والوغي اثار محكم

في طلاء الحسام فالسيف فيصل

واجعل العدل عادل الرشح فيهم

نافذاً قدر ما يعلى ويهمل
واسفهم كالذبي سقينا انا

قد شربنا من بعد بعدك محظّل
واغتر ذلة لمن جرّ رغباً

لبلاء ولا منبع يؤمل
كم مليك عنا وانت المفدى

فوقهم همة فلا تتجمل
وامنح الناس من بجاياك عطفاً

واجعل العفو موضع الشكر واعمل
فجدير بمجد ذات الخديوي

كل فضل وليس للعذر محمل
فابق واستبق من رعاياك قوماً

املوا العفو من حباك المسهل
ان تدقق تدق اعناق الف

بل مئين من الالوف تنقل
والرعايا تضيع بيت عدو

وولي له القمار المؤنل
حاش توفيقنا ينصر عما

ينشر الصفوة في البلاد وينقل
سيدي لا عدمت شكراً سناء

يلا الخافقين ليس يعلى
لا تكلف جميل طبعك امراً

غير ما فيه فهو لا يقول
كان ما قد اساء حلاً فلما

اصبح الصبح بالسرور تاؤل
هذه مصر زيت واستعدت

لسعيد الركاب لما تفضل
واردهت بالجمال حين تبدى

موكب بدره بتور نهلب

وما مثلها الا لمثلك ينقي
 فيسويها بين الانام انماها
 ولولاك لاستعلت عليها اجانب
 ولولاك حقاً ضاق ذرعاً قضاها
 لبعذك كم قاست لعمرى شدائدنا
 فانضمت الى ان تستباح دماءنا
 ولولا تلافيتها لاصبح ثالثاً
 بنية اهلها وعز غناهنا
 واضمت لارواح الرياح ملاعباً
 وما طاب فيها بالتعيم مواءنا
 تداركها الرحمن بالمطف بعد ما
 أيد سيف النبي منها وفاءنا
 واعجب شيء ما سمعت بثقله
 بقاوت احرار ومن اماننا
 يقابلن بالعسكران نعاك سيدي
 ونعاك لا يحصى عليك ثناءنا
 ولم يحجر وفضل المليك وانما
 فدبتك كم ضرّ القلوب عناءنا
 نعم ضحكك من جهلها كل امه
 وقد اصبحت نكي وتكي نساءنا
 لنقد رجال ما لك قط موجب
 سوى جهلها الموما اليه عناءنا
 فكم سلبوا الاموال ظلماً وما رعوها
 ظلامه مظلوم بحجاب نداءنا
 وكم قالت الشعراء قولاً مزوراً
 ينادي يويين الوري اغنياءنا
 وكم قالت العلماء قولاً مزخرفاً
 وما هو الا ميلها والنواءنا
 وكم طاف فيهم بالندامة طائف
 اساطير تنلي لا يبارى امتراءنا

موكب حفت بالكواكب زاور
 من رجال اعزة قد نجل
 كلهم صادق شريف الطوايا
 نصعهم والخطوب تنهل يبدل
 ما رأت مصر يوم بشر كهذا
 اي يوم بدا اغرّ محجل
 دمت للدين والدنا خير راع
 ولعباسك النجيب المومل
 ما جرى بالغار عليك حديث
 صار بين الملوك بالمدح اكل
 او اشار الزمان للسعد ارخ
 الخديوي ناصر يا سعد اقبل
 سنة ١٢٩٩

مظلومة محمد افندي البهيوتي
 وقد انظمتها تهشة بعود الخديوي الى مصر
 وضمنها بعض الكلام على الحوادث
 رجوعك يا توفيق مصر هناهنا
 وشمس بيها دائماً وصيادنا
 فانت خديويها وانت ماليتها
 وانت لها من كل نعم شفاءنا
 وانت لها حصن على رغم حسد
 وانت لها بدر وانت سناءنا
 وما هي الا روضة وفكاهة
 وما انت الا حسنها وازدهاءنا
 وانت لها انسان عين حياتها
 ولولا تلافيتها لحيف عناءنا
 وما هي الا جثة انت روحها
 وما انت الا مجدها وعلاءنا

وكما ضل ناس يدعون ولاية
 وما هو الا افكها ورباهما
 وطاشوا جميعا بنس طيش اخي الردي
 اذا لم ير العقبى وعز اربابها
 كطيش فراش جرة لهلاكه
 ترمي في نار يزيد ذكاهما
 عمري وما عمري عني بهن
 اذا ما اعتدى قوم عليها اعتداهما
 اولئك كالانعام بل هم بداهة
 افضل من الانعام بهم رعاها
 او استعملوا الافكار ما ضل سعيهم
 ولا كان من احدى العظام داهها
 اناروا بمصر النار فالذات شوهت
 واحرق منها نوبها ورداهما
 واللعنة السخاء كل مهدم
 وزعم ان قد شيد منه يادها
 تليس ابليس اللعين عليهم
 نغبت رياض الحق عنهم وماها
 الم يعلموا ان الشريعة صرحت
 بضد هؤلاء كي يدوم ارتداهما
 وقد اضروا الاسفل والله عادة
 بان قلوب السوء يدري انطواها
 والفاخرة السخاء شتوا وما دروا
 بان لها نارا بغير اصطلاها
 مدافع دفع ما لها من مدافع
 وثم كروب للكروب دواها
 على عصاة البهتان لاناس اذ هوت
 بها في مهاوي الموبقات افتراهما
 فقد خلعت ثوب النجاة مذ اكنت
 نياب الردي جهلا ونس اكناهما

وحيث ابت الا عواها سفاها
 وساق لها الاخذ الويل سفاها
 رابت بها رأي الملوك فاصبحت
 وقد ساءها اصباحها ومساءها
 وصلت عليها صولة الاسد فانثت
 وجرعها كأس العذاب اجترأها
 لعمرك ما كل الحديد يابها
 ولا مثل ارباب النوى سفاها
 ولا كل من عانى السياسة حارما
 اذا ما اعتراها طوعها واباهما
 ابي الله الا ان تدوم مليكها
 على رغم قوم يستزيد بلاها
 اذا لم تر الصقح الجميل مكافئا
 وخالفت ما تعناد خاب رجاءها
 فان شئت فاصنع او اذا شئت فانقم
 فنك بقاها لو تشا وقناهما
 فشكر لمن اولاك ما انت اهله
 تفيض بخارا اين منها دلاها
 وصبرها بين البرية عذرة
 وحل عليها ويلها ووباهما
 ودع قلة ضلت بقي جهالة
 فحابت مساعيها وهذا جراهما
 ودم فوق عرش الملك بالعزراقيا
 وكل لتلك الذات دامت قداها
 قضت عزة الرحمن انك لم تزل
 على دروة العليا تنعم تضاهها
 وتلك رجال للوزارة كفوها
 لها من بنا الافكار يدوسناها
 ولا زلت والابحال في ذروة العلى
 برايات نصر والسعود لواءها

كذا الآل جمعاً ثم جمع معية

بلوح عليها بالوفاء صفاءها

مدى الدهر أو ما قلت يوماً مؤرخاً

رجوعك يا توفيق مصرًا هاءها

٢٩٩ ٦٠٧ ٢٢١ ٦٣

منظومة حضرة العلامة

عبد الرحمن افندي الاياري

قاضي ثغر الاسكندرية

عصابةً حالت في مصر اشفاها

وخالت من لنصر المجد رقابها

ومصرم عفروها وفي آبنهم

وقد سفتهم من الالبان احلامها

فأي داع دعاهم لا ابا لهم

وما الجواب اذا قامت قضايها

وم عساكر عصيان قد اجتمعوا

على الفجور وجاسوا في زواياها

لقد رمت بسهام الختف انفسها

بد الثعالب في تحصيل امواها

بظلمها يحشت عن مديته قطعت

اوداجها ففقدت والرمس سكتها

عادت بخفي حين وهي جادة

أنف التكبر والخذلان واقفاها

عضوا الانامل في يوم الشبر على

الثل الكبير وذاك العض ادمها

كانت على سرر الاقبال جالسة

فاصبحت وحضيض الذل مثواها

وأني داع لخرق التصور سوى

ساب ونهب وقتل بس عفاها

قد فرقت جمعنا في كل ناحية

ايدي سبا ولغنت عدد مفاها

وارقدت غازها في الثغر فاحترقت

ايبائه واستغالت بعد سكتها

منشية الثغر امست وهي خاوية

على العروش وثوب الحزن يغشاها

اصابها نظرت من عين حاسدة

حتى غدت اعين التخريب ترعاها

ظنوا الحريق عن النيات برآم

او أن جوف ليالي النهب واراها

لا والذي اوجد الاشياء من عدم

هم اللصوص بادنادا واقصاها

للثغر فضوا وما غصوا بصائرهم

عن شهوة النفس بل جاءوا باشهاها

تالله ما ملكك بل انها هلكت

بالغي اذ سلكت والله جازاها

قد اخرجوا الناس من دور بصحتهم

ان اخرجوا فلان الحرق ناداها

كأنه يوم نفع الصور من فزع

والناس سكرى كأن البعث واقفاها

فلو تراءم وقد صاروا على عجل

وفي السفينة بسم الله مبراهها

ولو رأيت بكاهم عند طلعتهم

وكل طائفة تبكي لآخرها

رأيت قوماً حيارى لا معيت لهم

كل يصيح ولا يدري مبراهها

والام تبكي على طفل لما فقدت

وطائفة تحجل الغزلان عيناها

وذاك بسحب اظلالاً مشقة

وذاك بترك زوجاً كان يرعاها

ورب حامله ظملاً وفانق
 أعى فقيراً وقد جرت لانتهاها
 وممعدرة نادت علالية
 من يحفظ البكر من جند سيلناها
 ومم رأينا خيولاً وهي ساجدة
 تخرق قوماً ولا ينفك اجراها
 ومم رأينا مساةً وهي حامله
 استنظر بعجز الملهوف احصاها
 حتى اذا وصلوا للارمل حل بهم
 ضرب البنادق ممن قد تولاهها
 كم سيدات مصونات برزن بلا
 نقابهن ولم تنظر لعلهاها
 تخرج حافية الاقدام قد تركت
 قناعها وخماراً كان عطاها
 ومم رضيع له في اهل شرف
 بصيغ الصغى اسي ضمن قتلاها
 يارب كاسية من قصرها خرجت
 في العاريات ولم تستر لسيهاها
 ومم مخاض اناها الطلق فانطلقت
 لحرق وصراخ الطفل اشجاها
 طفي عليها ولم يرضع لها لبناً
 بل سقنت لبناً ما كان اقهاها
 ابيها غني ثم راودها
 عن نساها وقوي الطلق اعيهاها
 ولا اقوى باقوال سمعت بها
 في شأنها ان طبع الوحش ياهاها
 لا تسأل عن الواور ان له
 من الدواهي اموراً استتساها
 دائرت رجاء على الاجسام فالصحت
 تلك العظام ولم يرحم اصعاها

وقد اتيت له والفطر مردحم
 والحرب ملثم والعقل قد ناهها
 فقبل لي اطلع على سطح فقلت لم
 تلك السطوح ولكن اين مرقاها
 لكن تولت بالهادي وشيعته
 حتى وصلت من الخانات ارقاها
 حتى اذا خرجوا من دورهم رهبا
 قالت جنود العرابي قد غنماها
 كم من سيفه بريمة قد شحنت
 وحملوها من الاوزار اثباها
 والعرب قد دخلوا سوق التجار ضحى
 مع الجنود وسهم النفر اخناها
 فجردوا السوق من طربوش زينة
 ومن سرايل وادي الغرب اهداها
 تلك البضائع لا تدرون قيمها
 ابغتها ام الدوار واراها
 تناسوا كي يبروا في تناسهم
 وحسب كل لظى نار سيصلاها
 تلك الغرائر بالساعات قد ملئت
 وبالجواهر لا يدرون انهاها
 صالوا على بلدة كانت لهم سكناً
 مدى الزمان وقد كانوا بأفياها
 قتل لهم بالطواحي رب معذرة
 وحرقت دور الوري هل فيواحيهاها
 تأويلهم مضمّن زور لا مساغ له
 بل حاربوا ملكاً في مصر انتاها
 ان الاجانب قد جاءت مؤينة
 وليس ينكر منها حال مسعاها
 قد ابدوا للحدود وناصريا
 توفيقنا البر هادي مصر مولاها

هو العزيز الذي من عزه انفرجت

عنا الخطوب وقد شدت مطاياها

من صير القطر في امن وفي سعة

في ساعة نضجت ازهار بترها

مطاع امر مطيع اللال على

كرمي العدالة بالانوار جلاها

مد اوقد العصبه الجبال نارهم

استعمل الخزم مع عزم فاطفاها

لم يأل جهدا دوانا في نصيحهم

لكنهم لم يشعروا طيب رباها

ابن الربوع التي اهدى الربيع لها

جذائق الانس تزهو حول مبناها

ابن الرياض وما تحويه ترهنا

وانت ازهارها مع نفع ارجاها

ماذا اردتم بسد النهر عن بلد

اظلموها ولم ترضوا بسقياها

اكان قصدكم موتا على ظلم

امر المزارع لا ترضون ابناها

اذاك اسلامكم ام ضاع عقلكم

ام عروة الدين لم يمسك بوثقاها

فاني شرع اتى بقضي بانكم

على الطريقة اوختمت بمعناها

فل تصرون وقية خالفتم حسنا

واجبات لسان الشرع يا باها

خاطرتكم بدماء المسلمين اما

رايتهم ذمهم في الارض رواها

فهل علمت بتلى كل طائفة

وهل دفتهم ام البارود واراها

ابن البخاري وابن الذكر عندكم

ابن الدلائل يا من ظل يقرأها

ابن الملمات من قوم لقد خرجوا

عن الطريق وما ساروا يسراها

ناله انكم قوم بكم لعبت

تلك الشياطين في تعجيب مجواها

بيض الدجاج لقد نادى بنصرتم

كما زعمتم وديك الجن رباها

فان صدقتم فان النصر كان لنا

وانت كذبتكم فما هذي بأولاها

يا غافلا عن حدود الشرع مرتكبا

على الملمات لا تفرح بمراها

ولا تصدق بمنكب على زحل

وصدق الملة ايضا ومعناها

قل للعراي الذي افكاره طمعت

في المستحيل اما عابت كلاها

جمعت نفسك والجبال وانحدت

بك العساكر في تحصيل جدواها

ومد رايت وجهه البقي مغلثة

فتحت خطة غي انت مرضاها

قد اتهمت بها قوما جراكسة

وصرت تعرب عن تعداد اسماها

وكنت خصمهم فيها وحاكمهم

حتى جرى ما جرى والله نجهاها

وذاك حرب به الشيطان يا مرم

وحزبه في اراضي التيه قد تاها

كم قال قائلهم حرب الاله عم

وحزبه غالب والخلق قد باها

نارنج حتى لتوفيق لتصرته

ونصرته دونها نقض الدعواها

جاءت به في خلال الذكر مائة

لكن عالمهم لم يدري معناها

من بعض اخطائه مات عواقبه
 وناله الجحيم نل كراما
 وكف بطلع عاص امر سيد
 وجاحد نغما مولا اولها
 فقلعتونا عن الوالي ودول
 بخت ناري فظلم النظر اوها
 خالتمو امر والينا وما الصنا
 حتى عزلتم اسودا كان ولاها
 اما اكنتم بهب الثغر اجمو
 وكان بكفي من الاعمار انضاه
 حتى نهتم من الفلاح طارفة
 مع التليد وثوب اليسر انضاه
 نول وقع ومسلح كذا خشب
 خيل جمال جنهات وماضاه
 اشعم ان ذاك الدين مرتفع
 عن البلاد اذا ردت لاعداه
 وتلك حيلكم في سلب نعمهم
 بل جلب نعمهم والله انماها
 والبعض يندى بالآفة مؤلفه
 من بعد طيخانة برمي بادناها
 ما تلك الامصيات بهم تزلت
 لكنها ارتحلت اذ زال ميداه
 الى لاغيب من جند قد اجتمعوا
 على سراية رمل قصد مرماها
 حيث الخديوي ومن تحوي معينه
 مشرف الرمل في اعلى سراياها
 والوفد مع جملة النظار اجمعهم
 مع الرئيس وقد حلوا بالبحاها
 اهل يصح لهم يا اهل ملنا
 احاطة يا سرايا حول انداه

لولا الاجاب ما ابقيتموا احدا
 من حونة وكان الضرب ارداه
 ومن يكن بكتاب الله معصما
 اين تلتك القول يا من شر لياها
 للانكليز اليد اليمنى لقد حفظت
 حياتنا ولجلب اليسر يراها
 قد اطفأوا النار من تخريق عسكرنا
 واوثقوا سارقا يسعى لنعاه
 حتى اتي اهلها والحال منتظم
 والامر ملتم والامن وقاه
 فهاكها رحلة تهديك بهشة
 الى الخديوي وطبع الحسن حلاها
 ان صادفها يد الاقبال كت بها
 في غابة الخلد محفوظا بيناه
 لسان سعد خديونا يؤرخها
 مصري بتوفيقها الرحمن احياها

منظومة ابرهم افندي الكفروني السوربي

ما لوجه الحبيب يصنو ويصفر
 ولا لي الجنون في الخلد تنفر
 وعلام الستور منهكات
 ويحل المصاب والمخطب يكبر
 انري فاروق الربوع صفاه
 وتبدلت منه افجع مظهر
 ونزلت مصائب وخطوب
 ذك منها طود السعود المنمر
 فيحق الاخاء هل دفن العدل
 وهل اصبح الغف مبنا معمر

ويخفى الوفاء هل اصبح الظلم
 على الناس سائداً يتجبر
 ما ترى سائر القلوب اخا العقل
 شربت المصوم سجا مقطر
 ساد فينا اسافل من بني الغدر
 واضمحى دينهم يشمر
 وعشنا في البلاد ظلمات وعدوا
 نأوجوا الانام بالويل والضر
 اضرنا نارهم فثبت وللثور
 من باهوا لها احاديث تخبر
 قصص ان ذكرت للطفل في المهد
 يشب او قصصت للبيت ينشر
 هلك انارهم تناديك جوراً
 فانك الخمر فانظر الكاس تسكر
 جاء الاسكندرية العجم بجرأ
 اضرنا اهلها بنار تسمر
 دهمنا قتابل هزمت كل
 جيات وروعت كل قصور
 ذاق منها اولو العزيمة والحزم
 اليم العذاب والجيش ادبر
 قادم مضرم الحروب عرابي
 بعد ما احرق القصور ودمر
 واذاقوا اهل الولاء عظيم
 الويل اذ اقدوا على كل منكر
 فرأوا من بني الاعاجم حرباً
 لم يروا مثلاً بجر ولا بر
 من جنود لا تكون الموت في الحر
 ب فسيان ان دنا او تاخر
 تزلزل البر عنوة واقتداراً
 غلبوا الفائزين بالكر والبر

منهم جاهل بعض ثراء
 من رصاص العدو والبعض قد فر
 عجب بها نادياً وناد ثبوراً
 وتأمل مصابها ونحر
 ان يحرك خطيها فعزاء
 او يترك امرها فتصبر
 مة فلولا عرش الخديوي فيها
 لحسبت النساد ساد على البر
 يشهي القوم انس توقيه السا
 مي ويلقون مة مينا مطهر
 فاذا أتت البلاد من الخا
 نه تلقى السعود مة فتعمر
 طاهر الآل فاق اصلاً وفرعاً
 ليس الحمد واليهاء تدثر
 اذ بغى الظلم ان يس بعز
 ملكه خاب سعة وتغير
 وبغى الجهل رمة بنال
 من جباب الخنا فخاب وادبر
 كلما رامة الزمان بقدر
 جاءه ربة بصر مقدر
 فهو في الناس ظل حق خابل
 وهو في الارض طود مجر مدور
 بفخر الحمد في حماة ويأبي
 ان يداني سواء فهو الموقر
 وله من لدى المهيمن نصر
 وله في العداة سيف مجوهر
 ولديه للانكسار جنود
 طوع ما ينبغي نهي وتؤمر
 ولديه من الملوك حماة
 يخشى اسمهم بنو الغدر والشر

فإذا ما مطاع النجوم بات
جاءهم موكب يصد ويدحر
ورأوا من عساكر العرب والعجم
سلاحاً يهز بهم فبحر
كل سيف للحق يخدم مصرًا
يتضيق كل شجاع غضنفر
فهي محروسة من الله الدهر
وتوفيقها عجب مظهر
عناها الله ما توالى الجديد
و دامت به نحب وشكر

فصل

في مظاهر وطنية

واقفدى بآرياب القريض والنثر في مصر
كثيرون من اهل الوجاهة في حث النجوم
وغريضهم بعد انقضاء الحوادث على التزام
السكينة والطاعة والافلاخ عن النظر الى اهل
العصاة العرايية بعين الاعتبار موضحين معنيين
على ردوس الانتباه ان رجال تلك الاعمال
لم يطقوا عليها من اقوالهم في محافل الخطابة ايام
التظاهرات ما يشهد على صحة وطنيتهم وحسن
تدبيرهم فانهم جلسوا على مصر الدمار وكانوا
الباعث الاقوى على تمكن قدم الاجني في مصر
اذ لو تركوا الاعمال السابقة سائق على ما كانت
عليه وحفوها بوسائل التدبير النافع واكتفوها
باسباب العزم والدراية وسلكوا مسلكا يدعو
الى رضى الدول عنهم ويحفظ مصر للمصريين
مستقلة عن التدخل الاجني بالرغم عما كان
للدولتين فرنسا وانكلتة من التدخل في امور

المالية مبراة لحنوفهم لفي الفطر حاصلاً على
راحتهم سالماً من شوائب المتاعب - هذا ما
كان يفتيه اهل العنول الثاقبة والافكار الصائبة
على من كانوا يلقونه من عمد البلاد ومشائخها
ووجوهها في كل محفل وناد

وكان ذلك من رغائب الحكومة الحسنة
ومقاصدها المبنية على اسس الحكمة فكانوا يساعدها
في بث هذه النصح والاشارات فيتلهاها النجوم
بالنصر والاعتبار وذكرى ما ساقته اليهم الاقدار
تذكر من اولئك الناصحين المرشدين
حضرات الفضلاء انجال الشيخ سليمان باشا
وحضرة الوجية سعد الله بك جلالة وحضرات
الكاينات انساء المرحوم شربل باشا وغيرهم ممن
كانت تدفعهم الغيرة الوطنية والنية الطاهرة الى
نعيم المبادئ الصريقة دفعا للعوائل وتناديا من
سوء العواقب ولم تكن ارشادات حضرة البك
الموما اليه فاصرة على تخوض الصبح للاسكندريين
وغيرهم من معارفه المصريين بل سمعنا بثل
ذلك من محاسن سلوكه المشكور في نغز بيروت
حيث قضى مدة المهاجرة واعظاً مرشداً شارحاً
لحنائق الاحوال مبيناً كيف تكون عواقب
الجهل وكيف يكون مصرع البغاة والامرواخي
معلوم فان العرايين كانوا باعمالهم كمن يقول
للاجني الغريب اهلاً بك ومرحباً أتم ضيف
هذه الدار ما شئت فان لم تجد منزلاً فالقلوب
لك منازل وهل من يجلب على وطنه المتاعب
بعد وطناً

وكانت الحكومة قد اعتمدت على ما اشرا
اليه في فصل سابق يجمع الاسلحة من الاهالي
دفعاً للحدود واحتياطاً فشرع المديرون وعال

المحكومة في انفاذ الاوامر الصادرة بهذا الشأن
ولكن كثيرين من العربان والفلاحين استمروا
حاصلين على تلك الامانة وليس للحكومة علم
بها فكان اهل الاخلاص من العمد والمشايخ
يتصمون لحاملها بسليها للحكومة انقاء الضرر
وبذلك حصل بعض التمكن من جمعها بالسهولة
المطلوبة

وبعد ان حل الانكليز في الاسكندرية
واتخذوا وسائل الصيانة للراحة على ما تقدم
ذكر استمر بعض السقاط على النظار بالعدوان
ضد الاوربيين فقبضت الحكومة على كثيرين
منهم حتى نظرت المدينة من ادران قبائحهم
فما علم بذلك بعض نبلاء الثغر ووجهائه
كالنضلاء الذين تقدمت الاشارة اليهم اخذوا
ببذلون الجهد في ردع اولئك الرعاع عن غيهم
ويهنوهم عن الاتيان باي عمل يعود
عليهم بالضرر ويقولون لم ان العاقل من رأى
العبرة في غيرهم فاعتد

وجملة القول ان تلك المظاهر الوطنية
جعلت تأثيراً نافعاً وانت بنفع عظيم فكانت جذوة
بالذكر في هذا التاريخ لتكون شاهداً على ان
مصر لم تعد على اثر تلك الحوادث عتلاً
يقدر على امور قدرها



فصل

في شأن فئاضل الدول ازا

تأيد الراحة

وجعل فئاضل الدول يراقبون اعمال
المحكومة والقوة الانكليزية في تأيد الراحة واعادة

النظام الى النظر المصري وراسلون وزاراتهم
الخارجية بما كانوا يرون ويعلمون فكانت اقوالهم في
شأنها دالة على تشكرهم من اجراءات الحكومة
واتخاذها جميع وسائل الوقاية لقطع دابر الاشقياء
واستئصال شافة اهل الانتداب وتاديب من كانت
تقبض عليه من ذوي التظاهرات الفسقة التي
كانوا يظهرون بها ضد الاوربيين بعد
انقضاء الحوادث وحلول الانكليز في قلب البلاد
وكانوا يشكرون لمساغي ارباب النضل والنيل
والمشورات والنصائح التي اتينا على ذكرها في
الفصل السابق ويظهرون امتنانهم من اجتهاد
الحكومة في القبض على من كانت تثار به من
رجال المستغظين الذين كان لهم اطول باع
وقدم في حادثة ١١ يونيو في الاسكندرية ويشنون
على اهتمامها بالتنشيط على التفتيش بالسلب
والنهب والقبض عليهم وعلى ما كان من اجتهاد
مجلس التحقيق الذي تشكل في الاسكندرية
للتنظر في الامور التي عيها اليها وإسراعه في
انجاز الاعمال استنطاقاً وشكامة وقد رأوا في
كل ذلك همه وعناية منصرفين الى محو ما
ترتب على الثورة من الاثار المضره يضاف اليها
توجه قصد الحكومة الى التعويض على منكوبي
الحريق والنهب بعزمها على انشاء اللجنة التي
تشكلت لهذا الغرض على ما سيجي بيانه وقد
اصبح ذلك يومئذ محققاً لديهم بما رأوا من عناية
الخديو وهم بعد اندفاع ويلات الاسكندرية
واختلاج عواطف الشفقة في صدره على اولئك
المنكوبين فصرح بعزم الحكومة على اداء ما
يعوض الضرر على المرزوقين من الاجانب
والوطنيين

وفضلاً عن إخراج الفناصل إلى أجراً أنت
الحكومة واجتهاداتها التي كانت مصروفة في
سبل التنظيم والإصلاح وتوطيد دعائم الراحة
وتهدئة سبل الأعمال وإعادتها إلى مجراها السابق
وتطهير البلاد من المفسدين وتهدئة الخواطر
كانت الفناصل يوعزون إلى رعاياهم بالتزام
السكينة وبتبوءهم عن الاتيان بأسباب توجب
الشك فيهم وتبعث على الإخلال بالراحة
العمومية وكانوا يوعزون إلى قواستهم أيضاً
بمساعدة الشرط على ردع من يفتون في الطرق
معتدلاً فكان ذلك منهم صنفاً حميلاً وكان
القراءة يتناولون لحكم هذه الأوامر فكانت لذلك
حالة الأوربيين طائفة مساعدة على عود الراحة
إلى حالتها السابقة إلا بعض الأجلاف منهم
فكانت التفصيلات تنقض عليهم وتبليهم ما يخفقون
من العقاب

فصل

فيما ترتب على النيات الحسنة
من الآثار النافعة

وقد كان لمساعي الوطنيين المخلصين على
ما تقدمت الإشارة إليه اثر نافع في نفوس
الأهالي فإن كثيرين من العمد والمشايخ ووجوه
البلاد كانوا يقضون اجتماعاتهم في الليل والنهار
والعداء والآصال بالدعاء للتخدير والتحدث في
شأن العرايين وما سيكون من أمرهم بعد
الاستنطاق والمحاكمة ثم انهم اخذوا يولون الولائم
ويدعون إليها الصجب والحلان على سر انتصار
التخدير وتغليب على من عصى أوامر وفيد

بواحيه . هذا ما كان من شأن أهل الداخلية
من اعيانها ووجوهائها وأما اعيان العاصمة
والاسكندرية فلم يكن اظهارهم للسرور الأمحض
اخلاص مني على سنى اعتقاد بضعف العرايين
لا على النصائح والإرشادات فكانوا يأذنون
للمآدب ويكثر من استخدام وسائل الافراح
استبشاراً بجلول عهد الرجا وتفاوتاً يعود
مصر إلى زمن الرخاء

وأما تذكر لخصرة شيخ الجامع الأزهر وفتي
الديار المصرية في القاهرة اثر ولهم تجلت فيها
انوار الوطنية الخاصة وسطمت شمس الامانة
والاخلاص بأن أعداً مادية على اثر عود
التخدير إلى مصر وتأيد جانب الراحة في جوانب
القطر فدعا إليها العلماء الاعلام وبعض قضاة
المديريات ونائبيها وبعض اعضاء مجلس المحكمة
الكبرى الشرعية وبعض معلمي الفروع التقنية
في دار العلوم وغيرها بديوان المعارف العمومية
وطلبة العلم فتنازلوا إليها افواجا وبعد ان
تناولوا الطعام اجتمعوا وارتقى بعض العلماء إلى
مرتفع وتلا مقالة ناب فيها عن الشيخ السابق
الامام إليه فدعا فيها للتخدير والتخالف ورجاله
وكان جميع الحاضرين وفاقاً على الاقدام
مستقبلين القبلة باسطين أكف الضراعة والابتهال
إلى الله في قبول تلك الدعوات الخيرية وبعد
تلاوتها قرأوا فاتحة الكتاب العزيز ودعوا
لأمير مصر بالعز والتأييد وهذا نص المقالة

قال : الحمد لله ولي التوفيق والهداية
والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد ذوي
الضلالة والبقاوة وعلى آله وصحبه الذين سلكوا
سبيل الرشاد وقموا أهل الزيف والفساد وبعد

وهو الموسيو فورين ارسل الى جريدة الاجيبيان غازت رسالة متعلقة بالتعويضات عن الاضرار التي وقعت لبعض سكان القطر المصري ايام الحوادث قرأت نظارة الداخلية ان التواين الادارية لا تسوغ لمستخدمي مصالح الحكومة ان يكاتبوا الجرائد بشيء ما فكتبت الى مدير عموم الجمارك المصرية بان ينيه على الموسيو فورين بان لا يعود الى ذلك مرة ثانية وانه اذا عاد الى ما نهي عنه فيكون مستوجبا للجزاء القانوني ثم نشرت صورة ما كتبت للمدير وارسلته الى جميع جهات الادارة واعزت اليها بان تعمل على مقتضاه فلا يرسل احد المستخدمين في دوائر الحكومة جريدة من الجرائد ما داموا موظفين فيها . وهذا نص الكتاب المرسل من نظارة الداخلية الى مدير عموم الجمارك في هذا الشأن

قد عثر في جريدة « الاجيبيان غازت » على مقالة تتعلق بمواد التعويضات عن الاضرار التي لحقت بسكان القطر المصري من جراء الحوادث الاخيرة وعلم ان محررها هو الموسيو فورين باكتشاف الجمر ك باسكندرية . وانه وان كانت تلك المقالة خالية من العبارات الخلة بشأن الحكومة الا انه لا يجوز لمستخدمي الحكومة جميعا ان يكاتبوا الجرائد بشيء ما ولهذا يلزم التنبيه على الموسيو فورين بان يجب التحري في الجرائد لما في ذلك من المخالفة للاصول الادارية وانه اذا اجترأ على ذلك مرة ثانية فيكون مستوجبا للجزاء

وهذا نص ما كتبت به الى جهات

فان الله جلت اعنته وعظمت منته قد اسعدنا باستناب الراحة وبلوغ الاماني والنجاة بانتهاز فرصة السرور والتهاني واسعدنا بعودة جناب خديوتنا الافخم وعزيزنا الامجد الذي اثرت بشريف (١) رياض (٢) عداو علي (٣) فخر (٤) غصون السعادة واتجهت بخير (٥) عنايته السنية نفوس السادة كيف وانه من دوحة رفعة وسنا اصلها ثابت وفرعها في السماء

هذا وقد اعد هذا الاجتماع المشغل على حضرات العلماء الافاضل وطلبة العلم الاما جد الامائل مسرورا باستناب الراحة العمومية واعادة الامن الذي سر نفوس الرعية وطلبا للدعاء للحضرة الفخيمة الخديوية فارفعوا اكف الابهاج والابتهال متوسلين الى الله بيبه وصحبه وآلال ان يديم لنا اشراق عزه واقباله ويسرنا بدوام بدور انجاله ورجاله امين

فامن عليه الحاضرون ثم كرروا الدعاء وانصرفوا على وجوههم شارحات النفازل بالاسعاد وقد توالى مثل هذه المآدب اياما عديدة كان الجميع في خلالها كأنهم في اعيادهم وافراح اعقب انتضاء زمن الاتراح وشق معبد تلك الارواح الى عهد الصفاء والانشرح

فصل

تنبيه واخطار

وانفق ان الكشاف الاول في جمر ك الاسكندرية

(١) اشارة الى شريف باشا (٢) الماعا الى رياض باشا (٣) دلالة على علي باشا (٤) تنويها بذكر فخري باشا (٥) تعريضا باسم خيرى باشا

وفوض اليها حفظ النظام فيها وعهد اليها
بتأمين اهلها على الارواح والاموال

وان كل واحد من الناس لا يرى شيئاً
جديراً بالمحافظة والرعاية بعد ذاته الا ماله
حيث انه تكبد في جمع المتاعب والمشقات
وبذل نفسه في سبيل تحصيله بآية وسيلة من
وسائل الاكتساب وبدلنا على هذا ما يشاهد
في نوع الانسان من تعريض نفسه للتلف في
الدفاع عن ماله ثم اذا رأى الضرر لا محالة
لاحقاً باخذها (ثمة وماله) ركن الى النجاة
بالنفس تاركاً المال للضياع فلا يعرض نفسه
للتلف الا لعظم ما يبدلها دونه عظاماً بحالة على
المخاطرة بالحياة

وان هيئة الحكومة المصرية الان قد اخذت
بهذه القاعدة الاساسية وعملت بكل وسيلة
ينجم عنها تسهيل اوصول الحقوق الى اربابها
والمحافظة عليها من الضياع فلماذا نظرت في
هذه الايام الى اخراج هذه القاعدة من حيز القوة
الى عالم النعل والعيان

ولقد رأيت انه من اهم الحقوق التي يجب
المحافظة عليها وتبذل الهمة في توصيلها الى ذويها
مع تسهيل الطرق في طلبها في الاشياء التي
اتي عليها النهب والسلب اللذين وقعوا في مدينة
الاسكندرية في ١١ يونيو و ١٢ و ١٣ و ١٤ الواس
سنة ٨٢ واستخسر منها كثير الى ضبطية اسكندرية
وحفظ فيها الى حين ان تطلبه اصحابه فاصدر
دولتوناظر الداخلية لحرصه على توصيلها لاربابها
بكل سهولة قراراً يبين فيما يجب اجراؤه
في تلك المنهيات والمسرورات التي حصلت
في ضبطية اسكندرية وحدد فيه المواعيد التي

الادارة مشفوعاً بصورة الكتاب المرسى الى
مدير عموم الجمارك

قالت : هذا هو ما صدر من نظارة
الداخلية لحضرة مدير عموم الجمارك بشأن التنبه
على الموسيو فورين باشكشاف الجمارك اجتناب
مكانة الجرائد وحيث انه من اللازم ان تكون
جميع الجهات على علم بما اشتمل عليه ومن
الواجب ان يكون عليه العمل في جميع الجهات
فقد تحرر هذا لاتباعه واجراء العمل على
مقتضاه . اد

مستوفى

فصل

في المنهيات التي قبضت عليها الحكومة

وعثرت الحكومة على مقادير وافرة من
المنهيات في الثغر الاسكندري فحرصت عليها
وحفظتها في دار الضبطية يرسم ردها الى اصحابها
ولما لم تتمكن من معرفتهم لتعبيدها اليهم رأيت
نظارة الداخلية ان تعلن امرها وتدعو اربابها
الى استلامها فحددت لهم ميعاداً واعلنت انه
بعد انقضاء الميعاد تطرح تلك الموجودات
في المزاد

وقد قصدت بذلك ان يحصل كل على
حظه جرباً على قواعد الاصلاح وتخفيفاً للضار
عن الحكومة وقد تم ذلك بان ورد على لسان الجريد
الرسمية القول الآتي مشفوعاً بقرارها الصادر
في هذا الشأن

ان اوصول الحقوق الى ذويها هو القاعدة
الاساسية لكل حكومة وجهت عنايتها الى
اصلاح البلاد التي سلت لها ادارة اعمالها

الى الضبطية بعد هذا الميعاد يعمل عنها جدول في كل خمسة عشر يوماً وينشر في جريدة الحكومة الرسمية وقد تحدد ايضاً لتقديم الطلبات عن هذه الاشياء ميعاد شهر واحد اعتباراً من تاريخ النشر وما يبقى منها بعد مضي هذا الميعاد يباع ايضاً في المزاد العمومي . اهـ

وقد تكرر نشر هذا القرار في الصحيفة الرسمية رغبة في تعميم نشره توصلنا الى رد الحقوق واعادتها الى ذويها وصيانتها من التلف والضياع وهو امر وجهت الحكومة عنايتها اليه توجيهاً تاماً

فصل

في عدم اختصاص المحاكم المختلطة

بالنظر في قضايا التعويضات

وقبل ان تشكلت لجنة التعويض الآتي الكلام عليها رأيت الحكومة ان لا يكون للمحاكم المختلطة دخل في رؤية القضايا التي ترفع من ارباب المطالب فتوهت بذلك في ٢٢ ذي الحجة سنة ١٢٩٩ الموافق ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢ واعلنت ان سيشكل فيما بعد لجنة مخصوصة للنظر في قضايا التعويض فاصدر الخديوي امراً بذلك مفاده انه من بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة وبناء على الاتفاق الذي وقع بين الحكومة المصرية وبين الدول وما عرض للخديوي من ناظر الحقائق وموافقة رأي مجلس النظار أمر بان المحاكم المختلطة لا تختص بالنظر في قضايا التعويضات التي ترفع ضد الحكومة المصرية وتكون متعلقة بالحوادث الثورية التي وقعت في مصر من ابتداء ١٠

يجب على اربابها ان تطلبها فيه ثم بين انه اذا لم يحضر احد لطلبها فيعلن بيعها في المزاد العمومي وبين ان الحالة تكون كذلك فيما يوجد بعد من تلك الاشياء (التي اتي عليها التهرب والسلب)

ولا يخفى ما في تحديد هذه المواعيد من الفوائد للحكومة ولارباب هذه الاشياء وقد اشارت مقدمة القرار الى هذه الفوائد الجلية التي صار ملاحظتها في اصداره وكانت هي السبب الوحيد في تقريره

ثم انت على ذكر صورة ذلك القرار فكان على ما يأتي

« نحن ناظر الداخلية »

بالنظر الى ما وقع من التهرب والسلب بمدينة الاسكندرية في ١١ يونيو و ١٢ و ٢٠ و ١١ يوليو سنة ٨٢ قد وجدت جملة منهوبات جرى احضارها وحفظها في الضبطية منذ عدة اسابيع تحت طلب اصحابها وحيث لا يتأتى للحكومة مداومة الحفارة والمحافظة على هذه الاشياء ومن الضروري تحديد ميعاد كي عند انتضاءه يشرع نهائياً في بيعها بالمزاد العمومي قررنا ما هو آت

المادة الاولى . تعين ميعاد شهر واحد اعتباراً من اول نوفمبر سنة ٨٢ لتقديم جميع الطلبات المتعلقة بالمنهوبات الموجودة في ضبطية الاسكندرية

المادة الثانية . بعد مضي هذا الميعاد فجميع الاشياء التي لا يصير طلبها تباع في المزاد العمومي

المادة الثالثة . المنهوبات التي يصير احضارها

جود سنة ١٨٩٢ ثم منع ذلك بما موداد الـ
بشكل فيما بعد لجنة مخصوصة للحكم في الطلبات
المذكورة

فصل

في اضرار المالية

ولما كان قد تولت على القطر المصري
صواعق المضار المالية بسبب حوادث الحرب
التي عطلت الاشغال وغلت الايدي عن
الاعمال ولحق بالية مصر من جرائها اضرار
بلغت ود ناظر المالية اذ ذاك ان بنف على
مقدار تلك الاضرار وبلغها فاعمر الى وكيل
المالية بتنظيم كشف يتضمن بيان حالة المالية
على وجه التريب فاجاب وحرر تقريراً مطولاً
مبيناً لجميع الحسابات ونتاجها وهذه صورته

التقرير

لما نرى لسعادتكم وجوب الوقوف على
مقدار الضرر الذي لحق بالقطر بسبب الحوادث
التي مرت عليه وذلك عما يتعلق بالنظارة
المعمودة لسعادتكم أمرتوني بتقديم كشف بوجه
التريب عن الحالة المالية بناء عليه أقدم الآن
لسعادتكم نتيجة الحسابات التي صار تحريرها لهذا
الغرض فأقول

ان عجز الإيرادات في بعض الاقاليم
والمصالح يمكن تفرده بمبالغ جسيمة وفي هذا
التقرير اقتصرنا على تقرير عجز الإيرادات في
الاقاليم والمصالح غير المخصصة للدين العمومي
اما المخصصات التي قررها قانون النصفية
للدين فهي واقية لنا كبد تأدية ما يلزم لهذه

الخدمة منها حصل في إيراداتها من العجز بسبب
الحوادث الاخيرة فمن هذه الجهة لا يخفى ان
من وجود عجز وجميع الضرر يكون قاصراً على
تنقيص مبلغ الزيادة التي تظهر في سنة اعيادية
بالإيرادات المخصصة وعليه فاني أتبع في
التوضيح عن ارقام الإيرادات الترتيب الوارد
لها بالميزانية

(١) إيرادات

اموال مقررة

١ اموال اطيان (قد انضح من الكسوف
التي جرى تحريرها من مخصصات السنة الجارية
والسنة الماضية ومن مطالعة التقارير المقدمة
من المديرين الى دولته ناظر الداخلية بان
الفرق بين المبالغ المنظور تحصيلها وبين المبالغ
المقررة بالميزانية لا يكون اقل من ١٩٦٩١٢ اجنيهاً
مصرياً من ذلك ١٠٣٠٠٠ اجنيه مصري قيمة الاموال
المطلوبة من مصلحة الاملاك الاميرية وصار
استبعادها لكونه غير منظور تحصيلها والباقي
وقدره ٩٤٠٠٠ اجنيه مصري منه ٥٠٠٠٠ اجنيه
مصري عجز في إيرادات مديرية الدفيلية قيمة
الاموال غير المنظور تحصيلها وان امكن تحصيلها
فلا يتم ذلك الا في السنوات المقبلة وفيه المبلغ
عجز في إيرادات باقي الاقاليم غير المخصصة ومن
ثم لا يخفى على سعادتكم بان العجز في إيرادات
الاقاليم وقدره ٩٤٠٠٠ اجنيه مصري ان هو
الا عجز ظاهري في مخصصات الاموال والعشور
على انه لو اعتبر ان المبالغ المستترة باسباب
الشرافي بلغت في سنة ١٨٨١ (٢٣٠٠٠ اجنيه
مصري) وان تلك الاسباب لم يكن لها وجود
في سنة ١٨٨٢ فيكون العجز الحقيقي ليس

(٢) اموال وايرادات غير مقررة (محاكم) العجز في مخصصات الرسوم الشرعية يبلغ الى ما ياتي
جنيه مصري

٢٠٧٦٧ في المجالس المحلية

في المحاكم المختلطة وذلك على منقضى
تقرير النائب العمومي الذي لا يعتمد
في شهر اكتوبر ونوفمبر وديسمبر الا
على ايرادات يبلغ مقدارها الى ٧٨٢
جنيهاً مصرياً عوضاً عن ٢٩٢٥٦
جنيهاً مصرياً المتصلة في الشهور
٤٩١٧٤ المذكورة في السنة الماضية

٦٩٩٤١ المجموع

(البوستة) على منقضى تقرير مدير عموم
البرق يبلغ العجز في ايرادات هذه المصلحة الى
٨٠١٨ جنيهاً مصرياً

(الدخولية) قد اعتمدت عما يختص
بالاسكندرية والقاهرة على الايضاحات المقدمة
من منقش عموم الدخوليات وقد صار توقيف
حساب الايرادات المختصة الى غاية شهر سبتمبر
واعتمدت في تقرير مخصصات الذمة الشهور
الاخيرة على مبلغ قيمته اقل من قيمة متوسط
المخصصات في ذات المدة بسني ١٨٨٠ وسنة
١٨٨١ فتخرج عن هذا الحساب عجز في ايرادات
الدخولية يبلغ مقداره ٢٢٦٥٢ جنيهاً مصرياً

(مصلح) باجراء العمل في حساب المصلح
على حسب ما توضح عن الدخوليات تقدر العجز
في ايرادات هذا النوع الى ٤٢٢٥ جنيهاً مصرياً
اما باقي الاموال والايرادات غير المذكورة

٦٤٠٠٠ جنيه مصري بل ١٢٧٠٠٠ جنيه مصري
(ويركو ارباب الكارات) العجز في
ايرادات هذا النوع يبلغ ٢١٥٦٧ جنيهاً مصرياً
واسبابه لا يحتاج الحال الى ايضاحها هنا اذ ان قسماً
عظيماً من الممولين بالويركو وهو من اهالي
الاسكندرية والشغالة في هذه المدينة انجبروا
ليس فقط لان يلبثوا عدة شهور بدون شغل
حتى صار اكثرهم غير قادر على السداد بل
كثيرون منهم لم يعودوا حتى الان الى البلدة
رغم ان رجوع الاشغال فيها على عادتها الاصلية

(عوائد الاملاك) بالنظر الى ما حصل
من حريق الاماكن في مدينة الاسكندرية فالعجز
في ايرادات هذا النوع لا يكون كلياً ويمكن
تقريبه الى ٤٨٩٥ جنيهاً مصرياً وهذا ناشئ عن
ان اكثر اصحاب الاملاك هم من الرعايا الاجانب
الذين توقفوا على الدوام عن تسديد العوائد
ولذلك فالمبالغ التي كان يجب طلبها منهم ما
وردت في الميزانية

(عوائد على العربات) (وعوائد معاصر
الزيت) في ايرادات هذين النوعين عجز ٢٦٨
جنيهاً مصرياً في النوع الاول و ٢٢٥ جنيهاً
مصرياً في النوع الثاني والمجموع ٥١٣ جنيهاً
مصرياً

(عوائد على الاعنام) بالنظر الى الاوامر
المشددة التي جعلت دقة كلية في التعداد سببها
هذا النوع زيادة في ايراداته ٢١٧٤ جنيهاً مصرياً
وبالاختصار ان العجز في مجموع الاموال
المقررة ما عدا في اموال الاطيان يبلغ الى ٢٢٨٨١
جنيهاً مصرياً

فيبلغ العمر في إيراداتها إلى ٤٥٢٢٥ جنيهًا مصرياً
وبإضافة

جنيه مصري

٩٤٧٤	نفقة وفدية
٢٨٨٦	مصادير الاسماك
٢٤٠٨٠	عوائد الرسالة
٩٠٦٥	اقلام متنوعة
٤٥٢٢٥	المجملة

(٢) السكة الحديدية

ايرادات سكة حديد حلوان التي تذكرها
في هذا التقرير فيها زيادة تبلغ ٦٦ جنيهًا مصرياً
بالنظر الى كون ايراداتها تابعة للمالية
(٤) وابورات البوستة

على حسب التقرير الذي اظلمه مدير عموم
منه المصلحة يوجد في إيراداتها عجز يبلغ ١٢٨٠
جنيهًا مصرياً

(٥) إيرادات باقي مصالح الحكومة

في إيرادات الضرائب عجزاً يبلغ ١٢٤٩٧
جنيهًا مصرياً وهذا العجز بسبب عن تأخير
قرار مجلس النظار بخصوص ضرب العملة الجديدة
وقد نتج عن ذلك تأخير بدون ان يحصل وفر
في الاجر ولم يكن من الحكم رفت العملة
المختصين بالعمل الذين ربما لا يمكن وجودهم
عند الرجوع للاشغال

وفي إيرادات الليانات غير مينا الاسكندرية
عجز يبلغ ٢٦٤ جنيهًا مصرياً

وفي إيرادات الفنايات زيادة تبلغ ٦٦٥٤
جنيهًا مصرياً

وعليه فمجموع العجز في إيرادات هذا

الفصل الميزانية يبلغ ٧١٠٢ جنيهات مصرية
(٦) إيرادات متنوعة

محصلات ايجارات الاراضي والاماكن فيها
عجز يبلغ ١٠٠٠٠ جنيه مصري
محصلات متنوعة

هذه المحصلات الجارية في مصلحة الصحة
ودبوان بحرية ونظارة المعارف وغيرها فيها
عجز يبلغ ٦٥٦١ جنيهًا مصرياً انما بالنسبة لما
يتم بمعرفة نظارة الجهادية من المهمات غير اللازمة
بمبلغ ٢٨٥٢٤ جنيهًا مصرياً فقد نتج زيادة في
ايرادات هذا الفصل يبلغ مقدارها ٢١٦٦٢
جنيهًا مصرياً

وبالاجمال ان العجز الممكن تقريره في
الايرادات كما يتضح من الكشف المرفوق بهذا
التقرير يبلغ

جنيه مصري

٢٩٠٦٥٢

٢٢٠٢٩ والزيادة تبلغ

٢٦٨٦٢٢ فيكون العجز في مجموع إيرادات

الخزينة سنة ٨٢

ليكن بواقف ان يستنزل من هذا
المبلغ قيمة غير المنظور تخصلة
من الاموال المقررة الواردة في
الميزانية وقدره ١٤٠٠٠٠

٢٢٨٦٢٢ فيكون الفرق الحقيقي بين المبالغ

المنظور تحصيلها والمبالغ المربوطة بالميزانية

«مصرفات»

بما ان التوفيرات في مصروفات سنة ٨٢
لا تحتاج الى تأييد فاكثري بايضاحها عن كل

نظارة ومصلحة

(مجلس النظارة) بما ان مرتبات رئيس المجلس كان صرفها في كل سنة ٨٢ من ميزانية النظارات التي كانت تعهد اليه وليس من ميزانية رئاسة المجلس فقد توفر من هذا النوع مبلغ ٢٠٠٠ جنيه مصري

(نظارة الخارجية) سيكون الوفرة في مصروفات هذه النظارة ١٠٠٠ جنيه مصري (نظارة المالية) الوفرة في مصروفات هذه النظارة وقدره ٦٨٥٠٠ جنيه مصري موكا يأتي بيانه

جنيه مصري

ديوان العموم	١١٥٠٠
قلم المراقبين العموميين	٢٠٠٠
صندوق الدين العمومي عن مصاريف الكمين	٥٠٠٠
التاريخ	١٥٠٠٠
فصل ٥ و ٦ و ٧ و ٨	٤٠٠٠
خدمات متنوعة فصل ١١	٢١٠٠٠
	<u>٦٨٥٠٠</u>

(ديوان بحرية) منظور في مصروفاته وفريبلغ ١٧٤٤١ جنيهًا مصريًا (نظارة المعارف) ٢٠٤٢٨ جنيهًا مصريًا (نظارة الداخلية) مع ابقائها لمبلغ ١٦٩٦٢ جنيهًا مصريًا لتأدية ما يستلزمه ترتيب مصلحة البوليس من زيادة المصروفات من أكتوبر لغاية ديسمبر يمكنها والحالة هذه ان توفر بكل تحقيق مبلغ ١٩٠٠٠ جنيه مصري (نظارة الخفائية) منظور وفري مصروفاتها مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه مصري بما فيه ٢٠٠٠٠ جنيه

مصري من اصل المبلغ الاحياطي المعد لترتيب المجالس المحلية الجديد وذلك على حسب التقدير المقبول من وكيل هذه النظارة

(نظارة الاشغال العمومية) يمكنها ان تقتصد من النصول الاتي بيانه وذلك على حسب تقديرها

جنيه مصري

فصل ٤ اشغال حفظ النيل	١٠٠٠٠
فصل ٦ القناطر	٢٠٠٠
فصل ٧ ري البحيرة	٤٠٠٠
فصل ١٥ مصالح بالاسكندرية	٧٠٠٠
فصل ١٨ معادن وخلافه	٢٠٠٠
المجموع	<u>٢٥٠٠٠</u>
يستترل من ذلك زيادة منظور حصولها في مصروفات فصل ١٨	٢٠٠٠
ترعة الابراهيمية	
الجملة	<u>٢٣٠٠٠</u>

فعلى ذلك تبلغ الاقتصادات المنظور حصولها وموضحة عن كل نظارة الى مبلغ قدره

جنيه مصري

١٨٦٨٦٩

غير انه يلزم من جهة اخرى تقدير زيادة في مصروفات نظارة الحرية ومقدارها ٨٨٠٠٠

بناء على اذا جمعت التروقات عن الايرادات والمصروفات التي صار الاعتناء بتوضيحها في هذا التقرير تكون النتيجة كما يأتي

جنيه مصري

٤٤٧٦٢٢٢ قيمة الايرادات المقررة في

ميرانية سنة ٨٢

منها قيمة العجوريات ٤٦٨٦٢٢

٤١.٧٦.٠

فاذا اخيف الى كل ذلك قيمة
السعة بالمائة من اصل الإيرادات
في الاقاليم المخصصة وفدرها

٢٢١.٨

٤١٤.٧.٨

جنبه مصري

قيمة المصروفات المقررة بالميزانية

منها جنبه مصري

قيمة الوفرة في مصروفات

جميع النظارات ما عدا

نظارة الحرية

بستنزل قيمة الزيادة

المشهور حصولها في

مصروفات نظارة الحرية

١٨٨٦٩

٤٢٦٧٩٩٩ مجموع عمومي عن المصروفات

فيكون العجز ١٢٧٢٩١ جنباً مصرياً

غير ان هذا العجز ليس هو جملة المبلغ

الذي يتنص في إيرادات الحكومة وبالواقع ان

التوفيرات وزيادات الميزانية بلغت في سنة ٨١

عند تقبيل حسابات هذه السنة الى ٢٨٥٨١٦

جنباً مصرياً

وعند تقبيل الحسابات في السنة التي قبلها

بلغت زيادات الميزانية والتوفيرات الى ٦٦٢٢٩١

جنباً مصرياً راجع ذكرينو ١٦ الوليو سنة ٨١

وهذا المبلغ قد استغرق في الميزانية غير

الاعتمادية

اما عن سنة ١٨٨٢ فنظراً للوجوب تأدية

بعض المصروفات من الميزانية غير الاعتمادية

ولكون رئيس مجلس النظار اعتمد على إيرادات

غير اعتمادية مثل السنة الماضية طلب في ٢١

ديسمبر سنة ١٨٨١ فتح اعتماد بمبلغ ٤٥٠.٠٠٠

جنبه مصري وبما انه ظهر من تقبيل حسابات

السنة الماضية كما توضع اعلاه بان الإيرادات

المخصصة بالميزانية غير الاعتمادية بلغت فقط الى

٢٨٥٨١٦ جنباً مصرياً فالتزمتم سعادتكم لان

تطلبوا من مجلس النظار ابطال ذكرينو سنة

٨١ وتنقيص الاعتمادات السابق فتحها الى مبلغ

يوزاري الإيرادات

ومن الحق ان المصروفات المتقضي احسابها

من الميزانية غير الاعتمادية لا تكون في سنة ٨٢

اقل ما كانت في السنة الجارية والسنة الماضية

اذ ان بعض اشغال عمومية التي كان من

الضرورة اجراؤها وعدم تأجيلها الى وقت

اخر مع مهات في السكة حصل ائلافها اثنا

الحوادث الاخيرة وبعدها ومن اللازم تجديد

فالمشهور والحالة هذه ان الميزانية غير الاعتمادية

تبلغ على الاقل ما بلغت اليه ميزانية سنة ٨٠

وسنة ٨١ ولذلك استلقت نظر سعادتكم الى

ضرورة البحث من الان في الطرق والوسائط

التي تمكن الحكومة من وجود المبالغ اللازمة لما

ليس فقط لتكميل العجز الموضع اعلاه بل ايضاً

بتأدية المصروفات التي يقتضي احسابها من

الميزانية غير الاعتمادية في السنة القادمة ومع

هذا فاخير سعادتكم بانه لحين صدور قرار عن

عن هذا الخصوص لا يزال سير المصالح يجري

باتنظام وذلك بالنظر الى التقديرات التي يمكن

للحكومة ان تنصرف فيها مؤقتاً انقدم

في ٥ نوفمبر سنة ٨٢ (وكيل مالية بلوم) وعرض ناظر المالية على مجلس النظار تقريراً بين فيه وجوب تنقيص الاعتمادات التي فُتحت بمقتضى الامر الخديوي الصادر في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ مبلغاً قدره ١٥٤١٨٤ جنيناً مصرياً وذلك لكي توجد الموازنة والمعادلة بين مبالغ الاعتمادات وبين المصروفات وبعد ان تناوَض مجلس النظار في شأن هذا التقرير اجمعت الاراء عليه ورفع رئيس مجلس النظار الى الخديو تقريراً اوضح فيه الاسباب التي بعثت على تنقيص هذا المبلغ من اصل مبالغ الاعتمادات والنس من الخديو التصديق على مشروع امر عالٍ يتعلق بهذا الموضوع فانجاب الالتباس وصدق على المشروع وهذه صورة التقرير المشار اليه

قال ناظر المالية

مولاي

قد تشرفت في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨١ بان النس من جنابكم العالي التصريح حين ذاك بفتح اعتمادات في ميزانية سنة ١٨٨٢ غير الاعتيادية يبلغ مقدارها ٥٤٠٠٠٠ جنينه مصري

وانه وان كان من الواجب تقرير هذه الميزانية وربطها بعد قفل حسابات سنة ٨١ الا ان ضرورة اتمام الاشغال التي طلبت لاجلها تلك الاعتمادات قد الجأتني اذ ذاك لان النس من اعتباركم السنة التصديق على هذا الاجراء وكان ذلك في محله اذ انه كان يسوغ للحكومة ان تقدر الايرادات المتقضي تخصيصها لميزانية سنة ٨٢ غير الاعتيادية بمبلغ لا يتقص عما

انقرر في سنة ٨١

ولم يكن منظوراً للحكومة ان العجز في ايرادات مصلحة الاملاك الميرية في سنة ٨١ الذي قد التزمت بتسديده يبلغ ١٠٨١١٤ جنيناً مصرياً وهذا غير الاموال المطلوبة من المصلحة الى المديرية الغير المخصصة للدين ولم يحير تسديدها وفضلاً عن ذلك فان مبلغ ٨٠٠٠٠ جنينه مصري الذي صار لتدبيره في الايرادات قيمة جزء من الاموال المطلوبة من الدائرة السنية عن سنة ١٨٨١ في المديرية الغير المخصصة للدين لم يمكن الحصول عليه لداعي تأخير قفل حسابات تلك المصلحة الى غاية الحوادث التي اوقعت الخلل في جميع المصالح

فكانت نتيجة هذه الاسباب المتعددة انه عند اقفال حسابات سنة ٨١ انفتح منها ان جملة الايرادات المخصصة لميزانية سنة ٨٢ غير الاعتيادية لا تبلغ الا ٢٨٥٨١٦ جنيناً مصرياً فتشاً عن ذلك فرق قدره ١٥٤١٨٤ جنيناً مصرياً بين مبلغ الايرادات وبين قيمة الاعتمادات التي سبق فتحها بالامر العالي الصادر في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١

فهذه الحالة تلجئ الى تنقيص المصروفات المخصصة للميزانية غير الاعتيادية ولكن يمكن من جهة اخرى تأخير صرف جملة مصاريف الى سنة ١٨٨٢ حيث ان الحوادث الاخيرة اوقفت اتمام اغلب الاشغال التي كان مشروعاً فيها فعلى ذلك ناظر مالية حكومتكم بعد الاتفاق مع المصالح ذات الشأن في هذه المادة عرض على المجلس بان ينقص من الاعتمادات السابق فتحها مبلغ ١٥٤١٨٤ جنيناً مصرياً حتى يتعديل

المادة الثانية . الاعتمادات المصرح بها
في اعتمادات ميزانية سنة ١٨٨١ الغير اعنيادية
بمقتضى امرنا الصادر بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ٨١
صار تنقيصها الى مبلغ ٣٨٥٨١٦ جنيهاً مصرياً
المادة الثالثة . يصير تخصيص هذا المبلغ
الى المصالح الموضحة بالجدول حرف (ب)
المرفوق بهذا

المادة الرابعة . على ناظر مالية حكومتنا
تنفيذ امرنا هذا
صدر بسراي الجزيرة في ٤ محرم سنة ١٢٠٠
الموافق ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨٢
(الامضاء) محمد توفيق
بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية
رئيس مجلس النظار
(الامضاء) شريف ناظر المالية
(الامضاء) حيدر

الميزانية الغير الاعنيادية على هذه الكيفية توجد
الموازنة والمعادلة التامتين مبالغ الاعتمادات وبين
المصروفات فلذا انشرف بان اقدم اسديكم العلية
مشروع الامر العالي المرفوق بهذا ملتصقاً التصديق
عليه من لدن حضرتكم السنية . اهـ
وهذه صورة الامر العالي
(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على التقرير المرفوع اليها من
رئيس مجلس نظارنا بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ٨٢
وبناء على بندي ١٥ و ١٦ من قانون التصفية
وموافقة رأي مجلس نظارنا امرنا بما هو آت
المادة الاولى . قد صار ربط مقدار
التوفيرات والزيادات في ميزانية سنة ٨٢ (راجع
النسبة ١٦ من قانون التصفية) بمبلغ ٣٨٥٨١٦
جنيهاً مصرياً حسب الجدول حرف (ا)
المرفوق بهذا

جدول حرف (ا)

(ايرادات ميزانية سنة ١٨٨٢ غير الاعنيادية)

(ميزانية سنة ١٨٨١ الاعنيادية)

المصالح الغير المخصصة للدين المنتظم

جنية مصري ٤٤٥٤.٧٠

قيمة المبالغ المخصصة بالمصالح الغير المخصصة

يضاف الى ذلك

فرق بين المصروفات المصرح بها في قانون التصفية والمصروفات التي
صار اجراؤها في المديرية والمصالح المخصصة

جنيه مصري

جنيه مصري

دين عمومي ٢٤١٠٢٨٩

سبعة في المائة على مبلغ ٢٥٨٢٢٩٦ جنيها
مصريا المتحصل بالمديريات المخصصة
مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات ومينا
الاسكندرية ٤٦١٩٩٢
مصلحة الكارك ٦٦٦٤٥

الجملة ٤١١٩٦٨٦

٩٨٢٥ ٤١٠٩٨٦١ قيمة المصروفات التي صار اجراؤها

٤٤٦٤٨٩٥ جملة ايرادات الحكومة

يستثنى من ذلك

٤٢٦٧٥٦٢ مصروفات المصالح الغير المخصصة

الزيادة في ايرادات المصالح الغير المخصصة عن مصروفاتها ١٩٦٤٤٢

(ميزانية سنة ١٨٨١ غير الاعتيادية)

٥٤١٧٤٦ قيمة المقرر بالميزانية بمقتضى نص ديكريته ١٦ يوليو سنة ١٨٨١

٢٥٧٢٥٢ قيمة المبالغ التي صرفت في سنة ١٨٨١ من الميزانية غير الاعتيادية

الباقى تحت تصرف الحكومة الى غاية سنة ١٨٨١ ١٨٩٤٨٢

٢٨٥٨١٦ جملة ايرادات ميزانية سنة ١٨٨٢ غير الاعتيادية

جدول حرف (ب)

(ميزانية سنة ١٨٨٢ غير الاعتيادية)

جنيه مصري

نظارة الحرية ١٠٠٠٠٠

نظارة الاشغال العمومية ١١٥٠٠٠

مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات ومينا الاسكندرية ٠١١٠٠٠

حكومة السودان ١٠٠٠٠٠

مبلغ احتياطي لمصاريف غير مقررة ٠٥٩٨١٦

٢٨٥٨١٦

وحررني بهذا الفصل ان يشمل على المهم من معاملات الاجراءات المالية بعد عود الحكومة الخديوية الى القبض على زمام المهام فمن ذلك ان نظارة الداخلية اصدرت منشوراً وارسلته الى جميع فروعها مبينة فيه ما يجب اجراؤه في اعمال ميزانية سنة ٨٢ آمرة باجراء العمل على مقتضاه مشيرة الى لزوم وجود الميزانيات عندما قبل حين وموداه انه بناء على قرب حلول سنة ٨٢ وانقضاء العزم على الشروع في تنظيم ميزانيات لما بحالة اقتصاد في الرواتب والتنفقات وعدم قبول علاوات ومطالب جديدة توجب التنبيل على خزينة الحكومة الا اذا كانت ضرورية جداً وذلك بالنظر الى ما آلت اليه حالة النظر على اثر ما طرأ عليه من الحوادث الاخيرة فبناء على ذلك ينبغي تحرير ميزانية متضمنة بيان الرواتب والتنفقات في كل جهة من تلك الدروع التي يختص بسم الداخلية بمزيد الضبط والتدقيق على كيفية تكفل وجود اقتصادات كلية عن ميزانية السنة الماضية بحيث تكون على حسب النصول والبنود المعتادة ويندرج فيها بيان الرواتب عن «اصل ربط سنة ٨٢» قال . واذا وجد هناك مستجدات ومتغيرات من ربط المصروفات (صدر عنها نصريجات) تريد على المربوط بايضاح تواريج وفر نصريجاتها (كذا) ويستبعد ما يستغنى عنه في سنة ٨٢ مع ما يكون منظوراً في الاستغناء عنه من اصل المعينات والرواتب الصافية يجري توضيحه فئة فئة ونوعاً ونوعاً وكذلك التنفقات فانها توضح على هذه الكيفية

قال ومن حيث انه سني توريد مبالغ في

ميزانيات بعض الجهات في باب الرواتب غير المصروفة وفي مدى السنة تعلت مبالغ كانت مندرجة من ضمن الرواتب المستحقة وبالنظر الى عدم الاقرار على ربطها وردت في الباب المذكور ثم احدثت منه مبالغ بمنقضي نصريجات فهذا يبين اصل ما كان وارداً في الميزانية والذي اضيف اليه والذي احسب منه والباقي عن المنتضي اقتصاده في سنة ٨٢

واشار المنشور في ختام الكلام الى وجوب تقديم هذه الميزانيات لنظارة الداخلية مشفوعة بالافادة اللازمة

وقرر مجلس النظار ان تحسب رواتب الموظفين (الذين عينوا مؤقتاً بسبب الحوادث العارضة) من انواع التنفقات المقررة في ميزانية الجهات التابع لما اولئك الموظفون ثم ارسل هذا القرار الى نظارة المالية للعمل بمقتضاه فكتبت نظارة المالية الى جميع الجهات بما مفاده وشغنته بما يقيد انه اذا وجد في احدى الجهات شيء من هذا القليل فيصرف محسوباً من اقتصادات قسم الرواتب الموجودة في الميزانية واذا كان قد تقدم لبعض الجهات ان صرفت منه شيئاً وتفيد بالعهد فتخصمه على مقتضى ما ذكر (اي من اقتصادات قسم الرواتب)

فصل

في مهمة اللورد دفرين وقدمه الى

القطر المصري والاراء

والافوال في شأنه

وتقريره المطول

مراعاة لتنسيق الحوادث نفرد هذا الفصل المطول للكلام على مهمة اللورد دفرين وقدمه الى القطر المصري والاراء والافوال في شأنه وتقريره المنفصل المسهب العبارة قبل الكلام على لجنة التعويض والقضاء المراقبة ومحاكمة العرايين والحكم عليهم وغير ذلك فنقول

اعلمت الجرائد الانكليزية ان حكومتها عازمت على ارسال اللورد دفرين (سفير انكلترة) اذ ذاك لدى الباب العالي الى القطر المصري لتسوية المسائل المصرية وتنظيم تقرير بشأنها فكان لهذا الخبر في عاصمة الدولة العلية ومصر واوروبا وقع استلفت الى موضوع تلك المهمة انظار السياسيين واستوجب بحكم المدقق وراهم واقوالهم المختلفة وحسب البعض من رأى في تلك المهمة خيراً ان القاء مفاليد المسألة المصرية الى ذاك الرسول سيكون فاتحة الاصلاح بعد انقضاء الحوادث التي جلبت على مصر انواع المتاعب فاستصوبت جرائد لوندرة ارسال اللورد الى الديار المصرية واذا عت ان مدة اقامته في مصر لا تكون اقل من شهرين ثم اخبرت ان سيساعده في تلك المهمة السير ادوارد مالت فنصل انكلترة الجنرال ووكيلها السياسي اذ ذاك في النظر المصري وفي ٢١ اكتوبر سنة ٨٣

ورد تلغراف من الاسنانة يفيد ان اللورد دفرين يسافر الى مصر في اوائل شهر نوفمبر وكانت كذلك فانه قدم الى الثغر الاسكندري يوم الثلاثاء الواقع في سابع الشهر المذكور الموافق ٢٥ ذي الحجة سنة ١٢٩٧ فوجد من القاهرة على الاسكندرية سامي باشا المهندار وزكي بك من رجال المعية الخديوية لاستقباله وبوصوله اطلقت البارجة محمد علي مدافعها اثناً بقدمه واجلالاً له ثم نزل ضيفاً في سراي رأس التين فتأمله بها من رجال الحكومة محافظ الثغر ومأمور الضبطية (وكانت الضبطية غير ملغاة اذ ذاك) وعدد من قادة العساكر الانكليزية فتناولوا معه الطعام واقاموا معه الى ان كانت الساعة ١ ١/٢ (على الاصطلاح الافرنجي) بعد ظهر ذلك اليوم حيث ركب اللورد بصحبة حرمة ورجال معيته وسامي باشا وزكي بك الموما اليها وساروا الى المحطة وكان فيها فريق من الجند ورجال الشرطة قاموا على جانبها صفواً اتماماً لرسم الوداع فبعد ان نهضوا بوجوب توديعه وتشيعه ركب القطر متطلقاً الى المحروسة فوصل اليها بعد الساعة الاولى من غروب اليوم الخامس والعشرين من شهر ذي الحجة والسابع من شهر نوفمبر وهو يوم وصوله الى الاسكندرية وكان ينتظره في المحطة كل من شريف باشا (١) رئيس مجلس النظار اذ ذاك وذر الفقار باشا بالنيابة عن الخديو وكثير من كبار رجال الحكومة

(١) سبق لنا الاشارة في الجزئين الرابع والخامس الى اننا جربنا على اصطلاح المؤرخين الافرنج في ذكر اسماء الكبار من رجال الحكومة وارباب المناصب حافظين الفاهم

والسير ادوار ماليت فتصل جبال انكلترا ووكيلها السياسي في مصر ورجال القنصلية والجنرال اليزون القائد العام للجيش الانكليزية وباكر باشا الفريق وكثير من الضباط الانكليز وكان في المحطة فريق من رجال الشرطة (البوليس) منتظرين صنفًا لاستقباله فلما وقف القطار نزل منه اللورد فتقدم اليه السير ادوارد ماليت ثم رئيس مجلس القطار وذو القطار باشا والجنرال اليزون وغيرهم فقاموا لديه بواجب الاستقبال مهنيين اياه بسلامة وصوله فقام بهم بالتحية والاياس ثم ركب ومن معه عربة مخصوصة وسار الى قصر الترحه الذي أعد لسكناه مدة اقامته في مصر

وفي صبيحة ثامن نوفمبر اقبل اللورد على سراي الجزيرة محموقًا بمركب حافل من حياته الانكليز لزيارة الخديو بصحبة السير ماليت عن بساره وامامه زكي بك احد رجال المعية السالف الذكر والموسى نيكلسون كاتب سره الحصري والمستر بلوند كاتب سره الثاني فاستقبلهم ذو القطار باشا رئيس قلم التشرينات الخديوية وانطلق بهم الى قاعة الخديو قوطًا لم جانب الرعاية واكرم وفادتهم ثم خاطبه اللورد بكلام ايمان له فيه انه استمال اليه خواطر اوربا بحرمه وثباته وفي الساعة السادسة من ذلك اليوم رد الخديو له الزيارة جريًا على العادة المألوفة

وجرى تبادل الزيارات بعد ذلك بينه وبين كبار رجال الحكومة فزار اول الامر شريف باشا متفرقًا به يداوله في المواضيع السياسية ويتقل منها الى احاديث المودة والولاء

وقبل ان تأني على بيان اجراءات في مصر نورد الاقوال المختلفة في شأنه واراها رجال

الدبلوماسية في مهمته وما كان لهذه المهمة من المراكز السياسي في نظر الدولة العلية وذلك ان الباب العالي كان قد عارض بداية ذي بدء رسالة اللورد وطلب ان يؤجل سفره الى ان يستتم النظر في مهمته والاسباب التي بعثت عليها والنتائج التي ستؤول اليها ثم اخذ وكلاء الدولة يبحثون فيما اذا كان ليس من الملائم ارسال احد رجالها الى مصر اثر تعيين اللورد رسولا لانكلترا بضع الاصلاحات ويجعل في حياة مصر تغييرًا ثم حاج خاطر الدولة العلية قول الجرائد الانكليزية في كلامها على مهمة اللورد بقولها انه يستحيل ان تجعل رسالته باسم الحضرة السلطانية ويكون تنظيها للفطر المصري مؤسسًا على مثل القواعد الواردة في الترميمات على ان الحكومة الانكليزية لما احست بتفجع الخواطر في الاسنان وما حصل فيها من الاثر الناشئ عن منشورات الصحف الانكليزية اوضحت في جوابها على معارضات الباب العالي المتعلقة برسالة اللورد دوفرين ان مهمته لا تجعل تغييرًا قط في العلاقات السياسية التجارية بين الدولتين وتلا ذلك جواب للسير شارل ديلك الثاني في مجلس العموم على سؤال قال فيه ان الباب العالي لما اعترض على المهمة التي عهد بها الى اللورد دوفرين اقيمت اليه ايضا حات جلية مينة ان مأمورية اللورد لا تمس العلاقات السياسية الكائنة بين انكلترا والباب العالي ثم قال ان الدول الاخرى تبدى مانعة او اعتراضًا او ملاحظة ما ثم عقب ذلك ان عدل الباب العالي عن ارسال مندوب مخصوص من قبله الى مصر

ليقوم ازالة اللورد دوفرين فيما يروم ان يجريه
وبسطت بعض الجرائد الانكليزية كلاماً
على مأمورية اللورد بعد وصوله الى مصر وقبل
شروعه في العمل فقالت ان المأرب الوحيد
والغاية المعينة من هذه المأمورية لم يعرف لها
وضوح كما انه لا تعلم نتيجتها الا متى بلغت الحد
المطلوب وصار في الامكان ان يرفع عنها بيان
الى الدول واذا كان ذلك من الامور التي يتفق
حدوثها في مثل هذا الشأن كان من الواجب
ان يبدأ باولها مقولاً فيها ان سيادة جلالة
السلطان سيوضع لها حد واضح معين بحيث
تكون مخاطر الدساس العثمانية مبعدة عن النظر
المصري في الاستنبال

ومثل هذا الكلام كان يفعل في عقول
الكبراء من رجال الدولة العلية ولا فعل المدام
في الباب العوام ولكن اللورد غرانفيل وزير
خارجية انكلترة اذ ذاك كانت بتلافي ظواهر
الدعاء بمظاهر المبالاة ويعلن من حين الى حين
مع زملائه ان ليس لانكلترة مقصد سي في مصر
ولا تريد خلع سيادة الباب العالي عنها
ولا بد من القول ان تأثير الباب العالي
من مجي اللورد دوفرين الى مصر كان عظيماً وقد
اجتمع به رئيس الوكلاء سعيد باشا قبل سفره
وابلغته كدر الدولة العلية من إقدام انكلترة على
ذلك الامر بدون رضى الباب العالي عنه فلم
تعباً انكلترة بذلك اما الجرائد الفرنسية فقد
املت ان يحصل على يد انصراف الخلاف الذي
كان قد وقع بين المراقب الفرنسي والحكومة
المصرية على ما سيجي بيانه بعد في باب الغاء
المراقبة المثنوية

واخذ اللورد دوفرين بعد وصوله الى مصر
يجتمع بالخدو ووزرائه ويتداول معهم في
المسائل التي يجب النظر فيها فكان القوم ينتظرون
ما يروم ان ينفذه من الاجراءات بتأرجح الصبر
اما اللورد فقد صرف اياماً كثيرة قبل تنظيم
تقريره في درس احوال البلاد والبحث في الامور
التي كان عاجزاً على وضعها موضع النظر وابداء
الرأي في شأنها كما يظهر من تقريره الاتي
وبعد ان تمكن من البحث والاستطلاع
والوقوف على الاحوال التي أرسل للنظر فيها
اصدر التقرير الملحق اليه وارسله في ٦ فبراير
(شباط) الى اللورد غرانفيل وهذا تعريفة
قال .
لما كان مجلس الامة على وشك الانتام
رأيت من الملائم ان ابسط لكم نتيجة آرائي في
شأن اصلاح النظر المصري ومع ذلك فاني
ارجوكم ان تذكرتم اني لم يخص علي وصولي الى
مصر ثلثة اشهر قضيت اغلبها في ملاحظة الامور
الوقتية التي استلزمت زيادة التدقيق والتنقيب
بالنظر الى اشكالها وارتيابها واتقصت كتابة
محررات ومخاطبات ضافية الذبول بحيث اني
لم احصل على الوقت الكافي كما هو المرغوب
للبحث والنظر في المسائل العديدة المختلفة المواضع
التي طلبتم مني ابداء رأيي في شأنها فاقول
قد دهمت النظر المصري حوادث فحائية
لم يكن لنا وجه في المراقبة عليها وقد بدلنا ما
في وسعنا لدفعها فاضطرتنا الى دخول البلاد
المصرية منفردين واوجبت حلول عساكرنا في
عاصمتها وفي البلاد الكبيرة منها فكانت نتيجة
جميع ذلك اننا حملنا انفسنا التبعة وحتى لاوريا

والقطر المصري الذي انقضاء من الفوضى ان
يطلب ما ان يكون قد اخلنا مبنياً على حب خير
البلاد وما تنبئة حنة مستمرة ويكون من شأنه
مع حدوث اي اضطراب او انقلاب في المستقبل
وتشييد اركان العدل والحرية والسعادة على
اسس قوية ودعائم وطيدة وسابدل جهدي في
ان ابين لكم بهذا التقرير الطرق والوسائل
المؤدية الى تلك الغاية المنصودة

قد اشغل التاريخ على عدة ادلة تثبت صعوبة
ايجاد حكومة عادلة للشعب المصري اما انا
فلست من اهل هذا الرأي لانه وان ثبت ان كل
من ساد على وادي النيل من منذ ان وجدته
تاريخ كان من الاجانب وان اهلها كانوا دائماً
تحت نير اقوام غريباء ولم يذكر في ذلك التاريخ
انه مضى عليهم حين من الدهر كانت فيها الاحكام
خالصة من شائبة الميل والانحراف والادارة منزهة
عن وسة الجور والاعتساف او مر عليهم وقت
لم يكونوا فيه ملازمين الانقياد والطاعة او ناهضين
من رفقة الدل والمسكنة الا انه لا يلزم من
ذلك ان تنصور انه لا بد من استمرار حال ما
بدلالة وجوده في الماضي ولو كان ذلك في
الشرق الذي من شأنه عدم التحول

ولا يصح ايضاً ان نسلم بان قوماً البت
بعض افرادهم قوة عزيمهم في الفتوحات واستعمار
البلاد وعرفوا قدر العلوم والهنوت بفطنتهم
وذكايتهم يستعصي عليهم ابداً تعلم مبادئ الاداب
المدنية واكتساب الاميال الوطنية وإدراك
قواعد الحكم العمومية التي اجمعت الامة المتقدمة
على ان الثروة لا تنال بدونها وهو واقع الامر
فان الاحوال تدل على ان هذا الوقت ملائم

لاصلاح شؤون البلاد وقد اجمعت دول اوربا
على وجوب اجراء ذلك من باب التجربة والاخبار
وذهبت الى ان ظروف الاحوال تساعد على
نجاح العمل والحصول على الغاية المنصودة من
تلك التجربة واعترف الكل بان بلاد الخديوية
المصرية خارجة عن دائرة المنازعات الاوربية
والمطامع الدولية

اما مسألة ترعة السويس التي اوصلت
البحر الغربي بالارقيانوس الهندي والابحر
الصينية فقد اجمع الملا على وجوب الاهتمام بها
ولقد بطلت الاعمال غير القانونية الصادرة من
الادارة الاجنبية التي كانت تسعى في سرعة هدم
اركان القوة التي كانت تلك الادارة جزءاً منها
وقد تركت المدعيات الملتفة او سقطت من
ذاتها وهي المدعيات التي استعملتها كل جهة
للتوصل الى مراقبة الادارة الوطنية ثم قامت
تلك الدولة الوحيدة التي اقر العالم باولوية
اهتمامها براحة القطر تسعى في تنظيم هيئة جديدة
للعلم في القطر المصري الا وهي الدولة التي لم
يشك احد في صدق طويتها وسلامة مقاصدها
وان الاسباب التي تقدم ذكرها واستوجبت

تسويد تاريخ القطر المصري في الماضي وان
تمكن لم تزل موجودة الى الان الا انها قد نفذت
- لعدة اسباب - شيئاً من قوتها المضرة نعم
ان المحاكم العالي على القطر المصري هو اجنبي
الاصل انما رأس هذه العائلة كان احد مشاهير
هذا العصر وقد اثبت لنفسه حق تأسيس دولة
لعائلته برفع من كان حاكماً عليهم من وهذه
الاستبداد وقد هذا خلفائه حذوه وزادوا
استغلال القطر المصري الذي اتخذوه وطناً لم

و يحافظ عليها مثل أكبر محافظ من الاهالي
وقد ساعد على وجود هذا الائتلاف والاختلاط
بين المتوطنين في مصر الحكام المتأخرون حيث
رأى عباس (باشا) وسعيد (باشا) واسماعيل
(باشا) ان من فائدتهم تعيين مأمورين من
النلاحين لبعض المناصب العالية الشريفة ويوجد
الان مصلحان مهمتان من مصالح الحكومة تحت
رئاسة مصريين من سلالة الفراغة

وساطان باشا هو من الذوات المشهورين
مصري الاصل ومتولي رئاسة مجلس النواب وله
في النظر مركز وثوق عظيم كما ان اغلب
النضاة وروماء الدين مصريون وكذلك اغلب
ارباب الاطيان والاملاك ومستقدي الحكومة
ومع كون نفوذ الاعيان الذين اصلهم من
الأتراك ما زال أكبر مما يرغبه كل فيلسوف
فيمكننا ان نقبل ذلك النفوذ لانه نتيجة ماضي
النظر وهم جذيرون بالنظر الى كونهم أكبر علما
واوفر مهارة ولهم من العزم ما للاقوام الاقوياء
وعلى هذا فلا يكون من العدل استعمال القوة
في ازالة هذه الامتيازات بحيث لو فرض سلمنا
بجواز ازلتها لاضطررنا الى ابعاد الذين اصلهم
من الطوائف الاخر مثل الارمن والاروام
والسوريين والاسرائيليين وتكون نتيجة ذلك
منع ذوات مثل نوبار باشا ورياض باشا وتيغران
باشا بل شريف باشا ورفقاؤه من التداخل في
المصالح العمومية وهكذا حتى يؤول الامر الى
ان الاقباط يطلبون شروط حقوق العرب الذين
فتحو بلادهم

ثم ان العدل يقضي بان كل شخص ولد
مصريا مها كان اصله يكون له الحق بالتوظيف

والامير الجالس الان على عرش الخديوية انما
هو حاكم بحسب اصول الحكومة الوراثية المستقلة
المنجبة حرية التجارة . اما اخلاقه وعواطفه وصفاته
فعلى غايه من الدعة واللين والتهذيب وليس
فيها شيء من القسوة والاستبداد اللذين امتاز
بهما المستلطون على مصر قيا سلف

ولوقوفه حق الوقوف على دقائق التواريخ
وانتيابه لسير الحوادث تأني نفسه ان يستخدم
قوة استبدادية مثل حكم الشرق بل انه لزيادة
رغبته في تقدم مصر وإتمامه بسعادة رعاياه يرغب
ان ينظم نظمات اساسية بقدر ما تؤهلهم له
حالتهم المتأخرة

ومع كون العنصر الاجنبي لم يزل حاصلا على
السود في القطر المصري كما كان في السابق وله
من الامتيازات السياسية والمدنية ما لا يلائم اصول
الحكومة الديمقراطية الا انه من العيب ان تصور
ان ذلك العنصر ناهج الى الان منهج الجهلة
الغرياء الذين حكموا القطر المصري بسلب
الفلاح وإهانتة وإذلاله وقد حدثت عدة ظروف
اوجبت ان نزول من النظر اسباب عدم المساواة
في الحقوق الا وان عدم المساواة نتيجة تغلب
شعب على آخر وان الأتراك الموجودين الان
ان هم الا عدد قليل جدا وليسوا بالكيث
للارض ولا مؤجربا للاهالي بل منهم لا يملكون
الا بعض مئات الوف من التندادين من اصل
خمسة ملايين قدام وهم مختلطون بالاهالي
ومقيمون بينهم ومرتبون معهم بديانة مؤسنة
على الاخاء والمساواة وحسن المعاشرة وترى
المصري العاني يعرف حق قدر الامتيازات السياسية
المنوحة لوطنه بقتضى فرمانات ويفخر بها

في المنصب الذي يؤهله له علمه واستعداده وإن لا يحصل الاعتدال الا على نود التوازن المؤسفة على المساواة ولا الاعتدال الا على زيادة اصول المنظمات الاساسية واتساع نطاقها الارادة المدعيات المتعلقة بالنسب وابطال الامتيازات الجنسية الذميمة هذا وإن تأصل نسل محمد علي ورفقائه في النظر المصري لا يمكن أن يعتبر مناقياً لاقامة حكومة اهلية على أن وجود النسل المشار اليه وتبوذه الادبي يجعلان اقامة محكم - قوية مؤدية للعدل والمساواة اراء القانون - ضربة لارب

وقد ساعدتنا الحوادث في هذا الباب ايضاً لان المحاكم الاهلية وإن لم تكن محتوية أكثر مما هي الآن الا أن ايجاد المحاكم المختلطة بالحدود المقررة لها وقضايتها بالعدل على مرأى الجميع وعلمهم بقطع النظر عما فيها من الفاتنات اوجب اعتقاد العموم بان المحاكم المختلطة المذكورة لا تقبل الرشوة ولا الوعيد ثم ولد في قلوب الاهالي رغبة شديدة في الحصول على قوانين عادلة وقضاء مستفيين ومن المعلوم انه متى طلعت امة بشدة اضطرابها واحتياجها الى امر مثل هذا تنشد يد المساعدة من كل جهة للحصول عليه وتزول المحظورات والعوائق المانعة من الوصول اليه

وبالجملة فأننا وإن تكن مجبورين على التسليم بان ضعف الرأي الذي اشتهر به المصريون في الماضي لا زال يبرى في السواد الاعظم منهم الا انه لا يترتب على ذلك فتور همنا عن السعي للحصول على الغاية المتصودة فان التحول والانقلاب اللذين حصلا في الافكار في هذا العصر بسبب الاختراعات العلمية بالمواصلات

مع بلاد اوريا وغير ذلك من المؤثرات الموجبة للتقدم اوجدنا عند الفلاح حاسة معرفة حقوقه وواجباته وإدراك عدة امور لم يسبق لها أن تخطر على باله وقد اثرت فيه مبادئ هذا الروح الجديد كما كانت تؤثر اشعة الشمس على ميمنون (اسم لبعض آلهة قدماء المصريين وقد كان كلما اشرقت عليه الشمس يسمع له صباح عظيم) وإن لم ينطق بطلب الاصلاح فقد تحركت به شغفه وفي جملة احوال قد اظهر لطرق غير متصودة انه لائق للتوظيف في اسنى الوظائف التي لا يتأهل لها الا بعض افراد الامم المتقدمة لا بل ظهر للعبان فجأة انه قادر على معرفة فوائد السياسة وحقوقه الادبية حق المعرفة

وإذا كان ما سبق توضيحه كافياً لترجمة حال العناصر المتركب منها القطر من البديهي ان الدعائم التي تؤسس على هيئة حكم جديدة لا يجب ان تبعد كل البعد عن الاصول التي تقرر تنعها في البلاد الاخر وهي وجهان : الاستقلال الوطني والحكومة المشترطة . نعم ان مصر لا تقدر الآن ان تسترجع استقلالها ولا اهلية لها بان تمتنع بما تطلق عليه الحكومة المشترطة ولكنها تأمل من مساعدة اوريا الحصول على الوجه الاول ومن كرور الايام اتساع نطاق الوجه الثاني . وإن رجل السياسة العظيم الذي تناسف انكلترة وفرنسا على فقد وإن يكن قد قال « انه لا يمكن المحافظة على النظام في القطر المصري الا بتأديب اهله بواسطة استاذين من الاجانب وبالكرياج الوطني » ثم ان رأي الاجانب جميعاً الفاضلين في هذه الديار وان

يكن قد عقد هذا القول وترتب على مقتضاه ان يكون الشعب المصري غير قادر على ادارة مصالحه بنفسه لما ان الادارة المسلم بإمكانها انما تكون الادارة الناجمة من اعمال مأمورين غير مسئولين الا انني اطلب مع ذلك من حكومة جلالة الملكة ان تنظر الى القطر المصري بنظر اعلى من هذا بكيفية انما تستعمل ما يترتب عليها ايجاد هيآت نياية بمحدود معقولة وادارة للقرى ومجاسن للمشيخة مستقلة في الادارة من شأنها ان يتولى عنها مستقبل سياسي لا يتعطل سيره بواسطة اجنبية مع تعضيد لزم من ما بحسب الاقتضاء بمشورات وساعات حبة وفي الواقع انه لا توجد طريقة متوسطة بين الطريقتين السابق ذكرهما فانه لا يؤمل ان يمكن للوندرة ادارة وادي النيل بكيفية ينشأ عنها النجاح ولو شرعنا في ذلك لاصح اهل هذا الوادي ينظرون اليها بعين الفت والكرهه ويستبدون اليها عدم الامتثال والصدقة وتصبح القاهرة محلاً للانسائس والمؤامرات الاجنبية ضدنا وتلتزم بعد حين ان نترك السير في مشروعاتنا بكيفية لا تلائم شرفنا او تكن على استعمال امور من شأنها ان تلجئنا الى ان نسود على مصر سيادة كلية بخلاف ما اذا اكتفينا بنصب اقل من ذلك وافهمنا المصريين اننا لا نسعى ولا نرغب في أن نحكمهم بواسطة حكومة من طرفنا استبدادية بل نرغب بصدق طوبة وإخلاص النية في أن نؤهلهم لأن يحكموا انفسهم تحت ظلال مودتنا المخلصة فانه يظهر لم جلياً ان الحكومة الانكليزية من شأنها ومصلحتها أكثر من غيرها من الحكومات الاخر الاوربية ان نراهم راقلين بحمل الثروة

والسعادة متمتعين بثمار السلم والراحة ولا نسح مثل غيرها من تلك الحكومات بان النفوذ الذي اضطرت الى استعماله يجرى الحوادث يؤول الى سقوط يترتب عليها الظلم والاضطهاد وتميت مبادئ الوطنية والحرية التي افتخرنا بنشرها في جميع البلاد التي وضعنا قدمنا فيها

وبناء على ما ذكره ساعمل الكثير في بيان تفاصيل ما يلزم اجراؤه من الامور اللازمة للوصول الى الاصلاح المرغوب وذلك ان سعادة كل امة يلزم ان تكون مكتولة بثلاثة امور اولها مادي والثاني ادبي والثالث سياسي فالحصول على الاول لا يكون الا بالنظام المدني والعسكري والثاني بايجاد محاكم عادلة والثالث بتشكيل هيآت نياية

(في الجيش)

قد امنت النظر ودققت البحث في رسالتي المؤرخة ٤ نوفمبر الماضي فيما يتعلق بنظام الجيش المصري والجندرمه والبوليس فلا حاجة الان الى اعاده بيان ما استنتجته في هذا الشأن من ذلك البحث بياناً مسهباً بل اقول بالاختصار انه لا يلزم ان تكون قوة مصر العسكرية كثيرة العدد لان هذه البلاد تحدها الصحاري من ثلاث جهات

وقد قال كثير من الناس انها لا تحتاج الى قوة عسكرية بالسكينة ولكن بحتمل حدوث بعض امور تستلزم ان يكون تحت تصرف مصر بعض الفرق المدرية على الننون العسكرية وخصوصاً انه كثيراً ما ظهر للوجود في قرانا اناس متعصبون ودجالون من دأبهم ايقاع

البلاد في خطر وإيهام السذج من أهلها أنهم
مكلفون برسالة خارجة عن حدود الطبيعة
البشرية ولا يخفى أن الدعاوي التي في هذا
القبيل يسلم بها بغاية السهولة ويتولد عنها هيجان
دعفي ينشأ عنه اضطراب حقيقي وإرتباك عظيم
أن لم يتلاف أمر على الفور باستعمال القوة بأن
يصير القرض على زعيمه وتبديد ثمن انتصاره
وهذا فضلاً عن أن العرب كثيراً ما يكذبون
كأس السلم وأو علموا خلق البلاد من القوة
ليعظم ذلك على اقحام اغنى المدن المصرية حتى
القاهرة نفسها ولكن مع ذلك يلزم أن تكون
العسكرية بمصر ساكنة وإن تكليفها بالعمل يجب
أن يعتبر دليلاً على تفكير الحكومة في منع
وقوع حوادث كان يمكنها الاحتراز منها وتلافيها
قبل وقوعها والذي أرى هو أن ننظم جيش
مؤلف من ستة آلاف رجل يكفي للوصول إلى
الغاية التي اشترينا اليها ويجب أن يؤلف هذا
الجيش من الأهالي دون غيرهم

ولا يخفى أن من كان في مركز الخديو
ولاسيما بعد الحوادث الأخيرة يميل كل الميل إلى
استثمار قوة عسكرية أجنبية تكتسبه كما كان يفعل
الحكام السرفيون في سائر الأعصار ولكن لا
لزم لئلا من الاحتياطات فانه مع ایجاد الجيش
بكيفية تكفل قيادة بمطالب الحكومة الحقة لا ينبغي
تنظيمه بحيث يكون آلة عمياء للجور والظلم بل
يجب تأليفه بطريقة يعلم منها القابضون على أزمة
الاحكام أنه لم يوجد ليستخدم في مقاصد الاستبداد
ثم أنه وإن يكن من الواجب للوصول إلى هذه
الغاية منع استخدام المنصر الاجني سواء كان
من الالبانيين أو الاناطوليين أو غيرهم إلا أنه

لا يترتب على ذلك أن يبعد من الخدمة من
كان من الانترالك المصريين راغباً في نيل الرتب
العسكرية السامية بل من الحكمة أن توجد في
العساكر الذين تعودوا النكل والخصود قوة
تتمتع فيهم الهمة والنشاط بالتعليم والتدريب
بكيفية أن يدخل في سلوكهم ذرية أولئك الشجعان
الذين رفعوا لواء محمد علي من القاهرة إلى قونية
وبناء على مجرد ارادة الخديو ووزرائه ارادة
مطلقة يجعل الجيش المصري مؤتمناً تحت قيادة
جنرال انكليزي وبعض ضباط انكليز يعينون
في الاليات ولعمري ان لزوم اتفادهن الطريقة
لا يحتاج إلى دليل وبرهان ولا يمكن أن تلام
الحكومة المصرية عليه اذا كان من نيتها ترتيب
جيش اقوى جاشاً وأكثر امنية من ذلك الذي
بعد أن عصى على رؤسائه ظهر للعيان أنه غير
قادر على الذب عن الدعوى التي كان متمسكاً
بها وكانت علة لعصيانه ومن المعلوم ان عيب
الجيش المصري كان ناشئاً عن عدم كفاءة
الضباط فمن الضرورة حينئذ ازالة ذلك العيب
بواسطة رجال ذوي كفاءة واستعداد في الامور
العسكرية يعلمونهم ويكونون قدوة لهم اما القيادة
العليا للجيش فتكون للحضرة الخديوية ولكي
لا يكون وجود الضباط الانكليز علة لعدم تقدم
الوطنيين او حرمانهم من الرتب العالية سنقسم
القيادة الى لواءين ولا نستخدم الضباط الانكليز
الا في احدها بمعنى أنه سيوجد ثاني اورط قيادة
اربع منها يكون ضباطها وصف ضباطها من
الوطنيين ويتولى قيادتها لواء مصري اما امراء
الاليات وقائمات كل من الاورط الاربع
الاخر فيكونون من الانكليز ولاجل عدم

وقد انتظم من ضمن هذا العدد في سلك
العسكرية الثان وسبعائة واربعة وسبعون ولزيادة
البيان برأجع الكشف الملحق بهذا التقرير مرة (١)
(في الجندرية)

واذ قد ارجدنا بما ذكر قوة كافية لحسمها
يحمل وقوعه من التنازل بواسطة تشكيل جيش
قليل مثل هذا الجيش مهذب وحسن التنظيم
قاول امر نشعر بضرورته هو انشاء جندرية
من رجال ذوي ادراك ونشاط . ولما كانت
مركز النظر المصري محدودا بالصحاري على
امتداد التي ميل وزيادة ومعرضا لاغارة قبائل
العرب عليه سلبا ونهبا وجب ان يكون رجال
الجندرية شبيهين على نوع ما بالمسكينة والآن
لما امكنهم مقاومة اولئك القوم الرجل . ويلزم
ان يكون معظمهم من النظام والملابس والاسلحة
للمشاة الخيالة من عساكر الجيش والاعمال التي
تفرض عليهم في النظر المصري تكون مدنية
محضة ويكونون شبيهين على قدر الامكان بالبوليس
الاعتبار ادي في حركاتهم وديانتهم وملابسهم
ونظامهم

وانه ليلزمنا زيادة التأكيذ بوجوب جعل
الاعمال ارجال الجندرية مدنية لانهم يرغبون
في التطيع بالطباع العسكرية وروساؤهم يملون
الى ان يزيدوا فيهم هذه الرغبة بدلا من ان
يلطفوها وربما يريدون قصد النظام جمع هذه
القوة وعدم تجزئتها الى فرق صغيرة فيطول وظائف
الضباط والانفار غير محلها ويستعملون عدم
الاكتراث والصرامة اللذين هما ديدن العسكري
بدلا من ان يتصفوا بالصفة الثلاثة للمحافظين على
السلم والراحة وهي الحلم . ولذلك يجب الاهتمام

نعطيل الاشغال في حالة ما اذا مرض احد
الضباط المذكورين او غاب سيلحق باربع
اورط المذكورة ثلاثة ضباط للاستعانة بهم عند
اللزوم وعلى هذا القياس سيجري تشكيل الطويحية
بكيفية انها تتركب من اربع بطاريات تحت
قيادة امير الاي طويحي انكيري وسبعين ضابطان
انكليزيان لبطارتين منها يتألف كل منهما من
سنة مدافع اما البطارتان الباقيتان فيسكون
كل منهما مؤلفا من اربعة مدافع وستكون تحت
قيادة ضباط مصريين وسينظم الاي سوارى
مؤلف من خمسمائة عسكري يتولى امره ضابطان
انكليزيان من الضباط العظام ويلحق به ايضا
ضابط انكليزي من ذوي الرتب الصغيرة ومن
نية الحكومة ايضا ان تنظم فرقة هجاء مؤلفة من
مائتي رجل و « بلوك » هندسة ايضا وقد تراءى
رفع راتب العسكري من عشرين الى ثلاثين قرشا
والضباط الانكليزيون استقدمهم بمنقضى
صكوك اتفاق يشترط فيها التزامهم بتعلم اللغة
العربية وتأدية امتحان فيها بعد زمن تحدده
في تلك الماوثيق ومجموع عدد الضباط الانكليز
سيكون سبعة وعشرين

وهاك جدولاً ببيان الجيش المذكور

عدد	
٥٦٠	الاي سوارى
٤٦٤	اربع بطاريات طويحية فيها ٢٠ مدفعاً
٤٧١٢	ثلاثي اورط بياده
٢٠٥	فرقة الهجاء
١٠٤	بلوك الهندسة
١٠٢	طويحية سواحل
٦١٤٧	المجموع بين ضباط وانفار

شيوخهم عن تلك الاموال والاهواء وانهي جعل
الروساء والارؤسين منهم على علم بانهم وجدوا
لخدمة المصلحة العمومية لان يكونوا آلة في
يد السلطة الاستبدادية

ويجب فتح مدرسة بالفاخرة للجندرماء يدخل
فيها كل من يصير احضاره للاستخدام في هذه
القوة قبل انتظامه بسلوكها ليتعلم بحسن الاخلاق
ويتطعموا بالطعام الملائمة في جميع الاحوال
ويعرف كل واحد منهم حقيقة وظائفه معرفة تامة
وتؤلف الجندرمة كالعسكرية من رجال
مصري المولد عربي اللغة وتنقسم على ما يلي
البيان الاتي

عدد	
١٨٠٠	جندرمة المدبريات
١٢٥٠	جندرمة المدن بالاسكندرية والقاهرة
١٠٠٠	جندرمة تقوم مقام البوليس السابق الناظم حالاً بالخدمة في الوجهين النبلي والبحري
٥٠٠	جندرمة في مدرسة التمرين والتعليم
١٠٠٠	اورطنان احتياطيتان تؤلف كل نهما من خمسمائة رجل
٥٦٥	المجموع

وفي العزم تأليف الاورطنين الاحتياطيتين
من المتطوعين فقط ولذلك سيكون رانهم اكثر
من الراتب المقرر لباقي رجال الجندرمة الذين
يصير اتقائهم بالفرقة كالجاري عادة فان حصل
الفوز والتجاح من قول المتطوعين المذكورين
في الجندرمة يصير قبولهم في الجيش ايضاً وحيث
انه صار استخدام جندرمة المدن مع رجال
البوليس العادي واخذ منها خيالة للعس

وخفراء للسجون ولم تبلغ مصاريفها ما تبلغه
مصاريف البوليس المذكور فيكون اختلاطها به
من باب الاقتصاد

وقد جعلت الجندرمة بناء على طلب الحضرة
الخدمية الجندرية تحت رئاسة مفتش عمومي
ومساعد له من الاوربيين كما جعل الجيش
والحق بالمفتش والمساعد المذكورين لمعاونتهما
اربعة اورباريون بوظيفة مفتشين اولين
وثانويين وسيكون عدد جميع الضباط والصف
ضباط الاوربيين ثمانية عشر ولا يصح اعتبار
هذا العدد زائداً اذ انه سيكون من الواجب
على هؤلاء الضباط تعليم خمسة الاف وستائة
نفر وتدريبهم على وظائفهم الدقيقة الصعبة فضلاً
عن تفتيش مراكزهم اسكائياً في بقعة طولها ٢٠٠٠
ميل ولم يجعل الرتب السامية في الجندرمة قاصرة
على الاوربيين بل تخصص نصفها للضباط
المصريين ولم تنقص الضباط الاوربيين الا
بالاورطنين الاحتياطيتين لوجوب رفعها الى
اسى درجات النظام وتقليتها بصفات الكمال

وستجعل الجندرمة تحت امر نظارة الداخلية
والداعي الى ترجيح هذا الرأي هو اسباب عديدة
اخصها ان جعل الجندرمة تابعة لنظارة الداخلية
يتم انفصالها عن الجيش مع انها لو انضمت بنظارة
الحربية لخشى ان يبتث فيها روح الجيش وينتهي
بها الحال للتشبه به تشبهاً تاماً وهذا عكس
المراد منها لانه يجب ان تكون الجندرمة متباينة
في الجنسية والاهواء عن الجيش حتى اذا وقعت
فتنة من احد الفريقين لا تمتد الى الفريق الاخر
بل يمكن الاعتماد ايضاً على فرق مدنية صادقة
تروغ ذلك العنصران العسكري حال ظهوره

(في البوليس المدني)

يعهد بالمحافظة على الامن العمومي في مدن الوجه ليجري كالفاهرة والاسكندرية ودمياط والاسماعيليه والسويس الى بوليس مدني يؤلف من ١٦٠٠ رجل يكون بينهم فريق قليل من الافرنج اذ لم يبرح من البال ان اقع الشقاق التي حدثت في مذبحة الاسكندرية كانت عبارة عن قتل عساكر المستعظمين بالاوربيين فتكا ذريعا وم العساكر الذين كانوا مكثين بحفظ الأمن ولذلك راعت الحكومة المصرية عدم الثقة التي تولدت في الناس من جراء هذه الحادثة وعولت من تلقاء نفسها على توزيع رجال البوليس الاوربيين في شوارع القاهرة والاسكندرية التي يسكنها الاجانب وخصوصا ان في الاسكندرية اقواما مختلfi الاجناس مبالغين بانطباع الى تشويش الراحة طالما ان رجال البوليس الوطنيين شديد العناية في مقاربتهم فاعتماد الحكومة المحلية على بعض رجال البوليس الاوربي الشبطين المتدربين يزيد رهبتها وخطورتها وقد اوجبت هذه الاجاب نفسها اتخاذ مثل هذه التدابير في القاهرة وان كان الاضطراب اليها في القاهرة اقل منه في الاسكندرية الا ان هذه الطريقة تزيد في الدقات الحالية لانه اذا اريد تعيين رجال ذوي كفاءة من الاوربيين استلزم ذلك ادخال عدد كاف من الضباط الاجانب ايضا رجعا ورواتب الانصار والضباط المذكورين اكثر جدا من رواتب اقرانهم الوطنيين وهذا الامر ان يزيدان في ميزانية البوليس المدني زيادة فائقة الحد ولكن يرجى ان الحكومة المصرية سنجده بان تكون قادرة عند الحاجة

ان تضمن الامن وعدم ايصال الاذى للاجانب الفاطنين في بلادها حتى تتمكن من ابطال هذه الاحتياطات الغير العادية وتقليل عدد رجال البوليس الاجانب بالتدريج الى ان لا يبقى واحد منهم واذا اريد التوصل الى تنظيم بوليس ذي كفاءة فينبغي ان يدخل فيه بعض الضباط الاجانب المتدربين الخبيرين باصول البوليس - اما رجال البوليس في الاسكندرية من اجانب ووطنيين فهم على حالة غير مرضية لانهم جعلوا اثر الحوادث الماضية على عمل وبدون انتقاء حيث اجتمع في موافي بحر الادرياتيک وشرقي البحر المتوسط جموع مختلفة الاجناس من نصارى واناطوليين واليان بشيمون جيشا قادما لحاول مختلط لا جدرة معه لحفظ الامن ولكن قد تيسر الان التخلص من اكثرهم غير ما سوف عليهم وعول على خدمة ضابطيين من رجال بوليس الهند فيهما من الكفاءة ما لا يشك معه في سرعة تأليف ضابطة تأتي بالنتائج الحثيثة المقصودة تحت مراقبتها

وستعمل الجندرية والبوليس مباشرة تحت اوامر مفتش عمومي ويكون الموظفون الذين تعهد اليهم مراقبة الجندرية منوطون بمراقبة البوليس ايضا اما البوليس في القاهرة والاسكندرية فيعمل تحت رئاسة ضابطيين اوربيين يكون لهما مساعدان ويلحق بدوائر البوليس الاوربي فريق من الضباط ذوي الرتب الصغرى يكون عددهم ثلاثة وثلاثين ضابطا اما تأليف الجندرية والبوليس فيكون على الاطلاق من ضباط واتقار وطنيين محضا ولا يقبل في صفوفها الاليانويون ولا الاناطوليون الذين كان يخشى من تكاثرهم فيها

وقد ما أما المجموع الذي تواف منه الجندرية
والبوليس على هذه الصورة لحفظ الأمن القومي
في القطر المصري فيكون ٧٢٢٠ نساً كما يرى
بيان ذلك في الجدول الآتي
بيان المجموع الذي تواف منه الجندرية
المصرية والبوليس في المدن
الجندرية

عدد

١٨٠٠ في المديرية

١٢٥٠ في المدن

٥٠٠ تحت التعليم

١٠٠٠ احتياطي

١٠٠٠ بدل عن البوليس القديم في مدن

الوجهين البحري والقبلي البالغ عدده ١٢٦٧

وقد انتظم من اصل هذا العدد ٢٨٠٠

رجل وجرى توزيعهم

البوليس

عدد

٥٩٦ أوربيون

١٧٤٠ ١١٤٤ وطنيون

٧٢٩٠ مجموع الجندرية والبوليس

وستبلغ نفقات الجيش والبوليس والجندرية

ما ٥١٧٧٤١ جنيهاً مصرياً وفي ذلك نقص

مائة ألف جنيه عن المبلغ الذي تقرر لها عام

١٨٨١ قبل ان يزيد الحزب العسكري ونقص

خمسين ألف جنيه عما تقرر لها في ميزانية لجنة

التصفية ولا شك ان هذه النتيجة مرضية اذا

تيسر معها ادخال عدد من الضباط الاجانب

في هذه الفروع الثلاثة وانتظام خمسمائة أوربي

انصاراً في سلك البوليس وكذلك زيادة رواتب

الجند مع انه يدخل في هذا القدر مبلغ وأمر
يعين ثماً لحول الجندرية

ولست ارناب في ان اخبار الحكومة
المصرية في هذه السنة يمكنها من ادخال اصلاحات
مهمة في نظام تلك الفروع وخصوصاً من
حيث الاقتصاد وقد جرى استصواب تخفيض
مائة رجل من رجال البوليس الاوربيين
المعدين للقاهرة وذلك بعد ارسال خطابي
المؤرخ في اول يناير (كانون الثاني) «نمرة ٢»
ومني انتظم سير هذه المصلحة فربما يهتدى الى
وسائل يمكن معها اجراء اقتصادات اخرى
وينبغي ان تشترط الحكومة على الضباط والانصار
في العقود (الكوتراوات) التي تعقدونها معهم ان
يجوز لها الاستغناء عنهم متى انتهت المدة التي
تحدد حسب اللزوم وعلى فرض ان يكون
النظام الذي ذكرت اهم شروطه غير محكم في
بعض الوجوه فلا ارود في الحزم بانه يضمن
دفع كل عدوان خارجي وحفظ السلم الداخلي
ضمانة لم يوفق القطر المصري عليها منذ قرون
عديدة

في المنظمات

ايها فيما تقدم ما يلزم مادياً لامن البلاد
فيجب علينا الان ان نبحث فيما يسوغ اجراءه
ما يتعلق باحتياجاتها السياسية ولا يصح الاكتفاء
برسم قانون اساسي على الاوراق فان ذلك
قل ما يكون واسطة للوصول الى الغاية المقصودة
بالذات فضلاً عن ان اصول المنظمات لا
تثبت في ارض ان لم تتم ببطء وتند فروعها
بالتدريج ومن المقررات الشرق ايس فيه
جرثومة الحرية النظامية فان الاستبداد لا يثبت

بذور تلك الحرية فقط بل يجعل الأرض التي
يحل فيها غير صالحة للأنبات وكل أمة قضت
زمنًا مديدًا في الرق والاستعباد تطالب بالطبع
أن يسود عليها من كان ذا يد قوية ولا ترغب
في إدارة نظامية لا تستعمل القوة ولا الغلبة
ولو حكمها من كان على جانب عظيم من الدين
والدعة لازدرت به ونيزت عنه بدلًا من أن
تقابل بالشكر والامتنان وهذا القول لم يظهر
حقيقته جليًا في بلد أكثر من ظهورها في هذه
البلاد وقد أصاب من مدح استخدام الكبراج
(السوط) من حيث كونه الوسيلة الوحيدة
للحصول على إدارة الفطر وحكمه بتخصيص الداء
ومعرفة أعراضه أيًا كان خطأه في تعيين الدواء
والمسألة التي نحن بصدد حلها لا تستوجب
مع ذلك فتور المهمة فإن الهيئات الاجتماعية
في الشرق وإن كانت لم تقم إلى الآن إلا بقوة
الاستبداد وقهرها إلا أنه يجب أن نعلم أن
الديانة المحمدية مؤسسه على المبادئ الديمقراطية
(المساواة وعدم الاستبداد) ولم يزل الخلف
يقضي أثر السلف فيما ارتآه قدام الفطر من
عند مجلس حول كبيرهم فضلًا عن أن اصول
الانتخابات لم تزل مرعية في القرى فإذا رفعنا
صروحها على الاساسات الموجودة الآن وسعينا
في توسيع جوانبها بقدر ما يلائم احتياجات
البلاد واستعدادها نفوز بإيجاد نظام يقي ويتوهم
بدون واسطة خارجية وتمتد فروعه بقوة
عصارته ولأجل الوصول إلى هذه الغاية ينبغي
أن تكون الاساسات التي يبنى عليها ذلك
النظام راسخة وطيدة بخلاف ما صار استعماله
إلى الآن فإن ما جرى قيا مضى إنما كان

أعمال الأصل والاهتمام بالفرع اهتمامًا زائدًا
وقد فوهم كثيرون أن تشكيل مجلس
النواب يستلزم الحرية القانونية مع أن هذا المجلس
لم يوجد فيه من ينوب عن احتياجات السواد
الأعظم من الشعب وعن مقتضيات طبائعهم
وأهاليهم وكان مثله مثل مجلس نواب أرند
البروتستاني في نيابته عن أهالي تلك البلاد
وذلك لأنه كان مؤلفًا من أرباب العقارات
ومن الأغنياء من أهالي المدن ومن مشايخ القرى
أعني من أناس لا يكثرثون بمصالح الفلاح بل
يجهلون في تعطلها والأضرار بها مع أنه من
الواجب علينا الاهتمام خصوصًا برعاية الفلاحين
الذين يقومون بأعمالهم ولا يقومون بمنفعة
وخصوصًا بالفرعة العسكرية والعونة (السخرة)
والكبراج (السوط)

وإني لمحتفئ أنه سيمضي عليهم حين من
الدمر يحدون فيه المحاكم المستعبدة ملجأ ميمًا
يحميهم من الظلم والجور أكثر من جميع مجالس
النواب أية كانت لأنني أخشى أن النظام النيابي
مما كان محكمًا لا يقوم على أثبات استقلالهم من
جهة الرأي في الانتخاب بالنظر إلى نفوذهم على
الخضوع والأذعان وتسلط الجهل عليهم وإحاطتهم
بالمؤثرات الرديئة ومع ذلك يجب أن تعطى لهم
حرية تامة في الانتخاب بأن يكون لهم حق في
انتخاب نوابهم كي يفتعلوا بالفوائد التي ترغب
أن ينيلها أيها المدلول لا بالمحسوس ولا يخفى
أن مشايخ القرى قد اعتبروا إلى الآن أنهم لسان
حال أهالي بلادهم ومندوبهم مع أنه بالحقيقة
قل أن يكون لهم حق بالانصاف بتلك الصفة
والقيام بالوظائف المذكورة فإنه يوجد من المشايخ

فقط ومن المفضل ان ايجاد استقلال اداري في
حكومة كل جهة من احسن الطرق المؤدية
الى انشاء نظمات شبيهة بالنظمات الاساسية
ومن افضل الوسائل التي تفيد الحصول على
تلك النظمات فعلاً

والبحث الآن في المسألة المتعلقة بالمجلس
العمومي فاقول

اما اذا نظرنا اليها نظر مبدع انظمات
اساسية يكتفي بالتصور دون العمل لوجدناها
من ابسط الامور فانه لا يحتاج الامر في هذه
الحالة الى تعيين عدد الاعضاء الذين ينتخبون
من المدن الكبيرة في القطر ومن كل مديرية
لكي يشكل منهم مجلس للتواب مع ان تشكيل
مجلس بهذه الكيفية بدون ترويض ولا تهيئة لا
يأتي في الحقيقة بالفرض المقصود بل غاية ما
تتحصل من ذلك ان يكون المجلس مؤلفاً من
اناس عاقل من المعارف عميري الاقياد ضعيفي
الادراك غير قادرين على الملاحظة والمداولة
في الامور العمومية ولا على فهم المسائل المالية
ولو تمخضوا عن غير محصور لا صحت البلاد عرضة
للاخطار والاضرار فضلاً عن انه لا يتيسر
للمجلس المذكور بسبب تشكيله على الكيفية
السابق ذكرها ان يعقد جلساته متى تريد عن
بضعة اسابيع فيترتب على ذلك اما جعل الحكومة
مطلقاً التصرف مستقلة في العمل في بقية ايام
السنة واما تعطيل الاعمال

واللازم في الكيفية هو ايجاد مجلس مستمر
على المراقبة ويؤلف من عدد اقل من ذلك
العدد وينتخب اعضاؤه من اناس اوفر معرفة
واقوى ادراكاً وينظم بالدقة ويكون دائماً على

في كل قرية سنة او اكثر على حسب كبر
الناحية وصغرها وقد نال هذه الرتبة بعض
هؤلاء المشايخ يضربون الارث والبعض بانتخاب
الحكومة مباشرة او بواسطة او بانتخاب اعيان
النواحي المجاورة لهم ويعتبر اغلبهم من الظالمين
لانهم هم تحت سلطانهم وهم الذين يعرفون اكثر
من غيرهم من يمكنهم جر المنفعة منه من اهل
قرائهم وهم الذين يسيطرون دائماً ايديهم لتناول
ما يقدمه لهم الفلاح ذو السعة رغبة في التخلص
من الحرّة او توصلاً للحصول على نصيبه في
الرأعي وانه وان كان الداخل في مركز هؤلاء
الموظفين الذين يرئس في استقامتهم بعد سابقاً
للحرم الان الا انه يجب على الاقل ان يعطى
لاهل البلاد حتى في انتخاب من يكون شيخاً عليهم

ا في المنتخبين) بكسر الخاء ا في مجالس المديريات ا
ا وفي مجلس التشريع وفي المجلس العمومي ا

قد وصلنا الان الى الاصول الاساسية
التي نكفل لنا تنفيذ مشروعاتنا وفي انتخاب
وكيل عن كل قرية او كل مركز يقوم مقام
جميع اهل البلد في الانتخاب للمجالس السابق
ذكرها وبينه الوساطة تكون آراء اهل البلاد
كل مديرية قد انحصرت في الوكلاء المنتخبين
من قبلهم وهذه الطريقة ملائمة لاعادات الامة
المصرية وحيث ان يدعى الوكلاء المذكورين
لا انتخاب اعضاء مجلس المديرية

ولا خطأ ان اشترك مجلس مؤلف من
الاعيان مع المدير وان كان سابقاً لحالة الاستبداد
الراشدة الا انه لم يكن بدعة او غير ملائمة لمصلحة
اي شخص كان وانما يحصل ان لا يوافق المدير

استعداد لمساعدة النظار في تحرير مشروعاتهم وإرشادهم إلى مطالب وإحتياجات البلاد ومنعهم من الاستبداد فإن تألف مجلس على هذه الصفة يمكن تسميته «مجلس التشريع» وينبغي أن يكون مؤلفاً من نحو ٢٠ عضواً تعيين الحضرة الخديوية أقل من نصفهم وينتخب الباقون إنما يجب أن يبقى من تعيينهم الحضرة الخديوية في وظائفهم طول حياتهم أو يستقدمون بالأقل لعدد معين من السنين ليكونوا مستقلين في الرأي استقلالاً تاماً

وحيث أن القطر المصري يشمل على أربع عشرة مديرية فإذا جعل عضوات للأربع المديریات الصغيرة وعضو واحد لكل من بقية المديریات كان مجموع الأعضاء الثواب اثني عشر وإذا أضيف إليه العدد المنتخب من المدن الكبيرة كانت جملة التمثيل التام في المجلس ستة عشر عضواً وكانت المراكز الفارغة في المجلس اثني عشر مركزاً فتكون الأعضاء التي تعينها الحضرة الخديوية ولا شك أن في تعيين الفريق الثاني فوائد واضحة فإن التعيين على هذه الصورة يتحقق به وجود أعضاء في المجلس من أماناوا باختيارهم وسابقى فعالهم وسمو مكانتهم في المقام الاجتماعي حتى أنهم استغفوا ثقة أميرهم فضلاً عن ثقة مشاهير الأقباط وبقية المسيحيين الذين ربما نعتز عليهم استئالة المسلمين إلى انتخابهم وإيضاً فانه تحفظ به بقية من تقاليد الإدارة فإن حق الشروع في الإجراءات يجب أن يبقى الآن مختصاً بالحكومة بدون أن يكون للمجلس حق في معارضة القرارات المتخذة

ثم إن القوانين والأوامر السامية الصادرة

فيما يتعلق بالإصلاح الإداري لا يسوغ وضعها موضع العمل ولا تكون نافذة إلا بعد عرضها على المجلس ويكون لهذا المجلس الحرية التامة في انتقادها والتداول فيها وإصدار الرأي وله بالطبع حق النظر في الميزانية بما يتعلق منها بقانون التصنية أو بالاتفاقات الدولية فإن هذا ينبغي أن يكون خارجاً عن دائرة مذكراته وله الحق أيضاً بمراجعة مصروفات جميع المصالح ليتحقق أن المبالغ التي خصصت لكل نظارة استعملت على حسب مربوط ميزانية السنة السابقة وينبغي أن لا يتبدل حقه من البحث والتحقيق بحد ما

ثم انه وإن صح لنا أن نعتبر أن إنشاء مجلس متحد مع الحكومة كالمجلس المتقدم بيانه الحاصل على تلك السلطة المتسعة النطاق في المراقبة يكون كافياً لمنع الاستبداد والخروج عن الحد لكن يسوغ لنا مع ذلك أن نخطو أيضاً خطوة واحدة في سبيل تحرير المنظمات المصرية فانه على تقدير أن مجلس التشريع كان مشتملاً على أفضل رجال البلاد وأكثرهم استعداداً إلا يمكن مع ذلك اعتباره كمجلس متصل اتصالاً تاماً بطبقات الفلاحين من الأهالي فيحسن لمعالجة هذا النقص أن يعرض المجلس بار يدخل فيه عنصر يكون أميل إلى جانب الديمقراطية فلاجل هذا ينبغي أن يكف نواب الأهالي الذين يناط بهم انتخاب أعضاء مجلس المديریات بأن ينتخبوا عضوين لكل مديرية حتى إذا أضيف إلى مجموع أعضاء المديریات عدد الأعضاء المنتخبين من المدن بلغت الجملة ٤٦ عضواً وهم مع أعضاء مجلس التشريع يؤلفون المجلس العمومي الذي ينبغي عند اللزوم

(٢) مجالس المديرات وهي تختلف عدد
اعضائها بين أربعة وخمسة ويتخون من مشايخ
القرى

(٣) مجلس الشريعة وهو يولف من ٢٦
عضواً ١٢ منهم تعيينهم الحضرة الخديوية بناءً
على موافقة رأي مجلس نظارها وأما الستة عشر
الباقون (كذا) يتعينهم أعضاء مجالس
المديرات

(٤) المجلس العمومي وهو يولف من ثمانين
عضواً وهم النظار الثانية وأعضاء مجلس الشريعة
الذين يبلغ عددهم ٢٦ عضواً و ٤٦ عضواً
يتعينهم مشايخ القرى

(٥) ثمانية نظار وهم مسئولون لدى الحضرة
الخديوية

(٦) الحضرة الخديوية

وربّ فائز يقول ان هذا النظام لا يشمل
المبدأ النبائي من حيث هو في الواقع ونفس
الامر حيث ان حفيظة المجلس العمومي ومجلس
الشريعة هما الى جانب الشريعة اقرب منها الى
جانب الاستشارة فحيث ان فلان من يذهب الى
ان مصر وصلت الآن الى درجة يتأتى معها
انشاء حكومتها ديمقراطية ممتدة واننا اذا حاولنا
في الظروف الحالية ادخال نظامات من شأنها
ان ترفع البلاد في شرك الارتباك والاضلال
يوم تتركها وشأنها تكون قد جلبنا على انفسنا
نقمة كبرى فان اشد اهل البلاد حباً للحرية
يرى سوء العاقبة من ادخال تلك النظامات
وان الامور السياسية العارضة لنا في الهند لا
تختلف كثيراً عن التي تصادفها في مصر ومع
ذلك فاننا سارون في غاية من التوردة والتأني

المدولة في المسائل المهمة التي تتعلق بالمصالح
العمومية للبلاد مثل تسوية الضرائب ومشروعات
الزراعة واجراء المساحة واحداث ضرائب جديدة
فاذا ضمنا المجلس الى مجلس واحد نكون بذلك
قد سدنا النقص الحاصل من عدم اختيار
الفرق الأكبر من الاعضاء بما عند اقرانهم
من أعضاء مجلس الشريعة من التدريب في
الامور والعود على الاعمال

اما سلطة المجلس العمومي وان كانت تستعمل
في الاوقات النادرة جداً وفي اهم المسائل فهي
تكون مع ذلك مائلة لسلطة مجلس الشريعة اي
يحق مشروعات القوانين للوزراء لكن
يكون للمجلس العمومي ما لمجلس الشريعة من
الامتيازات مثل حق المناقشة والانتقاد وايداء
الرأي واقامة الحجج

اما الحد الفاصل الذي ينبغي اقامته بين
القوانين والامور التي يلزم عرضها على مجلس
الشريعة وبين القوانين والامور التي لا توضع
موضع الاجراء الا بعد مداولة المجلس العمومي
فيها فيجب تعبئة رعاية الدقة في نظام اساسي
كما حصل في تعيين خصائص برلمان كندا
والمجالس العمومية للأقاليم ويجب ان يكون
للمجلس العمومي الحق المطلق في اخذ الرأي
في مسألة واحدة مهمة وهي ضرب ضرائب جديدة
ومن الحدود الاتي يبين مشروع النظام
الذي تقدم ذكره

مشروعات النظامات المصرية (١)

(١) جمعيات القرى وهي تولف من
رؤساء دوائر الانتخاب الذين يتخون من توفرت
فيهم شروط الانتخاب من الاهالي

بسيط سليم من الشوائب وغير مستلزم لتفقد
رائدة كان أفيد للبلاد من النظامات الشورية
مما كانت متبعة النطاق فان النظام الاجتماعي
في الشرق بسيط جداً حتى انه اذا وزعت
الضريبة على الناس بالتدليل والانصاف لا يحتاج
بعد ذلك في انالهم السعادة الى تكثير الشرائع
والقوانين ومما كانت الشرائع مستوفاة لا تؤدي
الى الغرض المقصود ما لم تنفذ بالاستقامة
والعدل

اما الان فلا يوجد في مصر قضاء حقيقي
في واقع الامر وليس ما يرى من ذلك الا
صوري سواء كان من جهة المحاكم نفسها او من
جهة القاضين بامر القضاء واما في الزمن
السالف فان القاضي مع كون وظيفته دينية
محضة كان موكولاً اليه الفصل في جميع مواد
الخصومات فكان يحكم فيها بحسب اجتهاده
بدون ان يرجع فيها الى قانون ما الا انه كان
في غالب الاحيان يستند في احكامه الى آية
القرآن وإلى ما يراه من نصوص الحديث أكثر
انطباقاً على تلك المادة المراد فصلها وكان يميل في
حكمه الى ما يرثي به من احد الخصمين او من
الخصمين معاً وكلما يست الحاجة اليه في امر ما
كان في يد الحكومة الاستبدادية كالألة الصماء
تديره كيف شاعت

ثم انه من عهد المغاورلة محمد علي اخذ
بالترجيح في انشاء نوع من القضاء نعم انه بقيت
للقضاء الدينيين اختصاصهم في المسائل المتعلقة
بالزواج والنفال الملكية والعصية وما شاكل
ذلك الا ان سائر القضايا مدنية كانت او
تجارية في الان من خصائص المجالس التي

في سبل الاجراءات التي تتخذها في الهند
لخاطيف الحكم الاستبدادي الذي ما زلنا نعتبره
الى الان ضرورياً لبقاء سلطتنا هنالك
اما الاجراءات المرغوبة لتفطر المصري
فهي اقرب سبيلاً الى مقام الحكم الاهلي مما يمكن
ان يتصوره اي رجل من رجال حكومة الهند
في سبل توصيل بلاده الى هذا المقام

ثم ان مستشاري الحضرة الخديوية يرغبون
في الوصول الى تلك النقطة التي تقدم مبانيها
وقد اعد مشروع امر سام وهو مندرج في
ملفات هذا التقرير والنظام الشوري يكون
بتنضاه منطبقاً على المبادئ العمومية التي سنبا
اجمالاً وهي صادف هذا المشروع قبول
حكومة جلالة الماكة فضلة تنصيحاً وفضلاً عن
النظامات المتقدمة فان الحكومة تفكر في انشاء
مجلس خصوصي ولكن حيث ان هذا المجلس
سيكون ادارياً محضاً لا سياسياً فلا حاجة الى
ان اذكره الان لسيادتكم على انه لما كان يتعلق
من جهة القضاء كما يتعلق من الجهة الاخرى
بالادارة فاغنى هذه الفرصة للتكلم على اختصاصاته
من هذا القيل عند الكلام على مسألة القضاء
الاهلي في مصر واما مبادئ العمومية فسايبها
بكتاب اخر

ثم انه يلزم لنا بعد النظامات المتقدم يانها
وتعزيز جانبها منع الحرية في المطبوعات وقد
شرعت في مخافة الحكومة في هذا الشأن ولا
ارى مصاعب من هذا القيل

(المحاكم الاهلية)

ان القضاء هو اول ما يحتاج اليه في
الديار المصرية وهو اذا كان منظمًا على وجه

أيضا على المواد المتعلقة بنظام المحاكم واختصاصاتها
وكيفية التأديب فيها وعلى جميع الوسائل اللازمة
للحصول على نظام قضاء مستكمل

وقد عادت هذه اللجنة الى اعمالها النافعة
حالما استقرت السلطة الخديوية ولم تنزل من
زمن مجتهدة في القيام بما عهد به اليها

ومن رغبة الحكومة المصرية استبدال
المحاكم المختلطة بمحاكم اهلية متى تأتى ذلك ولا
رسم ان رغبنا مائة على حتى طبعي وقد
عرض لذلك اتخاذ قانون المحاكم المختلطة بمحاكم
مدنيا وتجاريا ومحريا ولكن هذا القانون ليس
مستكملا لسوا اعط واحكام متحدة من احكام
القانون الفرنسي وهي كثيرة التفصيل شديدة
الاشكال مستلزمة لتنفذ رائدة فلا تلائم حاجات
الفلاح وبما ان الشرقي قيل الى جانب الانصاف
اكثر من العدل ولا يثوى على ادراك حقيقة
الاحكام التي تمنع من تحول الانصاف الى
امبال استبدادية فيجب ان تكون تلك الاحكام
في غاية من البساطة اجتنابا لامتحان ميله ومراعاة
لاسباب اخرى ومن اجل ذلك لمحت كثيرا
على الحكومة المصرية بان تعدل عن رأيها
الاول وتحوّر قانون المحاكم المختلطة حتى يفي
ملائمة لحاجات الاهالي ولاجل انجاز العمل
قد ألقى بتلك اللجنة دوللو نوبار باشا الذي
تشهد له سابقة اعماله في امر المحاكم باصالة الرأي
وكذلك الموسير هيلس والموسير موربون ومن
قضاء المحاكم المختلطة وتم بمساعدتهم استكمال القانون
وتشجيعه والزيادة فيه وقد صرفت العناية بنوع
خاص الى المواد المتعلقة بالرهن العقاري لما
وجد فيها من المخالفة لجميع مبادئ الانصاف

استعاض بها عن اولئك القضاة وهذه هي المجالس
على ثلاثة انواع وهي المجالس الابدائية في
المديريات ومجالس الاستئناف وهي ثلاثة مجالس
ومجلس الاحكام في العاصمة وهذا المجلس حتى
ابطال احكام المجالس الاخرى واستبدلها باحكام
سنة مع ان رقم هذا الترتيب على الورق جميل
جدا غير ان منافعة من جهة القضاء قليلة فانه
ليس من اعضاء هذه المجالس من درس القوانين
ولما اتفقوا من بين عامة الشعب من غير ترو
ولا مسالة بالشروط التي ينبغي توفرها فيهم
من حيث نزاهة النفس والمعارف ذلك فضلا
عن انه لا توجد قوانين حقيقية صالحة قد انهم
الى سبل اعمالهم فتارة يرجعون الى القانون
الفرنسي وتارة الى اللوائح التي كانت في الايام
السالفة مريعة الاجراء في المجالس المختلطة
القديمة واحيانا الى نصوص الشريعة الغراء اما
الحكومة المصرية فقد انتهت من زمن طويل
الى الاختلال والاضرار الناشئة عن تلك
الحالة واشتد انتقادها الى ذلك بانشاء المحاكم
المختلطة بل بما اشارت به عليها لجنة التحقيق وفي
عام ١٨٨٠ عينت لجنة لتنظيم المرافعات واعداد
القوانين اللازمة للمحاكم الاهلية التي عندت
النية على انشاؤها ولكن لما تداخل عرابي ورفاقه
من الجهادية في امور الحكومة توقفت تلك اللجنة
في اعمالها بعض الشيء غير انه يسر لها مع ذلك
ان وضعت دستوراً اساسياً تقر بمقتضى امر سام
صادر في ١٧ نوفمبر عام ١٨٨١

وهذا الدستور يشتمل على اصول المهمة
للقضاء مثل استقلال القضاء واعتبار افراد
الشعب متساوين لدى القوانين وهو يشتمل

انتفاعهم من مولدك وبجيكك ومويره الا اذا
دعت الحاجة في بعض الظروف الى انشاء قضاء
من غير هاته البلاد مراعاة لمعرفتهم اللغة العربية
او معارف اخرى خصوصية

واذ رأى سعادة ناظر الحقانية احتياجاً الى
بعض الاوربيين المتكئين في امر القضاء اختار
ان يعين لمساعدته محامياً انكليزياً مشهوراً وهو
بوظيفة نائب عمومي عن المحصرة الخديوية

وسيجعل في كل مديرية مجلس ابتدائي
يؤلف من ثلاثة قضاة يكون احدهم اورياً
واما الاستئناف فيجعل له مجلسان احدهما للوجه
القبلي والآخر للوجه البحري وشكل كل منهما
من خمسة قضاة اوربيين وثلاثة وطنيين وفيما
علمت ان اللجنة عرضت ان يكون راتب القضاة
الاوربيين رفيعاً ليتيسر بذلك الحصول على
قضاة بارعين وقد شرع في انتفاعهم وستكون
معرفة اللغة العربية شرطاً لازماً والذين يتوفر
فيهم هذا الشرط يكافأون على قدر مناسب

وان في هذا الشأن امر آخر من الامور
الضخمة قد استوجب نظر حكومة المحصرة الخديوية
فيه وهو امر المحاكم الادارية ذلك انه كان في
النية اول الامر تشكيل محكمة خصوصية للنظر
في الدعاوي التي ينميها افراد الناس على الموظفين
ولكن يسرني ان اقول انه حصل العدول
عن ذلك وقرر الان ان ما يقام على هؤلاء
الموظفين من الدعاوي مثل خرق النواحيث
والاوامر السامية واللوائح فهو يقام في المحاكم
الاعتيادية وكذلك في كل قضية تكون فيها
منزلة الحكومة ماثلة لمنزلة الافراد كأن تكون
مثلاً بصفة شريك او بائع او شاري او دائن

والاضرار بصالح الفلاح المطالب من مدينته
وقد اتفق حد لسرعة الفاء المداينين الحجر على
الاطيان المرتبة ويبيعها باقل من ثمنها وجعلت
تسهيلات عظيمة المديون لانه يرداد اطيانه من
المرتبة بشرائها منه وهب ان هذا القانون جاء
غير مستكمل ايضاً فانه من الافضل ان لا
يحصل تأخير في تقرير القضاء في مصر وبناء
على هذا فلا يلزم ان تفكر في تعيين لجنة اخرى
لتضع قوانين جديدة بل اذا تبين بالاخبار
لزوم ادخال بعض الاصلاحات فيسهل
اجراء ذلك فيما بعد اما من جهة الاحكام التي
عزم على اتخاذها من قانون المحاكم المختلطة فان
الامر فيها بخلاف ذلك اذ لا بد من تنقيحها
بمجلسها ومراجعتها على ان اللجنة قد اهتمت من
بضعة اسابيع اهتماماً عظيماً فاخذت على نفسها
وضع نظام جديد بالمره واني لمعتقد ان الذين
علموا من اعضائها معايب الاحكام الحالية تيسر
لهم استمالة اقرانهم اليهم في الرأي

ثم انه من ام الامور في مشروع القضاء
الجديد ادخال التنصير الاوربي في المحاكم الاهلية
فقد اجمع رأي الحكومة والاهالي على انه بدون
ذلك لا يتأتى بث روح النزاهة والاستقلال
في القضاة الوطنيين فان خلق الرشوة والعمودية
قد امتزج بعاداتهم وتولى تقاليدهم الى حد
يستحيل معه استئصال جرائمهم بالمره من المحاكم
ولكن من المأمول انه متى نفوت روح النزاهة
والاستقلال فيهم باختلاطهم مع نفر من القضاة
الاوربيين الاذكياء يتأتى حينئذ ان يحفظ دائماً
جانب الاستقامة التي تكون قد تضررت على
نلك الصورة اما القضاة الاوربيون فيكون

أومسبون ولكن لما كان يوجد صف آخر من
القضاة التي ينبغي فصلها بين الحكومة وبين
رجالها عموماً وكانت الحكومة في تلك القضاة
بمزاياها الحقيقية لا بمنزلة الأفراد وكانت هذه
القضاة تتعلق بمواد ذات أهمية كبرى ليس من
الصواب طرحها في محاكم غير متوفرة فيها شروط
الاختبار لحدائق عهدنا وجب حينئذ ان نقام
محكمة خصوصية لذلك واقد ذكرت في الجزء
الاول من هذا التقرير ان الحكومة المصرية
عازمة على انشاء مجلس خصوصي يكون شأنه
ادارياً لا سياسياً ويكون مقدار معلوم من اعضائه
مستقلاً استقلالاً تاماً عن الحكومة فأستنب
ان نواف المحكمة الخصوصية من ثلاثة من هؤلاء
الاعضاء عن قاضيين اوربيين من محكمة
الاستئناف وبذلك يؤمل الحصول على قضاة
بارعين وممتازين في المعارف يستحقون ان
ينوضوا بامر ذلك القضاء المهم

فما تقدم قد انضمت الامور المهمة من
المشروع المتعلق بنظام القضاء الاهلي في مصر
وهذا المشروع على وشك الانتهاء وربما لا يضي
بضعة اسابيع حتى يوضع موضع العمل غير اننا
لا يجب مع ذلك ان نتوقع كونه في اول الامر
مستوفياً لجميع الشروط فانه وان تسر لنا
الحصول على العدد اللازم من القضاة الاوربيين
لتناول البغية لكن لا يزال في الامر صعوبة
انتقاء افراد لم من الوطنيين يكونون نزهاء
واعلاً للشفة بهم - ذلك فضلاً عن ان العمل
سيكون جديداً بالنسبة اليهم جميعاً لانه لا يوجد
في القطار رجال منشرعون ومبتدئين لنا بالاختبار
ونوع خلل ونقص في القانون والاحكام ونحن

في ريب من ان الدين جعل لم هذا النظام
يدركون كيفية التصرف فيه في بادئ الامر وان كان
قد جعل بقدر الامكان ملائمة لعاداتهم ومشاربهم
ولكن لا شك انه يمكن فيما بعد قطع هذه
العقبات العارضة في اول السيل وان اولئك
المحبين لوطنهم الذين ابتكروا رأي تقرير امر
القضاء في مصر سيرون تحقق آمالهم وامانيهم
(الترع والري)

حيث انه قد تقررت كيفية القيام بحاجات
مصر المعنوية بما تحقن لها من السلم الداخلي
والحرية والقضاء يسوغ لنا الان ان نوجه انظارنا
الى حاجاتها المادية فنقول

ان ثروة مصر ناشئة عن مرتبها التي
يتوقف خصيها على الري فان مياه النيل المولدة
للغصب تجلب كل سنة كنوزاً عظيمة ولكن
الجانب العظيم من هذه المياه كان يذهب سدى
الى البحار وما كان يستفد الا بنسب قليل منه
تروى به الاراضي المجاورة لمجاري النيل بوسائط
صناعية ولا شك انه لو اتخذ فيما يتعلق بامر
الترع والري طريقة مستكملة ومتوقاة الشروط
العلية لتمكن بذلك دفع مزار النيل فضلاً
عن الانتفاع بمياهه الغزيرة التي لا تنفذ مواد
خصيها وذلك بان نمد بها الاراضي القليلة الان
فتصبح رياضاً تضره فتزداد مساحة اراضي مصر
الوقفاً من القضاة ويعظم ايرادها الى حد ان
يصير الدين المصري شيئاً يسيراً بالنسبة الى
الايادات

على ان الوسائل المستعملة حالياً في امر
الترع والري ليست لسوء الحظ كافية فان الاعمال
الضرورية مهمة والعونة مستعملة على وجه

جداً بالنظر الى عدد الفلاحين الذين يتأق
الحصول عليهم فان كثيراً من الترع بلغ ارتفاع
جوانبها فوق الماء مدة الصيف خمسة عشر
متراً حتى تعذر رفع الماء من المجاري بسبب
ذلك الارتفاع وفي بعض أنحاء الوجه البحري
قد اخطأ اناس فاستعملوا للري مياه المصافي
ذات الاملاح الراسية بعد نجر المياه فتلقت
لذلك مقادير متسعة ايضاً وتعذر ترح المياه
منها

اما اصلاح الترع فهو جارٍ بواسطة العونة
يديرها مأمورو نظارة الاشغال العمومية بدون
استشارة المديرين اولاً وما على هؤلاء المديرين
الا ان يقدموا الانوار المطلوبة منهم فقط اما
كيفية استعمال هذه العونة فهي فاسدة وقابلة
لحصول الغش من وجوه عديدة ذلك ان
العمل الذي يمكن اجرائه بثلاثمائة رجل في
مدة ثلاثة ايام يجمع له خمسمائة رجل لمدة
اسبوعين او ثلاثة اسابيع فمن كان من هؤلاء
الفعلة بدون اشتغال تبسره ان يرجع الى بيوتهم
بعد ان يكون قد دفع مبالغاً يسيراً للموظفين
القانونيين وكذلك من جهة المياه فان منفعة
العونة في غالب الاحيان تحول من غير حق
على اصحاب التروة والاملاك المتسعة بما يرشون
به الفائين بأمر تلك العونة وفي بعض الاحيان
يسعى ارباب الساطة في تطهير المديرية التي
توجد فيها املاكهم

وان ما يوجب مزيد الكدر في امر العونة
انما هو قلة الفائدة بالنسبة الى كثرة العمال
وذلك ناشئاً عن كيفية ادارة العمل فان
الادوات اللازمة للاعمال لا تكون الا في

بعود بالمساق الشديدة على التلاح فضلاً عن
كون الثمرات الحاصلة منها لا تفي بمقدار العمل
والشغل فيها ونرى الفقراء يتضررون من عدم
انصاف الموظفين الشرهين في توزيع المياه عليهم
وقد ثبت للجميع ان محصولات السكر والقطن
تنقص في كل عام وان مساحة الاراضي المزروعة
تقل ايضاً وان كان ينفق في كل سنة في سبل
الترع ١٨٧٤٢٤ جنيهًا استرلينياً

اما مراقبة اعمال الري وتوزيع المياه فمكول
امرها الى مهندسين وطنيين تابعين لنظارة
الاشغال العمومية مباشرة والتحليل واقع في مارسة
الاعمال الحالية وتوزيع المياه ومراقبة التوزيع
(اجراء الاعمال الجديدة)

قد عرضت مشروعات كثيرة فيما يتعلق
بامر الترع فلم يتفق بعضها لما ناله من مقاومة
اصحاب الاطيان الواسعة الذين رأوا في تنفيذ
ذلك البعض من المشروعات ما يضطرهم الى
تغيير ما كانوا يستعملونه من الآلات الرافعة
المياه وخاب السعي في اجراء البعض الاخر من
تلك المشروعات بسبب مقاومة الاغراض
الاجنبية التي كانت مضرة ثم انه لما كان يشرع
في اشغال جديدة كان الاجراء فيها غير واف
بالمقصود فضلاً عن ان جانباً عظيماً منها ترك
قبل المجازة

(اصلاح الاعمال الحالية)

يشمل هذا النوع من الاعمال على اصلاح
الجسور انقاء الغرق مدة فيضان النيل وتطهير
اقواء الترع الكبيرة وازالة ما يتجمع كل سنة
من الاتربة في مجاري جميع الترع ومن المؤكد
الان ان امر تطهير الترع وصيانتها اصبح عميراً

بد عدد قليل منهم وإما الجانب الأعظم فهو
يشغل فجلاً المقاطف الصغيرة التي يشغل بها
الأثرية ويأت هذا العمل بنفع من الفقرة
الآتية التي أخذناها من تقرير المستر فيلرس
سنوارت أحد أعضاء البرلمان وهي

« أي رغبت أن أرى كيفية اشغال العونة »
« رأي العين فذهبت الى جيفة كانوا يحفرون »
« فيها ترعة جديدة فرأيهم يحفرون في »
« أرض رملية ذات حصى حفرة عمقها ١٨ »
« قدماً وكان لهذا الحفرة ضفتان مرتفعتان »
« من تراب الحفر على كل ضفة من قاع »
« الحفرة نحو ٤٠ قدماً وكان الناس على مسافة »
« ميل متجهين في قاع الحفرة وعلى الضفتين »
« مثل النمل وقد قال لي الناظران عدد »
« محفري المدبرة الذي يبلغ الوقا هو ثمت »
« مراقبي وإن هؤلاء النعلة يشتغلون من »
« شروق الشمس الى غروبها ولا ينقطعون »
« عن العمل الا برهة يسيرة عند الظهر »
« يأكلون فيها خبزهم الذي يجلب لهم اهلهم »
« مبلولاً بماء النيل وكذلك يأكلون قبل »
« مباشرة العمل وعند الفراغ منا وكانوا »
« يملأون مقاطف صغيرة بما يحفرونه من »
« التراب باصابعهم وكان مع عدد يسير منهم »
« معاول يبلغ طولها قدماً واحدة وإما اقليمهم »
« فكان لا آلة له سوى يده وهم انفسهم »
« يقدمون تلك الآلات والمقاطف وكان »
« الحر شديداً اذ بلغت درجته في الظل »
« ٨٢ (فهرست) ولعلها كانت بالغة في »
« قاع الحفرة ٦٥ وكان هؤلاء النعلة لا يسير »
« على رؤوسهم لبدة مشابهة لبدة التي على »

« رؤوس النعلة المنقوشة رسومهم على قبور »
« الدولة الرابعة من ملوك مصر وفي الليل »
« ينامون على الأرض وليس لهم من غطاء »
« سوى التراب الرثة السالبة التي كانوا »
« يأتون بها تباراً وكان البرد في غالب »
« الأحيان شديداً مدة الليل وقد كان بينهم »
« عدد وافر من الناظر مسلحين بالعصي »
« وكانوا يضربون بها النعلة بدون سبب »
« من وكان قسم عظيم من هؤلاء النعلة »
« يتكون الما في الاصابع والاقدام فان »
« التراب الذي كانوا يحفرونه يشتمل على مقدار »
« من قطع الصوان وكان الرمد مشيراً »
« بينهم » اه .

فاذا نظرنا الى هؤلاء النعلة الذين رأهم المستر
فيلرس سنوارت كيف كانوا يكرهون على مبارحة
قراهم وترك اراضيهم بوراً وإن منات منهم كانوا
يعلمون حتى العلم انهم أخذوا قسراً عنهم مع
ان جبرائهم كانوا احسن نصيباً منهم اذ تحصلوا
على النقاء في منازلهم وإن هذا انما هو ناشئ عن
مراعاة الحظائر او الرشوة او حقد بعض الموظفين
وان مكان الاشغال التي كانوا يستحضرون
لاجلها بعيد جداً عن منازلهم فضلاً عن كونهم
لا يتنعمون بشيء من تلك الاشغال يتبين لنا
من ذلك كله ما يتولد عن كيفية تلك الاعمال
من الاضطراب والكدر والسامة ولا شك ان
العونة تكلف البلاد مبلغاً عظيماً فقد بلغني من
ثقة انما نستلزم من مائة الف الى مائة
وثلاثين الفاً من المشتغلين بالزراعة لمدة تختلف
بين سنين يوماً ومائة وعشرون يوماً

(توزيع المياه ومراقبة التوزيع)

يشغل هذا الصنف من الأعمال على إنشاء
المويسات (الجسور) ورفعها ومراقبتها ومراقبة
الانابيب وإقامة السدود ورفعها وتركيب الآلات
الرافعة للمياه وربما كان الغش الحاصل في
توزيع المياه اعظم منه في سائر انواع اعمال
الري خصوصاً ان جودة الحاصلات تتوقف على
ري الاراضي في الاوقات اللازمة والسبب الاكبر
لهذا الغش انما هو اعطاء سلطة استبدادية
للمهندسين المكلفين بامر اقامة السدود والجسور
وتركيب الآلات الرافعة للمياه على وجه يلائم
اصحاب الاراضي الواسعة وذوي الكلفة النافذة
في البنادر

اما ري الاراضي في الوجه البحري فيكون
غالبه بواسطة آلات بخارية تخص اغنياء يبيعون
المياه ولقد سمعت ان رجلاً بلغ ايراده من
بيع المياه خمسة عشر الف جنيه ولا شك ان
مثل هذا الرجل يكون ويقاوم كل طريقة تتعلق
بتحسين حالة الترع وتسهيل السيل لامداد
الاراضي المجاورة لها بالمياه من غير آلات

فما تقدم يتضح ان اعمال الري في مصري
الان من غير ادارة محكمة وان القائمين بتنفيذ
تلك الاعمال لم تتوفر فيهم شروط النزاهة
واللباقة فينبغي لاصلاح هذا الخلل الواقع ان
تسعى الحكومة المصرية في تعيين مهندس ماهر
خير بالاشغال التي هي من قبيل ما تقدمت
الاشارة اليه وتعيين منسبين يستحقون الثقة بهم
ويستطيعون القيام بواجبات المراقبة والتنفيذ
بغاية الضبط والدقة

ولما كانت مصر مشاهيرة من حيث الري

لعدة اعمال هندية كان لذلك من الواجب
ان نتخذ هذه الاعمال موضوع النظر لاستعداد
الاراء اللازمة لري مصر منها وجميع اراضي
الديار المصرية بحملتها ليست باعظم من اراضي
بضعة اعمال في الهند كلها تحت ادارة مهندس
واحد فيمكن اذ ذلك تكليف حكومة الهند بتقديم
رجل خير لمدة خمس سنين او ست وهذا
الرجل الموظف للغرض المتقدم ذكره ينبغي ان
يناط به كما يتعلق بامر الري وان يكون له سلطة
كاملة فيما يتعلق بصيانة الاشغال القديمة
واصلاحها وتوزيع المياه وترتيب اشغال النقلة
وتركيب المطاني وعزل الخدمة الغير اللاتين
او الذين لا يستحقون الثقة بهم ويجب عليه ان
يقرر الاشغال التي يلائم اجراؤها كل سنة
وان بعد ميزانية تعرضها على ناظر الاشغال
العمومية

ومن واجباته ايضاً ان يمد الحكومة المصرية
بمشوراته فيما يتعلق باجراء الاعمال الجديدة وان
يبيدي لها اراءه فيما عسى ان يعرضه بعض
الاوربيين من المشروعات المتعلقة بالري اذا
كانت نافعة او غير نافعة ويبيدي ايضاً ان
يكون له السلطة في ان ينظم بالاتحاد مع
المديرين ومجالس المديريات امر العونة على
وجه تحقيق به نوال فائدة عظيمة بدون ان
يحمل التالاج مشقة زائدة ويكون من اختصاصه
ان يقرر نظاماً للمراقبة والتنفيذ حتى ان كل
شكوى تتعلق بعدم توزيع المياه على وجه
الانصاف او باعمال يقع من المهندسين لا بد من
ابلاغها للباشمهندس وتحقيق امرها كما ينبغي في
مدة بضعة ايام في محل الرافعة بواسطة احد

المانشيين

على أن المصائب التي تعرض في حيل
موظف مثل الذي ذكرته تكون عظامه فانه
يلقى مقاومة من جميع اصحاب الاطيان الواسعة
وسائر اصحاب آلات الري وكذلك من جميع
المكافئين بصوبة امر العونة ومن الذين يربحون
نفوداً من الطريقة المنتجة الان في اجراء تلك
الاعمال وليس من كانت تلك وظيقتهم من
يستطيع نيل البقية من التباح ما لم يكن مؤيداً
كل التأيد من الحكومة الانكليزية والحكومة
المصرية وحيث ان بعض الاصلاحات مثل
اعادة المصافي الى ما كانت تستعمل له في
الاصل مستلزم لزمين ليس يسير وجب استمرار
ذلك التأيد مدة سنين وقد وصل امر الري
بالترجيح الى حال لا بد فيها من اجراء
اصلاحات كاملة واستعمال طرق فعالة متعا
لتعطيل مقادير واسعة من الاراضي ولعل هذا
المشروع الذي يناه لا يستلزم في انفاذه نفقة
ازيد من النفقة الحالية والا فيها زاد في جانب
النفقة فيوفى مع ذلك بازيد منه في جانب
الاخصاب الذي يأخذ اذ ذلك في التمر
دائماً

ثم انه مع نس النظام الحالي يمكن اجراء
بعض التحسينات كأن يكون للمديرين الحق
الذي يتفقون الشروط المتعلقة بتوزيع المياه
المثبتة في قانون مجالس الزراعة وان يلزموا
مهندسي المديرية باداء واجباتهم كما ينبغي
ادائها وان يكون حق التصريح بوضع آلات
الري غير متعلق بالمهندسين الحاليين وان يكون
تعيين العدد اللازم من الانفار للقيام بخدمة

خصوصية من الخدمات موكولاً امره الى المدير
وبالمهندسين المديرية بعد الاتفاق اولا مع
مجالس المديرية المعزوم على انشاءها ويمكن
ادخال طريقة من منتضاها ان يشترك جماعة
في وضع الآلات اللازمة لرفع المياه على ان
هذه التغييرات التي ذكرت ليست وافية بالمقصود
من استئصال جرثومة الضرر وربما كانت
الطرق المستعملة في جميع المديرية غير مثالية
وليست على نسق واحد فيؤدي ذلك الى الخل

(الدائرة السنية والدومين)

ان من جملة المسائل الادارية الموضوعة
لدى نظر الحكومة موضع الاهتمام المسألة المتعلقة
بسوية امر الاطيان المختصة بالدائرة السنية
والدومين وفي شأغلة لحاظ الحكومة أكثر من
غيرها من تلك المسائل فان هذه الاطيان
يبلغ قدرها مليون فدان وهو عبارة عن خمس
اراضي مصر المزروعة او تلك اراضي الوجه
البحري وكانت هذه الاطيان فيما مضى ملكاً
لحضره الخديو السابق وعائلته الكريمة

اما املاك الدائرة السنية مع املاك الدائرة
الخاصة في اقل مساحة من املاك الاولى فتبلغ
٤٨٥١٤١ فداناً وقد جمع الخديو السابق هذه
الاملاك بطرق مختلفة ودفع عن جانب منها
من مبالغ القروض التي عقدها وليسب سؤ
التصرف او لاسباب اخرى صارت هذه الاملاك
مديونة فيما بعد وقد قدرت قيمة ديون الدائرة
السنية في الوفاق المبرم مع المستر جوشن وجورج
في ١٢ ايلول سنة ١٨٧٧ مبلغ ٨٨١٥٤٢٠ جنيهاً

استراينيا وهذا تفصيلها

جنيه استرليني

٥٩.٩٢٨. سلفة سنة ١٨٧٠

٢٩.٦١٥. بونات الدائرة

٨٨١٥٤٣٠

الان الى الكلام عليها
(الدومين)

ان اراضي الدومين قد اشترها الخديو
السابق واعضاء عائلته الكريمة بالقيمة التي
اشترت بها املاك الدائرة السنية وهذه
الاراضي تبلغ مساحتها ٤٣٥٧٢٩ فداناً وفي
عام ١٨٧٨ حصل النازل عنها الى الحكومة
وجعلت ضمانة لسلفة قدرها ٨٥٠٠٠٠٠ جنيه
استرايني وهذه السلفة مشهورة بسلفة روتشيلد
فانما عجزت ادارة الدومين عن اداء قوائد
تلك السلفة كان على الخزينة المصرية ان تسد
العجز كما تقرر ذلك بالنظر الى الدائرة السنية
وقد خصصت ايرادات مديرية قنا لذلك
الغرض نفسه ولكن لسوء الحظ كان دائماً يلجأ
في سد العجز الى الخزينة فان الحكومة فضلاً
عن دفعها لمقدار الكوبون الاول من السلفة
البالغة ٣٠٧١٨٧٢٠٠ جنيهًا مصريًا اجازت لادارة
الدومين ان تبقي عندها مبلغاً قدره ٢٠٠٠٠٠٠
جنيه لادارة حركة المصلحة واولاً ذلك اكان
هذا المبلغ خصص لاستهلاك الدين وفي العام
التالي عام ١٨٨٠ دفعت ادارة الدومين
الكوبون الا انها عجزت عن دفع بقية الاموال
الاميرية المطلوبة للحكومة البالغة ٨٦٠٠٠٠ جنيه
تقريباً ولكن لا بد ان يعلم مع ذلك ان
الاموال الاميرية المربوطة على املاك الدومين
قد بلغت من ١٧٥٣٧٥٠٠ جنيهًا مصريًا الى
٢٤٩٥٨٢٠٠ جنيهًا مصريًا فكان حكمها في ذلك
حكم سائر الاملاك التي سري عليها القانون
المتعلق بالمقابلة وفي عام ١٨٨١ حصل في
ادارة الدومين عجز جرّ الحكومة الى دفع مبلغ

ولكن هذه الديون قد جمعت بمقتضى تلك
العهد وجعلت ديناً عاماً على الدائرة السنية
بنائدة قدرها خمسة في المائة ثم جاء قانون
التصفية في ١٧ لوليوسنة ١٨٨٠ فاحدث بعض
التغييرات فصارت املاك الدائرة السنية والدائرة
الخاصة املاكاً للحكومة وخفض مقدار الفائدة
الى اربعة في المائة وصرف لمصلحة الدائرة السنية
مبلغ قدره ٤٥٠٠٠٠٠ جنيه استرليني من نفود
التصفية وذلك مقابلة بمبلغ الضمانة الذي ربط
لها على المرتبات الخديوية فتكون بذلك مبلغ
احياطي تمكنت به الدائرة السنية الى السنة الماضية
من ادارة اعمالها وانقيام ما يطلب منها بدون
ان تلجأ في شيء من ذلك الى الخزينة وفي
السنة الماضية كان محصول السكر الذي هو
اعظم مخاضيل الدائرة ردياً جداً حتى انه ربما
يحصل عجز فتلتزم الحكومة المصرية بسداده
مراعاة لاحكام قانون التصفية

اما القسم الافضل من اراضي الدائرة
السنية فهو كائن في الوجه القبلي وهو معد
ازراعة قصب السكر وفي معامل ذات الات
قيمة واذ كانت هذه الاراضي مستأجرة رؤوس
مال عذبة وادارة حسنة كان من المتعذر
بيعها لافراد الناس على ان مبلغ املاك الدائرة
ليس بهم مثل بيع اراضي الدومين التي تنتقل

١٨١٤. جدها في سديد الكوون فضلاً
عن ان الاموال الاميرية البالغة مائة الف
جيه بقيت من غير تمديد

ولامر معلوم ان هذه المصلحة بحسب اي
تقدير كان ربما كلفت الحكومة في ادارة سنة
٨٢ بقدر ما كلفتها في سنة ٨١ فبين ان
انها في مدة الاربع السنين الاولى من انشائها
قد كلفتها ثمانية و ٧٠٠٠٠٠ جيه والمنظور ان
عجزها عن كل سنة من السنين الآتية يكون
نحو ٢٠٠٠٠٠ جيه ولا يصح استمرار هذه
الحالة السيئة لما فيها من الاضرار التي لا
تقتصر فقط في الخسارة السنوية المتقدم ذكرها
بل ان جمع تلك الاملاك الواسعة الى ملك
واحد كان من نتيجته فيما يقال تجريد جانب
عظيم من الفلاحين من الاراضي وجعل رزقهم
موقوفاً على اجرة ليسوا مخففين منها وكيفما كانت
الحالة فانه من المقرر الثابت ان حرمان جماعة
من الفلاحين مدة سنين من زراعة اراضي
واسعة مثل التي سبق الكلام عليها ليس
بمخمد سياة فضلاً عن انه اذا جرت
الارض الى اجزاء مناسبة وحرثت هذه الاجزاء
بطريق التملك يزيد فلك في قوة الخصا بها
وليس من الصواب ان يعهد بادارة اراضي
الدومين المتسعة الى ثلاثة مديرين منيين
بالحرورية وبالنظر الى هذه الاحوال ليس لنا
من طريقة جديدة بان تنبع سوى بيع تلك
الاملاك بجمعها على ان مصلحة الدومين قد
سعت في ذلك كل السعي ولكن الوسائل التي
اتخذتها ليست صالحة ولا تؤدي الى العرض
المقصود وبناء على هذا فلم توصل بذلك

السعي الى بيع ما يقرب من خمسة الاف فدان
فقط هذا فضلاً عن ان مديري هذه المصلحة
لا يمكنهم وفهم من القيام بتلك الخدمة الصعبة
وهي بيع تلك الاملاك لاستغلالهم بخصيل
الابرادات ومراقبة الزراعة فلا يد اذن من
التوصل الى ذلك بنسار ماهر .

وقد عرض احد الاغنياء المشهورين في
القاهرة من عهد قريب مشروعاً في ذلك
الشأن فقال تصديق الحضرة الخديوية عليه مع
تصديق المشهورين في الامور المالية وهو عبارة
عن انشاء شركة مالية توفر فيها شروط
الضمانات اللازمة ليتم بواسطتها بيع تلك الاراضي
وفناء السلفة ومن مقتضى ذلك المشروع
استخدام البنك العفاري لذلك فان هذا البنك
يمكنه بالنظر الى نظامه وعلاقته مع الفلاحين
ومركزه في البلاد ان يقوم بالامور التي نطلب
منه كما ينبغي

اما اسعار الاطيان فيعينها مدير والدومين
بالاشتراك مع اصحاب المشروع وذلك بعد
تقسيم تلك الاطيان الى حصص وكذلك يكون
تقدير اثمان المنقولات والبيوت التي تكون
في تلك الاراضي ومنى نال ذلك التقدير
تصديق الحكومة ووكلاء حاملي سندات سلفة
١٨٢٨ عليه عرضت الحصص للبيع بالمراد
والمأمول ان الاثمان التي تقدر تكون وافية
بإستهلاك السلفة بأكملها غير انه سيمع البيع على
شركات ولا يباح مدة ست سنين لاحد ما ان
يقدم عطاءه بدون واسطة تلك الشركة وقد
طلبت الحكومة ان تقسم تلك الاراضي الى
حصص صغيرة ما امكن يستطيع صغار الفلاحين

شراؤها ولاجل تسهيل السبل للفلاحين في استرجاع الاراضي التي نزع ملكيتها منهم سيكلف المشترون منهم عند الاقتضاء كل النفود اللازمة الشراء جزء منها بفائدة قدرها ١ في المائة علاوة على الفائدة التي يكون البنك قد دفعها لاجل الاستحصال على القرض اللازم لذلك . وعلى هذه الصورة يكون لنا طريقة للاستهلاك تكاد ان تكون مبنية على مبادئ مماثلة للمبادئ المقررة في الاحكام المتعلقة بشراء الاراضي في القانون الزراعي لارلندا حيث ان الحكومة تكون كافلة دفع السنوات واما عمولة الشركة على قيمة المبيعات فتكون ٣ في المائة وهي اقل من العمولة الاعتيادية في البلاد بثلاثة في المائة . ومن الممكن ايضا ان تصدر الحكومة ائحة بدون اخذ رسوم عليها

واذا بقي مقدار معين من الاطيان المطروحة في المزاد بدون بيع الى غاية السنة الثانية او غاية اية سنة من السنين التالية من اعلان المزاد فللحكومة ان تقبل اي عطاء آخر يقدم لما ومع ذلك فان اصحاب المشروع يؤملون بيع جميع الاراضي قبل انتهاء السنوات الست غير انني لا اود الكلام فيما اذا كان هذا المشروع يلائم الحاجات روتشيلد او لا يلائمهم ولكن مراعاة لمصلحة الحكومة ومصلحة الاهالي ايضا افول دائما بوجوب بيع تلك الاراضي واعادتها الى يد جماعة الفلاحين

(مصلحة التاريخ)

ما من مصلحة من مصالح النظر المصري اجدر من مصلحة التاريخ بشكوى الاهالي منها

وليس ما هو اخلق منها يتبدد ولذا فلا تعجب اذا كان سير ادارتها اوجب النفقات . وليس النواب اليو فان قوانينها كانت قليلة بالنسبة الى ثقاتها وكانت متحملة عدة من الخدمة الاوربيين الذين لم تكن متوفرة فيهم شروط المعارف الساحية وقد بلغت ثقاتها في ميزانية سنة ١٨٨٢ سبعين الف جنيه مصري منها ٥٨٩٩٩ جنيهًا مصريًا صرفت في رواتب ٨٩١ مستخدمًا واذا اسقطنا من ذلك عدد المستغلين بالمياومة والقناسة ورواتبهم بقي ٣٤٩ مستخدمًا برواتب جملتها ٤٧٨١١ جنيهًا مصريًا منهم ١١١ اوريًا برواتب قدرها جميعًا ٣٦٧٨٢ جنيهًا مصريًا وقد كان راتب كل من مديري المصلحة ١٥٠٠ جنيه مصري في كل سنة ولا شك ان هذا المبلغ عظيم جدًا بالنسبة الى مقدار راتب مدير عموم التاريخ في انكلترا الذي يبلغ ١٣٠٠ جنيه في العام

واذا نظرنا الى الافدنة المسوحة والى النفقات التي استلزمها مساحتها رأينا ان الثدان الواحد قد استلزم نحو عشرة ثلثات مع ان الفائدة ليست الا مساحية واما الفائدة الجغرافية فهي قليلة جدًا ولا شك ان ذلك المقدار من النفقة زائد عن الحد خصوصًا في بلاد مصر لما فيها من السهولة في اجراء الاعمال المساحية ثم انه قد ربط للمساحة في ميزانية السنة الحالية مبلغ قدره ٥٥٠٠٠ جنيه مصري ونقص عدد المستخدمين بمقدار عظيم غير ان هذه المصلحة يجب تنظيمها من جميع الوجوه تنظيمًا جديدًا ويلزم المبادرة الى الغاء الادارة المزدوجة فيها فان الاعمال المساحية تستلزم أكثر من غيرها

ان تكون ادارتها مفردة وتنصي ان يكون
اجراؤها على نظم واحد

واما ما تحتاج اليه مصر من تلك الاعمال
فهو اولاً اعداد خريطة توبوغرافية بناء على
نظام التثليث ثانياً المساحة

اما الخريطة التوبوغرافية فهي لازمة من
الوجه الاداري والوجه العلمي ايضاً فانه لا يوجد
في الحال خريطة ما لمصر مبيت فيها نظام
الري بوجه الدقة والضبط وبدون مثل هذه
الخريطة يصعب تقرير مشروع عام فيما يتعلق
بالترع واما المساحة فلازمة لتوزيع الضرائب
بوجه الانصاف والسهولة نداول الملكية وصيانة
حقوق المالكين

وقد جرت العادة ان يوفق بين هذين
الصنفين من الاعمال في الاجراء على وجه يجنب
فيه تكرار العمل ولكن لم يجرب شيء من ذلك
في مصر الا عمل التثليث ومع هذا فان تجربة
هذا العمل لم تكن على حسب قواعد العلم الحقيقية
فضلاً عن ان هذه التجربة لم تليث ان تركت
ونائجها فيما يقال لا تفيد شيئاً ما

وبالحيلة فانه اذا لم يغير في نظام الاعمال
المساحية بعض التغيير فلا بد من تكرار جانب
عظيم من الاعمال عندما يشرع في الامجات
اللازمة لاعداد خريطة توبوغرافية

ثم ان مصلحة التاريخ قد طرأ عليها من
منذ انشائها في شهر فبراير عام ١٨٧٩ عدة
تقلبات فكانت بدامتها في ذلك الحين بادارة
الموسيكولان (وهو الان يلقب سير) والموسيق
كلجور ثم بعد ذلك بشهرين اثنين اي في ابريل
عام ١٨٧٩ صارت بادارة الجنرال ستون

فكان وحده مديراً عمومياً عليها وفي ابريل
عام ١٨٨٠ انتقلت ادارتها الى لجنة مؤلفة من
اربعة اعضاء كانوا موظفين في جهات اخر
وما كانت خدمتهم في تلك المصلحة الا من
قبيل الخدمة المجانية اما كيفية تشكيلها فهي ان
رسم باشا كان فيها رئيساً والسير كولن نائب
رئيس وروسو باشا ومحمود باشا الفلكي عضوين
وكان موري بك كاتب سرها العمومي وفي شهر
مارث عام ١٨٨١ عين الموسوي لوجودين
الذي كان مستخدماً في اعمال شركة السويس
بدلاً من روسو باشا بوظيفة باثميندس وعين
له راتب وفي شهر يونيو من تلك السنة نفسها
عين الموسوي جيسون الذي كان مفتشاً في مصلحة
التاريخ في الهند بدلاً من السير كولن وعين
له راتب ايضاً وذلك لغرض خصوصي. وهو
تقرير نظام انفرز الاطيان ومراجعة كيفية توزيع
الضرائب وفي شهر ابريل عام ١٨٨٢ استقال
محمود باشا من تلك اللجنة ثم تبعه رسم باشا
في شهر نوفمبر من العام نفسه

فبناء على ما تقدم اصبحت تلك اللجنة الان
مؤلفة من عضوين اثنين وهما الموسوي لوجودين
والموسوي جيسون ثم انها وان كانا متساويين
في السلطة فلا بد ان يكونا مختلفين رأياً في
كيفية اجراء العمل

وفي عام ١٨٨٢ قدم هذان العضوان
تقريراً قسماً الى ثلاث مدد فجعلاً في المدة الاولى
من شهر فبراير عام ١٨٧٩ الى شهر ابريل عام
١٨٨٠ تحت عنوان مدة التعلم والمدة الثانية من
شهر ابريل سنة ١٨٨٠ الى شهر ابريل عام
١٨٨١ تحت عنوان مدة التنظيم والثالثة من

شهر أبريل عام ١٨٨١ الى شهر أبريل عام ١٨٨٢ تحت عنوان مدة العمل وانما اذا نظرنا الى الحالة الراهنة للاشغال المساحية وجب ان نبحث عن كيفية النظام الفاسدة وليست بنافعة بالنسبة الى النفقات فان للادارة مديرين ومثاليين في السلطة لكنهما ربما يختلفان في الاراء ثم ان خدمة اقلام المصلحة ازيد من القدر اللازم فاننا نجد فيها كاتب سر عمومي براتب يبلغ ستائة من الجنيهات المصرية في السنة وكاتبين خصوصيين براتب قدره ثلاثمائة من الجنيهات المصرية في السنة لكل منهما وسبعة رؤساء اقلام يقبضون جميعاً الفين ومائتين وثمانين جنيهاً مصرياً في السنة ذلك فضلاً عن ثمانين موظفاً تختلف رواتبهم السنوية بين ثمانية وعشرين جنيهاً مصرياً ومائتين وستة وسبعين جنيهاً مصرياً ولهذا المصلحة اكثر من تسعة عشر مستخدماً بين ساع ووقاس ثم ان المساحة في الخلاء موكول امرها الى فرق مثبتة في الوجهين القبلي والبحري ولم اقف لهذه الفرق على نظام عام محدود يرجعون اليه في الاعمال

اما الخلل الواقع في طريقة اعطاف فواضع فانه لو جمعت كل تلك الفرق في مديرية واحدة واستمرت على الاشغال دائماً بمنتهى نظام محدود الى ان تنتهي من مساحة تلك المديرية لتعنى بذلك اقتصاد عظيم في نفقات الملاحظة والتنقيش من دون شك ولا ريب وكانت فوائد الاعمال حقيقية جليلة

اما بيان الحال في الخلاء فهو في الحالة الحاضرة كما يأتي

عدد

٥ مفتشون

٦ وكلاء تنقيش

٧ مساعدي تنقيش

٨ رؤساء فرق

١٠ مساعدي رؤساء فرق

١٤ معاونون

١٢ كتاب

٢٠٠ زنجارية

فاذا جعل هؤلاء العمال على ثلاثة اقسام عاملة امكن بذلك تقليل عدد المفتشين ووكلاء التنقيش ومساعدي التنقيش وسهل انجاز العمل وقلت النفقات

اما الطريقة المتبعة في اجراء الاشغال في الخلاء فهي الاتية

تعين اولاً حدود القرية بوضع حجارة ثم تجراء المسافة الكائنة ضمن الحدود الى مثلثات صغيرة بحيث ان نقطتين من كل من المثلثات تقع في حدود خريطة الرسم ثم تسلم الخرائط الى المساحين فيملأونها من التفاصيل المتعلقة بالحيضان مبييت الموارس والجسور والطرق والترع وما شاكل ذلك بمقاس قاعدته واحد من الفين او ٢١ غنة من الميل واما النقط والمنحنيات الاصلية الكائنة في حدود الحيضان فتعين بمنقطعات واما سائر النقط فتقاس بالترجيير الا ان هذه القياسات ليست مستكملة فلا يمكن ان يستند اليها في حساب مساحات قطع الاراضي ثم ان لكل قطعة في كل حوض نرة وكذلك لكل حوض نرة مختلفة وعند القياس يقيد المهندس اسماء المالكين للقطع على اختلافهم

ويكون هذا القيد يتم تطبيقاً على نمرة التسلسل في الرسم ولكل حوض دفتر مخصوص

وعند الانتهاء من العمل في القرية ترسل الرسوم والدفاتر الى الخروسة حيث يتم حساب المسطحات بواسطة البنتير ويقيّد في الدفاتر اما اشغال الخلاء فيراجعها المفتشون ويقسمون في الاطيان خطوطاً للمراجعة والتحقيق

وتنمى الرسوم والدفاتر يؤخذ بعضها ثلاث نسخ لترسل واحدة منها الى مكتب الخروسة والثانية الى المدير والثالثة الى شيخ البلد ثم ان الخرائط المنقّصة بقاعدة كبيرة تجعل لقاعدة اقل فتكون هذه القاعدة واحداً من عشرة آلاف او ست عطف في الميل تقريباً ثم يؤخذ ثلاث نسخ من الخرائط المعدة على هذه الصورة التي ليس مبيّناً فيها سوى حدود الخيضان

وبعد اتمام اشغال المساحة تفرز الاطيان بحسب قيمتها واما اعمال المراجعة في مكتب عموم المصلحة في الخروسة فتكون باللغة الفرنسية ثم تعرب نتائج تلك الاعمال

فهذه الطريقة المتقدم بيانها في شاقة ومستلزمة لثقة زائدة لا فائدة فيها بالنسبة الى بلد كمصر وليس من اللازم ان يبين في الرسوم حدود التقطع الصغيرة التي لا توجد في الاطيان بل يكفي في ذلك ان يبين حدود الخيضان التي تكون في الغالب عبارة عن جسور وترع فان ما تحتاج اليه الحكومة من ذلك انما هو معرفة مساحة القطعة لا رسمها

ولا ريب ان الطريقة المتبعة سواء كانت في المساحة او في الحساب يتبين بها سطح الخيضان بما يمكن من الضبط اللازم من الوجهة العملية

ولكنها غير مفهومة بما عساه ان يقع من الخلط فيما يتعلق بمسطحات التقطع الصغيرة

ثم ان هذه الكيفية المتبعة في العمل ليست موجهة لاطنات خاطر الفلاح فانه يرى اشخاصاً بينهم بعض من الاوربيين وهم يقيسون الاطيان حول قريته ثم يقال له انه يجب عليه ان يدفع الضريبة عن مقدار كذا من الاقدنة وهو لا يدري شيئاً مما هو حاصل وربما خال له ان ذلك حيلة لاخذ النفود منه ولعل هذا هو السبب الاكبر فيما يظهره من الثور والريّة من الاعمال المساحية

ثم انه من العيب اعداد الاطالس المشتملة على الخرائط المنفصلة لاعطائهم لمشايخ البلاد وينبغي العدول عن ذلك بما يمكن من السرعة فان الشيخ والنلاح لا يستطيعان فهم تلك الخرائط ولا يتأني لما ذلك البتة فيكفي اذن ان تكون عدة رسوم في مكتب عموم المصلحة للمراجعة فيها عند الاقتضاء ويصح ان يسلم المدير خريطة مبيّنة للخيضان منقّصة بقاعدة قدرها واحد من عشرة الاف وايضاً فان طريقة مراجعة الاشغال في الخلاء ليست مستكملة وقد عرض الموسيّر جيبسون المشروع الآتي تسهيلاً للاسراع في المساحة واقتصاداً في النفقات اما الشروع في اولا العدول عن اعداد خرائط منفصلة للقرى

ثانياً اجراء المساحة بالضبط والدقة على الخيضان والاجزاء الغير المشغرة والمعروفة من الاراضي وعلى الترع والجسور والطرقات بقاعدة تكون واحد من اربعة الاف

ثالثاً ان يستخدم المساحون لاجل قياس

مسطحات القطع بواسطة القصبة ثم يفيد ذلك
بكيفية يمكن معها حساب المسطحات بالسهولة
لكل من كان متعوداً هذا الصنف من
الاعمال

رابعاً اجراء حساب مسطحات الحيطان
بالبنيمتر

خامساً توقيف العمل في الخلاء مدة
الفيضان واشغال الخدمة في هذه المدة بالمراجعة
ونسخ الدفاتر والرسوم اللازمة للديرية

وقد ظهر لي ان هذه الامور التي عرضها
الموسيو جيبسون جديدة بان توضع موضع العمل
بها وينتج منها اقتصاد عظيم في النفقات ولها
ايضاً فائدة اخرى مهمة جداً وهي انها تمكن
الفلاح من ان يرى ارضه تقاس بكيفية يفهمها
فيكون له اذ ذاك شأن في العمل ثم يكفي في
مراجعة القياسات التي تحصل في القرى ان
يكون مقدار مسطحات القطع لحوض من الحيطان
مساوياً للمسح المحسوب بالبنيمتر وقد بالغني
ان الموسيو جيبسون عازم على اجراء هذه
الطريقة المساحية في قرينين فاذا تبين انها
جديدة بالعمل بها اتبعت في سائر الجهات

وقد اعد الموسيو جيبسون مشروعاً اخر
لنزر الاطيان ولكي لا استطع ان ابدي رأياً
فيه لاني لا اعرف الجهات معرفة تامة

وبالجملة فحيث ان ادارة التاريخ قد نظمت
فاري ان تقسم الى قسمين وهما القسم التوبوغرافي
والقسم المساحي اما القسم الاول فتسلم ادارته
لمدير يكون لديه عدد من العمال ليس بكثير
ويناط بهذا القسم ان يقرر قاعدة القياس
ويجري التثليث ويعين لمدير المساحة نقطاً

محدودة لتطبيق مساحات القرى عليها ولما كان
من المتعذر وجود رجل في المصالح المصرية
يكون قادراً على ادارة عمل مثل العمل المتقدم
ذكره لما يستلزم ذلك من المعارف السامية
رأيت ان يطلب من مدير عموم مصلحة المساحة
الانكليزية ان يمد مصلحة التاريخ في مصر بعدد
من الضباط والعمال وكذلك بالآلات اللازمة
ثم ان القسم المساحي يسلم لمدير يكون
لديه العدد اللازم من العمال وسببني ان يكون
نظام اعمال الخلاء في هذا القسم على حسب
المساحة الانكليزية اعني بذلك ان تجعل فرق
كثيرة من العمال تحت ادارة ضباط كنوا
للالعمال ويجب ان تكون الاشغال منحصرة في
مركز واحد لا ان تكون متفرقة في عدة انحاء
من القطر ويلزم ترتيب مكتب عموم المصلحة
في المحروسة بكيفية وافية بمتطلبات الاشغال
في الخلاء وان تكون الطريقة التي تتبع في اجراء
المساحة مبنية على المبادئ المدرجة في مشروع
الموسيو جيبسون مع ملاحظة التعديلات التي
تبين من الاختبار وجوب اجرائها

والمبلغ المربوط في الميزانية للتاريخ هو
كاف لهذين القسمين واذا تم الحصول على
مساعدة ضباط صالحين لادارة الاعمال قلت
تكاليف مساحة القدان وازداد مقدار ما يسمع
في السنة عما هو الان

ومن المعلوم ان انهاء تلك الاعمال مهم
جداً اذ يتوقف عليه توزيع الضريبة بوجه
الانصاف ولقد علمت من الاختبار عن حالة
جزيرة ارلنده ان الفلاح يكون كدوره من كثرة
الضريبة التي يدفعها اقل من كدوره من قلة

ما يدفعه جاره من الضريبة بالنسبة اليه وما كان اخصاب التربة المصرية موفوقاً على وسائل مـسـاعـية وقد كان حصل مع قنـاـدي الـايـام واختلاف الاحوال زيادة في الفرق الذي كان اصلاً بين الضرائب الموزعة على الاطيان وكان اصلاح ذلك من اللازم الضروري لارضاء خواطر الفلاحين وجب لذلك كله المبادرة الى استبدال الطريقة الصعبة المستعملة الان التي لا يمكن منها تجاوز المساحة قبل ١٥ سنة بالطريقة السهلة التي عرضها الموسيـون جـيـسـون

(حالة الفلاحين من حيث)

(ما عليهم من الديون)

اريد الان ان استلفت سيادتكم الى مسألة من اثد المسائل صعوبة ومشقة على مصري الوقت الحاضر وهي الحالة العسيرة التي صارت اليها املاك الفلاحين في الوجه البحري وذلك من عهد قريب على ان هذه الحالة تشبه ان تكون الحالة التي تصادفها في الهند ويظهر ان منشأ هذه الارتباكات هو واحد في البلدين (مصر و الهند) وان الظروف التي ادت الى امتدادها متماثلة فلما كان زمام الهند في يد الحكومة الوطنية كان الدائن لا يلتئ من الحكومة شيئاً يسيراً من المساعدة على تحصيل ديونه اذا لم تقل انها لم تكن تساعد البتة فكان مضطراً اذ ذاك الى اتخاذ طرق دينية كأن يلازم مديونه منحا عليه بالطلب واقفاً امام بابو منقطعاً عن الأكل (فيضطر اصحاب المنزل ان ينقطعوا عن الأكل مثله مراعاة لاحكام الشرف عندهم) وفي بعض الاحوال يوول

بوالامر الى قتل نفسه ليوقع مديونه في جريمة القتل . وان الفلاحين المصريين يعتقدون ان الدائن لم يكن له في الايام السالفة حق في حجز املاك مديونه ويبيعها وان الشريعة الاسلامية لا توسع الحكم الغيابي ولكن كما ان ادخال القوانين الانكليزية الى الهند قضى للدائنين بحقوق جديدة كذلك المحاكم المختلطة في النظر المصري فانها من جهة حركت في الفلاح الميل الى عند سلف اذ انها قبلت ان تكون اطيانه ضامة قانونية ومن الجهة الاخرى منحت للدائنين المرتفعين سهولة عظيمة وحقوقاً واسعة في بيع الاطيان المرهونة فتشأ عن ذلك ان ديون الفلاحين قد ازدادت من بضع سنين زيادة سريعة حتى اصبح توسط الحكومة في وقت من الاوقات لازماً ضرورياً اذا اريد مع اقتراع اراض واسعة من يد الفلاحين

وبتين من سجلات المحاكم المختلطة ان قيمة الرهون المسجلة من ست سنين اي من عام ١٨٧٦ (الذي انشئت تلك المحاكم فيه) الى الآن قد بلغت من ٥٠٠٠٠٠ جنيه الى ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه تقريباً وان جانباً عظيماً من هذا المبلغ يشتمل فضلاً عن قيمة السلف على قيمة التوائد المجمعة التي معد لها الاعبيادي ٣ في المائة شهرياً او ستة وثلاثون في المائة سنوياً غير ان هذه الديون ليست كلها على الفلاحين بل ان جانباً مهمـاً على الامراء والباشاوات ومنهم ايضاً ١٣٨٧٢٩٥ جنيه مصرياً على عقارات في الاسكندرية والحفرسة وكيف كان الحال فان المبالغ المسجلة باسم الفلاحين البالغة ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه تقريباً كافية لاحداث اضطراب شديد

وقد نتج عن إنشاء الشريكتين المالييتين
(شركة لانداند مورسج والبنك العقاري) ارتفاع
في قيم الاطيان ونزول في معدل الفوائد وقبلت
هاتان الشركتان التسليف بطريق الاستهلاك
غير ان الفلاح مع انه كان قادراً على الاستلاف
منها بشروط مبنية على الانصاف لم يتمتع عن
اخذ مبالغ اخرى من مسلفين اخرين اما الفائدة
الآن فمعدلها ١٥ في المائة ولكن المسلفين
يقترحون غالباً فوائد معدلها ازيد كثيراً
والفلاح المصري لا يهتم بالمستقبل وإنما هو
كالطفل يبال الى ارضاء شهواته الآنية بآية
وجه كان فمن اجل ذلك تراه يتقاد بحكم الجمل
الى موافقات تقضي به الى الخراب وانتزاع الملكية
من يده فان المحاكم المختلطة تؤيد من غير حق
صالح الدائن المرتهن فتري هذا الدائن في
غالب الاحيان تفكك بواسطة الترخيص له من
المحاكم في البيع من الحصول على املاك بنصف
قيمتها

وفي ٢٠ يونيو ١٨٨٢ قد بلغ الدين برهن
على ٤٠٠٠٠٠ فدان ٥٨٢١٩١٢ جنيهًا مصريًا
والفائدة التي تدفع على هذا المبلغ بمعدل ١٦
في المائة تكون ٩٢١٥٠٠ من الجنيهات المصرية
ثم ان الضريبة على تلك الاطيان المرهونة اذا
قدرناها بجنيه واحد عن كل فدان او اكثر من
ذلك فتكون ٥٠٠٠٠٠ جنيه وبناء على ذلك
تكون الاطيان المرهونة بمجملة لمبلغ قدره
١٤٢١٥٠٠٠ جنيهات مصرية سنوياً وهو عبارة
عن ٢ جنيهات و ١١ شللاً في كل فدان وذلك
فضلاً عن ضرائب اخرى والتنفقات اللازمة
للفلاحين وعائلاتهم

ولما كانت الاطيان التي تفوى على تحمل
مجموع تلك النفقات قليلة في النظر المصري
كان ذلك مؤدياً الى انتقال ملكيتها من
اربابها الحاليين الى دائنين اجانب ولا بد ان
ينشأ عن مثل هذا عسر زراعي يكون سيئ
العاقبة على الدائنين مثل ما يكون على المدينين
والحكومة . وقد عرضت طرق عديدة لالتقاء هذه
المصيبة المتوقعة حصولها حتى انه طلب من
الحكومة ان تمد هؤلاء المدينين بمساعدتها
بتخفيضها معدل الفوائد الفاحشة وان تضمن
الدفع وتضيف في نظير ذلك الى ضريبة الاطيان
شيئاً يكون لها عبارة عن تأمين غير ان لنا في
الامر وجهاً اخر يستوجب النظر فيه وهو

هل يمكن ان يوثق بشيء ما يمنع الفلاح من
عاداته المكثرة وهي الاستئصال في عقد السلف
نقول انه يمكن نوال هذه البغية بتقليل
حقوق الدائن التي تقضي له بالحجز ونزع الملكية
على مديونه بتقضي حكم صادر له عليه وان
يحظر حجز الادوات الزراعية وبيعها غير ان
هذه الوسائل تكاد ان لا تؤدي الا الى تلطيف
الشروط وتخفيض الضرر بعض الشيء فلذلك اميل
الى استحسان الطريقة الفاضلة بان يكون امكان
بيع اطيان الفلاح لوفاء الديون مقتصراً في
حدود ضيقة ولا شك ان تجمع الاطيان في
ابعديات واسعة لا يوافق مصر الا في الجهات
التي يزرع فيها قصب السكر واما تجزئتها فهي
اصح بالنسبة الى التربة والموقع وبناء على هذا
ليس من مانع من حيث الاقتصاد يمنع الحكومة
من ان تضم للفلاح حدوداً واضحة لا يتعداها
في بيع اطيانه بتقضي لائحة تنظم على هذه الصورة

وفي ان يحصر صلاحية الحجر والبيع لوفاء الدائن في قسم من اطيان الفلاح واما ما بقي منها فيكون محفوظا لتعيشه وتعيش عائلته منه وما مورا من جميع الدعاوي

غير ان الخمسة ملايين جنيه التي هي قيمة الديون برهون ليست عبارة عن جميع ديون الفلاح فاني قد علمت من ثقاته ان عليه ايضا مقداراً بين ثلاثة واربعة ملايين لمراي القري بسندات يتمكون بها من بيع اطيانه بالسرعة الغربية التي يمكن بها المرهونون من بيع الاطيان المرهونة

واني قبل الانتقال من هذا الموضوع اقدم لسيادتكم صورة مشروعين اعدا لتخليص الفلاح من حاله احدهما خصوصي والاخر يتم بمساعدة الحكومة

اما الاول فهي ان تشاء بنوك زراعية من جميع المديرية تكون على حسب الطريقة المأخوذ في استعمالها في بعض اقسام الهند الغربية واعم ما في ذلك هو ان يجمع رأس المال اللازم لادارة حركة البنك من ذوي الثروة في الجهة التي يشاء فيها البنك ولكن النفود اللازمة لتسديد الديون الزراعية بناء على اتفاق يبرم مع المداينين يجب ان تسلف من الحكومة مقسط على البنك لستين بقايدة اربعة في المائة سنوياً وينعهد البنك بتسليف النفود بقايدة تكون ١٢ في المائة سنوياً ولكن لا يسوغ ان تجاوز السلفة مقدار خمسة والسبعين من المائة من قيمة الاطيان المرهونة

ولا يفحص الغرض من قبول تلك السلف في تحسين الاطيان واما تكون السلف لاي امر

كان ونعد السندات بكيفية تصديق عليها الحكومة ويجب تسجيل السلف ومراجعة حسابات البنوك من مأموري الحكومة وفي مواعيد الاستحقاق تحصل المبالغ المستحقة للبنك بواسطة مأموري التحصيل كأنها دين للحكومة وتتنازل الحكومة عن رسم الدفعة والتيد والتسجيل من جميع الاعمال المتعلقة بالبنوك

واما المشروع الثاني فهو ان يستخدم البنك العقاري اذلك الغرض (وهذا البنك منشأ في القنطر وقد دارت حركة اتماله) وان يعين بعض من موظفي الحكومة ليكونوا اعضاء مجلس ادارته فيصير بذلك مصلحة اميرية بالفعل

ومني تأيد هذا البنك بضمانة الحكومة له على هذه الصورة امكنة الحصول على النفود اللازمة بقايدة قليلة وجعلها تحت امر الحكومة لشراء الديون

ولاجل تسديد السلف يفرض على الاطيان اقساط موزعة على مدة طويلة وتشتمل الاقساط على الفائدة التي تكون بمعدل نعيمة الحكومة وكذلك على مبلغ يسير بعد للاستهلاك ويمكن ان مأموري التحصيل عند تحصيلهم اموال الضريبة اميرية يحصلون تلك الاقساط ويدفعونها للبنك العقاري

اما فوائد استعمال التسيط المعروف جيداً عند الحكومة المصرية والمنعج فيها فهي ان تكون الحكومة متنازة فيما يتعلق بامالك المدينين فيمكنها ان توقف الدائن عن بيع ارض الزراع او بيع محصولاتهم لاستيفاء دينه حتى تستوفي هي جميع الاقساط المستحقة لها فهذه الوسيلة تمنع الفلاح من عقد سلف جديد لانه متى قيد بدفع التسيط

نصت قيمة اطيانه من حيث التأمين ولم يبق
للمرايين مصلحة ما في دفعه الى الاستلاف
ثم انه يقام في كل مديرية وكلاء يكونون
تحت سيطرة البنك مكلفين بامر نفود السلف
النصبة الآجال التي يحتاج اليها الزراعون
للقيام بمصاريف الاشغال الزراعية وهم الى الان
لا يزالون يأخذون هذه النفود من المرايين
ولما كان من الممكن ان يعلم حقيقة كل فلاح من
حيث اقتداره المالي امكن اذ ذلك ان تحدد
السلف بالتقدر الذي يسهل عليه سداه من
دون تضيق عليه

(تعديل الضرائب)

لا شيء اخرج للوقوف عليه واصعب تحقيقاً
من الوقوف على كون ضريبة الاطيان البالغ
قدرها ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري سنوياً تعتبر
منفرة بوجه منطبق على مصلحة الزراعين ويلوح
ان حالة الفلاح العسيرة من جهة ما عليه من
الديون متبعة لئلا انها حديثة العهد وليست
ناشئة كما يؤكد الفلاحون انفسهم الا عن تلك
الطلبات العينية الغير القانونية التي كانت تطلبها
الحكومات السالفة وكان الفلاحون يؤدونها بما
يعتدونه من السلف

ثم ان ضريبة الاطيان وان كانت تدعى
عرفاً بهذا الاسم الا انها من حيث المالية والتاريخ
ليست في الواقع الا عبارة عن ايراد يؤدى الى
الحكومة القائمة مقام الخديو السابق اذا كانت
هذا اليراد الثاني متعلقاً بالدوين او الدائرة
السنية وايضاً فان ذات البلاد المتمدنة مثل
ارلند نجد فيها تضارب الاراء بمقدار عظيم فيما
يتعلق بما يدعونه بالاجرة المعتدلة لاسيما بين

القريين اللذين لها في الامر شأن اكثر من
سواها ومن اجل ذلك لا يكون تقديم المندوبين
من قبل الحكومة حالاً محل القبول والاستحسان
دائماً بل يكون موضوعاً للمناقشة فيه امثال
الضرائب في النظر المصري فتختلف بين ١٦ شلينا
وبين جنيه و ١٢ شلينا عن كل فدان ثم ان
الاراضي في الوجه البحري تنتج محصولين في السنة
وفي بعض الاحيان ثلثة وقد قدم المستر فليرس
ستوارت (احد اعضاء البرلمان) الابرار الغير
الصافي للاراضي التي من الدرجة الاولى بمبلغ
يختلف بين ١٥ جنيهاً و ٢٥ جنيهاً عن كل فدان
اذا كان مزروعاً قطعاً وخمسة جنيهات اذا كان
مزروعاً قطعاً وخمسة عشر جنيهاً اذا كان مزروعاً
ارزاً واربعة جنيهات اذا كانت مزروعاً ذرة
وحيث ان تلك الارض نفسها يمكن ان تؤدى
في سنة واحدة محصولاً من القطن والقمح او
محصولاً من القمح والذرة والقول او البرسيم
فيمكن تقويم المحصول السنوي في مثل هذه الحال
بمبلغ يختلف بين ١٥ و ٢٠ جنيهاً عن كل فدان
ولذلك فالاجرة التي تنقص في بعض الاحيان
الى ١٦ شلينا عن كل فدان ولا ترتفع الى اكثر
من جنيه و ١٤ شلينا الا في النادر لا تعد فاحشة
غير ان الحالة ليست كذلك في الوجه القبلي
فان عدة اقسام منه (الوجه القبلي) لا يمكن فيها
الا نوال محصول واحد في السنة وقد قوّم
المستر ستوارت هذا المحصول فكان بين اربعة
جنيهات وخمسة عن كل فدان ثم ان ضريبة
الاطيان وان كانت قابلة للنظر فيما اذا كانت
من حيث هي مجملتها ثقيلة على الفلاحين الا ان
توزيعها لا شك حاصل بدون انصاف ولا عدل

فإن الرمام المدرج في السجلات غير مضبوط
لأنه معين بحسب المساحة التي تمت على عهد
المعمر له محمد علي باشا عام ١٨١٢ ولم يراجع
منها من ذلك الحين إلا جاسب فقط ومعلوم
أن الموظفين قد راعوا خواطر الاغتيا. الذين
بذلوا لهم المدرم فانقادوا بهم بغير الحق سواء
كان في المساحة التي تمت في ذلك العام أو
فيما حصل مراجعته منها بعد ذلك الزمن ولكن
على تقدير أن المساحة الأصيلة كانت غير خارجة
عن حد الدقة والضبط في ذلك الحين لا يمكن
الوثوق بها ولا التعويل عليها لأن النيل قد
أذهب أطياناً في جهات عديدة وأخذت أطيان
أخرى لأجل الترع والجسور والسكك الحديدية
بدون أن يدفع شيء من التعويض إلى أصحابها
ولا أسقط لهم المال المضروب عليها نعم أن
صاحب الأطيان له حق في المعافاة من الأموال
في مثل هذه الأحوال إلا أننا نراه يحشم المشاي
والمصاعب الكبيرة في نيل ذلك الحق

وقد بلغني أن رجلاً مَرَّتْ عليه اثنتا عشرة
سنة من الانتظار قبل أن يتخلص من دفع ضريبة
١٧ قدناً كانت قد أخذت منه للسكة الحديدية
ونحن من الأعمال المساحية الجديدة التي تمت
في العام الماضي في جهات كفر الزيات وسمند
أنه وجد من بيت ٩١٤ مالكا ١٨٥ رجلاً
حائرون لأطيان لا يؤدون ضريبة عنها و٦٩٩
رجلاً يؤدون الضريبة عن أطيان ليست في
حيازتهم وكان مقدار الأطيان المضروبة عليها
الأموال ٢٤٠ قدناً ومقدار الأطيان التي ليست
موجودة ويؤخذ ضريبة عنها ١٧٧٦ قدناً
غير أن المظالم الواقعة في تحديد زمام

الأطيان المضروبة عليها الأموال ربما كانت
واقعية جداً إذا جرت مقابلتها مع المظالم الحاصلة
عن تقدير قيمة النطع من الأراضي التي تفرز
إلى درجات مختلفة وتضرب عليها الأموال بحسب
تلك الدرجات ومعلوم أن هذا التقدير في أوروبا
يستند فيه إلى نوع التربة ووسائل النقل
وكيفية الحصول على السباخ إذا كانت سهلة أو
صعبة وكيفية تصريف المحصولات وأما في مصر
فيلزم أن ينظر إلى وسائل توريد المياه ووسائل
التطهير التي تتوقف دائماً على أحوال مختلفة
اختلافاً كلياً على أنه لم يجرب البتة تحديد قيمة
الأطيان بوجه علي مع مراعاة هذه الأحوال
المختلفة وبناءً عليه كانت المظالم في توزيع
الضريبة بينة وكان كدر الذين يؤدون الضرائب
الكبرى ناشئاً عن تلك المظالم ثم إذا نظرنا
إلى تناقص الإخصاب في التربة مسبباً عن
مداومة الزراعة وازدياد مصاعب الري في كل
يوم رأينا أن ذلك منتهى لقيمة الأطيان وبناءً
عليه فإن الأموال التي كانت مضروبة عليها
فيما سلف بوجه الانصاف صارت اليوم ثقلية جداً

(الضرائب غير المقررة)

لا أريد الإسهاب في الكلام على الضرائب
غير المقررة في مصر لما أنه لا فائدة في ذلك
وإنما أكتفي أن أذكر لسيادتكم أن مقدار هذه
الضرائب يبلغ ١٧٠.٠٠٠ ليرة استرلينية وهي
موزعة على الوجه الآتي

جنه مصري

٨٢٩٩٣ عبور الخيل

٤٤٨٠ عبور نخيل الواحات

مصرياً فيكون معدل مال الفدان الواحد
اثني وخمسين قرشاً

وأما بقية الاطيان المدعوة بخراجية فمساحتها
٦٤٨٠٠٠ فداناً وإمواها ٤٢٨٧٧٦٢ جنيهاً

مصرياً فيكون معدل مال الفدان الواحد
١٢٨ قرشاً ثم ان الحالة الاستثنائية للاطيان

العشورية يختلف اصلها بحسب الاحوال فانه
لما كان المغفور له محمد علي بكاني اتباعه وبهيمهم

الابعاديات كان من عادته انه كلما ذهب هبة
من الارض الصالحة للزراعة يضم اليها مقداراً

من الاطيان البائرة مشروطاً على الموهوب له
ان يصلحها وبناء على هذا كانت تضرب الاموال

على هذه الاطيان بمقدار اقل من الاطيان
الاخرى وفي احيان اخرى كان ضرب الضريبة

الحقيقة دليلاً على محسوبة الموهوب للواهب
وبقيت هذه الامتيازات بدون ان تمس بشيء

ما الى عهد المغفور له سعيد باشا الذي امر في
عام ١٨٥٤ بان جميع ارباب الاطيان المتنازة

يؤدون عشر محصولها واطن انه يمكن زيادة
هذه الضريبة كما حصل فعلاً ايام المراقبة فانه

قرر زيادة ١٥٠٠٠٠ جنيه على الاطيان
العشورية ولا يمكنني ان اقول الى اي حد

يمكن ابلاغ هذه الزيادة فان هذه المسألة أكثر
ارتباكاً مما تصور لنا في اول الامر ومن

المناسب ان تعرض لمجلس التشريع والجمعية
العمومية المبحث فيها

(المعارف)

من البين الواضح اننا مهما اجتهدنا وسعينا
في تقرير ادارة ملائحة لمصر لا ندرك الغرض

المطلوب من ذلك ما لم يمكننا الاستناد على سير

٢٢٧١٠ اموال غير اعتيادية على الاطيان
التي تروى من ترعة الابراهيمية

٢١٢٦٠ ضريبة على زراعة التبنك والدخان
عوائد السواقي ٢٢٤٠

٢٠٤٠ اموال سيوا
٢٢٧٢٠ عوائد اغنام وماعر

١٧٠٠٢٢ جنبها مصرياً
وكل صنف من هذه الضرائب قابل

للمناقشة فيه ويترتب عليه مخدورات خصوصية
واذا أريد تحديد الكيفية التي يجب اتباعها

للحصول على الإيرادات اللازمة للقيام بحاجات
الادارات مع مراعاة اللين للاهالي بقدر الامكان

فلا بد من معرفة حقيقة احوال البلاد معرفة
دقيقة والعلم بالامر علماً حقيقياً فالأجدر بنا ان

ننكل امر الإصلاح الذي من هذا القبيل في
نظر الحكومة وهي تستمد فيه آراء مستشارها

المالي وافكار نواب الامة
ثم ان مسألة الغش المتعلقة بتحويل الضرائب

المتقدم تفصيلها تخالف اختلافاً بيناً عن مسألة
الغش المتعلق بتوزيع تلك الضرائب ولا عجب

اذا كان مأموور والتحصيل يرتكبون اموراً مخالفة
للانصاف مكدة جداً في بلاد لا قضاء فيها

وهي ملائحة من الموظفين المرتشين والمأمول
زوال هذه المغارم جميعها متى تم نظام قضائي

مستكمل
(الاطيان العشورية)

ان الاطيان العشورية هي نوع من الاطيان
المتنازة وضربتها اقل من ضريبة بقية الاطيان

في القطر المصري ومقدار مساحتها يبلغ
١٢٠٨٠٠٠ فدان وإمواها ٦٨٦٢٨٤ جنيهاً

كل عضو من الاعضاء المركب منها عيكل تلك
الادارة سيرا قانونيا منتظما

وايس المصريين حتى في الشكي من ان المصالح
ملائمة الخدمة الاوربيين خلافا للواجب لانه من
المتعذر وجود خدمة وطنية متوقعة فيهم
شروط اللياقة والاستعداد التي تقتضيها الوظائف
المندوبة امرها الات باجانب مراعاة لضرورة
الحال نعم ان هذه الشكوى هي حق في الواقع
وليس الامر ولكن لا يمكن دفعها والتخلص منها
الا اذا اخذت الحكومة المصرية في تهذيب
الجيل الجديد وعزمت على ذلك عزمًا ثابتًا
مخلصًا

فالمدارس الموجودة حاليًا في الديار المصرية
تنقسم الى ما يأتي بيانه

اولًا الجامع الازهر وهو مدرسة تشمل
على ثمانية الاف من الطلبة يقرأون على ثلاثمائة
استاذ تقريبًا علم الكلام والفقه والفقه والمنطق
وآداب اللغة العربية

ثانيًا المدارس التي انشأها الاجانب في
مصر ومرسلوهم وعددها ١٥٢ مدرسة تشمل
على ١٢٢٤٧ طالبًا منهم ٦٤١٩ او ٥٢ في المائة
من المصريين ويأخذ بعض هذه المدارس اعانة
من خزينة الحكومة

ثالثًا مدارس الحكومة وتنقسم كما يأتي

(١) المدارس الابتدائية وعددها ٥٢٧٠
وتشمل على ١٢٧٥٥٢ طالبًا وهذا عبارة عن
واحد من اربعين من عدد سكان القطر وهذه
المدارس مبنية في جميع مدن القطر وقراء ويعلم
فيها القراءة وحفظ القرآن الشريف غيبًا ويعلم
في البعض منها شيء من الحساب والخط

(٢) المدارس الثانوية وعددها ٢٧
وتشمل على ٤٦٦٤ طالبًا وتوجد واحدة من
هاته المدارس في القاهرة مبروطة فتناتها في
ميزانية نظارة المعارف وعدد الطلبة فيها ٦٤٨
طالبًا وهي مستعلة النموذجًا لجميع ما انشئ من
المدارس وما في النية انشاؤه في المدن
والبنادر ومنه الترقى فيها اربع سنين وهي
انقضت هذه المدة اعبر الطالب انه نال البنية
من الفكن في قراءة القرآن الشريف والكتابة
العربية والحساب وفي السنة الاخيرة يتلقى
مبادئ التاريخ والجغرافية ومبادئ لغة اجنبية
من اللغات الفرنسية والانكليزية او الالمانية
حسب اختياره ويتعلم الخط الاوربي ايضا
وتؤخذ الطلبة للمدرسة التجهيزية في المحروسة
من تلك المدرسة ثم تؤخذ الطلبة لمدارس
الصنائع والنفون من المدرسة التجهيزية واما
بقية المدارس الثانوية فتفتاتها من ايرادات
بعض اطيان في الوادي (وهي التي خصصها
الخديو السابق لهذا الغرض) ومن نظارة
الاقواف والهيئات الخصوصية

(٣) المدرسة التجهيزية بالمحروسة وهي
تشمل على ٢٩٢ طالبًا وتؤخذ منها الطلبة
لمدارس الصنائع والنفون وتلك الترقى في
هاته المدرسة اربع سنين تتلقى لغة اجنبية واللغة
العربية والرياضيات والطبيعة والكيمياء والتاريخ
الطبيعي والتاريخ العام والجغرافية والخط العربي
والافرنجي والتصوير وقد جعل في ست مدارس
من المدارس الابتدائية فرقة تتلقى فيها علوم
المدرسة التجهيزية مدة سنين

(٤) مدارس الصنائع والنفون

الواقع لهذا الخط عكس ذلك نعم ان الولد المصري سريع الادراك حساً ومعنى وله قابلية خصوصية لتعلم اللغات والرياضيات الا انه متى وصل الى حد ما يجده لا ينجح في الفرق العالية كجياحه في البداية فمن جملة الاسباب المانعة له من الدروس زواجه الباكر فان جانباً عظيماً من الطلبة تراء جالسا على مقاعد المدارس وهو حامل على عاتق ائثال الزواج وما يتبع نجاحهم ايضا ما يطرأ على بصرهم من التأثيرات التي هو عرضة لها وايضا فانه يجب اصلاح الطريقة التي يستعملونها في التعليم حيث انهم يعملون على تمرين الذاكرة دون بنية قوى العقل فتقوى الحافظة ويضعف الفهم والفكر لا الهما تماماً وتجهد التعليم في الازهر جافاً بطبيعتهم عنها من حيث النتائج العلمية

ثم ان المدارس الابتدائية للحكومة يندران يكون طلبتها عند انتهاء النرق محرزين للمعارف اللازمة لم الانتقال الى مدرسة عالية ومع ذلك فائهم يؤخذون الى المدارس العالية لتكملهم المحلات التي خلت من الطلبة فينتج من ذلك ان هؤلاء الطلبة المتأخرين لا يد ان يستمروا في الفرق الجديدة التي انتقلوا اليها على قراءة الدروس التي كان من الواجب ان يكونوا قد انتهوا في المدرسة التي خرجوا منها

(الطلبة المرسلون الى الخارج) قد اخذ من المدارس الخصوصية ومدارس الصنائع والفنون ٤٩ شاباً مصرياً وأرسلوا الى اوربا لانعام دروسهم فيها والحكومة المصرية تنفق على اربعين منهم واما التسعة الاخرون فينتقلون على انفسهم وهم موزعون كما يأتي

(ب) مدرسة الطب وهي تحتوي على ١٢٦ طالباً ويتبعها مدرسة الصيدليات وطلبها سبعة ومدرسة الفواهل وطلبها ٢٦ (مديرها فرنسوي)

(ت) مدرسة الهندسة وطلبها ٥٠

(ث) مدرسة المساحة وطلبها ٢٩

(ج) مدرسة العمليات وطلبها ٥١ (مديرها فرنسوي)

(د) مدرسة الادارة وطلبها ٢٧ (مديرها فرنسوي)

(س) مدرسة الخواجات وطلبها ٦٠ (مديرها فرنسوي)

(ش) مدرسة الصنابعة . وهي تابعة لمدرسة التعليم وطلبها ٧٩ يؤخذون من طلبة المدارس الابتدائية الذين لم تظهر فيهم الصلاحية لتلقي الدروس العالية

(ص) مدرسة العميان والحرس وطلبها ٧٥ من الذكور والاناث

(ض) مدرسة البنات وقد كانت فيا مضى مدرستان للبنات احدهما لبنات عائلات الثروات والاخرى لبنات بنية العائلات وقد جعلت هاتان المدرستان مدرسة واحدة وهي تشمل على ٣٠٠ طالبة

(ط) المدرسة البحرية في القاهرة (مديرها فرنسوي)

(ظ) المدرسة البحرية في الاسكندرية فاذا نظرنا الى المدرسة المسماة بالجامع الازهر المتعددة الصور والاشكال الدائع صيتها في افاق الارض خيل لنا ان المصريين لا بد ان يكونوا اكثر تهذيباً من سائر الشعوب ولكن

عدد

٤٧ في فرنسا

١ في الكنتون

١ في موبسة

وهم يفتخرون من حيث التعليم على الوجه الآتي

١٤ يدرسون الطب

١٠ يدرسون فن الإدارة

٣ هندسة

٢ الآليات

٨ يترشحون للمدرسة البطرية

١٢ يترشحون للمدرسة الطب

ثم ان الطلبة اللازمين للمدارس الخصوصية

ومدرسة الصنائع والفنون لا يؤخذون الا من

مدرسة التجهيزية غير ان هذه المدرسة غير كافية

لترشيح العدد المطلوب من الطلبة ومما دليو

يمكن معالجة هذا الخلل مؤقتا بان يؤخذ الطلبة

اللازمون من مدارس الاجانب ومدارس

مرسلهم في مصر ويحصل بذلك على نتائج افضل

من النتائج التي يحصل عليها اذا اخذت الطلبة

من مدارس الحكومة غير ان الوزارة عارضت

في ذلك قائلة ان مدارس الاجانب لا تنفق

فيها اللغة العربية مثل فية العاوم وحيث ان

الغرض من المدارس الخصوصية مثل مدرسة

العمليات والهندسة والمساحة واحد وهو اعداد

مهندسين وميكانيكيين فن الافيد جعلها كلها

مدرسة واحدة

واما مدرسة الادارة التي يلزم اخذ النضاة

وموظفي المحاكم الاهلية منها فهي منظمة على وجه

لا يفي بحاجات البلاد وحيث ان انشاء المحاكم

الاهلية من الامور الضرورية فيجب توسيع نطاق

هذه المدرسة بزيادة عدد اساتذتها وقبول

جانب عظيم من الطلبة فيها يؤخذون سواء

كان من مدارس الحكومة او من مدارس

الاجانب

ويجب تنظيم مدرسة الالسن بكيفية يمكن

معها الحصول على الجانب الاعظم من المترجمين

والخدمة الثانويين لمصالح الحكومة فان المترجمين

الرسميين الآن يكاد ان يكون جميعهم من

السوريين الذين استفادوا من حصص التهذيب

الذي تلقوه في المدارس التي انشأها مرسلو

الامركان والفرنسيين والالمان في سورية

اما الكتب المستعملة في المدارس الخصوصية

فهي في غالب الاحيان من الكتب التي تتادم

عندها وسبب ذلك هو التأخير الواقع في

تعريبها ونشرها

ومما يحتاج اليه في النظر المصري انشاء

مدرسة زراعية لان البلد بلد زراعة فان

محصولاته تبلغ سنوياً ١٥٠٠٠٠٠٠ ليرة استرلينية

تقريباً ولا ريب ان هذه المحصولات تزيد

مقداراً عظيماً اذا استعملت الطرق العلمية

الخفيفة في السيج وتبدل المرووعات وطلة

هذه المدرسة الذين يؤخذون من ابناء اصحاب

الاطيان في المديرية يمكن تربيتهم في الدوائر

الزراعية الواسعة كالدائرة السنية والدومين

تربياً مفيداً نافعاً

ثم ان مدارس الحكومة تفتقر بنوع خصوصي

الى معنيين بارعين ويمكن اصلاح معظم الخلل

الواقع في الطريقة المستعملة الآن بتعيين منتش

عمومي من ذوي اللياقة والاستعداد ويكون

تحت رئاسته بعض منتشين ثوان غير انه لو

الحديث وبين عبارة القرآن الشريف كالنسبة
الكائنة بين اللغة الايتاليانية واليونانية الحديثة
وبين اللاتينية واليونانية القديمة ولغة الفلاح
المصري لغة قائمة بنفسها ولها قواعد خاصة بها
واذا لم تؤخذ الاحتياطات الضرورية التي
تكلمت عليها سابقاً للحصول على نتائج فعلية من
تلك المدارس العديدة التي يمتلئ بها الجيل
الجديد كالأجيال السابقة غير قادر على خدمة
بلاده سواء كان في العسكرية او في الصنائع او
في مصالح الحكومة على اختلافها ونظراً لظلم
(مصر المصريين) كما كانت الآن لفظاً لا
معنى له

(الموظفون المليون الأوربيون)

(في الحكومة المصرية)

انه يوجد بعض اصلاحات غير التي تقدم
ذكرها ويلزم اجراؤها حتى يترتب على المصالح
الملكية المصرية الاثر المطلوب مع اقتصاد في
النفقات غير ان هذه الاصلاحات بشأ لسر
الحظ عن اجرائها كدر عظيم وفي موجبة لمناق
جسيمة عند بعض الافراد

ويظهر من تقرير المستر فنتس جرالدمورخ
في ١٨ سبتمبر الماضي المرسل الى سيادتكم من السير
ادوارد مالت ان عدد المستخدمين في المصالح
الملكية المصرية يزيد عن الحاجات الادارية
زيادة فاحشة واسباب ذلك عديدة منها انه
يوجد عدد من الخدمة يتعذر تحديد وظائفهم
وايضاً فانه لا يوجد قانون ما يقضي بتعيين
عدد الوظائف في كل مصلحة من المصالح
فترى النضولين لذلك يغتفون الفرص السانحة
لم يحصلوا على وظائف جيدة لاجلهم ولا شيء

ثم ذلك لا يمكن تفتيش كل مدرسة الا دفعة
واحدة في السنة حيث ان عدد المدارس في
مصر يكاد ان يزيد عن ستة الاف مدرسة
ويكون من واجبات المفتش ان يراقب تعيين
الاساتذة حتى لا يعين منهم الا من توفرت فيه
شروط اللياقة والاستعداد وان يلاحظ
الامتحانات فلا يدع طالباً ينتقل من فرقة الى
اعلى منها ولا من مدرسة الى ارفع منها الا متى توفرت
فيه المعارف اللازمة لذلك الانتقال ويناط ايضا
ان يقتصد في النفقات فيرفع عن الحكومة النفقات
التي تنفق على تعليم الطلبة الذين يتحقق عجزهم عن
مداينة الفرق العالية وان يراقب مدارس المرسلين
الاجانب حتى يتأني بذلك ان يضم الى العلوم
التي تاتي فيها علوم اخرى ابتغاء اعداد طلبة
قادرين على الدخول سواء كان في المدارس
العالية للحكومة او في مدارسها التي للصنائع
والفنون فاذا لم توضع طريقة مستكملة للتفتيش
فلا ثمرة في القوانين والتدريبات مهما كانت
مستكملة محكمة

وحيث اني قد رأيت بنفسني المناداة العظيم
من النجاح الذي ناله الارمن والبلغاريون من
التعليم في مدرسة روبرت الفهيزية بجوار
الاستانة فانا على يقين من الحصول على مثل
هاته النتائج في مصر من مدرسة تكون على غلط
تلك المدرسة

ثم ان الامل من نجاح نهذب العامة في
مصر نجاحاً عظيماً لا يزال ضعيفاً مادام الاولاد
لا يتعلمون اللغة العربية العامة بدلاً من
تعلمهم لغة القرآن الشريف كما يفعلون الآن
فان النسبة الكائنة بين اللسان العربي المصري

من الامتيازات حصل فيه اقراط في الشرق
 اكثر من الاقراط في امر (المحسوية) فلكل
 باشا عدد واقر من الانباغ يستندون على رعايته
 فلم فيلازمونه وهو لا يتوقف عن مكافأهم بما
 فيه خسارة للحكومة ثم ان حملة المستخدمين الان
 من الوطنيين في الحكومة المصرية يبلغ عددهم
 عشرين الفا ومجموع رواتبهم يبلغ ١٢٠٠٠٠٠
 جنيه مصري (ان مقدار العشرين الفا يشمل
 جميع خدمة الكارك وخدمة تحصيل الإيرادات
 وخدمة مصلحة السكك الحديدية الى غير ذلك
 اما عدد المستخدمين في المصالح الادارية المحضة
 فيصل الى ١٠٠٠٠ تقريباً فاذا اعتمدنا هذا العدد
 كان عدد الخدمة الاوربيين بالنسبة الى الخدمة
 الوطنيين عبارة عن ٨ في المائة) فاذا عزل
 جانب عظيم من هؤلاء الخدمة المتدعجين في
 النظارات لا يترتب على عزلهم الا ان الاشغال
 تقضى احسن من ذي قبل غير انه ليس من
 الحكمة الان اتخاذ الاجراءات التي تساهل بها
 جرائم الخلل دفعة واحدة ولكن يجب المبادرة
 الى دفع ذلك الاحمال المؤدى الى الاختلال
 الحاصل الان ومن اجل هذا ينبغي تعييب
 لجنة صالحة لذلك يكون من واجباتها البحث
 عن حاجة كل مصلحة وتعيين عدد عاملا حتى
 اذا تقرر هذا العدد لا يراد عليه التبعة الا متى
 ابلغت الزيادة للجنة اخرى تشكل للفصل في
 الامور التي تكون من هذا القبيل وصدقت
 هذه اللجنة عليها ثم انه يلزم تحديد شروط الترقى
 على وجه بين واتباعها بغاية الدقة ويلزم ايضاً
 تنقيح لائحة المعاش فان اللائحة المتبعة الان تقضي
 للخدمة بخقوق خارجة عن الحد

ان عدد الخدمة الاوربيين في المصالح
 المصرية بلغ احر العام الماضي ١٠٥٤ منهم ١٤٠
 انكليزياً و ١٠٠٠ ياب مالطيين ورجال تحت
 حيازة انكلتة و ٢٤٠ فرنسويًا و ٢٠٠ ايتالياني
 و ١٠٤ يونانيين و ٨٠ نمويًا و ٢٥ المانياً وبلغ
 مجموع رواتبهم ٢٠٥٠٠٠ ليرة استرلينية فيكون
 عدد الخدمة الاوربيين ٥ في المائة من مجموع
 الرواتب ولكن لا بد ان يعلم ان نصفهم بل
 ازيد من نصفهم تدفع رواتبه اما من الإيرادات
 المخصصة للدين كما هو حاصل بالنسبة الى خدمة
 السكة الحديدية والجمارك الذين لا تعلق للحكومة
 بهم مباشرة واما من إيرادات وإرباح الدائرة
 السنية والدومين

واما المحاكم المختلطة المشتملة على جانب عظيم
 من الخدمة الاوربيين فتفتاتها تؤدي من ذات
 إيراداتها ومع ذلك كله فان معدل راتب
 الاوربي في مصر لا يزيد عن ٢٨٢ ليرة استرلينية
 في السنة الا انه كينما كان الامرفائة من المناسب
 تقليل عدد هؤلاء الخدمة بمقدار عظيم لاسيما في
 المصالح التي تضاعف فيها عددهم لاسباب سياسية
 والمعلومات التي ابدتها فيما يتعلق بالمساحة مثل
 لنا حقيقة ذلك ثم اذا نظرنا من جهة اخرى
 رأينا انه ما من اجراء اضرب بمران النظر وحسن
 ادارته من التفاهت على عزل عدد واقر من
 الاوربيين من خدمة الحكومة المصرية ارضاه
 للذين وجهوا عليهم تشكيات لا تغلو من المبالغات
 فان مساعدة الاوربيين في المصالح المصرية على
 اخلائها لا بد ان تكون حاصلة مد من الزمن
 ايضاً لشدة الافتقار اليها فاذا عزلوا وقع الخلل
 في حركة المصالح ونطرق اليها الفساد بوجه

يكنهم ان يستفيدوا من تلك المساعدة ويعملوا
منها كيف تدار الاشغال الميرية وكيف يجب
تحرير الكشوفات الحسابية ومراجعتها وتحقيقها
ومتى القوا هذه الاعمال انكمهم ان يديرها بانفسهم
حركة الاشغال بدون ان ينفروا الى آخرين
يرشدونهم في سبيلها ويثبت حيثهم ان الوسائل
المشهوراتها غير عادلة وموجبة للافراط كانت
انجع دواء لمنع ذلك الافراط

بقي علينا البحث في مصلحة مستفيدة من
بنية المصالح وهي مصلحة صندوق الدين العمومي
فهي كائنة بمقتضى اتفاق دولي وتشغل بمناقص
حالي السندات وهي تخالف بنية المصالح المصرية
لان روائب الاوربيين فيها عبارة عن ١٥
في المائة من المجموع مع ان هذه الروائب في بنية
المصالح لا تبلغ الا ٢٥ في المائة ولا شك ان
المصريين عندما كانوا يشكون مستقرين عظم
التفقات التي يجلبها الاجانب للخرينة المصرية
كانوا ناظرين الى تلك الزيادة النافضة وما
زاد في كدرهم تكبير عدد الخدمة في تلك المصلحة
بروائب جسيمة لا يفائدة وانما تسكيناً لحركة
التحاسد والمنافسات بين الدول فصندوق
الدين مع كونه ليس الا عبارة عن قلم بسيط
لمراجعة الحسابات تبلغ نفقته سنوياً ١٩٤٦٢ ليرة
استرلينية وحيث ان هذا المبلغ من حيث هو
ليس مجسيم مع ان دفعه موجب لغير زائد
لا يعادل مقداره فالاجدر في ذلك اذن ان
تصرف التفقات اللازمة لادارة صندوق الدين
من ايراداته كما ان ذلك حاصل صورة في
الدائرة السنية والدومين

لا يمكن بعد فصل الصحيح من الاعمال عن
فاسدها ولا تحقق المنافع العظمى التي حصلت
من اشغال اولئك الرجال الاعضاء المخلصين
من فرنسويين وايتاليانيين وانكليز والمان الذين
ساعدوا على ادخال شيء من النظام والترتيب
في المصالح الميرية ومن المعلوم ان تلك المنافع
بمكانة رفيعة من الاهمية لا يصح معها اذهاب تلك
الاصلاحات التي ادخلها اولئك الموظفون بها
فلم من الاستعداد والاقدام خصوصاً اذا اعتبرنا
ما لمصر من سرعة امتداد الصلات مع اوربا
واتساع نطاق تجارتها الخارجية وعظم الاشغال
العمومية التي ربما اوشكت ان تشرع فيها وانما
اذا تأملنا الخسائر والاضرار التي تحصل للاهالي
من عزل اولئك الخدمة وحرمان المالية والاشغال
العمومية وما شاكلها من المصالح الميرية من
بعض الاوربيين المنصورين نظيرهم رأيناها كثيرة
هائلة فان الحكومة لا تلبث بعد ذلك ان تسمي
غنية للتحالين من اصحاب المعاملات المالية
وعرضة للاضرار الناشئة من المشاركات المؤدية
الى الخراب ومن الاشغال الناقصة الملزمة
لبلباس التويج والغش الى غير ذلك من الامور
التي هي ثقيها الان بنصائح من لديها من
الموظفين الاذكياء ذوي اللياقة والاستعداد
ويصدق ذلك بنوع خاص فيما يتعلق بالامور
المالية فان استبقاء الموازنة المالية لمصر ضمن
لاستقلالها ثم انه فضلاً عن المنافع المادية الحاصلة
من مساعدة الاوربيين لا بد ان تعلم انهم عبارة
عن قدوة في اوصاف العفة والغيرة والاستعداد
التي نرجو ان تكون فيما بعد راسخة في جميع
الادارات ثم ان الوطنيين من الخدمة الملكيين

(العونة)

سعى في ان اشركت الى العونة فيما تقدم من
هذا التقرير واقول الان ان العونة من المصائب
التي يتعذر ازالها تماماً وهي في مصر من ستة
الآف ستة مئة بلها الاهالي كانتا حمل وضعها العناية
الالهية على عانهم لا يقبل البحث فانهم جميعاً
يعلمون الضرورة الواضحة لاقامة سدود عظيمة
بوجه السرعة انشاء المصائب التي بدون ذلك
تلم باقسام متسعة من النظر وهم لذلك يتفادون
لاحكام تلك الضرورة فكأنهم يهضون عموماً
لدفع عذر شن الغارة عليهم غير انه يمكن لتلطيف
مشاق العونة بوسائلها وهي استعمال الآلات
المائية وتظيم طرق العمل بالترووي والتحصير
ومنى ثم هذا النظام وادير على وجه مناسب
قلت بذلك مقتضيات العونة بمقدار تصفها

(التجديد)

وهو يشاكل العونة ويحدث في الفلاحين
خوفاً شديداً وقد بحثت باعناء عظيم فيما اذا
كان من الممكن وضع نظام ينضي بان تكون
الخدمة لاند طويل مع معاش تقاعد غير انه لا
يمكن قطع العتبات العارضة في هذا السيل
ويسرع في تجربة طريقة الاكتاب العسكري
في اورطين من الجندرية فاذا نجحت هذه الطريقة
امكن التوسع فيها وتأييدها يجعل الخدمة لاند
طويل مع معاش تقاعد ولكن ما دام التجديدي
يؤخذ من بيتو قسراً وكرهاً فلا يصح حرمانه
من امل العود اليه بعد مدة مناسبة ثم انه بسبب
تخفيض عدد الجيش المصري صار التجديد في
المستقبل اضيق نطاقاً ووجب ان يؤمل بان
تحسين حالة الخدمة العسكرية بتنضي الطريقة

الجديدة وزيادة الرواتب المراد اعطاؤها
بساعداته على جعل تلك الخدمة مألوقة لا
يتر منها الاهالي ومع ذلك كله فاني سابعث
الى سيادتكم بكتاب أكثر استيفاء في هذا الموضوع
(قبائل البدو)

لقد تكلمت فيما تقدم على شيء مما يتعلق
بالطريقة التي يلزم اتباعها بالنسبة الى هاته
القبائل ولا ارى فائدة في ان اطيل الشرح
لسيادتكم في هذا الشأن وإنما اكتفي بما يأتي
ان اهل البادية في مصر يبلغ عددهم
٤٠٠٠٠ رجل منهم اربعون ألفاً فيما يقال
قادرون على حمل السلاح ولعل هذا المقدار
لا يخلو من المبالغة فيه ولكن كيفما كانت الحال
ليس هو عبارة عن حقيقة قوتهم الحربية بالفعل
لان جانباً من هذه القبائل يزيد عن ٥٠ قبيلة
منبثة فيه اسباب الشقاق من المنافسات والضغائن
والاخذاء من عهد قديم فلا يتأتى لهم جمع
الكلمة .

ويصح ان تقسم هذه القبائل الى ثلاثة
اصناف

(١) بدوي الشرق (او البدويون
العريون) وهم مقبوضون بالجهات التي يجدها
البحر الاحمر شرقاً ووادي النيل غرباً والبحر
المتوسط شمالاً وأما من الجنوب فطريق قنا
والقصر حيث النيل على معظم قربه من ساحل
البحر الاحمر ويلزم ان يضاف اليهم الحالون
هضاب التيه وشبه جزيرة سيناء

(٢) بدوي الغرب او المغاربة وهم
ضاربون في الشطر الغربي من وادي النيل
رواحات صحراء ليبيا

(٢) بدوي الجنوب او البدويون
الاثيويون وهم حاليون في قاصية الجهة الشرقية
من وادي النيل في جنوب طريق قنا والقصر
وكذلك جانباً عظيماً من نوبيا

(بدوي الشرق او البدويون العرييون)

وهم بعض من قبائل هاجروا من ارض
قديمة في بلاد العرب وشبه جزيرة سيناء ومنهم
من لا يزال محافظاً على عادات بلاد سلفائه
واقوام بنو معزة تمتد سطوتهم من طريق قنا
والقصر الى السويس اما بنو طراز فهم في ضواحي
السويس وسواحلهم ثم بنو عامر وهم بين السويس
والبحريرة ثم بنو علي وهم في البرزخ ثم العبادية
وهم على مسافة بضعة اميال من الجهة الشمالية
الشرقية للبحريرة ثم بنو واصل وهم وراء
البحريرة تجاه بني سويف ثم المظاهرة تجاه اسيوط
ثم الهوارة بالقرب من نية

(بدوي الغرب او المغاربة)

ان بدوي صحراء ليبيا لغتهم عربية وسميتهم
تكدان ان تكون عربية وانهم وان كانوا يزعمون
انهم من اصل عربي الا ان الغالب فيهم انهم
خرجوا من طرابلس الغرب وتونس وان بدوي
الشرق ينظرون اليهم نظراً المخفراً لم المزدري بهم
لانهم يعتبرونهم دونهم حشياً ونسباً

(بدوي الجنوب او بدوي نوبيا)

هؤلاء حاليون في البلاد الهندية من طريق
قنا والقصر الى مضاب الحبشة بين وادي النيل
والبحر الاحمر معروفون بقبائل يزا والمظنون
انهم سلالة البليد الذين طردوا من وادي النيل
الاعلى في القرن الرابع اما شكلهم وان كانت
فسيولوجياً من الطبقة العالية الا انهم ليسوا

عربيين وهم يتكلمون بلغة تدعى البغاوية يظهر
انها لغة من لغات الحبشة اما العبادية المقيمون
بين طريق قنا والقصر وبين السلسلة الثانية
فهم ارفعهم تمدناً واليهم عريكة واتخذوا العربية
لغة لهم ثم الى الجنوب منهم تقيم بقية قبائل يزا
والبشارين والهندوي وهم اقل تمدناً

ثم ان مسألة البدويين آخذة من تضع
سين في الانحلال من طبيعتها بالتدرج وذلك
ان العرب الرجل التي كانت نية في حدود
مصر كانت الى غرة القرن الحالي محافظة على
عجايبها الحرية وكانت متسلحة تسليحاً جيداً مثل
ارباب وادي النيل تقريباً فكانت قوتها موجهة
لحذر الحكومة منها والالفاظ اليها بعين الاهتمام
وكثيراً ما اشترك هؤلاء العرب ايام المالك
في المنازلات التي كانت تحدث بين المتنافسين
من رؤساء اولئك المالك ولما صار زمام القطار
المصري الى يد المغنورة محمد علي استخدمهم
في حملاته كنزق كشافة او خيالة غير منتظمة
لتعقب العدو عند تفهقه ولكنهم لم يصلحوا البتة
ليكونوا جيشاً منتظماً

ثم خطر لمحمد علي ان يجعل فريقاً من
البدويين من اهل الزراعة املاً في امكان
استخدامهم لصيانة البلاد من القبائل العاصية
التي كانت باقية على عادة النهب والسلب
وقد هذا خلناؤه حذوه في حالة السياسة ومن
زمن قريب تغيرت عادات هؤلاء السادة واستقر
منهم عدد في الاقسام الصالحة للزراعة من
البلاد وعملوا على الزراعة خصوصاً في الجهات
المتاخمة للصحراء وانهم وان كانوا دائماً يخفرون
الفلحين الا انهم قد اختلطوا ببعض الاختلاط بهم من

(السودان)

اسي عند البحث في المسألة المتعلقة بنظم
الجند في مصر لم انظر البتة الى حاجات السودان
لانه لا يمكن الوقوف عليها بالضبط والدقة ما
لم يزل الاضطراب الواقع الان في السودان
وعمل بعض الناس الى ان يشيروا على
مصر بان تخلص عن السودان بالمرّة وان تترك
بقية املاكها في تلك الجهات ولكن لا يتوقع
ان تقبل سياسة مثل هذه فهي لكونها مستولبة
على جهات النيل السفلى تمل بالطبيعة الى
الاستيلاء على جميع جهات مجراه واذا نظرت
الى ان هذه الجهات اذا صلحت تربتها اعطت
محصولات جسيمة من القطن والسكرم يبق
بعد ذلك محل للتعجب من ان مصر لا تميل
الى التخلي عنها ولكن لسوء الحظ كانت الادارة
المصرية في السودان مختلة دائماً (تقريباً) ولما
في كيفية نجاح المهدي في استنارة القبائل وتوسيع
نطاق سلطته ونشر اعلام نفوذه في جهات
متسعة من تلك البلاد دليل كاف على قصور
الحكومة عن استمالة اولئك الناس اليها وحفظ
امر الضبط والربط وعاقبة ذلك كانت سيئة
جداً فان المصريين خسروا من منذ سنة
ونصف ٩٠٠٠ رجل تقريباً وقدرت خسارة
اخصامهم بأربعين الف رجل وهذه المذبحة
التي طالت مدتها لا يظهر انها اقرب الى
النهاية ما كانت في بدايتها وقد بعث اخيراً
الى الخرطوم بجندة مؤلفة من ١٠٠٠٠ رجل
ولكنهم فيما يظهر حذبون في العسكرية غير
مدرّبين فيها فضلاً عما صاروا اليه من ضعف
العزيمة وقيل وصول تلك الجندة كانت المواصلات

طريق الدواجن وادى ذلك الى ان صار للحكومة
سلطة عظيمة عليهم خصوصاً بواسطة مشايخهم
الذين صار جانب عظيم منهم مائلاً لاطيان
متسعة ولما مثال على ذلك ما حصل اخيراً في
قضية مقتل بالمروررقائه فان واحداً من
كبار مشايخ القبيلة التي حصلت تلك الحادثة
الخرقة على مفارقة منها كان جالساً فيها بالملوك
في مصر ولما طلبت الحكومة مساعدته في القبض
على الثائلين رأى من مصلحة المبادرة الى اطاعة
امر الحكومة

غير ان هذه القبائل وان كانت تخلفت
بشيء من اخلاق الحضارة الا انها لا تزال مستقلة
استقلالاً كافياً لمنع الحكومة ان تسلبها امتيازها
العظيمين وهما الاعفاء من العونة والتجند وفي
اتنا الاضطراب الذي حدث اخيراً تألفت
عصبة من ٢٠٠٠ بدوي من بدوي النجوم
تحت قيادة رئيس واحد وانضمت الى عسكر
عراقي وايضاً فان الاضطراب والاختلال اللذين
وقعا في الاسكندرية بعد اطلاق المدافع قد
اشتدت حالتها وبلغت مبلغاً جسيماً بسبب
هجوم مئات من البدويين على الشوارع الملتفة
بالنيران ومع ذلك فان حالتهم الحاضرة تفيد
فيهم القوة ولا تؤذن بالتهديد والارهاب فانهم
غير مسلحين تسليحاً جيداً وان التتاروا بعض
بدفيات من طراز رينكتون ليس عندم ذخائر
لها وان الخوف من ضبط الاملاك يضطر
غالب مشايخهم الى حسن السلوك وخير الجندرية
كاف لتضع العصب التي هي اشد تهيجاً
واقلاً

منقطعة بين الحامية المصرية في الأبيض وبارا وفي نقط آخر متعددة من دارفور وكوردوفان وبين مركز أعمالها الحربية وكثيرون من تلك الحامية محصورون وبعضهم اشتد عليه الجوع اما الأبيض فلا تزال تدافع واما بارا فيظهر انها اوشكت ان تسلم

وقد اخذت الحكومة المصرية الميرالي هيكل ليكون مع قائد عموم الحملة السودانية بصفة رئيس أركان حربه وهو ضابط متقاعد بعد من المنازعين بين جيش الهند ويصحبه عدد من الضباط الأوربيين المتقاعدين الذين لا يبعد ان يوجدوا شيئاً من الطائفة في نفوس جيش الحملة اما انتظام الميرالي الموما اليه ورفقائه في سلك الخدمة المصرية فهو على تبعهم وليس للسردار ادوار ومالت ولا لي شيء من التدخل في ذلك الامر بوجه من الوجوه

واما الان فينبغي اعداد مشروع بغاية الدقة والاعتناء لادارة بلاد السودان في المستقبل اما الماساعي التي في التبة اجراؤها فتؤدي الى استقرار الراحة والامن فيها فان ادارة هذه البلاد كانت الى الان مستلزمة لاستمرار النفقة عليها من الخزينة المصرية

وأول طريقة يجب اتخاذها انما هي انشاء سكة حديدية من سواكن الى بربر واحسن من هذا ان تكون ممتدة الى شندي على النيل وفي ذلك مشروع اخر لانشاء السكك الحديدية على طول وادي النيل الا انه يترتب على انجازه اضرار شتى ويؤكد الذين من رأيهم مد خط سواكن ان انشاءه يجعل القاهرة على مسافة ستة ايام ونصف يوم من الخرطوم حيث

انه لا يلزم لتقطع المسافة من سواكن الى بربر على النيل الا ست عشرة ساعة

اما نفقات هذا الخط فهي لا تزيد على مليون ونصف ليرة استرلينية وإذا تم هذا المشروع تغيرت الحال تغيراً سريعاً فان الأقاليم السودانية بدلاً من ان تكون حملاً على عاتق الحكومة نصير مورد ثروة لها اذا انتظمت ادارتها ولم يمنع تقدم هذه الأقاليم الى الان الا صعوبة ادخال الآلات اليها ونقل القطن والسكر وبقية المحصولات منها الى البحر ومنى انتظمت مالية السودان كفت ادارة هذه البلاد عن ان تفرض على اهلها مغارم ربما كانت السبب في الاضطراب الحالي وربما ترتب على اتساع دائرة التجارة ابصال مآثر القطن الى داخلية البلاد المجاورة ومع ذلك كلو فاني ارى ان من الحكمة ان تخلى مصر عن دارفور وربما عن قسم من كردوفان وتكتفي بحفظ ما لظنها في اقليم الخرطوم وسنار

(تجارة الرقيق)

انه عند الاشتغال بتنظيم مصر تعرض في جملة المسائل المهمة المستلزمة للبحث مسألة تجارة الرقيق

وهي المسألة التي يجب ان يسأل عنها في شأنها عما اذا كان يمكن او لا يمكن اتباع طريقة جديدة تؤدي الى منع تلك التجارة منعاً تاماً ومن الملائم في هذا الامر عما كان منه نتائج الميثاق في ١٧ اغسطس سنة ١٨٧٧ وعن الحالة الحاضرة للاسترقاق وتجارة الرقيق في هذه البلاد وهالك خلاصة الميثاق

(المادة الاولى)

تعهد الحكومة المصرية ببيع الرقيق في مصر
ونصفه ببرد من القطر المصري

(المادة الثانية)

كل من يتجر بالرقيق تعتبر جريمته جريمة
سرقة وقتل ويحكم عليه في مجلس حربي

(المادة الثالثة)

تعهد الحكومة المصرية بان تعفي من بعض
الوجوه في امر الارقاء المضبوطين

(المادة الرابعة)

كل من اتجر بالاطفال او عمل على
ضبطهم تعتبر جريمته جريمة قتل ويحكم عليه في
مجلس حربي

(المادة الخامسة)

تعهد الحكومة المصرية باصدار امر خصوصي
مانع لتجارة الرقيق على وجه الاطلاق بعد اجل
معين

(المادة السادسة)

هذه المادة تبيح للسفن الطراد الانكليزية
حتى الكشف في المياه المصرية وتشمل على
الاحكام التي يجري اتباعها فيما يتعلق بالسفن
والارقاء المضبوطين

(المادة السابعة)

هذه المادة تحدد الاجل لتنفيذ احكام هذا
الميثاق

وقد جاء في ملحق هذا الميثاق ما ينفي
على الضبطية بان تعهد بالاجراءات الواجب
اتخاذها فيما يتعلق باعتاق الارقاء وتربية الاطفال
منهم وان تعهد الحكومة المصرية بايجاد اعمال
للارقاء من الذكور والامهات وان تربي الاطفال

في مدارسها وحذر بتاريخ هذا الميثاق امر عال
بمع انتقال الارقاء من يد عائلة الى ملك غيرها
في القطر المصري دون ملحقاته اي الى اصولان بعد
مضي سبع سنين من تاريخ الامراي في ١٧ اغسطس
سنة ١٨٨٤ اما في السودان وغيره من الملحقات
فصوب لذلك ميعاد اثني عشرة سنة من ذلك
التاريخ اي في ١٧ اغسطس سنة ١٨٨٦ وجاء فيه
ان كل من خالف احكامه يحكم عليه بالحبس مع
الاشغال الشاقة وان الاتجار بالارقاء البيض
يجب ان يبطل في ١٧ اغسطس سنة ١٨٨٤

اما الوجه الضعيف في هذا الميثاق وملحقاته
فهو انه وإن كانت المواد معينة لبعض الجرائم
قاضية بالحكم فيها لكنها لم تعين عقاب كل
جريمة فتتج من ذلك ان خلاصات الاحكام
الصادرة من مجالس خصوصية كانت غير مستوفاة
فلو حررت لائحة تشمل على بيان الجرائم وما
يستلزمه كل منها من انواع العقوبات والحقت
هذه اللائحة بالميثاق لادى ذلك الى نتائج افضل
ثم ان مدة الاثني عشرة سنة التي اتفق في
اتخاذها استمرار بيع الرقيق من عائلة الى عائلة في
السودان ليست فيما يظهر ضرورية بوجه من
الوجوه لانه لا يمكن اجاب ارقاء جدد الى مصر
نفسها بعد شهر اغسطس سنة ١٨٨٤

اما الوسائل التي اتخذت في ازمة متعددة
لاجل تنفيذ احكام الميثاق فهي انشاء اقسام
عنى الرقيق في القاهرة والاسكندرية وفي جهات
اخر ومصطفة ابطال بيع الرقيق تحت ادارة
الكونت دالاسالا ومصطفة البحر الاحمر تحت
رئاسة القبطان مالكوم من بحرية جلالة الملكة
واستخدام السفن الطراد البريطانية في البحر

فأقلام عتق الرقيق أحسنت القيام بالمهمة
بنتجات قليلة ولم يعرض فيها صعوبة ما وعدد
الأرقاء المعتنين الى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٨٢ في
منه تريد قليلاً عن خمس ستين بلغ ٨٠٩٢
رقيقاً منهم ٢٤٢٦ ذكراً ٤٦٥٦ أنثى ومعظم هذه
النتيجة إنما حصل بها ابتداء المستر بروج ويس
فصل أنكلتة في القاهرة من المساعي المستمرة
(راجع ملحق عمره ٢ وعمره ٤)

أما كيفية التصرف في أمور أولئك الأرقاء
فلم تكن مستحكمة فإن جانباً عظيماً منهم أرسل
الى السودان حيث يصعب ملاحظتهم ولا يعلم
ماذا كان مصيرهم ولا يبعد أن بعضاً منهم بيع
دفعه أخرى وإيضاً فإنه لم يعنى كما ينبغي بامر
الجواري في أثناء الأسابيع الأولى من اعتناقهم
ثم ان مصلحة إبطال بيع الرقيق كادت
أن تبطل جالب أرقاء جدد الى مصر نفسها
إبطالا تاماً وكان عدد عملها عام ١٨٨٢ بالغاً
١٥ موظفاً و ٤٢٠ رجلاً بين ضباط وإنتاف
وكانت النفقة سنوياً ١٢٦٢٧ جنيهًا مصرياً
وأما الآن فقد انضمت هذه المصلحة الى الجندرية
وسيتوهم بإعمالها ضباط وعساكر الجندرية الجديدة
التي تحت إدارة بكر باشا وجميع المراكز القديمة
ستوضع فيها قوة أعظم من قبل وستجعل طريقة
جيدة للتفتيش

وأما مصلحة البحر الاحمر فالغيت بعد زمن
قليل من شروعاتها في الاعمال وكان اخفاق
هذه المصلحة فيما يظهر ناشئاً بمعظمه عن عدم
اعتناء الموظفين المصريين وما نسبوا فيه من
الموانع الحائلة دون المرغوب كما ان اعمال السفن

الطرادة الانكليزية لم تات بتأخير راضية لاسباب
شتى

وأما لا يزال يجلب الى مصر نفسها عدد
من الأرقاء الجدد الا ان الكونت دالاً سالاً
قد أوقف وصول القوافل الكبيرة بهمة وجده
وأدخل بعضاً من الجواري البيضاء من طريق
الاسكندرية وأما الانجار بالخصيان فيظهر انه
يعطل كله

ثم ان أقلام عتق الرقيق قد ترتب على
عملها تغيير عظيم في علائق الأرقاء مع ساداتهم
فكل رقيق ذكر يعلم الآن انه يمكنه الحصول
على عتقه متى شاء وإن احتجاب الجواري في
اليوت وإن كان مانعاً لمن من معرفة حقوقهم
كالذكور الا انهم يعلمون في الجملة انهم اذا
عملوا معاملة سيئة يستطيعون الحصول على
انصافهم بواسطة قنصلية أنكلتة فالأرقاء
يعاملون في الجملة معاملة حسنة وربما كان
الاعتناء بهم أكثر من الخدمة في أوروبا

أما الاخبار الواردة من السودان فتناقضه
كثيراً ومن الأكيد فيما يظهر ان تجارة الرقيق
قلت في تلك البلاد ولكن الاسترقاق منتشر
فيها عموماً وفي بعض الاقسام لا يزال اقتناص
الرقيق والانجار به جارياً بزيادة الخشونة
وكذلك خصي الاطفال الا انه نقص قليلاً
وأضح من ذلك كله انه منذ سفر الجنرال

غوردون باشا لم يعاقب المخبرون في الرقيق
بشيء من العقوبات القاسية ارباباً لهم وتخويفاً
أما ما يتعلق بالبحر الاحمر فالظاهر ان تصدير
الأرقاء من سواكن قد نقص ولكن لم يمتنع
نقص ما ولو قليلاً في عدد الأرقاء الذين

بصدور بطريق البحر الاحمر من جهات
جنوبي مصوع وخصوصاً من زيلع وذلك
العدد يختلف بين الفين وخمسة آلاف

وقد فر رأي القباط الذين عهدت اليهم
خفارة مراكز البحر الاحمر على ان وجود سفن
الكتلة فيه غير كاف وحده لمنع هذه التجارة
واكثر العوارض البادية لم في ذلك قلة عرض
البحر الاحمر بحيث يسهل على السفن ان تجتاز
ليلاً اذا وافقتها الريح ثم عدم اشتراك الدواة
العثمانية ومصر في العمل مع امتناع نزول
الملاحين الانكليز الى البر وملاقاتهم الامر ولن
علموا ان على الساطي ارقاء جمعوا على قصد
ان يجتاز بهم البحر في الوقت المواتي

اما خصي الاطفال في جيات البحر الاحمر
فما زال جارياً وخصوصاً فيما بين بحره وفرضه
مصوع

ويحدث ان تكون تجارة الرقيق مورداً
لوظفي الاقاليم على اختلافها برمحون منه قسماً
كثيراً من دخلهم مباشرة او بواسطة فان الحكومة
مع انها علمت بافعالهم الشنيعة عدة مرات لم
تعزلهم من وظائفهم ولم تعاقبهم وذلك اما افعال
منها واما لعدم ادارتها او لضعف عزمها

وبصع الان ان نجت عن الاحياطات
التي بلائم اتخاذها لابطال تجارة الرقيق فنقول
انه وان كان اتخاذ جارية جركسية اول
ما برعت اليه نفس الفلاح المصري اثر الارباح
التي غنمها من افطانه ايام الحرب الامريكية الا
ان جميع الجوارى البيضاء غير القليل منهن
بمصر نفسها (في حيازة امراء العائلة الخديوية
والباشاوات الاغنياء

وابطال الاسترقاق دفعة واحدة بمرسة
الاولون لانه يسبب لم ضرراً قاحلاً بحيث لم
ان يطلبوا تعويضاً عنه وبعد فان في البلاد
العثمانية عادة كثيره الشروع تقضي باعناق الارقاء
قطعا بعد سبع سنين من استرقاقهم او تؤيد
لم هذا الحق تأييداً غير صريح وبناء على هذا
يظن ان اتخاذ مثل هذه الطريقة في مصر
لا يكون صعباً على اهلها

اما في السودان فابطال الاسترقاق باصدار
امر عال ممكن ولكن عدي ان ابرام ميثاق
في هذا الشأن افضل لما ان الميثاق يكون
اكثر رعاية له واحتراماً ولذلك اقول انه يلزم
ان يبرم بين بريطانيا العظمى ومصر ميثاق
جديد يقضي بابطال الاسترقاق ابطالاً تاماً
في مصر ولتقاعها بعد مضي سبع سنوات من
تاريخه وبذلك لا يحصل لارباب الارقاء ضرر
عظيم ويمكن التخاص من مسألة التعويض

والان يصح البحث عن افضل الوسائل
لجعل هذا الميثاق الجديد مرعي الاجراء او
لتأكيد انفاذ احكام الميثاق الحالي بوجه اتم واكمل
ذلك انه عرض غير مرة ان يدون الارقاء في
سجل ويلوح في اول الامر ان هذا التدوين
سهل جداً مع انه ليس كذلك في الواقع ونفس
الامر فان مصر نفسها لا يحتاج فيها اليه لما فيها
من سهولة اعناق الارقاء وحيث ان غالب
الرقيق غير المعنى هو من النساء فارتاب
لذلك في امكان الحصول على تدوين مضبوط
واشك في ان تكون النتائج الحاصلة من التدوين
وافية بتقدير الشفقات عليه اما السودان فيكاد ان
يكون فيها امر التدوين من المستحيل اجراؤه

ثم ان وضع رسم على اقتناء الارقاء والخصيان
يكاد ان تعرض فيه الموانع المتقدم ذكرها فانه
لا يمكن تقرير هذا الرسم وجبايته بوجه ملائم
بواسطة موظفين وطنيين ويتعذر استخدام
الاوربيين لجبايته فضلاً عن كونه بوجوب الغيظ
دائماً وخصوصاً على انكثرة

وان مصر نفسها ربما كان كافياً ان يستمر
فيها عمل الاقلام الحالية لاعناق الرقيق وان يلج
بتدرك الكفاءة على الحكومة المصرية ان تمنع
ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الميثاق ولحقاقه
بما تجر به على المرتكبين لما من العقوبات الشديدة
ويمكن ان يتوقع الحصول على فائدة عظيمة
من هذا الثقل من الجندرية الجديدة وضباطها
ومفتشيها الانكليز ولكن باكر باشا فيما اظن لم
يخطر رسماً الى الان بان يضم اليه مصلحة ابطال
الرقيق وبشيء كثيراً ان يصدر امر عال اوامر
من النظار يضم تلك المصلحة الى الجندرية مع
اختصاصات محدودة تمكن الجندرية من صرف
العناية الى الامور المتعلقة بتجارة الرقيق والاهتمام
بشأنها ثم انه اذا حلت المسائل الموقوفة امرها
فيما يتعلق بالحبشة وسهل سبيل التجارة والزراعة
فيترتب على ذلك نتائج جيدة مثل نتائج اية
وسيلة كانت من وسائل منع تجارة الرقيق ومن
رأي القردان ملكول انه اذا صرح بان تكون
مصروع فرضة حرة كان ذلك عبارة عن عقبة
عظيمة في سبيل تلك التجارة فيما قبل ادو حافلة
وان انشاء الطرق من سواكن الى بربر
ومن سواكن الى قصاله والى القلابات بمحطات
تكون في مراكز ملائمة يحدث اثرًا عظيمًا حيث
انه يحصر التجارة في طرق معلومة ويجعل امر

المراقبة سهلاً ولكن انشاء سكة حديدية بين
سواكن وبربر يكون تأثيره في ابطال تلك
التجارة اعظم من تأثير اية وسيلة اخرى

ويجب ان تنشأ اقلام لاعناق الرقيق في
الخرطوم والابيض وقصاله وبربر وسواكن الى
غير ذلك من الاماكن المهمة وتعلق صور الميثاق
في سائر المدن الكبيرة ويلزم تنظيم مصلحة لابطال
تجارة الرقيق مثل الذي كانت تحت ادارة
الكونت دالاسالا ويلزم ان يكون على هذه
المصلحة ضباط اوربيون وان يعين لما باخرنان
للغفارة في النيل فضلاً عن ذلك فانه يلزم
مراقبة تجار حده مراقبة شديدة فانهم اكبر المجرمين
في ذلك ويجب اجراء تلك المراقبة على اتباعهم
عند قدومهم الى سواكن وخروجهم منها ويلزم
ان لا يباح لعربي ان يدخل دارفور او بحر
الغزال بدون تذكرة المرور وبدون ضمانة
من صاحب ملك باء لا يشتري ارقاء ومع
ذلك كله فانه لا يحصل الغرض المقصود ما لم
يبين للحكومة المصرية ان مسألة ابطال الرقيق
لدينا في مقام الجد ويعلم الموظفون من الحكمدار
الى اصغر الخدمة انه من مصلحتهم ان يعارضوا
الاسترقاق وتجارة الرقيق عوضاً عن تأييدها
ولا شك ان اجراء بعض العقوبات الشديدة
يكون قدوة لهم ويترتب عليها اثر جيد فانهم
يستطيعون منع تجارة الرقيق اذا شاموا

ثم ان عدد العساكر المصرية في السودان
كافر لمنع تجارة الرقيق والمأمول ان الحكومة
تكلف وكلاءها هناك بان يتصرفوا بوجه الشدة
والاحكام فيما يتعلق باولئك التجار وايضاً فان
نعين قناصل انكليز في الخرطوم وسواكن ومصروع

الصعب وجود ضباط بحر لهذه الخدمة ولكن
يجب الاعتناء بانتقاء رجال منهم تكون متوفرة
فيهم شروط الاستعداد اللازم لذلك مع المعرفة
الثامة في احوال الشريقين

والحكام الذين تصدر الارقاء من المين
الداخلية في نطاق ادارتهم يجب عزلهم بدون
محاكمة واما ما يتعلق بشواطئ البحر الاحمر من
جهة بلاد العرب فن الضروري ان يعطى
روساء السفن البريطانية اجازة خصوصية
تخولهم حق العمل في مياه الدولة العلية والكشف
على السفن العثمانية وهذه المسألة والتي تتعلق
بالحصول على مساعدة تكون اشد واقوى من
قبل الموظفين العثمانيين ينبغي تسويتها بالاستانة
ومن اللازم ان تعول سفن بريطانيا في المياه
العثمانية من البحر الاحمر لاسباب سياسية فضلا
عن مسألة تجارة الرقيق

(ملامحة اعطاء المجالس المختلطة)

(حق الحكم في المواد الجنائية)

من المناسب اغتنام هذه الفرصة للبحث في
المخدورات العثمانية التي تقع فيها الحكومة
المصرية بسبب التضييق عليها في القضاء في
المواد الجنائية التي تداخل فيها الاجانب

ان الحكم في القضايا المدنية والتجارية التي
يشترك فيها الاوربيون اجل منذ سنة ١٨٢٥
على المجالس المختلطة وحين تشكيل هذه المجالس
روى من الصواب ان لا يباح لها حق الحكم
في القضايا الجنائية ما لم يثبت بالاخبار انها
تستطيع الانصاف في قضائها في الدعاوى المدنية
والتجارية بما يرضي ارباب الشؤون ولذلك
بقي الحكم في القضايا الجنائية التي يتبها الاجانب

ووكلاء فاصل في اماكن اخرى يترتب عليه
خير النتائج على انه يصير لازماً ضرورياً اذا عزم
على اتخاذ طرق جديدة

اما مسألة البحر الاحمر ففيها مصاعب كثيرة
فان الرقيق في بلاد العرب وخصوصاً مكة
مطلوب دائماً وما دام يوجد مشتركون له فلا
ينقطع السعي عن اجابة الطلب ولكن يمكن مع
هذا ان يؤتى بشيء عظيم في خلع تجارة الرقيق
وذلك بان يكون التصرف في سواحل افريقية
بعزم واقدام واما ما بقي من امر ذلك المنع
فيوكل الى الزمن والى ما يكون من امر الاحاح
الذي يلزم اجراءه فيما بعد على الدولة العثمانية
ثم ان الوسائل الضرورية فيما يظهر في
تنظيم خنز خصوصي لسواكن ومصوع وغيرها
وتكون نفقاته على هذه المدن ما دام الرقيق
يصدر منها وايضاً اعادة مصلحة البحر الاحمر
لابطال الاسترقاق وتنظيمها بحيث تكون تحت
ادارة ضباط انكليز ويكون لقائد هذه القوة
سلطة ثامة في ان يتصرف على البركا يتصرف
على البحر ويجب ان يكون خنز سواكن الخصوصي
تحت اوامره وفي الواقع يجب ان يكون هذا
القائد في اقاليم سواحل البحر الاحمر بمنزلة
الكونت دالاسالا في مصر نفسها

وان اعادة مصلحة البحر الاحمر وتنظيمها
يستلزم نفقات جسيمة يصعب على مصر القيام
بها كلها فمن المهم اذن للحكومة جلالة الملكة
ان تنظر فيما اذا كان يمكن تقليل العسكر البحري
في البحر الاحمر واعداد العساكر المصرية هنالك
باعانة مالية على شرط ان يوظف بينهم عدد
من الضباط والعساكر الانكليزية وليس من

ونصدر عليهم مهوراً بها الى مجالس التنصليات
ومن البين انه ينشأ اضرار فاحشة عن
هذه الحالة التي لا يمكن الصبر عليها في بلاد
مستقلة ابداً وليس ما يؤيدها الا القول بان
المجالس المصرية معدودة قاصرة وغير مستكملة
لشروط العدالة الواجبة للحكم على الاجانب
الا ان الحكومة المصرية تثبت ان تشكيل
المجالس المختلطة وما اوجبه من الثقة في نفوس
الجميع يكفي لرد هذا الاعتذار الوحيد الذي
يتعلل به لابقاء مجالس التنصليات وبما ان
مصر فيما يقال اصبحت موطناً لعدد وافر من
الاجانب فمن مصلحتهم ومصلحة حكوماتهم على
اختلافها ان يعاقب المجرمون وينصف المظلومون
اما في الحالة الحاضرة فحركة القضاء لا يمكن
الا ان تكون دائماً محفوفة بالموانع فان مجالس
التنصليات تتحول محلات اقامة كثير من
رعيتهما وليس لديها من الموظفين الا عدد
قليل لا يكفي لتنفيذ احكامها ومنها من لا
يمكن من القبض على المجرمين اولا يميل الى
الدروع في قضايا مجمل ان يرجع بها الى مجلس
الاستئناف في حكوماتهم بعد ان تسبب نفقات
باهظة في محل الواقعة والمدعون انفسهم يرجعون
في غالب الاحيان عن المرافعة لما دونها من
الاجراءات التي هي فضلاً عن جهلهم باوجهها
ينشأ لم عنها اضرار عظيمة وتمتد بها الدعاوي
الى ما لا نهاية له

ومنى صدر الحكم البات من جهة بعيدة
من جهات اوربا كما هو حاصل ذلك في
غالب الاحيان نجد ان الاثر الذي ينشأ عن
سرعة اجراء العقاب يفقد بسبب طول المسافة

بين تلك الجريمة الصادر فيها الحكم وبين
عقابها وما يزيد الامر ضرراً اختلاف القوانين
المتبعة في المجالس التنصلية فانا نجد لذلك
تبايناً وتناقضاً في العقوبات الجارية على جرائم
متماثلة من جميع الوجوه ويعرض في الامر
ارتباكات اخرى بسبب المناقشات التي تحصل
فيما يتعلق بجسدية المتهم وصعوبة الوقوف على
حقيقة محاكمته في اي مجلس يجب ان تكون
فان بعض المجرمين مع ثبوت جريمتهم يخلص في
بعض الاحيان من طائلة القضاء بسبب الارتباب
في محاكمته في اي مجلس ان تكون من المجالس
التنصلية الاربعة عشر وقضلاً عما تقدم توجد
جرائم خصوصية تسبب للحكومة المصرية دائماً
مصاعب كثيرة في مرافعة مرتكبيها اذا كانوا
اجانب وذلك مثل الخيخ وتزيف النقود
والاختلاس والغدر والمقامرة ويوجد غيرها
ايضاً من الجرائم ما لا يمكن للمجالس التنصلية
النظر فيه ولا قبوله رعاية لمتنفي المماكات
عندها

وان حالة مصر الحاضرة تزيد المحذورات
التي تقدم ذكرها ذلك انه ارضاء للاجانب
في الخروسة والاسكندرية قد ادخل اجانب
في سلك البوليس لثنتين المدبتين فاذا وقعت
جريمة من احد تعذر عقابه حيث انه يطلب
في الحال حماية قنصله وهذا مضر ضرراً
شديداً بنظام الفرقة التي هو فيها وكذلك فيما
يتعلق بالخدمة في مصالح الحكومة فانهم اذا
ارتكبوا جريمة الاختلاس او غيرها من الجرائم
الجنائية فليس للحكومة طائلة عليهم الا بتوسط
مجلس قنصلي على ان هذا التوسط يشك فيما

إذا كان يحصل في الواقع ومن الأمر ثم ان
هذه الحالة هي نفس الحالة الموجودة بالظر الى
مصلحة السكك الحديدية والكارك ولا سيما
الكارك فان الاضرار الحاصلة لها بسبب ما تقدم
ذكره عظيمة جداً كما بينت سابقاً

ولما كان من مصلحة جميع الأمم ومن
مقتضى الادب العمومي ان يكون سير القضاء
الجنائي كما هو في الخارج غير مخوف بشيء ما
من الموانع والمعارض وجب ان يعلم ما اذا كانت
الحدورات والاضرار التي تشكى منها الحكومة
المصرية تشكياً في محنة فيه لا يمكن معالجتها بمنح
الحاكم المختلطة حق القضاء في المواد الجنائية
فان هذه المحاكم فيما تحققت متوفرة فيها شروط
الاستعداد واللباقة لمارة ذلك القضاء
واعضاؤها على جانب عظيم من الاستقامة
والاختيار والبراعة وإذا كان لابد من الشروع
عما قريب في تنقيح القانون المدني والقانون
التجاري المرعي الاجراء الآن فيازم ان يتاخذ
بالجنة التي يوكل اليها امر ذلك التنقيح ان
تعد ايضاً قانوناً جنائياً يكون سهل المأخذ

(حتى مصر في ابرام معاهدات)

(تجارية)

ان مسألة حتى مصر في ابرام معاهدات
تجارية عرضت لسيادتهم في ٢٢ ابريل سنة
١٨٨١ بعث ناظر خارجية مصر الى وكيل
حكومة جلالة الملكة وفتصلها الجنرال لائحة
مبيناً فيها ان الحكومة المصرية ترغب في تحوير
قانون الكارك واستعمال ما اعطي لها بمقتضى
قرمانات من الحق في ابرام المعاهدات التجارية
لتبرم معاهدة تجارية معنا فقبلت حكومة جلالة

الملكة ذلك وبعثتم سيادتكم الى السير ادوارد
مالت بكتاب مؤرخ في ٢ اغسطس سنة ١٨٨١
تبلغونه به ان حكومة جلالة الملكة ماثلة كل
الميل الى الاشتراك مع الحكومة المصرية فيما
يتعلق بالوسائل الصالحة لتوسيع نطاق العلاقات
التجارية بين بريطانيا العظمى ومصر بوجه
أكبر ثابت وأما بقية الدول التي بعث اليها
بلوائح مماثلة في ذلك الشأن فقد اجابت
بالقول الا فرنسا واسبانيا فان الحكومة
الفرنسية اجابت ان القرمانات لم تخول مصر
الحق في ابرام معاهدة مثل تلك المعاهدة وحكومة
اسبانيا رجعت في الامر الى الباب العالي وكانت
النتيجة ان الباب العالي انذر الحكومة المصرية
منكراً عليها حق ابرام معاهدات مع الدول
الاجنبية فيما يتعلق بالكارك ومع ذلك فان
هذه المسألة بحثت فيها حكومة جلالة الملكة
بحثاً دقيقاً وبلغتم سيادتكم سنير فرنسا في لوندرو
ان الحكومة البريطانية ترى ان ليس في الامر
اقل مانع وان الجناب الخديوي يحق له بمقتضى
السلطة الممنوحة له في قرمانات الحضرة السلطانية
ان يبرم معاهدات من ذلك القبيل (هذا
البلاغ كان في كتاب من الكونت غرانفيل
الى الكونت ليون بتاريخ ٨ ايلول سنة ١٨٨١)
بحكم ان الحوادث السياسية التي عرضت من
ذلك الحين منعت من الاستمرار على المفاوضات
وتعريف الكارك المرعية الاجراء الان في
مصر مبنية على المعاهدات التجارية المبرمة بين
الباب العالي والدول الاجنبية عام ١٨٦١ وعام
١٨٦٢ ولم يلتفت في هذه المعاهدات عند ابرامها
الى ما لمصر من الحاجات الخصوصية في التجارة ومن

المرغوب جدًا بالنظر الى مصر ان تخور تلك
المعاهدات تخويراً كلياً

ثم اذا نظرنا من جهة اخرى رأينا ان
الباب العالي بالطبيعة يبذل جهده لاجتناب
وقوع شيء من التعبير في تلك المعاهدات لان
في احكام الكارك الان ارجحية عظيمة له فان
جميع البضائع الواردة من المالك العثمانية بلدية
كانت او اجنبية تدخل النطر المصري بدون
ان يدفع عنها رسوم حيث انه يكون قد دفع
عنها رسم باعتبار ٨ في المائة عند خروجها من
المين العثمانية واعطيت بها شهادة (تسمى رقبية)
مؤدقة بان ذلك الرسم قد دفع . نعم ان
الامر كذلك في البضائع التي تصدر من النطر
المصري الى الولايات العثمانية ولكن حيث ان مقدارها
اقل كثيراً من مقدار البضائع التي ترد في
تلك الولايات الى النطر المصري فيكون
بذلك ارجحية للخزينة العثمانية غير عادلة ومثال
ذلك انه في عام ١٨٨١ كانت قيمة واردات
المحصولات العثمانية الى مصر ١٧٥٥٠٠٠٠٠ جنياً
مصرياً وقيمة صادرات محصولات مصر الى
البلاد العثمانية ٤٠٤٩٤٦٠٠٠ جنياً مصرياً فكانت
زيادة قيمة تلك الواردات عن قيمة هذه
الصادرات ١٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري فחסرت
مصر بذلك قيمة الرسوم التي كانت يجب
اجراؤها على تلك الزيادة وهذه القيمة تبلغ
٩٧٢٠٨ من الجنيهات المصرية ومعظم الخسارة
الحاصلة لمصر من ذاك القيل يكون في
الدخان ذلك ان الحكومة العثمانية حفظت
لنفسها حق تنظيم تجارة الدخان وضرب رسم
عليه عند خروجه من المين العثمانية باعتبار

٢٥ في المائة من قيمته والاحكام المرعية الاجراء
الان بناء على ذلك الحق الذي تدعيه الحكومة
العثمانية لا تؤذن الا بدخول التبغ العثماني الى
مصر (اما السيكار ودخان المضغ والسعوط
فيصح دخولها بدفع رسوم مخصوصة عنها) ثم ان
ان الحكومة المصرية تأخذ ايضاً على الدخان
عوائد دخولية وجميع المفادير الواردة منه يجب
ان تكون مصحوبة برقبية مثبتة ان الرسوم
العثمانية دفعت عليها عند خروجها من المين
فيشين من ذلك ان الدخان ضربت عليه
اموال كثيرة بين رسوم وعوائد حتى اصبح
تهريبه جارياً بمقدار عظيم لما في التهريب من
الربح اذ ذلك فتقصت الحكومة المصرية مقدار
العوائد معالجة لامر التهريب ولكن لم يترتب
على هذا التقيص الغرض الذي نقصده حيث
انها كانت غير قادرة على ان تفسد رسوم
صادرات العثمانية التي زيدت حالاً بمقدار
تقيص عوائد الدخولية وقضلاً عما تقدم فينبغي
ان يعتبر ان الاضرار الناشئة عن التهريب لا
تقتصر قوماً يترتب عليه من الخسارة المالية وإنما
هو يحدث ضرراً مختلفاً من الاختلاس ويوجب
اثراً مضرراً كثيراً لا يستطيع تصويره من ليس
واقفاً حق الوقوف على كيفية ممارسة التهريب
ثم ان الخسارة الحاصلة في إيرادات مصر
الناشئة عن تقيدها باحكام قوانين الكارك العثمانية
في تلك المادة تكاد تبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ ليرة استرلينية
في السنة وهذا المبلغ يوازي ربع إيرادات كاركها
بل ازيد منه فاذا خرجت من ذلك القيد كان
انتفاعها غير منحصر في زيادة الايراد بل متجاوزاً
الى غير لان مأمورها لا يكونون بعد ذلك

ملرومين يتبع عدة اجراءات شاقة ويخلصون
 مما يلقونه دائماً من المناقصات التي يؤدي اليها
 استعمال تلك الاجراءات لان الحكومة المصرية
 تجد نفسها في هذه الحالة كما في غيرها من
 الاحوال مرتبكة في العمل بسبب الامتيازات
 الاجنبية التي يظهر ان احكامها غير ملائمة
 للحكومة المصرية في كل خطوة تخطوها في سبيل
 تحسين ادارتها فيما يتعلق بالاياردات مثلاً ان
 تلك الامتيازات تمنع موظفي الكمارك من اجراء
 مراقبة دقيقة على السفن التجارية الناشرة اعلاماً
 اجنبية وتمنعهم ايضاً من الكشف على السفن
 المرتاب فيها التي تجول متحصة عند مدخل
 الميناء ثم ان القوانين الضرورية لمصلحة الكمارك
 لا يمكن وضعها لان مأموري المصلحة عاجزون
 عن جعلها مرعبة مع الاجانب والسفن الاجنبية
 فتنتج عن ذلك ان الشواطئ المصرية اصبحت
 ميداناً للهرين السوربين فترام يخلصون بقاية
 اللغة فلو اعيدت الخابرات لابرام معاهدة جديدة
 فيكون من الصواب اذ ذاك ان تخلص الحكومة
 المصرية من تلك العوائق والموانع واذا تم ذلك
 وامكن ابرام معاهدات كمركبة ملائمة لحاجات
 البلاد وذلك بناء على الحرية التي لاشك ان
 الثرمانات تيجها في هذا الشأن كان الداخل
 للخزينة المصرية على ما قدر ليس باقل من
 ٢٠٠٠٠٠ ليرة استرلينية فارى اذن ان يؤخذ
 في الوسائل لتخليص مصر من تلك الثبوت التي
 تعيق نجاح تجارتها في الحالة الحاضرة بمندار عظيم
 (اعفاء الاجانب من الضرائب)

ذكر في منشور سيادتكم المؤرخ في ٢ يناير
 المتعلق بسياسة حكومة جلالة الملكة في مصر

ان المساواة في الضريبة بين الاجانب والوطنيين
 من المسائل التي تم جميع الدول ولا شك ان
 اعفاء الاجانب من بعض ضرائب جارية على
 اهالي مصر بوجوب كدراً شديداً فيهم فاذا امكن
 ازالة هذه الظلامة الواضحة اعان ذلك كثيراً
 على محو ما نثر في اذهان الجميع من ان الحقبة
 التي تبديها الحكومات الاجنبية لخير مصر تقطع
 عندما تمس المصالح المالية رعاياهم فالضرائب
 التي يدفعها الوطنيون والاجانب معينون منها
 الآن هي الويركو وعوائد الاملاك وعوائد
 الدمغة والقيد وعوائد الاسواق والقبانة والعربات
 ورسوم الابلولة ورسوم معاصر الزيت وعوائد
 الجشافي ورسوم الضافة والعرائض وذلك بقطع
 النظر عما لا حاجة لذكره من الضرائب الخصوصية
 المتعددة التي لا تنتج من الايراد سنوياً الأميلاً
 يسيراً ثم ان تلك الضرائب كلها لا تنتج اكثر
 من ٤٢٠٠٠٠ جنيه في السنة من مجموع الايراد
 الذي يبلغ ٨٩٤٦٥٤٦ جنهما فلو طلب من
 التجار الاجانب والمستوطنين في البلاد ان يدفعوا
 تلك العوائد والرسوم لما زاد ذلك في الايراد
 زيادة تذكر ولكن الغرض هنا ليس البحث
 فيما اذا كان التغير بوجوب ايراداً قليلاً او كثيراً
 للخزينة المصرية انما ينبغي ان نتذكر ما يجب
 علينا لانفسنا ومقائنا وشرقنا وكذلك ما يجب
 بالنظر الى اميال الوطنيين المبنية على الحق ولا
 بد ان يعلم ان ما يشكون منه من تلك
 الامتيازات هو دائماً نصب اعينهم فيلقونه في
 سبيلهم عند كل خطوة تخطونها فالمصري يرى
 افواجاً من المسيحيين يتقاطرون الى بلاده
 ويستقرون فيها ممتعين بمناقع تربتها وهوائها

فيدخل في مزاجهم فيكون أقل درجة منهم
لهم عنه في التهذيب ووفرة رؤوس ما لهم
وهو بالطبيعة يتكدر عندما يرى نفسه مغملاً
لضرائب تضيق عليه في مساعيه مذاهب التعيش حالة
كون مزاجه الاوربيين ليس عليهم شيء منها
وقد صرحت حكومة جلالة الملكة بانها تميل
كل الميل الى ان ترى رعاياها يساعدون بدفع
ما يصيبهم بوجه الحق من عوائد الاملاك وليس
من الممكن ان الدول الاوربية تأتي ان تنفق
على هذا الامر وترفض ازالة اسباب ذلك
التشكي او ما يشاكله من التشكيات

(اقامة وكلاء الحكومة المصرية)

(في اوربا)

ان الحكومة المصرية لو لم تكن في علاقتها
مع الدول الاجنبية فاقدة للمنفعة التي تعود
عليها لو كان لها وكلاء لدى الدول تبسط
على يدهم شكاويها ليسر لا شك من زمن
طويل ازالة تلك الحالة المتقدم بهاها . نعم
ان لغالب الحكومات الاوربية وكلاء وقناصل
جارية في المخرصة تستطيع الحكومة المصرية
الخاتمة معهم بواسطتهم ولكن من الذين ان
هذا التدبير الجزئي لا يمكن ان يكون وافياً
بالمقصود فانه اذا لم يفرض ان وكلاء الدول
لا يهتمون واجباتهم بقاية الامانة والدقة الا انه
من المعلوم الثابت ان اول ما يتظرون اليه
في علاقتهم مع الحكومة المصرية انما هو مصلحة
حكوماتهم ويبعد عنهم يسيطرون مسألة من وجه
تعلقها بمصر بالضبط والدقة كما يسيطرون وكلاء
مصريون يكونون لدى الحكومات على اختلافها
ولا سيما اذا دعت الحاجة الى تأييد الامور

المكتوبة بالاقوال الشهية كما هو حاصل ذلك
في جميع المخابرات قالو كان مثلاً لمصر في
الخارج وكلاء قادرين على تفهم رجال
الحكومات الاجنبية ان الامتياز الفاخي بالثناء
الاجانب من عوائد يؤديها الوطنيين غير
عادل لما كان يمكن ان يتصور ان ذلك الامتياز
كان باقياً الى الان

فيمكن ان يعين لدى الحكومة الاكثر اهمية
وكلاء لا تكون لهم ادنى صفة رسمية طبقاً للسابقة
الحاصلة فيما يتعلق بوكلاء الصرب ورومانيا لما
كانتا قسماً غير منفصل عن المملكة العثمانية
وهؤلاء الوكلاء فضلاً عن انهم يحامون عن
مصالح حكومتهم يفيدون وطنهم فوائد عظيمة
بما يكونون قد نالوه من الاخبار بعلاقتهم مع
مشاهير رجال الحكومات الاخر وكذلك
باطلاعهم على القوانين الاجنبية والوقوف على
احكامها

(ترعة السويس)

ان حكومة جلالة الملكة عرضت على دول
اوربا بعض اراء تتعلق بترعة السويس للبحث
فيها ولذلك لا اري محلاً لان ابدي لحضرتكم
شيئاً من الافكار في هذا الموضوع المهم

(نظرة فيما تم من الاصلاحات)

اني مع ما اتيت به في الصفحات المتقدمة
من بيان بعض المواضيع الاصلية لتنظيم مصر قد
اهملت مواد كنت اود ايضاحها لولا ان خشيت
اطالة الشرح بما يعي صبركم ومع ذلك فاني
اظن انكم تسمعون لي باستلقات نظركم قبل
ختم الكلام في هذه المهمة الى ما بذلت الحكومة
المصرية من الجهد الخاص في السنين الثلاث

الآخيرة في تحسين ادارة البلاد ويمكن لاثبات ذلك اعادة النظر في تقرير لجنة التحقيق الاعلى التي تشكلت سنة ١٨٧٨ فان النسم الرابع من هذا التقرير المؤرخ في ١٩ اغسطس سنة ١٨٧٨ تضمن خلاصة التنظيمات الضرورية وقد صادق حضرة الخديو السابق على المبادئ المبينة في التقرير بناء على رأي النظارة التي كان برأسها دوللو توبار باشا ثم وقعت هذه المبادئ موقع التبول عند الجنب الخديوي الحالي فكانت غرضاً لمساعي نظارتي صاحبي الدولة شريف باشا ورياض باشا المتعاقبين وساعدها في ذلك المراقبان العموميان فنشاء عن تلك المساعي نتائج مهمة مع ما نشوئت به الاعمال من عهد قريب يتدخل بعض الجهلاء في مواد لا يستطيعون ادراكها

اما المواد التي فصلتها لجنة التحقيق الاعلى فهي الآتية (١) لا يجبي شيء من الرسوم او الضرائب الا بمقتضى قانون ينشر في الوقت المناسب بصورة رسمية

(٢) تأليف مجلس تشريع

(٣) ان يكون الموظفون المتوظفون هم التحصيل تحت اوامر ناظر المالية مباشرة ومراقبة مفتشين تابعين لادارة عموم المصلحة

(٤) تنظيم طريقة الحسابات وعمل الميزانيات

(٥) اعداد مبلغ احتياطي لسد ما عساه ان يحصل من العجز الناشء عن فيضان النيل فيضاً غير ملائم من جميع الوجوه

(٦) فتح حساب جارٍ للحكومة عند احد البنوك بحيث يتسرها اخذ ما يلزم للتفقات

السائرة الى ان تتم جباية الرسوم

(٧) تأليف مجلس مستقل ترفع اليه جميع الطلبات والعرائض المتعلقة بالضرائب

(٨) تنظيم المحاكم

(٩) إلغاء المغارم الفادحة وما لا يمكن

تحصيله وزيادة الضرائب على الاراضي المناعة في الوقت الحاضر

(١٠) تعديل ضريبة الاطيان بمقتضى مساحة جديدة

(١١) تعديل رسوم الكارك

(١٢) بيان بعض اصلاحات يجب احداثها في نظام الري وتوزيع المياه على الترع

(١٣) سن قوانين للاشغال العمومية وإبطال العونة في الاشغال التي لا يثبت انها ذات منفعة عمومية

وقد نفذ قسم كبير من هذه الاحكام فان الرسوم في الوقت الحاضر لا تجبي الا بمقتضى نصريح قانوني وفتح حساب خصوصي لكل فلاح يعلم منه قدر المال المفروض عليه والافاق التي يجب فيها توريد ما عليه للخرينة

اذ قد بذلت عناية خصوصية في تعيينها بما يكون اكثر موافقة له فناظر المالية يراقب جباية الضرائب وتوريدا الى الخزينة بالدقة وقد تحسنت طريقة الحسابات تحسناً كبيراً والميزانيات

تتمياً في اوقاتها بعناية عظيمة والحكومة حساب جارٍ عند البنك العثماني بشروط موافقة لمصلحتها وبذلك تتمكن عند الحاجة من قضاء المصاريف

السائرة بدون ان تحتاج الى جباية الضرائب قبل موافقتها وقد انفق تسع وعشرون ضريبة تبلغ قيمة جميعها ٢٧٧٣٠.٨ من الجنيهاً المصرية

حيث انها مغارم فادحة الا ان بعضها لم يبلغ
بالمرة وزاد ايراد الخزينة من اموال الاطيان
١٥٠٠٠٠ جنيه ناشئة عن الزيادة التي فرضت
على الاراضي العشورية او المتنازة ونمت اعمال
التاريخ وفرز الاطيان بحسب قيمها على قدر
ما سمحت به الظروف الصعبة وارسل سنة
١٨٨١ الى جميع الدول الاوربية منشور يعلن
عزم الحكومة المصرية على تعديل الرسوم الحالية
للمبارك اما العونة الان فهي على الاقل مقتصرة
فيما يظهر في الاشغال العمومية ثم انها وان
كانت تستلزم التعديل من حيث اصلها فقد
تم مع ذلك شيء من تنظيم كيفة استعمالها ثم ان
كثيراً من مسائل اخر مثل انشاء محاكم وطنية
وادخال نظمات نيابية في وشبكة التسوية كما
ينبت ذلك في الاقسام الاولى من هذا التقرير
وانني لدى تعدادي النتائج الحاصلة من عمل
ثلاث سنين اثبت ان منها كانتا مخوفتين بالاضطراب

الناشيء عن الثورة العسكرية لا يعني الا ان
اقدم ما يستحقه شريف باشا ونوبار باشا
ورياض باشا من الاحترام من اجل مساعيهم
الوطنية وكذلك الاوربيون الاذكاء النشيطون
سواء كانوا مديريين او مراقبين فانهم كانوا
بغاية الذكاء مساعدين في تلك الاعمال او
مرشدين اليها

(الميزانية المصرية)

ان الميزانية المصرية تنقسم الى قسمين
اولها ميزانية الايرادات المخصصة للدين والثاني
ميزانية الايرادات المخصصة للحكومة وهما معروفان
بميزانية الايرادات المخصصة وميزانية الايرادات غير
المخصصة ومن الجداول الآتي بيانها بتبين مقدار
ايرادات الحكومة ومصرفاتها سنوياً بحسب
هاتين الميزانيتين وذلك منذ ان جعلت النصفية
عام ١٨٨٠

(ميزانية الايرادات المخصصة)

ايرادات

المتحصل	المربوط	الزيادة	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	سنة
٤٥٧٥٨٦٠	٤٢٥٩٥٨٨	٢١٦٢٧٢	١٨٨٠
٤٧٧٥٨٦٥	٤٢٤٨٨٨٢	٥٢٧٠١٢	١٨٨١
	٤٢٧٧٢٥٥		١٨٨٢
	٤٢٨٧٦٨٦		١٨٨٢

٨٤٢٢٨٤

المصروفات

المصروفات التي حصلت	الزيادة	جنيه مصري
جنيه مصري	جنيه مصري	سنة
٢٩١١٨٦٢	٦٦٦٩٩٧	١٨٨٠
٤١٠٩٨٦١	٦٦٦.٣٤	١٨٨١
المربوط		
٤٠٩٧١.٠	٢٨٠٢٢٥	١٨٨٢
٤١٦٧.٦٧	٢٢.٦١٦	١٨٨٣

(ميزانية الإيرادات الغير المخصصة)

إيرادات

المحصل	المربوط	الزيادة	جنيه مصري
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	سنة
٤٤٤٢٥٢٩	٤٢.٢.٢٤	١٢.٥.٥	١٨٨٠
٤٤٦٢٨٩٥	٤١٧.٥٢٨	٢٩٢٣٥٧	١٨٨١
	٤٢٦٩٢٢١		١٨٨٢
	٤٤١٦٩٤١		١٨٨٣
			٤١٢٨٦٢

المصروفات

المصروفات التي حصلت	الزيادة	جنيه مصري
جنيه مصري	جنيه مصري	سنة
٠.٢٨٢.٥١	٦.٢.٢٨	١٨٨٠
٤٢٦٧٥٦٢	١٩٦٢٢٢	١٨٨١
المربوط		
٤٢٦٦٨٦٨	٠.٤٢٦٢	١٨٨٢
٤٤١٤٨٥١	٠.٢.٩.	١٨٨٣

(١) ان ميزانية عام ١٨٨٠ ينبغي ان تحسب ميزانية اعيادية لان قانون التصفية لم يسر
مفعوله الا من شهر لا بعد من ذلك العام ولكن يمكن اتخاذ نتائج عام ١٨٨١ قاعدة منظمة للبناء عليها

(الإيرادات)

يبين من الكشوفات المقدمة أن إيرادات الميزانية المخصصة قد زادت عن المربوط لعامي ١٨٨٠ و ١٨٨١ مبلغاً لم يكن أقل من ٨٤٢٢٨٤ جنيهًا مصرياً وأما زيادة إيرادات الميزانية الغير المخصصة فقد بلغت ٤١٢٨٦٢ جنيهًا مصرياً وجملة الزيادتين عن المدة المذكورة تبلغ ١٢٥٧١٤٦ جنيهًا مصرياً

وهذه النتيجة المقدم بيانها نظرتها لجنة التصفية فاتها قررت الإيرادات بكيفية يمكن بها الحصول من الميزانيتين على زيادة في الإيراد عن المصروف فاصد بذلك من وجه أن تكون زيادة ميزانية الإيرادات المخصصة وأية بأعداد مبلغ الاستهلاك ليكون بنسبة عظم مقدار الدين ومن وجه آخر أن تكون زيادة ميزانية الإيرادات الغير المخصصة كافية للقيام بجميع المصروفات الغير الاعتيادية المصروفات

أن الزيادة في مربوط المصروفات عن سنة ١٨٨٢ ناشئة عن أنه أدرج في الميزانية الاعتيادية مصاريف كان من الواجب القيام بها من الميزانية غير الاعتيادية لو أمكن أعداد هذه الميزانية كما سأبين ذلك فيما بعد

وقد نشرت الحكومة المصرية تقريراً " محرراً بغاية الاعتناء سبباً على قدر ما أمكن معرفته في شهر اكتوبر الماضي لما عساه أن يكون من تأثير الحوادث الاخيرة على إيرادات ومصروفات ميزانية الإيرادات غير المخصصة لعام ١٨٨٢ ويمكن تلخيص ميزانية الحكومة بالصورة الآتية

(ميزانية الإيرادات الغير المخصصة)

(إيرادات عام ١٨٨٢)

	جنيه مصري
مقوم الإيرادات الغير الصافية (ومن ضمنه مبلغ ١٤٠٠٠٠ جنيه مصري المدرج في الميزانية بصورته من الهوائك)	٤٤٢٦٢٢٢
نخص منه المبلغ المنظور عدم تحصيله	٠٢٦٨٦٢٢
صافي الإيراد المنظور تحصيله	٤١٠٧٦٠٠
تكلفة ٧ في المائة على مخصلات المديرية المخصصة	٠٠٢٢١٠٨
جملة الإيرادات الصافية	٤١٤٠٧٠٨

(١) هو التقرير المثلث في الصفحات ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ من هذا الجزء

١ مصروفات عام ١٨٨٢)

جنيه مصري

٤٤٦٦٨٦٨	مفوم المصروفات	
	يخص منها	
	جنيه مصري	
١٠٠٠٠٠	المبلغ المدرج في الميزانية غير الاعتيادية للحرية	
١٨٦٨٦٩	المبالغ المنظورة في اقتصادها من مصروفات الادارة	٢٨٦٨٦٩
		٤١٧٩٩١٩

مقدار الزيادة في ميزانية الحرية ٠٠٨٨٠٠٠

٤٢٦٧٩٩١ جملة المصروفات

اما الميزانيتين اللتين تقدم بياهما معروفتان بالميزانيتين الاعتياديتين اعني ميزانتي الإيرادات والمصروفات الاعتيادية للسنة

(الميزانية الغير الاعتيادية)

ان الزيادة المخفية في مربوط الإيرادات والاقتصادات المدلول عليها بالفرق الكائن بين المصروفات الحقيقية والمصروفات المقدرة حصولها من ميزانية الإيرادات الغير المخصصة كانت الى الان تؤخذ بأعداد مبلغ في آخر كل سنة ليكون قاعدة تبني عليه ميزانية خصوبة للسنة التالية تعرف باسم الميزانية الغير الاعتيادية للإيرادات الغير المخصصة ^(١)

تشمل الميزانية الغير الاعتيادية على جميع المصروفات الغير الاعتيادية والغير المنظورة التي لم تدرج بالمبالغ اللازمة لها في الميزانية الاعتيادية لان هذه الميزانية انما تقررت للمصروفات الاعتيادية ثم ان الميزانية الغير الاعتيادية تؤخذ للحكومة بتخصيص اعتمادات على وجه مستثنى لاجراء اعمال تتعلق بالسكة الحديدية او بكل ما كان ذا منفعة عمومية ونس الضرورة اليه وهي تمكن من القيام بأمر الاعانة السنوية المخصصة للسودان وسداد العجز الذي يحصل في مصلحة الدومين فاذا لم تحصل زيادة فلا تقرر ميزانية غير اعتيادية والمصروفات المتقدم بياها وغيرها من المصروفات المائلة لها تحوّل بمقدار الامكان على الميزانية الاعتيادية

اما الاقتصادات المخفية في الميزانية الغير الاعتيادية لعام من الاعوام فننقل الى اعتماد الميزانية الغير الاعتيادية للعام التالي وعلى هذه الصورة كان اعداد الميزانية الغير الاعتيادية لعام ١٨٨٢ مما تحقق من زيادة إيرادات الميزانية الاعتيادية والاقتصادات الحاصلة من الميزانية غير الاعتيادية لعام ١٨٨١ وبيان ذلك كما يأتي

^(١) ان زيادات الميزانية المخصصة محفوظة لاستهلاك الدين بشراء سندات

(الميزانية الغير الاعتيادية لسنة ١٨٨١)

جنيه مصري	
اقتصادات مخففة من مصروفات سنة ١٨٨٠	٢٩٤١٦٣
زيادة في الإيرادات (صافية) ^(١)	١٥٣٥٧٣
الميزانية الغير الاعتيادية لسنة ١٨٨٢ ^(٢)	٥٤٦٧٣٦
اقتصادات من الميزانية الغير الاعتيادية لعام ١٨٨٠	١٨٩٤٨٣
زيادة في الإيرادات	١٩٦٣٣٣
	٢٨٥٨١٦

فلو بقيت الأمور جارية في مجاريها لحصل في غالب الظن زيادة في عام ١٨٨٢ تبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه مصري تقريباً وحفظت لأعداد الميزانية الغير الاعتيادية لذلك العام ولكن جاءت حوادث عام ١٨٨٢ فأخلت بميزانية هذا العام وميزانية العام الحالي إلى حد لا يعرف إلا متى أقفلت حسابات عام ١٨٨٢ في أبريل عام ١٨٨٣ لأن أقفال الحسابات في مصر لا يكون إلا بعد أربعة أشهر من انقضاء السنة

وبين من ميزانية الحكومة التي نشرت في شهر أكتوبر الماضي عن عام ١٨٨٢ والتي تقدم بأنها في هذا المطلب من التقرير أنه لا توجد زيادة ما لأعداد الميزانية الغير الاعتيادية لسنة ١٨٨٢ فالتزمت الحكومة في تحريرها الميزانية الاعتيادية لسنة ١٨٨٢ أن تراعي بعض المصروفات وتدرج في تلك الميزانية المبالغ اللازمة التي لولا حصول الخلل في الأمور لكانت تدرج في الميزانية الغير الاعتيادية أما هذه المبالغ فهي

جنيه مصري	
للسودان	١٠٠٠٠٠
للاشغال العمومية	٩٧٥٠٠

ومن هذا يتبين السبب الذي أوجب أن يكون تقدير إيرادات الميزانية المخصصة لعام ١٨٨٢ لأجل القيام بما لا بد منه من المصروفات الغير الاعتيادية مبنياً على مخصلات السنتين السابقتين لا على تقديرات لجنة التصفية كما جرت العادة في ذلك

ثم أن الزيادة التي كان يمكن أعضائها في آخر عام ١٨٨٢ لميزانية عام ١٨٨٤ الغير الاعتيادية ربما يحتاج إليها لسداد عجز الدومين الذي قدر بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه مصري على الأقل فالميزانية

^(١) اقتضت الحال أن يطرح من مجموع زيادة سنة ١٨٨٠ البالغة ٢٨٠٠٠٠٠ ٦٢٠٠٠٠٠ جنيه مصرياً مبلغ صاف قدره ٥٥٢١٢ جنيه مصرياً دفعته الحكومة إلى صندوق الدين طبقاً لما دلت ١٦٩ من قانون التصفية ^(٢) لم يتحقق شيء من الانقضاء في مصروفات عام ١٨٨١

الاعتمادية لعام ١٨٨٤ يجب ان تحصل اذن ميزانية العام السابق مصروفات غير اعتمادية ولتتمكن من القيام بهذه المصروفات يجب ان تكون المصروفات الاعتمادية ضيقة النطاق بقدر ما يصل اليه الامكان

وبالمجمل فانه يمكن بيان حالة مصر المالية بياناً اجمالياً بالصورة الآتية ذلك انه اعد لعام ١٨٨٣ ميزانية كافية للقيام بجميع حاجات هذه السنة ^(١) ولكن لم ينظر فيها الى مصروفات الجيش الحال ولا الى فوائد السلفة اللازم عقدها لاداء تعويضات الاسكندرية وقد عرض على الحكومة بشأن هذين الامرين عدة آراء فاذا قبلتها كان لنا ان نتوقع عود المالية المصرية في آخر عام ١٨٨٤ الى حالتها الاعتمادية

وربما كان من المفيد ان نعقب الملاحظات السابقة المتعلقة بالميزانية بالملاحظات اخرى على الدين المصري ونسبياً للمراجعة والتفصيل قد وضعنا جدولاً مقابلة (ملحق رقم ٢) للدين المصري من منذ ان قدره المسند كيف في اول الامر عام ١٨٢٦ الى الوقت الحاضر اي اول يناير عام ١٨٨٣ كانت الديون المصرية على عهد مأمورية المستر كيف على ثلاثة اقسام

(القسم الاول) دين الحكومة الفونصوليدي { فائدهما كانت تدفع

(القسم الثاني) دين الحكومة السائر { من ايرادات الحكومة

(القسم الثالث) الدين الفونصوليدي والدين السائر اللذان كانت فائدهما مضمونة بايرادات الاراضي الخاصة بالخدوية المعروفة باراضي الدائرة

وفي عام ١٨٢٨ زيد على القسم الثالث سلفة جديدة عقدت على الاطيان الخاصة بالعائلة الخديوية المعروفة الان بالدومين واستخدمت هذه السلفة لتسديد الدين السائر وهو القسم الثاني وفي عام ١٨٨٠ اعدت مبالغ لتسوية ما بقي من دين الحكومة السائر ومن دين الدائرة السائر وذلك باصدار سندات جديدة من دين الحكومة الفونصوليدي (وهو القسم الاول) اما الدين السائر فكان حينئذ يزيد قليلاً عن تسعة ملايين جنيه والنصف التي شرع فيها عام ١٨٨٠ هي الان على وشك الانتهاء اذ يطرأ ان تكون نهايتها في آخر هذا العام ^(٢)

وهذا بيان حالة الدين السائر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣

الموجودات

جنيه مصري

١٨٦٨١٤٤

^(١) يتبين من تقديرات شهر اكتوبر الماضي المتعلقة بميزانية الايرادات الغير المخصصة لعام ١٨٨٣ التي تقدم ذكرها انه حصلت زيادة في المصروفات على الايرادات ولكن مع ذلك لنا من الان موجب للامل بان الموازنة ستكون محفوظة (٢) ١٨٨٣

المطلوبات

جنيه مصري

(١) ٥٠٠٠٠٠ } قيمة ما قدر دفعه من الطلبات الباقية ٤٦٣٢٢٢٤ جنيتها مصرياً التي اقيمت
 في شأنها دعاوى لدى المحاكم ولم تصدر فيها احكام
 ٢٤١٠٢٩ قيمة الطلبات التي لم يقدم فيها دعاوى لدى المحاكم
١٤١٠٢٩ جملة المطلوبات

٩٦٥١٥٨ عنها جنيه استرليني

فاذا كان التقدير المتقدم بيانه مضبوطاً بقي للحكومة مبلغ وجب تخصيصه لاستهلاك الدين
 الموحد بتنفيذا احكام قانون التصفية
 اما دين مصر على حالتها الحاضرة فنقسم على الصورة الآتية
 القسم الاول دين الحكومة التوضوليدي وهو على فرعين

جنيه مصري

٢٢٥٢١٨٠ الفرع الاول الدين الممتاز
 ٥٧٠٢٣٧٨ الثاني الدين الموحد
٧٩٥٥٢٥٨ جنيتها مصرياً

القسم الثاني الدين التوضوليدي المضمون بالاراضي الخديوية وهو ايضا على فرعين

جنيه مصري

٩٢٦٢٨٧٠ الاول سلفة الدائرة
 ٨٣٥٦٤٦ الثاني سلفة الدومين
١٧٦١٩٢٢ جنيتها مصرياً
 ١٧١٧٢٩١ جملة الدين

القسم الاول وهو دين الحكومة التوضوليدي سنوياً فرعيه هما

جنيه مصري

١١٨٦٦٦٥ سنوية الدين الممتاز في اول يناير سنة ١٨٨٢
 ٢٢٨٠٩٥١ سنوية الدين الموحد في اول يناير سنة ١٨٨٢

٢٤٦٧٦١٦

(١) ان تنقيص الطلبات الى هذا الحد مبني على تقدير ثقات واقفين على حقيقة قيمة الطلبات

والايرادات الصافية المدرجة في ميزانية سنة ١٨٨٢ للقيام بهاتين السنتين كانت كما يأتي
(للدين المتأخر)

جنبه مصري

٦٤٩٧٨٨ . أولاً السكة الحديدية والتلغرافات

٠٠٢٩٢٧٨ . ثانياً ميناء الاسكندرية

للدن الموحد

(١) ٤٦٨.٢١ . ثالثاً الكارك

(٢) ٢٩٩١٩٧٨ رابعاً ايرادات الاربع مديريات المخصصة

٢٧١٩.٦٥

٢٨١٤٤٢٥ عنها جنبه استرليني

أما الموجودات المؤلفة من ايرادات المديريات الاربع المخصصة فمبلغ ٢٢٦٢٨٠ جنبها
مصرياً حاصل من الايرادات المقررة من دون اموال الاطيان ومنها مبلغ ٢١٥٥٥٩٨ جنبها مصرياً
حاصل من اموال الاطيان فيقيين من ذلك ان مقدار الايرادات المخصصة لدين الحكومة
الفونصوليدي مفررة كانت او غير مفررة قليل لانه لا يبلغ الا ٨٤٤.١ (١) جنبه مصري وأما
بافي الايرادات المخصصة وهو ٢٨٢٤٦٦٤ فؤلف من نوعين مختلفين :

النوع الاول وهو ايرادات السكة الحديدية والتلغراف وميناء الاسكندرية

والثاني القسم المتعلق بالحكومة من ايراد اموال الاطيان والمتروك لسداد مطالب دائمي
الحكومة وذلك في المديريات المخصصة

القسم الثاني وهو الدين الفونصوليدي المضمون بالاراضي الخديوية وهذا بيان سنوي فرعيه

جنبه مصري

٢٧.٥١٤ الدائرة

٤١٧٨٢٤ الدومين

٧٨٨٧٢٧

(٢) مستويات الدين المتأخر مقدمة على غيرها في الدفع من الايرادات المتقدم بيانها اذا
كانت القود المخصصة للدين المتأخر غير كافية ودعت الحاجة الى مبلغ آخر

(١) جنبه مصري

٢٩٦٢٨٠ . الضرائب المقررة في أربع مديريات

٠٦٤٨.٢١ . الكارك

٠٨٨٤٤.١

وكثيراً ما قيل ان هذه السنوات تدفع
ما في الخزينة من اموال الاطيان مع ان هذا
القول غير صادق وليس ما يثبت الا حصول
عجز والواقع بعكس ذلك فان مداد اموال
الاطيان للحكومة مقدم على غيره في ايرادات
الدائرة والدومين والسنوات تؤخذ من صافي
ايرادات الاطيان التي تنازل عنها حضرة
الحديد السابق وعائلته الى الحكومة فلو سدد
الدين او بيعت تلك الاطيان الى افراد
الناس لما تغيرت الاموال الاميرية المقررة
عليها بشيء ما

فليتبين مما تقدم انه اذا اسقطت ايرادات
الدائنة والدومين ومصرفاتها من جانبي
الحساب الاضافة والحسم كانت جملة الدين
المصري الحالي ٧٩٥٥٣٥٨٠ جنهما مصرياً وان
مصر تدفع لداينها اقل قليلاً من ثلاثة ملايين
وثلاثة ارباع المليون من جميع ايراداتها التي
تبلغ ثمانية ملايين ونصفاً وان الجانب الاقل
من المبلغ الذي تدفعه حاصل عن رسوم لا
عن ضريبة الاطيان العادية ولما الباقي فيحصل
جانب عظيم منه من الاجانب كما هو واقع في
ايرادات الكارك والسكة الحديدية وغيرها
ومعلوم ايضاً ان الدائنين المرتبطين لاراضي
الدائرة والدومين ينبغي حسابهم في عداد
الذين يدفعون الجانب الاعظم من النفود المعطى
لحاملي سندات الدين الفونصوليدي حيث انهم
يدفعون عشر مجموع اموال الاطيان تقريباً

(النتيجة)

حيث انني قد عرضت لسيادتكم بالصورة
المتقدم بيانها مجمل الوسائل التي اتخذت

لتنظيم الفطر المصري والوسائل التي لا تزال
في مقام الاعداد وعلى وشك التنفيذ بشي على
ان ابحث في النظام الذي اعدنا له تلك
الوسائل اي الى حد يمكننا الاستناد على استمراره
وثبوته

ان جانباً عظيماً من الامور التي نحن على
وشك ابرازها الى مقام الظهور لا بد ان يجري
وضعه موضع التجربة والاحساب لا سيما ما
يتعلق من ذلك بالحاكم الاهلية والنظامات
السياسية الجديدة لانه سيوكل امرها الى رجال
غير متوفرة فيهم شروط الاختبار والمعرفة

ولو كان شأني في مأموريته ان اجعل
مصر في مقام ولاية هندية تابعة لنا لاثبتتها بصورة
غير التي مثلتها بها فان يد الوكيل المستر
القوية كانت تجعل كل شيء طوع ارادة بما
امكن من السرعة ولكنا في مدة خمس سنين
نزهد ثروة البلاد وخبرها المادي بمقدار عظيم
بتوسيع نطاق الاراضي التي تزرع وزيادة
الايرادات وابطال شيء من العونة والاسترقاق
اذا لم يكن ابطالها بالمرّة وترتيب القضاء وغير
ذلك من الاصلاحات النافعة ولكن لو فعلنا
ذلك لرأى المصريون انفسهم اذ ذاك مغدورين
في شراء تلك المنافع وهو حق لم ان يرو
اذ يكون ثمنها فاحشاً وهو استغلال الوطني
وقضلاً عن ذلك فان حكومة جلالة الملكة
والرأي العام في انكلترة عارضاً في تلك الطريقة
المتقدم بيانها

ثم انه وان كان من المقرر لدينا ان النظام
الجديد لا يوجب علينا على الدوام تحمل تبعه
ادارة البلاد بوجه صريح او غير صريح لكن

من اللازم الضروري ان يصون الباء الذي
شيدناه من السقوط عندما نقض عنه يدنا التي
تعصده فانه لو حصلت مصيبة من هذا القيل
لكان ذلك تديراً بعود الفوضى الى مصر ونجدد
المنازعات في اوربا ونحن نستغل الان لمصلحة
العالم اجمع والذي يرغب كل واحد من الناس
هو ان تكون مصر في حالة السلام والطأينة
والنجاح والرضا وان تكون قادرة على وفاة
ديونها وحفظ النظام في ترعة السويس وان لا
يبدو منها شيء مما يثقل ذريعة للدخول الخارجي
بسبب اضطراب احوالها فلا بد ان تكون
فرنسا والدولة العثمانية وكل دولة من الدول
الاوربية راغبة فيما يرغب نحن من ادراك هذه
البينة ولا يتأتى لمن ان يحددنا على الوسائل
التي نتخذها للوصول الى ذلك

ثم ان مجرد جعل المنظمات النيابية في
البلاد يدل على بعدنا عن الاغراض الذاتية
فلو كنا نود جعل حكومتها تحت حمايتنا لما كنا
نتفكر في تلك المنظمات الا في اخر الامر لانه
مهما كان للدولة الحامية من المراقبة الشديدة
والسيطرة على حكومة مطلقة ضعيفة فان ما لهذه
الدولة من صفات الامر والهي في مثل هذه
الحال يزول اذا كان للشعب جمعية نواب
ينوبون عنه فان اقام وكيل الدولة الحامية
تتعدم في الحال بما يدير من الوزير من قول
لا اقدر على ابدائه ولكن قبل ان يقال بانه
يوجد ضمانه لاستقلال مصر يلزم وقت كاف
لتنظيم النظام الاداري الذي هو العنوان
الاول للاستقلال والتمكن بذلك من مقاومة
التوغل الموجب للشقاق من الداخل والخارج

وللتفكير على ذلك النظام ومعرفة مزاياه
وخصائصه واذا اريد نجاح ذلك النظام على ما
فيه من الصور المتعددة فيلزم ان يكون مستقلاً
وقوى ذلك كله ان الذين عائلوا مستقبلهم
بوجوده يلزم لهم ضمانه تفهم بناءه واذا قد تقرر
ذلك فكيف يؤمل ان الناس الذين نشأوا
على نير الاستبداد العتيق يخاطرون بالقيام
بامر المناقضة التي هي نعمة حيوة المحسومة
الشورية ويتقنون اولي الامر وينفون
عليهم ويعارضونهم اذا كانت دعائم الشورى
التي التجأوا اليها تنفذ عملاً محطمة تحت اقدامهم
ومن المعلوم انه ظهر الى مقام الوجود
مجلس مبعوثان في الاسنان وكان له وقع حس
في نفوس ذوي الافكار الحرة في اوربا ولم يرض
عليه بضعة شهر حتى اخفى عن الابصار
واضحى نصيره (١) وعلة وجوده يقاسي الآن
عناء في الطائف

فاذا لم يتحقق رجال سياسة الشرق
الناقدون للجرأة والاقدام اتنا فصدنا ان نفي
ونعصد بانفسنا النظام الذي وضعناه فليس لنا
ان نتوقع ان يكون وجود هذا النظام ملائماً
لم ولكن هذا نفسه ليس بكاف بل يجب علينا
ان نتصرف على وجه ان لا يكون في يد
الميكمل السياسي الذي اعد اخيراً من الامور
ما يزيد على طائفه التي لم تجرب بعد فان
البلاد في مقام خطر والامور الضرورية العارضة
لحكومتها عظامه جداً وهي تستلزم من جميع
الوجه حتى من وجه الفلسفة السياسية نفسها

(١) اشارة الى مدحت باشا

(رقيم اللورد دوفرين الى شريف باشا)
 هذا هو تقرير اللورد دوفرين المطول
 الذي جاء محمياً على البحث في جميع قروع
 التنظيمات المصرية وقد صادف يومئذ قبولاً
 حسناً ولقي في صدور الكثيرين محلاً واسعاً
 من الاستحسان ما عدا بعض امور فيه جاءت
 غير ملائمة لمقتضيات الحال وغير منطبقة على
 حقيقة العلم باحوال البلاد ككلامه على اللغة
 العامية في مصر واللغة العربية الفصحى وإثارة
 الاولى على الثانية وغير ذلك مما لا يخفى على
 الناقد البصير

وبعد ان رفع هذا التقرير الى اللورد
 غرانفيل ناظر خارجية انكلترا اذ ذاك وعزم
 على السفر من الديار المصرية ارسل الى شريف
 باشا رئيس النظار يومئذ الرقيم الاتي
 قال

عزيزي شريف باشا

انشرق بان ابعت اليكم قبل سبقي من
 مصر التقرير الذي اعدته في تنظيم الديار
 المصرية ولقد كانت لي ان اقتصر على تقديمه
 لكم ككتاب رسمي لو لم يكن بيننا من العلائق
 الودية ما ارشدني الى طريقة اخرى في تقديمه
 فاثرت ان بلفنكم اياه مصحوباً برقيم خصوصي
 واذا ذاك تمكنت من اغتنام الفرصة لان ابدي
 لكم آرائي الذاتية من غير تعرض لمسئولية حكومة
 جلالة الملكة

وفي ما مولي ان تعدوه عبارة عن الاراء
 التي تبادلناها فيما حصل بيننا من المناياات
 العديدة والمداولات التي بذلنا فيها الجهد
 وتحصوه بياناً للهبة المشتركة التي اشتغلنا بها

الدقة والتروي في قضائها وقد اجتمعت عدة
 احوال مختلفة وجعلت الفلاح في ضيق شديد
 فان علائقه مع ارباب دينه الاوربيين قد
 اشتد امرها وصار في الخطر وزراعة البلاد
 آخذة في ان تخط الخطا سريعا لان التربة
 قد انتهكت قوى اخصابها بسبب الافراط في
 زرعها وباسباب اخرى وحيث ان اشغال
 العمرة لم تعد كافية لتطهير الترع صارت الارض
 الصالحة للزراعة آخذة في النقصان فاذا لم
 يتيسر لنا وجود دواء في الحال لمعالجة مالية
 البلاد وقعت المالية في الخطر

فرجال الحكومة الوطنيون لا قدرة لهم
 على مقاومة جميع هذه المصاعب ولو كانوا
 معانين على ذلك بالنظامات الجديدة ما لم
 نرشدكم باخبارنا ونساعدكم بميلنا اليهم

ولما كانت الاحوال على تلك الصورة
 رأيت ان ابين لسيادتكم انه لا يسوغ لنا ان
 نعد الاصلاح امراً قد تم ونفذ ولا اننا قمنا
 بما تقتضيه التبعات التي حملنا اياها ظروف
 الاحوال ما لم نر مصر قد تخلصت مما ابت
 سابقاً من المشاكل الخطيرة ومتى ادركت ذلك
 نتركها ونحن مرتاحو البال وحيث انه تكون
 مستحقين لثناء اوربا علينا لاننا نكون قد قضينا
 مهمة كل واحد بحسب ان يراها منضية ولو لم
 يمل الى القيام بقضائها

على انه في ذلك الحين ايضاً لا يتحقق ثبوت
 ما فعلناه ما لم يفهم ارباب الشؤون في ذلك
 حتى النهم انه لا يتأتى ان يعرض تداخل ما
 بين انكلترا وبين مصر التي اعادتها حكومتنا
 الى الوجود او يظلمها نفوذ اخر مذهب لاعمالنا

جرت معالجة الخلل الذي كان واقعاً في نظام
البوليس فصارت البوليس تميل الى الثقة بها
وكذلك الجندرية في المديرية فانها خلصت
داخلية البلاد من شر اللصوص الذين اقلقوا
الراحة العمومية في القرى

وان المحصولات في الوجه التالي في حالة
مرضية وكذلك محصول الحبوب في الوجه
البحري فان دلائله تبشر بجودته والاموال
الاميرية تحصل في مواعيدها والاهالي يتعاطون
اشغالهم مطمئني الخاطر ناعمي الببال ولجنة
التعويضات (١) متبعة اعمالها والمبالغ التي
خصصت لارباب مطالب التعويض تستوجب
ارتضاهاهم بها

ثم انه بالنظر الى ما امتازت به دولتكم
من عواطف الشفقة قد اتخذت جميع الوسائل
اللازمة لكي تصرف في الحال مبالغ التعويض
التي لا تزيد عن مائتي جنيه فعاد صفار النجار
الى شجارهم وبنوا مخازنهم وقد صرح ناظر الداخلية
بان استعمال الكرياج مخالف للقوانين وكان
عزل اثنين من كبار الموظفين اللذين كانا
يجهزان اعماله شيئاً ان الحكومة مصرة على استمرار
ابطالهم ولقد ازيل الغش والمناشد الواضحة فيما
يتعلق بامر العونة والعناية منصرفه الان الى
اجراء اصلاحات فيها

نعم انه لا يزال موجوداً شيء من مصائب
السلطة الاستبدادية والرشوة في بعض المستخدمين
وكثير من المظالم والتعدي ولكن هل يتوقع

على انه لا يحال لي ان اعتقد ان تكون دولتكم
اورشادكم مسئولين عن جميع الامور والاراء
المندرجة في ذلك التقرير الشامل لعدة مواضع
ولكن بالنظر الى كون ما فيه من المشورات
ذات الامة العظمى شيئاً على معلومات وامور
صادرة عن عظيم اخباركم السياسي
وعن معرفتكم لاحوال البلاد معرفة مستكملة
فمن اجل ذلك اراني سعيداً بان اعترف
بتفضل ذوات نظيركم سيجعلون مصر مديونة لهم
بالمنافع التي تنتج من مشروع ذلك الاصلاح
ولقد كنتم دائماً يا عزيزي نصير الحرية وظهورها
واسان حال مصر الصادق في اعمالها وامانيها
السياسية وقد مكثتوني من ان ابين للحكومة
البريطانية الطريقة التي توصل مصر الى النجاح
واسمريتم على عمل شرعتم فيه من زمن طويل
تحت حماية الحضور الخديوية ورعايتها غير اني
آسف جداً من اضطراري الى الارتمال من
مصر والعود الى الاسنان وعدم بقائي مشغولاً
بالتنفيذ التدريجي لتلك الطرق التي اعدت
بمزيد الحكمة والتي لا تلبث ان توصل مصر الى
مقام العدل وتنبها الطمأنينة والخير السياسي

نعم اننا في الواقع لسنا الا في بداية عصر
جديد والاصلاحات التي ابدناها كأنما قد
كشفت لنا الحجاب عن فساد المنهج القديم الذي
يلزمنا البناء عليه مدة ما غير انني اطمحكم مع
ذلك بما تم من النجاح فقد زال الاضطراب
المعنوي الذي نشأ عن الحوادث الاخيرة
واستمرت الراحة في مصر جميعها

وان الذين تسعوا نجاح تنظيم الجيش قد
شهدوا النتيجة التي حصلت من ذلك ولقد

(١) هي اللجنة التي سيأتي الكلام عليها

لم تكن تتوقعها في سبيل انبهاضها من رقة
المخول فاذا لم تنجح فاللوم الا على انبهاضها نعم
ان العفة التي يتعين عليها ان تتجاوزها ربما
كانت صعبة ولكن لا توجب هت العزيمة
وضعت الهبة

ولقد ازلت دولتكم مشكلة من اعظم المشاكل
ارتباكاً وهي المتعلقة ببيع املاك الدومين
وتصرفون العناية الى حل مسألة ديون
الفلاحين فان هذه الديون في منشأ ما يخشى
ان يطرأ بعد على مصر من الكدر والاضطراب
مما كانت كيفية ظهوره وان مجرد رغبة الحكومة
في ايجاد الوسائل المؤدية الى ازالة ارتباكات
الفلاحين من ذلك القليل مع مراعاة فوائد
مدابهم القانونية بغير الحالة الحاضرة عاجلاً
واما بقية المشكلات فيقتضي حلها الزمن
والصبر وحسن الادارة هذا ويمكن لدولتكم في
قضاء مهمتها ان تثق كل الوثوق بما تلقاه من
المساعدة الصادقة من الموظفين الاوربيين
الذين استخدموا في الادارات فانه قليلاً ما
يتأتى ان يكون في دوائر حكومتهم اجنبية جماعة
توفرت فيهم شروط الذكاء والاختبار كأولئك
الموظفين فان رغبتهم الصادقة في ان يكونوا
مخلصين لبلد اتخذوها وطناً موقفاً ببعثهم على
المنافسة في قضاء واجباتهم والاحترام لرواسمهم
ولولا هم الجناب الخديوي فمع مساعدة رجال
متصفين بهذه الصفة لا يتأتى ان يتعذر على دولتكم
التجاح في تحصيل حركة ادارة البلاد بوجه
السرعة

واني لا اود ان اختم هذا الرقيم قبل ان
ابدي لدولتكم شكراتي الذاتية مما كتبت القاء

احسن ما توقعنا من بلاد نجد القانون فيها
ما يشبه هذه الحرية ومن الامور السارة ان يتم
البحث في القوانين المدنية والجنائية وكذلك في
طرق المحاكمات وسبوع كل ذلك موضع العمل
في مدة يسيرة فيضمن للمصري من اية طبقة
كان حقوقاً مطلقة سواء كان من حيث حياته
او ماله فيمكنه اذ ذلك ان يطالب بحقوقه لدى
محاكم قانونية مستقلة بنفسها لا تؤثر فيها الادارة
بشيء ما ومتى ظهر ارتكاب اقل تعدية او ضرب
اي فلاح او حصول مخالفة في امر العونة
فيعاقب مرتكب هذه الجرائم مما كان مقامه
بالعقاب المنصوص عليه في القوانين فتقل بذلك
الرشوة والظلم في مصر كما في اي بلد آخر
ولقد تنضلت دولتكم فاكنت لي ان
النظامات النيابية التي من بها الجناب الخديوي
على مصر واهلها ستوضع موضع الاجراء قبل
انقضاء السنة ثم انه وان اعتقد الجميع ان هذه
النظامات تمكن من تقرير قواعد حكومة جيدة
الا انه قد حصل ارتباك في امكان وجود
رجال ذوي استعداد ولياقة ولكنني لست ممن
يرتابون في ذلك فانه يقال في الكلام السائر
(كل واحد يعلم ان يعثره العمل ولكن لا يسه
يعرف ذلك قبل غيره) فالنواب يستطيعون
تعيين الداء باظهار حاجات الامة ليسهل تعيين
الدواء

ثم انه لا يتعذر اعداد رجال لادارة الحكومة
ويمكنني ان اعين من عرفت منهم رجالاً توفرت
فيهم نزاهة النفس وشروط الاختيار يرتاحون
الى المساعدة في احياء بلادهم
والمعلوم ان البحث قد اسعد مصر بفرصة

دائماً في علاقتي معكم من اللطف والاياس ولقد
يسر لي ان علمت حق العلم سمو مكاتبتكم من
حيث سلامة الطبع واستقامة الاخلاق وشرف
النفس ومحبة الوطن

وربما كان من المنيد ان اريد شيئاً على
ما تقدم ذكره دولتكم انني اخاطبكم بصفة صديق
لا بصفتي الرسمية فاقول

ان دولتكم وانا قد اتفقنا تماماً في الرأي
اتفاقاً خصوصياً على امر وهو ان نهم جميع
ارباب الشؤون ان نظام الحكم الذي صار
قريباً من الظهور سيكون مكيماً ثابتاً فان
النفس في اضطربت باشاعات التغيير والتبديل
اصبحت المنافع مخوفة بالاحطار سواء كانت
هذه المنافع عمومية او خصوصية تجارية او سياسية
ومن اجل ذلك فاني ابادر الى ان اؤكد لكم
ان النظام الجديد الذي ستحدثونه بمساعدة
حكومة جلالة الملكة واستحسانها لا بد ان يكون
مستمراً ثابتاً ولقد ابدي اللورد غرنيل غير
مرة ثقته بالحضرة الخديوية وصدق رغبته في
ان تكون الحكومة الخديوية مؤسسة على قواعد
ثابتة غير متزعزعة ولقد حصل كلام من هذا
النيل في مجلس نوابنا كان له حسن الوقع
وشدة الاهمية فمن اجل ذلك كله يجب على
اصحاب الوطنية الحقيقية من المصريين الذين
اخذوا على انفسهم الان تنظيم احوال بلادهم
ان يخففوا مساعدة الامة الانكليزية بجملتها لم
واعتمادها بهم وزد على ذلك ان اوربا نفسها
واقفة موقف الآمل المحب للاصلاح تتوقع نتيجة
الاخبار الذي شرعتم فيه وتضع لكم من التمعن
الصادق النعم الذي لهما وكلاء الدول الاجنبية

جميعاً بدون استثناء احد منهم رغبهم التدبيرة
في ان يروا مساعدكم مفرونة بالنجاح
واني لانيثكم عن يقين ان قد قرب الزمن
الذي نرى فيه الحكومات الاوربية تقدم
بمساعدتها في اغراضكم وآمالكم السامية وانهم
يشغلون جميعاً ابطال امر من اكبر الامور الموجبة
لتظلم الشعب المصري ونفوره وهو معافاة
الاجانب من العوائد والرسوم

هذا واني لداع لكم من صميم القلب وخالص
النية بكمال الصحة ودوام العافية متمنياً لكم القوة
الكافية لنوال امانتكم السامية مغتنماً هذه الفرصة
لابداء عواطف المودة والصداقة راجياً ان
تقع هذه المرة موقع القبول

(جواب شريف باشا)

فلما ورد هذا الرقيم على شريف باشا
ارسل اليه الجواب الاتي
قال

انكم لما عزتم على مبارحة البلاد المصرية
ارسلتم اليّ التقرير الذي قررتموه في شأن
اصلاحها واردم بذلك ان تبرهنوا لي ولرفقائي
على حسن ظنكم بنا وميلكم اليّنا وتبينوا ثقكم
بنا بناء على ما رأيتوه فينا من الرغبة الصادقة
في تنفيذ لانحننا الوطنية التي شاركتمونا فيها
متهبين بالاخلاص التام بمصالح القطر فأبدي
لكم على ذلك مزيد الشكر واخاطبكم بالطريقة
الودية التي اتخذتموها اتم فاقول

انه وان تيسرت لنا معرفة السبل الذي
سلكتموه على ما فيه من المصاعب والعنبات
التي حفت بها البلاد لكننا لا نرى اننا نستحق
النصيب الوافر الذي خصصتمونا به في استكشاف

نظامات نقضي بان يكون لها يد فيما يتعلق
بمستقبلها وصار لكل من المصريين وضعاً كان
او رفيعاً ان يعين من بين احتياجات الامة
قبل غيره بكيفية مفيدة وبذلك يشترك كل
واحد في ادارة البلاد ويتيسر للجميع ابلاغ
شكاياهم لولي الامر متيقنين بالانتفاة اليها متى
كانت حقيقة

وسيبادر بقدر الامكان الى ادارة حركة
المصالح الادارية والفضائية وكل ان يتوقع
قبل انقضاء السنة خير النتائج بالنظر الى مكارم
اخلاق الحضرة الخديوية التي هي السند الاول
في تنفيذ القانون الاساسي المصري تنفيذاً صريحاً
صادقاً ولا تتأخرانا وزلاتي عن المساعدة
في ادارة حركة النظامات الجديدة بدون مانع
ولا معارض ولكننا نرغب مع ذلك ان نساعد
في العمل الوطني الذي نحن مثابرون على
اتمامه بتأييد الامة الانكليزية وحكومة جلالة
الملكة لنا تأييداً سامياً ناشئاً عن تראה نفس
وكرم اخلاق وكذلك لحسن فعل الدول
الاجنبية الناضرة دائماً الى مصر بعين الرعاية
والاهتمام

وستلتمس اقوى مساعد لنا من افكار
وميل الامة التي متى استعملت بحسن بصيرتها
التؤدة والتأني في نوال النجاح الذي نتمناه من
احاق قلوبنا نفر بالمطلوب من جعل ذلك
النجاح ثابتاً مكيناً بعد تلك الصدمات العنيفة
التي زعزعت اركان البلاد من زمن طويل
وجعلتها محفوفة بالاعطال والمهلك

وبالجملة فانا ورفقائي لا ننسى فضلكم وما
تعين علينا من واجب الشكر لكم عند سعينا في

امال واماني جديدة فتمت ابوابها للديار المصرية
فان الفضل فيما تضمنه تقريركم من حسن بيان
حالة البلاد لا يعزى الا اليكم ولم يتأت لنا
ان نأخذ على انفسنا السير بغاية الاطمئنان
من الآن فصاعداً في الطريق المؤدية الى
اصلاح البلاد ونجاحها الا بواسطة حسن
بصيرتكم وسعة اخباركم وزيادة الاهتمام الذي
انقضت مأموريتكم المؤسسة على كرم الاخلاق
ولا يد ان يكون العدل اول ما يصادف في
هذه الطريق فانه اهم احتياجات الامم الضرورية
ولقد اهتمت الحكومة المصرية دائماً ببيت فوائده
متينة بالمخطاط شأن البلاد بدونه وانه الركن
المفرد للعبان اذ به تمتع التعديلات ونحصل
الطأينة وتحترم حقوق كل واحد من اية جهة
أريد الاضرار بها وقد اوشكت محامنا ان
نشرع في العمل ونصون جميع المصالح بقوانين
اعدت بكيفية ملائمة لعادات البلاد واحتياجاتها
اما من جهة الامور الشورية فقد رأت
الحكومة لزوماً لتحقيق الاماني الحرة التي ترغب
نيلها اذ عانت كثيراً من عدم وجود ما يدرأ
عنها الاستبداد . وبالنظر الى حسن مقاصد
الحضرة النفيسة الخديوية وتبالة اغراضها نحو
رعاياها لم نأل جهداً في توقع الفرصة الملائمة
لتسهيل سيرهم في طريق الحرية المعتدلة ولذلك
صدر اليوم بمقتضى ارادتها السامية وموافقة اراء
نظارها قانون اساسي (١) وهو عبارة عن
بداية عصر جديد للنجاح الحقيقي فتمت البلاد

(١) قد اثبتنا صورة هذا القانون في

احد النصول التالية لهذا النصل .

وقد قرر في عزمه أن لا يروح من النظر المصري قبل أن تشر قوانين المجالس المذكورة رسمياً وقبل أن يشر القانون الدستوري المتعلق بمجلس الاعيان ومجالس المديریات وهذا ما انصرف بجنة اليه ووقع خاطره عليه

وثلفت الصحف الانكليزية بل الاستحسان مقال اللورد في شأن انشاء جيش في البلاد المصرية وقاية لما من تعديات اهل البادية في الصحراء وقابلت كذلك بالاستصواب قوله في شأن اقامة نظام حري في مصر ان سن القوانين في اي البلاد يجب ان ينظر فيه الى حالتها والدرجة التي بلغها ارباب الاحكام بتدافعهم مع الرعية والوقوف على اطوارهم واخلاقهم والامور النظامية التي تستلزمها عاداتهم مراعاة لمقتضى الحال

ومن اهم ما بحث فيه اللورد بتقريره المسهب العبارة مسألة ديون الفلاحين او ديون الاهالي كما هو واضح في الصفحتين ٨٥ و ٨٦ من هذا الجزء ولما تعرض الان لما جعله مقدمة لبحثه المهم وانما نريد تعليق الشروح على المشروعين اللذين اورد موادها في قوله « واني قبل الانتقال من هذا الموضوع اقدم لسيادتكم (١) صورة مشروعين اعدا لتخليص الفلاح من حاله احدهما خصوصي والاخر يتم بمساعدة الحكومة » اما ما ذكره في المشروع الاول فقد جاء مطبقاً على رأينا الذي طالما ابدينا بلسان الخدمة الاختيارية واما المشروع الثاني وهو ان يستقدم البنك العقاري للغرض المين في الكلام على

(١) خطابه الى اللورد غرنيل

سائر الاحوال في تنفيذ اللائحة التي ساعدتموها كل المساعدة في تقريرها ونذكر دائماً انكم جنتم في زمن الاخطار لدرئها عنا وتخفيف مصائب البلاد وارشادنا الى العلاج بثقة تشد عضدنا ونؤيدنا خصوصاً اذا شتم (عندما تقتضي اوصافكم السامية تعيينكم في ما موريات اخر) ان تحفظوا لمصر ما اظهرتموه لها الى الان من حسن الالتفات سواء كنتم قريبين منها او بعيدين عنها

هذا واني ساخذ في ذهني تذكاري ما اتصل بيننا من العلاقات الودية وان الاشتراك مع رجل جليل القدر مثلكم في البحث والتدقيق في المسائل التي هم مستقبل وطني اعد شرفاً لي في الاعمال السياسية التي قضيت فيها زمناً مديداً

فصل

في استيفاء الكلام على عهد

اللورد دوفرين

(وفي كلامنا على مسألة ديون الاهالي)

وبعد ان رفع اللورد دوفرين تقريره المطول الى وزير خارجية انكلترة وارسل رقبه المنيب في النصل السالف الى شريف باشا وثلثي الجواب عليه اخذ شأنه بمصر ينحصر في الاجتماع بالحضرة الخديوية مع السير مالت للتداول في شؤون تنظيمات مصر الدستورية وقوانين المجالس المحلية

المشروع الاول (١) فلم يحن ملاماً للاسمية
الوطنية الحقنة

وها نحن مدونون في هذا الفصل اقوالنا
الخصوصية في شأن ديون الاحالي ورأينا الشخصي
في الطريقة التي يجب التعويل عليها في تسوية
هذه الديون لتكون في هذا التاريخ تذكراً
للمبصرين وتبصراً للتأملين

ان منشأ الضحك الحاصل والضيق الملتصق
على اعناق البلاد يبتدئ من عهد امراء الغز
اي من العهد الذي كانوا فيه متماطلين عليها
تسلطاً معنويًا حاكين فيها باسم السلطان حكماً
ظاهرياً فكانت الحروب تنشب فيما بينهم وتستمر
اوقاتاً طويلة يقتحم بعضهم في خلالها اموال
البعض الاخر من الثرى والبلاد ويوقعون
باهلها انواع الاذى فيقتلونهم ويحرقون مزارعهم
ويهبون اموالهم فلما تملك المغفورة محمد علي
باشا الشهير ووجد البلاد في هذه الحالة من
الخراب صرف الذهن وقتاً الى اصلاحها ولكنه
لم يتمكن يومئذ من مساعدة الفلاح واعادة ثروته
اليه بما رغب في اجرائه من المشروعات النافعة
من مثل انشاء العسكرية وتنظيمها على اصول
الافرنجية وانتاذه بلاد المسلمين والحرمين
الشريفيين من الوهابية الذين لا يجهلون امرهم
اهل المعارف التاريخية وفتح السودان
وانشائه العمارة البحرية العظيمة والترسحانة
والمستشفيات والمدارس وقيامه بحروب الشام
وغير ذلك من الاحوال المذكورة في عملها
المينة في مكانها مما اوجبه الى كثرة المصاريف

ومع كل ذلك كانت الحرية في ذلك العهد
قادرة على تسديد هذه النفقات والذي نعلمه يقيناً
من اخبار الرواة انها ما احتاجت قط الى
الاستدانة والاستقراض وانما كانت تضطر احياناً
الى تأخير رواتب المستخدمين وارجاء ادائها الى
بضعة شهور الى تأخير التيام بالتعهدات التي
كانت جارية بينها وبين بعض كبار التجار من
العلاء الذين كانوا يجلبون لها المهمات الحربية
فكان ذلك من البواعث التي ابقت الفلاح
متعباً مكبلاً بسلاسل الفاقة مشدوداً بوثاق
العسر

ودام الفلاح على هذه الحال الى ان عاد
المغفورة ذلك ابراهيم باشا من سورية بعد
انقضاء الصلح بينه وبين الدولة العلية بواسطة
الدول العظام فوجه اهتمامه اذ ذاك الى حالة
الزراعة واصلاحها ولما رأى ان الفلاح لا يستطيع
من نفسه امراً كافلاً باخراجه مما هو فيه من
الضيق ورأى انه لم يعد من حاجة لبقاء امراء
الجهادية منقطعين الى شؤون وظائنهم العسكرية
وان رواتبهم ستبقى جارية عليهم في حالة الفراغ
من الاعمال الحربية وان ليس من الحكمة
والندير ان يتناولوا معيشتهم وهم عطل من
الاعمال ورأى من ثم ان الفلاح يحتاج الى مرشد
يهديه الى الطرق اللازمة لاستقامة امره ووازع
يدفعه الى النهوض بواجباته وعلم ان المرء مما
كان صادقاً في خدمة الحكومة يشتغل لنفسه
اكثر مما يشتغل لغيره ارنأى ان العهد بامر
البلاد الى اولئك الامراء مفوضاً لهم تعبيرها
 واصلاحها بانفسهم ففعل ولم يحرم الفلاح مع
ذلك من ثمة انعابه بل جعل هذه الطريقة التي

اعتمد على اصولاً وقوانين يعني ان الاطيان
لا تعطى المنعبد ما دامت رائحة ومقدرة على
اداء ما عليها من الاموال باوفائها حتى ان
البلاد المتأخرة لا تحال الى المنعبد الا باختيار
اربابها وهو بعد باداء المال المطلوب للحكومة
بنامه ويجري بمعرفته فصل دعاوي الفلاحين
وإدارة اعمالهم وعندما تحال الى عهده يستدعي
الاهالي ويطلب منهم المقدار الذي يجب ان
يخصصوا لزراعته ويكون الباقي جارياً على ذمهم
وهي كلها اجراءات عادلة فان نتيجتها عادت تحسن
الاطيان كما لا يخفى وربما كان تحسن الاراضي
في الوقت الحاضر ناشئاً عنها

وراحت الابرار تكرر والسنون تكرر على هذه
الحال الى ان كان عهد المرحوم عباس باشا
وهو الزمن الذي استرد فيه الاطيان من المنعبد
واعادها الى اربابها اصنافاً كانت بينه وبين
العائلة الحديوية واختص بعضها بنفسه وعائلته
على ان الفلاح يفي الى انتهاء مدته فحسن الحال
لا يشكو ظلاماً

وكانت عنايته منجبة الى الفلاح الصغير
انقاذاً له من الكبر وبعبارة اجلى انه كان
يتصرف للضعيف من القوي ولا يخفى ما في ذلك
من الحكمة والحزم - وكان ذا سطوة عظيمة تنبأ
الناس تحت لوائها ظلال الامن فكان يسوع على
المتظاهرين باقل الاسور وعلى اصحاب الذنوب
الغنيمة حتى ان الرسل والسعاة كانوا يسرون
في زمانه من حيفه الى اخرى والمال منشور على
راحمهم لا خوف عليه من لص كامن او رابض
مفاجئ ولم يكن في عهده سكك حديدية وغيرها
من الوسائل المسهلة للصلات

وانقضت مدة عباس والقطر في راحته وعناء
وسعادة وصفاء لا يعرف للدين عهداً ولا ينطق
الا بما يستدل منه على ان خزائن الحكومة مملوءة
بالمال وجاء سعيد فرقي الكبار المتظاهرين واخذ
ببذل النفقات الكثيرة على الجهادية بدلاً بالغاً
في الاسراف ولكن من غير ان تنقص ضمانة
الحكومة او ينفذ جانب الامن وكان شديد
التيقظ كثير الانتباه عفيف النفس ايها حتى انه
أشير عليه باعطاء بعض اراض اميرية لابنه كما
اخبرنا احد كبار رجاله وكان قد اقترح عليه
ذلك فكان جوابه ان ما فعله عباس باشا
باعطائه الاراضي الواسعة والاموال الكثيرة لابنه
لم يند شيئاً وكانت مقابلته لذلك الاقتراح مقبلة
عن غير نتيجتها منعكس عن نور عهده وانشاره
لنفع الحكومة على نفعه الذاتي بان تخلى لها عن
بعض الاراضي المخصصة به وقال
« ان ما عندي بكتفي »

ومات وليس على الحكومة دين خلافاً لما
كانت تذكره الجرائد كذباً وبهتاناً وكانت حركة
امركا المعردة هي التي زادت في القطر اسباب
الثروة وافاضت عليه منهملات الخصب والرخاء
وجاء السجبل والبلاد في اعلى مراقب الامر
وافصح مقامات العمران والحكومة في راحته من
الدين فكان مبدأ المصاعب بعد انضمامها
ومنشأ عرى المتاعب بعد انضمامها فطلق بظلم
النلاح وبلغته تحت اقبال الديون ويستولي
على مقتنياته وامواله فآل ذلك الى الخراب
وجاءت الاضرار التي يلي بها الفلاح محصورة
في عدة امور نسب الى الحكومة اذ ذاك وتعتبر
مسئولة بها وهي

ولم يكن منهم من هو عفيف النفس الا النزر اليسير فان سوادهم الاعظم كانوا يستحصلون على ما يدفعونه لاولئك الرجال بطريقة الارشاء والتنفيل على الفلاح واعتماد الوسائط المؤدية الى الاضرار.

وكانت تنامي على ارباب الثروة من الفلاحين دعاوى باطلة لا اصل لها باعراء الحكام للبعض على اقامتها وذلك لغاية سحب اموالهم وكانوا يظلمون بغير هذه الوسيلة من وسائل العنف والاستبداد اما المظالم الظاهرة فهي زيادة الضرائب والرسوم والمقابلة والاسهم وبدل الجهادية وغيرها ما هو غني بشهرته عن البيان وعلاوة عليها كان العد يكرهون على التظاهر بالاعنى والمقدرة في حالة كونهم مثقلين بالديون وفوائدها الفاحشة وكانت الجرائد تذكره على ذكرها اعلاناً لغير النافع وتوبيهاً على العنول ببقاء الفلاح على حاله المعروفة من الترف والسعادة

ومن الاعمال التي جرت في عهد اسمعيل باشا انه لما قبض على زمام البلاد وجد على فلاح بعض ديون فرغب في افاذه منها وشرع في تسويتها فتوافق مع اربابها على الاستيعاض عنها ببنوات ذات فائدة ٧ في المئة لمواعيد متفرقة تنقضي في مدة سبع سنوات ثم انفذ ذلك على شريطة ان الفلاح لا يستدين والتاجر لا تسع دعواه بدين ما بعد تلك النسوية فاما الاول وهو امر النسوية فقد تم وكان موجباً لضرر الحكومة والفلاح وانتفاع الاوساط والمنداخلين في خدمة الحكومة وغيرهم « بالمعالم » (جمع معلوم اي جعل) الظاهر والرشاوي الخفية فان اصل دعواهم كان معروفاً بانهم لا

ان الاهالي لما اثروا عقيب حرب امركا بما حصل لاقطان مصر من الرواج جنوا الى الاسراف اقتداء بالحكومة وعملاً بما قيل من ان الناس على دين ملوكهم فاختلوا بشيكون التصور الشاذة وينشئون الابنية الواسعة ليس فقط في البنادر وامثالها بل في الغيطان والاطيان والمحلات المهجورة وكانوا يجلبون مفروشاتهما من اوربا بمعرفة التجار المراكيين فكانوا يتناغون ما يساوي مائة جنيه باضعاف قيمته مضافة عليه التوائد الفادحة وعلى هذا النمط عينه جلبوا من الآلات التجارية والادوات ما كان لازماً وغير لازم اقتداء ايضاً بما فعله اسمعيل باشا وقد بلغنا من ثقة ان بعض هذه الادوات لا تزال في صناديقها

واكثروا ايضاً من اقامة الافراح والولائم والنظائر بالموالد وبالغول في التبذير والاسراف حتى ان كلاً من العهد كان ينفق في المولد ما يزيد على الف جنيه . ولم يكتفوا بذلك بل كان كل منهم اذا طالب الى مصر مثلاً يتناح فيها المنازل الواسعة والسرايات الجميلة لينقضي فيها مدة اقامته البسيطة ويزينها بافروشات الجيدة والاثاث الفاخر كما هو شائع معلوم غير خاف على الازهان

وكان اسمعيل باشا يرقى هؤلاء العهد ويغنيهم الرتب والوظائف قصد الحصول بواسطتهم على ما ربه وإدراك متمنياته ومشتباته باخذ الاراضي من اربابها واستيلائه عليها فبعل منهم نظار اقسام وروساء مجالس ومديرين وكان يجري ذلك بمعرفة بعض رجاله وواسطتهم وكان لهم على كل وظيفة جعل معين يتفاوضونه من الموظفين

يقبلون الا ما كان ديناً يمكن ادائه الى الحكومة
في ظرف السنوات السبع وكان ينظر في ذلك
الى املاك المديون وموجوداته فبعد اخذ او تلك
المستغدين أدخل في جملة تلك الديون بعض
ديون كانت على اناس معسرين وكان الفلاح
يتقاد بالتفغل والغباوة الى ان يتفق مع التاجر
على ان يزيد في قيمة دينه ويستحصلها قديماً
اليوم في قبضها فكان لما يتناولها يضعها في جيبه
وينصرف الى حيث يهنا له العيش ويطلب
له المنام ولا يخفى ما كان في ذلك من الاضرار
التي اضرمت الحكومة والفلاح واما الثاني وهو
عدم عود الفلاح الى الاستدانة فلم يتم فان
الديون تراكت بعد ذلك وكانت الحكومة
تساعد التاجر في تحصيلها مع عليها بشوائدها
الباهظة ونقص الفلاح وتزيد اشد الجزاء الصارم
على ادائها

هذا الملخص ما تذكر من سير الاحوال
التي افضت بالفلاح الى التلف والدمار في
مدة اسماعيل فلنأت على ذكر الفوائد التي
حصل عليها والتي ليس في وسعه انكارها وهي
اولاً تخفيض رسوم الجمر على الصادرات
من ١٢ الى ١ في المئة وجلب الآلات المائنة
التي حصلت بها سرعة العمل وانخفضت النفقات
وجلب آلات اخر لطحن القطن فان الخلاجة
كانت تتأخر قبل ذلك العهد شهوراً وكان
الفلاح يؤدي عليها اجوراً كثيرة ويلتزم باداء
فائدة معينة على مدة التأخير وذلك لفلة وجود
الفلة والعمال اذ ذاك ولأن دواليب الخلاجة
كانت بدوية اما الان فقد انقلب الامر انقلاباً
تماماً فان الفلاح صار في امكانه ان يبيعها مع

بدرها يوم جمعها ويأخذ منها فيكون قد حصل
مما ثلاث فوائد الاولى فمن صرف الاقطان
بانتقال حلاجهما من الآلات اليدوية القديمة
الى الآلات الجديدة والثانية التسهيل وهلاك
الفوائد التي كان يلتزم بادائها على مدة التأخير
والثالثة وفرة الانتفاع التي حصلت له من
البذرة فانه بعد ان كان يدفع على حلاجة
القطن شيئاً معلوماً صار يعطي القطن مع البذرة
الى التاجر ويأخذ بدل القطن ما يوازي قيمته
وهو ثلاثين قرشاً علاوة عليه مقابلة البذرة
ولزيادة الايضاح نقول انه بعد ان كان
يؤدي عشرين قرشاً اجرة حلاجة القطن صار
يأخذ نحو ثلاثين فاذا ضم هذا الفرق الى
زوال الاجرة الاصلية كانت بالغة نحو خمسين
قرشاً ولا يخفى كذلك ما نشأ عن الآلات
الجديدة من الفوائد لسرعة عملها وما نتج عن
طلب البذرة بعد ان كانت غير مطلوبة الى
الخارج او بعد ان كانت تدعى الثمة يباع
الاردب منها في محله باربعة او خمسة قروش
ثانياً تسهيل وسائل النقل بواسطة السكك
الجديدة وهو التسهيل الذي نشأ عنه فرق
الاجرة وعدم بناء داعم لمدة التأخير التي كان
يضطر الفلاح الى اداء فائدتها وكلاهما امران
عاديان بالنفع عليه فان الارشالية كانت تصل
في مدى شهرين او ثلاثة الى المكان الذي كانت
ترسل اليه من المحطات البعيدة وذلك في ايام
انخفاض المياه المعروفة بالشحاح النيلية
ثالثاً اصلاح طرق مينا البصل بالاسكندرية
فانه خفض جانياً عالياً من اجور نقل البالات
لاسباً في ايام الشتاء وجعل اجرة نقل البالة الواحدة

٣٠ يارة بعد ان كانت تبلغ ٢٠ قرشاً وقس
على ذلك بقية الاصناف

رابعاً انخفاض اجور «المواعين» بسبب
اصلاح المينا وارصفتها

هذه هي الامور التي رأينا ان نبسطها في
هذا الفصل لتعرف منها حقيقة الحالة التي صار
اليها اهالي القطر وما رما بابراد القسم الاول
منها الا يات الاسباب التي نشأ عنها تراكم
الديون عليهم وهي موضوع كلامنا في هذا المقال
فاذا شاعت الحكومة ان تضع حداً مستوفياً
لنظام الضيق تعين عليها ان تتخذ الوسائل التي
تتمنع الناحلح من الاسراف وذلك بواسطة مرشدين
وطرق اخر

(النسوية)

اما الديون التي كثر تحدث الناس بشأنها
وتضارب فيها الأقوال واختلفت انواع المبالغات
في تقريرها وتنوعت اشكال الاشاعات في تعيين
مقدارها فلا يجب ان يصحح الناس سمعاً لما يقال
من انها تبلغ الملايين العديدة واما نسويتها فيما
نرى ويذهب اليها رأي العقلاء لاثم الا بالطريقة
الآتية وهي ان تشكل في المديرية لجان
تؤلف من عمد وتجار من ارباب الخبرة ينظرون
في امر هذه الديون باصولها وفروعها وفي امر
التساوي عليها فان ما تعلمه من الثغاة ان
اربابها يتوفون الى التخلص من مشاكلها بأي
الطرق والوسائل اذ ان ارواحهم قد بلغت حد
الزهوق من طول امد الاتجار فهم لذلك
اصحوا يرغبون في الاستراحة من متاعبها ولو
بنضبة شجيرة بخوقهم ولو نظرنا الى الاسباب التي
تبعث على هذه الرغبة رأيناها ظاهرة في مطل

المجالس وطلب الحسابات وكثرة المصاريف
والثغرات وطرح الاطيان للبيع من غير ان
تعطى حقها من القيمة الاصلية في الحالة الحاضرة
وضياع الوقت من غير فائدة وعدم قبول
المدبون وارتنصائه بطالب الدائن وتظلمه من
الرباه الناحش كل ذلك جعل التاجر متصرف
الخاطر الى التخلص من هذه المشكلات بما يكتبه
موتة التعب واتفاق الوقت الثمين الى الامجدية
نفعاً والمقرر المعروف ان جميع ارباب الدين
على اختلاف مطالبهم اي سواء كانوا من الدائنين
المرتهنين او من ليس عندهم اطيان مرهونة
يرومون الخروج من دائرة هذه المصاعب بأي
الوسائل والمظنون ان نسوية هذه المطالب
تجري على الطريقة التي يقرر بها اداء ثلثها
ثم ينظر في مطالب البنك العقاري على حدة
اما طريقة تسديدها فليس اشد ملائمة
لها من انشاء بنك وطني من مثل البنك الذي
كان قد صار الشروع فيه قبل الحوادث
العراية وواجبت ظروف الاحوال تأخير
مشروعه وكثيرة انشائه في أن ينشأ على اسهر
بشروط موافقة تتم بملاحظة الحكومة وان يكون
معظم رأس ماله مجموعاً في اهالي الوطن لتحصل
بذلك الفائدة المتصودة بالذات

ولا يجب أن يستعصب هذا الامر بالنظر
الى عدم اعتياد الاهالي على مثله بل ينبغي ان
تؤلف جمعيات عمومية تقوم باتعمال الترغيب
والتشويق فان ما تستطيعه الجماعة لا يقوى
عليه الفرد وان تعرض عليهم مشروعات هذا
البنك ليعلموا ان حياة الوطن متعلقة به فاذا
جمع منهم مليونان ساعدتهم البنوك الاخرى بالثمن

آخرين أو ثلاثة

ولا خفاء ان في القطر ثروة لم بعدم ركنها
ففيه قوم من اهل اغنياء قادرين على القيام
بهذا المشروع الخطير وما عدا كثرة النفود
المنشرة فيوما يرد اليه من كيانها الكثيرة نرى
ان الصادر منه الى البلاد الاجنبية يزيد على
الوارد اليه وهو يرهان على توفر الثروة التي
لا يزيد ما ناه الا انشاء هذا البنك ووضعها
فيه موضع الحركة بدلاً من ان تبقى مدفونة في
مدافن الخرص مخزونة فيما بعدونة كوزاً

وما اجدر ببناء الوطن ان يستخدموا
الخزون من اموالهم في شئ بلادهم وحفظ اراضيهم
وتنع انفسهم ثمرتها بعد ان يغرسوها في مغارس
العمل .

اما الطريقة التي يجب اعتمادها في تسديد
الديون بعد انشاء البنك فهي ان يعد البنك
الى تسديدها بعد حصول التسوية وبسطها
على المدينين الى سنين معينة بفوائد خفيفة
وان يعتمد في الاستحصال عليها ضمانات مشايخ
البلاد وعمدها بعرفة المديرات فيكون من
واجباتهم اذ ذاك التحفظ على محصولات المدينين
ومن تعهدتهم ان يدفعوا منها الاموال الاميرية
ومطالب البنك المنسطة

ولا حاجة الى زيادة القول بايضاح ان
اننا هذا المشروع يتوقف عليه اصلاح الخلل
وتقوم المعرج وقضاء الحاجات وامتناع البلاد
وتبويضها من رقدة الخمول بزوال ائتمال
الفوائد النادحة عن عائق الاهالي واكتفائهم
مشاق صرف الاوقات في الدعاوي وتكبد
المصاريف الكثيرة التي تستلزمها المرافعات

والمحاكمات

ولقد عانى الفلاح كثيراً من مسائل الدعاوي
الخفيفة والنضايا الجزئية التي يتدرب من اجلها
الى اماكن المجالس البعيدة فيجمل على صرف
اوقاته بالخسارة ومعاناة المشاق وتكبد النفقات
فلو جعلت مراكز النضياء باموره البسيطة وقصل
نضايه الجزئية في محل اقامته لحصلت له رحمة
عظيمة بقطع الاسباب التي تزيد رزوقاً تحت
اثنال الانعاب وذلك باناطة النظر في تلك
النضايا وجعلها متعلقة بمشايخ القرى وعمدها فانهم
اولى بل ربما كانوا ادرى بدقاتها واحوالها سواء
تملت بمسائل الحدود او بغيرها من المسائل
الاهلية التي لا تخلو في الغالب من الوقوع
بغير انتطاع

ونقول ايضاً فيما يتعلق بانشاء البنك
الوطني ان بعض الناس ذهبوا الى ان القطر
المصري قد صار الى حالة التلف والدمار
وانه لم يعد في امكانه ان يستعيد ما كان له
من المقام الاول في دولة العثمان فجاوبنا على
ذلك مبين في ان البلاد التي تغلبت على ظلم
اخاليك وامراء الغزوقياتهم الاستبدادية بعد
ان تحملتها بقوة انفض منها اقتدارها على الثبات
لا يصعب عليها النهوض من حضيض التأخر
الى اعلى طبقات الفلاح اذا عمدت الى وسائل
التخلص من شر النكبات الماضية وفي المنشورات
السابقة التي صدرت من مطبعة هذا النارنج (١)
ونقلت مؤداها او نص بعضها جرائد القطر
كفاية ان يود ان يقف على الدروح المستنواة

المتعلقة بأزوم انشاء هذا البنك ولما يرغب في معرفة المسوغات الشرعية التي لا تمنع من انشاء واتخاذ وسيلة مثل احياء هذه الديار ودفع الكروب عنها وخدمة المصالح الوطنية بالامانة والصدق على مقتضى قوانينها وشرائعها وانما لفائدة ثبت في هذا الفصل صورة المنشور الذي صدر قبل الحوادث العراقية في شأن انشاء البنك الوطني ليكون في هذا التاريخ اثرا من آثار الماساعي الوطنية السابقة على ان ترتب عليه في المستقبل فائدة ينفذ بها المشروع ونفسي الانية

اما المنشور فلهذه هي صورته وقد جاءت بعنوان

انماء المال

ما اوجد الله جلّ جلاله من مخلوقاته شيئا الا ليثمر وينيد وما يرضي الله ان تدفن مواهبه في الارض ولا تعطي ثمرا بل يرضيه ان ما اعطاه للفرد يستثمر فيثمر وينيد الجماعة فكلمنا سعي عباد الله في استثمار ما وهب ليعود ذلك الثمر بالنفع على صاحبه وعلى الجمهور رضي الله عنهم وزادهم خيرا واوسع الرزق بين ايديهم . والناس في هذه الارض على اختلاف انسابهم وانماطهم متكافلون متضامنون ما مورون جميعا بالعمل والتعاون في ما يعملون يد المثرى منهم التغير بما هو وصاحب الارض يستخدم المعدم في زراعته والعلم يرشد الجميع في استخدام ذلك المال واستثمار تلك الارض ام الخيرات بالطريق النسط والسبيل القويم . ولولا هذا التعاون ما استفاد الانسان من عمله ولا من ماله ولا من الارض التي بسطها الخالق بين يديه أكثر ما

يستفيد سائر المخلوقات الحية مما تنصص محالهم وما تنبت لهم الارض انفاقا وعقرا . ألا ترى سكان الواسط قارتنا مع خصب تربتهم ووفرة المعادن في ارضهم لا يكادون يحنّون من طيبات ما رزقهم الله ما يدخرون منه طعام غدهم بسبب تنافسهم وانفرادهم وجهلهم بمنفعة التعاون وقوة الاتحاد . ألا ترى ما غيرهم ابعد منهم عن حالة الخشونة وشعوبا اخرى قاربت الكمال التمدني وجميعهم لا يزالون بعيدين عن حالة الغبطة بل ألا ترى كثيرا من الشعوب الشرقية القديمة المدن الرائجة القدم في الحضارة منتشرة الى الغرب في كل ما خرج عن ثرة الارض الطبيعية من اعظم الاعمال الى اخرها تستعين بولصع آله تحث بها الارض واستغلال ابرة بخاطبها للمصالح الفردية لاجل ارسال حاصلات ارضها على الحالة النظرية بانحس الاثاث واسترجاعها مغيرة الهيئة على الحالة الاصطناعية مزخرفة الشكل على الصورة التمدنية مضاعفة الثمن مرات عديدة من اجل ذلك . والشرق قد خصه الله باخصب تربة وانفس معدن وفيه كثير من الاغنياء اصحاب الرزق الواسع والنفود الوفيرة ولكن اهله لم يهتدوا اقوم السبل لاستثمار ثروة بلادهم وانما افترامهم منتصرين من المناجر على ما تعاطاه اجدادهم الاقدمون منفردين في اعمالهم كأنهم يخشون ان تظهر البركة في الشركة مع ما ظهر لهم من بركات الاشتراك في الاعمال عند اهل الغرب الذين دواخوا المسكونة وفتحوا الاقاليم الواسعة بشركاتهم التجارية وقد تفتتوا في انشائها وتفرعها أيما تفتت فجعلوا منها الشركات التجارية والشركات الصناعية

والشركات المالية أي البنوك وهي المراد في هذا الكلام ولا يخفى أن البنوك هي الصلة بين سائر أنواع الشركات والتاجر والصانع وتوسط الوسيط الذي لا بد منه بين المال ومنفعته وبدونها يهلك جزء كبير من ثروة العالم بلا استثمار لانك اذا فرضت ان رجلاً صاحب املاك واسعة يزيد ريعها عن حاجتها من عاينه ان يستخدم هذه الزيادة في شراء املاك جديدة وانفق ثمنه في احدى السنين لم يجد ارضاً يلائمها مشتراها فمادام يفعل في النقد الرائد عن حاجته ان لم يكن هناك بنك أمين يجعل ماله فيه ودبعة مشقة تبقى تحت طلبه ورهينة امره آيات احتاجها ثم اذا فرضت من جهة ثانية مالكا آخر او تاجراً او محترفاً تقتضت مصلحة مبلغاً من النقود الى اجل محدد وفا حيلته الى الدرهم ان لم يكن قبالة بنك يفرضه حاجته على شروط تلائم مصلحته . لو عرف هذا الطالب ان عند ذلك المالك مبلغاً رائداً عن حاجته لاتفهمه من على صفة الفرض ولكن من يفهم له ان ذلك المورس بأثمنه على ماله وأنه بوافقه على الاجل فالحسب اذا هو الوسيط الاقرب بين الاثنين لانه يقبل مال الاول ويسلف الثاني الى اجل توافق كلاهما ومن حيث كونه مطالباً بمال الدائن فهو يحرص عليه ولا يدفعه الا لمن كان من ثقات الناس وهذه فائدة من فوائد البنوك الاولى نظير بداهة وعليها تقاس جميع المعاملات بين التجار واصحاب الصنائع وارباب الاموال ومنها يستدل ان انشاء البنوك كان رحمة للناس وسبباً كبيراً لتسهيل اشغالهم وتكميل رفاهيتهم . واما في المصالح

العمومية الخطيرة ففائدة البنوك وضح من ان نحتاج الى دليل لان تلك المصالح تستلزم مقدرة مالية وتديراً ادارياً لا يقوى عليها الافراد ولعمري لو حذفت البنوك من بلاد الافرنج لامسوا جميعهم كالطير مقطوع الجناح او كالجندى الاعزل او كالفارس مقطوع الساقين ولزالت كل تلك القوة التي ملكتهم التجار والفقار وجعلت تجارة الدنيا طوع امرهم واوجبت ان جميع المصالح التي تنفي على البسيطة تمر بايديهم واذا نظرنا الى حال كل ملكة من الممالك الاوربية على حدة نجد ان كلاً منها مستقلة بينوكها المهمة وان اسعد تلك الممالك وازدهار تجارتها وانجدها صناعة وانفذها كلمة وانفذها سلطاناً في اشدها استقلالاً بينوكها لان المال اساس الاعمال فان لم يكن بحيث تناله يدك فانك عند اشد حاجتك اليه وهذه حالنا شاهد عدل على صحة ما قدمنا فلو كان في يدنا قوة مالية ذاتية لامكنا ان نسترد بها صالح عزيزة لدينا بجزتنا ان تبقى مضغضة في يد الاجانب وكنا ننظر اليها متلهفاً على فقدها متشوقاً الى يوم ردها وما فيها من بذر منفرداً ان يقدم ذلك اليوم ساعة مع اثنا لو تواررنا لكان نوال المرام رهين ارادتنا فما الذي يتعدنا عن السعي وانما ارضنا لا يكلفنا الا الاجتهاد والتعاون لانشاء شركات مالية نفي بما لا يستطيعه الافراد . انتظر ومعظم اطيانتا مرفوع عند الاجاب الى ان يأتي حين بيعها منهم بالجنس الاثمن واصحابها ينظرون اليها ولا يحدون من اخوانهم معيناً على استيفائها معاذ الله ان نرضى بذلك وفيما من قوي

الحية من يتدون المصلحة العمومية بمصالحهم
الخصوصية ويبدلون في سبيل ذلك الأموال
الذاتية بل ما رضىا وقد رأينا جمهور نهبائنا
ووجهائنا متصرفين في سبيل الخلاص حتى
مداهم الله الى انشاء شركة مالية وطنية عرضها
عليهم بعض وجهاء التجار فتلقوها بالبشر
والترحاب واقبلوا عليها وعقدوا العزم على
اظهارها الى الفعل وستظهر عما قريب انشاء الله
مصلحة باسم كريم تقابلنا به خيراً الا وهو
البنك الوطني المصري

الذي طالما حوت الافكار حوالبه وتشوقت
الانفس اليه وقد ذكرته جميع جرائدنا الوطنية
وانت على الساعين فيه ودعت الناس الى
معاونتهم ثم بشرتنا بحصول تلك المعاونة من خاصة
نهباء الوطن وعيون اعيانه وعدد غفير من اعيان
نوابنا الكرام ورجالنا العظام وقد جرت في شأن
هذا البنك مذكرات ومراسلات بين كثيرين
من اكابر ارباب المناصب الرفيعة وما فيهم الا
كل موافق معاضد وداع بالنجاح . ولم
يحصل لهذا المشروع اى معارضة من جانب
ابناء الوطن لتبتم فيه النفع كل النفع ولوثوقهم
بحصول الفائدة للمصلحة العامة على يده . ورب
معارض يهوى فيه مخالفة الشريعة المطهرة
بدعوى انه لا بد من دخول الربا في
معاملاته فيحاول اغراء الناس بان مصادقة ابناء
الوطن لا يمكن ان يتجاوز حد الكلام لكون
معظمهم ممن حرم الربا عليهم شرعاً فمن طيب
خاطر المعارض وتزيل الوم مبيعين ان
الشريعة المطهرة انما حرمت الربا المحض وليس
ذلك من لوازم البنك التي لا يقوم بدونها بل

بتكنا متزعة عنه لانه انما قصد من انشاء خدمة
المصالح الوطنية بالصدق والامانة وبحسب
شرائع البلاد واشغاله التليف والعمرة من
بيع شراء لحساب عملائه وجميع هذه الاشغال
ارباحها ارباح معاملة جائزة شرعاً وحكم المشارك
فيها حكم المشارك بالمضاربة وهذه الشركة جائزة
شرعاً باجماع المذاهب ثم ان القرض بالمراجحة
بطريق المعاملة جار منذ القدم وذكره مستفاض
في كتب الفقه ومثاله « ان يبيع المطلوب منه
المعاملة من الطالب » ثوباً قيمته عشرون
ديناراً بأربعين ديناراً ثم يقرضه ستين ديناراً
اخرى حتى يصير له على المستقرض مائة دينار
ولم يحصل المستقرض الا ثمانون ديناراً ذكر
الخصاص انه جائز وهذا مذهب محمد ابن
سلمه امام بلخ وكان شمس الائمة الخاواني يفتي
بقول الخصاف ويقول هذا ليس بقرض جر
منفعة بل هذا بيع حر منفعة » (ابن عابدين
رد المحتار على الدر المختار الجزء الرابع صفحة
١٧٥) وجاء في الجزء المذكور صفحة ١٧١
في مطلب (اذا قضى المدينون الدين قبل
حلول الاجل او مات لا يؤخذ من المراجعة
الا بقدر ما مضى) نقلاً عن ائنيه حيث قال
فيها برمز نجيم الدين ما نصه

« قضى المدينون الدين قبل الحل او »
« مات فأخذ من تركته فجواب المتأخرين انه »
« لا يأخذ من المراجعة التي جرت بينها الا »
« بقدر ما مضى من الايام قيل له (اي لنعم »
« الدين) ائني به ايضاً قال نعم قال »
« ولو اخذ المقرض القرض والمراجعة قبل مضى »
« الاجل فالمدينون ان يرجع بحصة ما بقي من »

« الأيام . انه وذكر الشارح آخر الكتاب الله »
 « افعى و المرحوم مفتي الروم ابو السعود »
 « وعلة بالرفق من الجانبين قلت و يوافي »
 « المخانوني وغيره وفي الفتاوى الحمادية »
 « مثل فيما اذا كان لزيد بذمة عمرو مبلغ »
 « دين معلوم فراحه عليه الى سنة ثم بعد ذلك »
 « بعشرين يوماً مات عمرو المديون تحل »
 « الدين ودفعه الوارث لزيد قبل يؤخذ من »
 « المراجعة شيء او لا الجواب جواب المتأخرين »
 « انه لا يؤخذ من المراجعة التي جرت المراجعة »
 « عليها بينها الا بقدر ما مضى من الايام »
 « قيل للعلامة نجم الدين أفتي به قال نعم »
 « كذا في الاقروني والتوير وافي به علامة »
 « الروم مولانا ابو السعود »

ومن تدر هذه القول وجدنا مطابقة
 واي انطباق على المعاملة المقصودة في البنك
 الوطني ونحنى ان ارباحه جائزة شرعاً . ولا
 يخفى ان الفرض بالمراجعة بطريق المعاملة بلغ
 في عهد ساكن الجنان السلطان سليمان ثبات
 فادحة قبل ثلاثين واربعين في المائة فصدر الامر
 السلطاني سنياً على معروضات مولانا المفتي ابي
 السعود بالآت على العشرة بآزيد من احد
 عشر ونصف كما ذكر ابن عابدين (جزء ٢
 صفحة ١٧٥) وارباح البنك لا تبلغ هذا الحد
 المنصوص عليه في كتب الفقه (خمسة عشر
 في المائة) بل ربما لا تتجاوز نصفه لان الغاية
 الاولى منه نفع البلاد والتخفيف عن الفلاح
 وانتشاله من ظلم المرابين الذين يتمتعون بعرق
 جبينه وخيرات ارضه غنيمة باردة وبقرضونه
 بالارباب الفاحش ثلاثين واربعين المائة وازيد

من ذلك في احبان كثيرة مسترهبين منه اطيانه
 الى اجال محدودة حتى اذا ما حل الاجل
 وارتوت انفسهم الشرقة من ذلك الربا الحرام
 اجبروه على بيع اطيانه منهم بما حسن لديهم من
 الثمن والفلاح يحبيهم الى ذلك مكرهاً لان الربا
 قد اثقل كاهله واثقله الى الارض وسد في
 وجهه باب الرجاء . فمن نظر الى هذه الحال
 التعيسة التي آل اليها امر الفلاح وهو حياة
 النظر وقوامه ايمن انها اذا استمرت سنين قليلة
 تنتقل ملكية الاراضي المصرية او معظمها الى
 الاجانب ويمسي ابن مصر لا سمح الله اكراً في
 ارضه وارض اجداده . على انه لم يبق محل
 للخوف من تلك العقبي بعد مباشرة الاكتتاب
 في البنك الوطني المصري وسنم انشاء عما
 قريب انشاء الله فسر به نفوس وتنفض نفوس
 وما تنفض الا نفوس الميغضين الذين يريدون
 تغيير ابناء الوطن وتطييط قلوبهم لبغى لم
 نوال ما آريهم وهو استمرار نير رباهم الفاحش
 على رقاب المتفرجين من ابناء الوطن الى
 الاستفراض لانهم علموا انه اذا انشأ البنك
 الوطني المصري تحولت اشغال الوطنيين اليه
 وامتنع عليهم الربا الفاحش وقد رأيناهم يفترون
 على ابناء الوطن مفتريات ما انزل الله بهما من
 سلطان وبرمومهم بالعجز عن التعاون على درء
 مضرة او جلب منفعة وبالتقصير عن انشاء
 بنك وطني ينفذ بلادهم من نير الاجني لجهلهم
 وضعفهم وضيق ذات يدهم وسيقطع الوطنيون
 الستم بسيف ماض يثبتهم لم العيان ويبرهنون
 لم ان الامة التي كانت منشأ النبلن ومهذبة
 العالم منذ القدم لا ترمى بالجهل بعد ان

نهضت لاستعادة مجدها السالف واجتازت في
 سبيل التقدم في سنين قليلة مسافة لم يبلغها
 غيرها من الأمم في اجيال وان البلاد التي
 تحملت مظالم المالك وامراء الغر ثم تغلبت
 عليهم جميعاً والبلاد التي ادت نفقات الحروب
 والاصلاحيات التي اجراها ساكن الجنان محمد
 علي باشا خديو مصر الاول والبلاد التي لم
 تقو ضرائب الايام السالفة ومغارمها الفادحة
 على تدميرها لا يصح ان ننهم بالضعف وضيق
 ذات اليد . على ان بنكنا الوطني لا يقرض
 النهوض به على فرد ولا على افراد معدودين
 من الامة وإنما يطلب من الامة باجمعها ان
 تتحد وتتعاون على انشاء من الخادم الذي
 يأخذ سها واحداً الى السيد المثرى الذي يشترك
 بالالاف وهذه المزية ترفع هذا البنك عن
 سائر البنوك وتكفل له الفلاح الائم لانها تجعل
 جميع ابناء الوطن سعاة له يستميلون الناس اليه
 ولا شك انهم جميعاً يختارونه على سواء لانه
 منهم ولم يعاملهم بلسانهم ويعتني باسغالهم مثل
 اعتنائهم بها ثم انه يفيد البلاد في الاعمال الخطيرة
 ويكون عضداً لرجالها على انقاذ كثير من
 مصالحها كصلحة الدويون والدائرة السنية
 وغيرها من يد الاجانب وقد وافقت مباشرة
 انشائه وقت نهوض نهباء الوطن وصرف معظم
 جهدهم صوب هذه المهمة وقد تحققت جميعاً ان
 البنك الوطني هو الوسيط الوحيد الذي يبلغهم
 امنيتهم لانه لا بد من ضمانة امينة لاستخلاص
 تلك المصالح من يد الاجانب وهذه الضمانة لا
 يؤديها الا البنك الوطني فعلى ابناء الوطن
 جميعاً ان يتسابقوا اليه ويتنافسوا في مساهمة

مؤسسيه ومشاركهم فيه . وكثيراً ما قرأنا في
 الجرائد الوطنية ان البلاد لا تطيق هذا الجور
 وانها نافضة لرفع نيره ولا ريب عندنا ان
 الجرائد انما ترجمت في ذلك عما يتخلج في صدر
 جميع ابناء الوطن ولكن لا يخفى اننا في مقام
 اعمال مادية محضة لا يفيد فيها الا الدرهم العين
 وان لم ينفق الدرهم في هذا السبيل فما الفائدة
 من ادخاره على انه ليس هناك نفقة لان رأس
 مال البنك يجربه ويحرم المنفعة لاصحابه ويعود
 على البلاد بمنافع عمومية لا تذكر المنافع الشخصية
 في جانبها بشيء الا وهي تخليص الوطن من
 الرق المالي للاجانب وما ذلك بعسير لان
 الاجتهاد والمثابرة في العمل يكفلان تحقيق
 الامل والقوة في الاتحاد ومن تذكر ان سلطنة
 الانكليز الهندية التي يبلغ خط تخومها نصف محيط
 الكرة الارضية وهي من اخصب بقاع الدنيا
 واكثرها سكاناً انما اتصلت بملك الانكليز من
 جهد شركة تجارية انشئت في صدر المائة الثامنة
 عشرة وعلم ان رأس مالها كان عند التأسيس
 ثلاثين الف جنيه تحققت صحة ما جاء في هذه
 الرسالة من فوائد الاشتراك وقوة المال في
 الاعمال ورجاؤنا ان هذا المثال يكون كافياً
 لاستنهاض عزيمة من لا يزال متقاعداً عن
 خدمة بلاده متغافلاً عما في الاتحاد من القوة
 وان يكون باعناً للجميع على عضد مشروع
 البنك الوطني والتحالف على انشائه فانه لا فلاح
 للوطن بدون تخليص الفلاح من ظلم المرائين
 ولا عز للدولة ولا حرية الا بانقاذ مصالحنا
 من يد الاجانب والغايتان لا تدركان الا بفتح
 خزينته البنك الوطني المصري فعلى امراء النظر

ولا تحصل هذه الارادة فيما يرى الا بالتشويش
والترغيب والايضاح والتفهيم بواسطة قوم يتألفون
لهذه الغاية

واذا رجينا الى حالة القطر نظرة عامة
رأيناها لا تقصر عن القيام بانشاء هذا البنك
فان اسباب الاسراف الذي ذكرناه زالت
وتلاشت فما بقي من القصور في وما ندد وجرى
ثم امره وانتهى فاذا لم يعط المرفون بما كان
فيرشوا

ثم ان المظالم اصبحت والاطيان في حالة
من النفس نبدي من عهد المتعدين وقد
فتحت المظالم والترغ وجلبت آلات الري
والقوائد التي حصل الاهالي عليها كثيرة لا يحسبها
احد فكل ذلك الا يوازي الضريرة التي طلب
تخفيضها وهو التخفيض الذي لا نكره حصوله
ولكن الدول لا توافق عليه واذا افترضنا انه
حصل فلا يجدي الاهالي نفعاً فان العشرين
قرشاً التي تخفض عن القدان الواحد ينفقها
الفلاح على قضية يدفع اليها بحكم ضريبة في
الصدر او حاجة في النفس او في مولد من
الموالد السنوية ومع ذلك نجده لا يستغني عن
الاستلاف فاذا انشأ هذا البنك واقرضه ما
يطلب كان اولى به من غيره خصوصاً وانه
يسلفه المال بفائدة يسيرة لا يحصل عليها من
البنوك الاخرى

وان ذلك الجانب الخفض لا يكون فيما
يظن بالغاً حد القيمة التي قدرناها له وهي ٢٠
قرشاً في كل قدان فان تقديرها على هذا النحو
ذهاب بها الى حد الناهي الذي لا يظن ان
تجاوزه علاوة ما فرما كانت خمسة قروش او

ورجائه واغنيائه وكل من مهم شأنه ان
يضعوا الى اخوانهم الامائل الذين افتتحوا باب
الاشتراك ويسارعوا معهم الى فتح البنك الوطني
المصري فان الوقت من ذهب لا يرد اذا
ذهب والله يعطي التوفيق لمن طلبه
واحسانه . اهـ

فصل

هذا ما تضمنه ذلك المنشور من مقتضيات
المشروع الذي لقي في ذلك الوقت تفعلاً مقبلاً
عليه وايادي متبسة اليه وكاد ان يتم ويظهر الى
حيز الوجود المالي لولا ان دعم القطر بالحوادث
العربية التي يعلم كل من المصريين ما جاءت
به من النتائج حيث رخت في القطر عظام التهم
وجمعت في اندية البلاد بين ساقلي الرب
وذوي التهم

ولستوف كلاماً في شأن هذا البنك ونقل
يكفي للتبصر في هذا المشروع ان يعتبر
بما ورد في ذلك المنشور من ان الشريعة المطهرة
حرمت الرباء الخفض وليس ذلك من لوازم
البنك التي لا يقوم بدونها بل بنكنا منته عنه
لانه اذا قصد من انشاء خدمة المصالح الوطنية
بحسب شرائع البلاد
وقد جاء ذلك مؤيداً بما نص عليه العلماء
الفقهاء

فمن كل ما ذكرناه يتضح ان ليس من
صعوبة في انشاء هذا البنك الوطني فان الثروة
منوفرة والبلاد مقتدرة والشرع مجيز غير معارض
وهي ثلاثة امور لا تحتاج الا الى الارادة فاذا حصلت
فقد المشروع وكان متقدماً للاهالي من الضيق

محمد علي عندما شرع منذ نصف وأربعين سنة
في احصاء سكان القطر اخذ الاهالي يلتفون
المصاعب والعقبات في طريق اعماله متعالة
من انعام الاحصاء فكانوا يفتنون في اختراع
الوسائط والحيل التي تعترض مشروعه وما
كان ذلك ناشئاً الا عن كون مثل هذا الاجراء
لم يدخل في عداد عادتهم المألوفة ولقد سمعنا
بالاذن ما رآه احد كبار موظفيه رأي العين
فاخبرنا انه بينما كان ذات يوم جالساً في ديوانه
وبحضرة كثير من العلماء والاعيان وجه اليهم
خطابه الاتي فقال

« ان مشروعاتي جميعها آيلة لمنفعة القطر »
« وخيره وانما الاهالي بما انهم يجهلون عاقبة »
« الامر ولا يدركون ما ينجم عنها من الفوائد »
« يفتنون في طريقها ويحاولون تعطيلها ظناً »
« منهم انها مجلبة الضرر وكان المرحوم العلامة »
« الشيخ القويسني يهدي الي في بادئ الامر »
« ملاحظات في هذا الشأن كأنه يريد بها ان »
« لا آتي شيئاً من مثل تلك المشروعات »
« ولكنه لما وقف على شيء من حسن النتائج »
« اخذ يقول لي اقبل في القطر ما بدا لك »
« فان نيتك خير عليه » اهـ .

وقد حققت الوقائع ذلك كما تحقق ان
احصاء النفوس لم يقصد به الا امرين اولهما
معرفة عدد الاهالي لكي يكون على علم بمقدار
ما يجب استجلابه لهم من الخارج اذا حصل
شرق في البلاد ونشأ عنه قحط وجذب وقد
حدث ذلك مراراً فكان يجلب لهم الغلال من
بلاد الروس ويبيعها منهم بنصف الثمن والثاني
معرفة عددهم للجهادية ليؤخذ لدى جمعه بالعدل

عشرة او ما بينهما ومع ذلك فعلى تقدير انها
كانت خمسة عشر او عشرين لا تكون سبباً
في زيادة الثروة او تخفيف اسباب الافتقار
الى المال

ولا خفاء ان المشروع الاول الذي اعترضه
الحوادث العارضة لم يعارض احد في انفاذه بل
حل لديهم على ما تقدمت لنا الاشارة اليه محل
الاستصواب وانما البعض قالوا ان ليس في
القطر نفود واخرون تعللوا بمسألة الرياء مع ان
المال غزير والرياء لا يد منه على ما صرح به
ابو السعود وتبعه ابن عابد بن في مصنفاته
النيسة والشيخ الرزلي وغيره وكتب الله ملائ
بهذه التصريحات

ومن المعلوم ان الامور اليسيرة لا يمكن تطبيقها
تماماً على الاصول الشرعية وانما هذه القضية
وهي انشاء هذا البنك جاءت مطبقة عليها لحسن
الحظ فلا يجدر بنا ان نهمل امرها

ولا خلاف في ان العادة لها المقام الاول
في حياة الاجتماع الانساني فاذا كان اهل القطر
لم يألفوا مثل هذا المشروع لا يجب ان
يتركوا على ما هم عليه من الجهول بمنافعه ولا سيما
انهم اعتادوا على امور كثيرة من التي جرى
عليها الافرنج ولم يقتبسوا منها ما كان عظيم
الفائدة ولذلك ينبغي ان يهتم اهل النظر في
العواقب من كبار رجالنا بتعويدهم على ائتلاف
الاعمال النافعة واستخدامها في حفظ اموالهم
واملاكهم واذا دققوا النظر في تاريخ المغفور له
محمد علي باشا الكبير استخلصوا منها شواهد
كثيرة تنطق بوجوب ذلك الاهتمام

ولندكر من هذه الشواهد ان المغفور له

والنسط من غير أن يقع في المعانيات العسكرية
عاطف أو مؤامعة من ذلك ينفع أن ذلك
الرجل العظيم لم يكن يسي إلا في ترقية البلاد
المصرية ورفعها إلى أوج المدنية والعمران
وتنفع أيضاً أن الأهالي أيضاً لم يتركوا من
غير قائد نصوح ومرشد أمين وعامل مجتهد
يرغمهم على إتلاف العادات المجهولة عندهم ولو
شئنا سرد ما لدينا من الأدلة على ذلك لاقتضى
لنا مجلدات بمرتها ولكنا لا نرى بداً من أن
نضيف إلى ما ذكرناه منها دليلاً آخر وهو أنه
عندما شرع في اتخاذ وسائل الترقية والإصلاح
عني بإرسال أولاد المعوزين إلى المدارس
العالية فكان يزرع عندهم ملابسهم القذرة ويكسونهم
اللباس الجميلة قبل إرسالهم إلى بيوت العلم
الشهيرة وإذا كان ذلك من الأمور التي لم يعتد
الأهالي عليها وكان خلق تلك الملابس واستعدادها
تغيرها أمراً غير مألف عندهم استغربة النساء
فكن يبالين أولئك الأولاد بعلامات الاستغراب
من ملابسهم المستبدلة ويتفرقن لم الدفوف
والطبول فلما عادوا إلى الأوطان ورأى الأهالي
منهم ما ذاقوا به لذة العلم انقلبوا إلى اعتبار
تلك العادة وإتلافها ولا يخفى أن أولئك
المتعلمين أبناء المصريين هم الذين جعلت منهم
الأمراء والباشوات وأهل الحل والعقد والنفوس
والأبرام

ولنضرب مثلاً آخر

أن داء الجدري كان ينشر بينهم حيناً بعد
حين ويموتون به من غير أن يستخدموا له
وسائل المعالجة فعندما رأى المغفور له محمد
علي ما كان من عاقبة ذلك الأهال أخذ يعين

لم الأطباء لتطعيمهم فكانوا يموتون من وجوههم
مستصعبين تغيير العوائد فحمله ذلك على أن
يجعل اللقاح لهم قصاصاً ولكن هذه الوسيلة
لم تنجح فيهم أيضاً بل كانوا يموتون اللقاح
على التطعيم بمطعوم الداء في حالة كونه معالجة
مباشرة وبعد أن قضى رحمة الله مدة في هذه
العناية تمكن من إخضاعهم لأحكام تلك العادة
الصحية فألقوها وأصبحو يطلعون أن تجري
عليهم في أوقاتها ونسبلاً للأمر أو غير الأطباء
أن يعملوا المزيين (الحلاقين) كيفية التطعيم
ليشوا في كل جهة قائمين بها ثم جعل للمزيين
رواتب معينة لتضاه هذه الخدمة وهكذا كان
رحمة الله عليه مجتهداً يوجب المنافع وترقية أبناء
الديار المصرية

ولنطرد كلامنا في شأن إنشاء البنك
استيناه لما يجب أن يقال في هذا الفصل فنقول
أن اتخاذ غير هذه الوسيلة لا يضمن عدم
رجوع الفلاح إلى الاستدانة والاستقراض ومن
المعلوم أنه إذا عاد إلى الاستدانة بالقرائن
الباقية تكون النتيجة أسوأ والعاقبة أضر
والنكسة كما لا يخفى شر من الداء ومع ذلك
فلا بد له من الاستدانة فإذا وجد هذا البنك
كفاه شر تلك النكسة وأسلفه ما يحتاج بالثبات
المعتدلة وإذا قيل أن في إنشائه خوقاً من
تداخل أيادي الاستبداد فيه بالنسط على أموال
الأهالي أو بالجور عليهم إذا تظاهروا بالاعتدال
المالي فلا يعد هذا الحسبان إلا من قبيل الوهم فإن
ظل الحكومة غنيمة تمتد لا يخشى معه ضياع
الحقوق وفقد الراحة وحصول الضرر وإذا
نرم آخرون أن المساعدة فيه توجب على كل

فر من افراد الاهالي بذل قدر واقر من المال
فلا يكونون قد اصابوا الغرض من حقيقة العلم
بالواجب الذي يتنبهون اليه فان صاحب
الالوف من الجنيهاً وصاحب العشرين جنيهاً
سواء في الاقتدار على المساهمة كما اننا ذلك
في محله من مقالنا السابق وإذا تدبر القوم هذا
الامر بالتدوي والامعان لا يجدونه امراً خارق
العادة صعب المثال فما هو الا عمل منجري
معدود في جملة الاعمال التي يتعاطونها ويتعاملون
بها كسباً للرزق وسعيًا في القبول والاثراء
ولا ينتضي ان يؤخذ من كلامنا في شأن نصوص
العلماء التي المعنا اليها انهم اجازوا الرباء بمعناه
المطلق بل القصد منه انهم ذكروا ما ذكروه
من طريق ربح المعاملة كما هو مبين ظاهر في
اقوالهم وليس في ارباح هذا البنك وقوائمه الا
ما هو منطبق عليها لحسن الحظ

وقد تقدم لنا القول ان تسوية الديون
ستجري على الطريقة التي يقرر بها اداء ثلثها
وزيادة لا يوضح ذلك قول اتنا لم نقصد
بما قلناه في هذا الشأن الا بيان ان اداء هذا
الثالث يجري على الحساب المتوسط بمعنى انه
بعد ان ينظر في اصل تلك الديون وحساباتها
واقترار المدبوتين تقرر على ما يكون الثلث به
ما اخذوا من مجموعها اذ يجمل ان يكون
كثيرون من المستلفين فارغي الجيوب لاشبه
لم من الارض ولا يملكون شروى تغير فمن كان
منهم خاوي الوفاض بادي الانقراض دخل
المال عليه في حساب تلك الديون فلا تلحق
بهذه الوسيلة مضرة ما بصاحب الدين

فما ابدناه يتضح (ولا ملل فيما نعيد)

ان انشاء هذا البنك امر لازم وضربة لازب
لاراحة الفلاح وابقاء اطيائه له محفوظة لا تنصرف
الى حوزة الغرباء

ولا شيء اهل وأوجب للوصول الى هذه
الغاية من ان تتألف لجنة من اعيان الوطنيين
وكرامهم برئاسة احد الذين كان لهم الباع
الطويل في المشروع السابق وهو عمر باشا
لطني^(١) احد اركان ذلك المشروع والساعين
في انفاذه ضمًا بانباء بلاده من ان تنشب فيهم
مخالب المطامع فيسمون ضيقاً في منازلهم غرباء
في ارضهم

ولقد تقلب حضرته كثيراً في الوظائف
الخطيرة والمناصب المهمة وقضى زمناً طويلاً في
خدمة الحكومة فوقف على احوال هذه الديار
وسير غور حاجاتها بمسار الاختبار ومن اطاع
على كتاباته في هذا الموضوع ورسائله التي بعث
بها الى المرحوم سلطان باشا وجهه ملتئماً غيرة
على اولئك الرازحين تحت اقبال الديون
مضطرباً نشاطاً وسعيًا في إيجاد الوسائل التي
تخرجهم من دائرة الضيق الحرجة وما وجد انفع
من هذه الوسيلة واسرعها فعلاً وتأثيراً فهو
لذلك جدير بان تلقى اليه مقاليد تلك الرئاسة
ليدير مهام العمل برأيه الصائب على النحو الذي
يعلم والطريقة التي كان يشير اثناء المشروع
السالف بالسير على مقتضاها ولا شك عندنا

^(١) لا حاجة لتكرار ذكرنا ان القاب
الذوات محفوظة كالدولة والسعادة والعزة واتنا
جربنا في حفظها وعدم ذكرها على الطريقة
التاريخية

ان تدريب الاهالي وترغيبهم في الافدام على هذا العمل الجليل واقناعهم بما يحصل عنه من الفوائد الجريئة كل ذلك يتم بمواسطة على ما لا يكون مزيد عناء في التشويق والدعوة الى الاشتراك فيه فتمى ظهر هذا المشروع الى عالم الوجود ودارت اعمال البنك وبدأت للناس منافع وعمت خيراتهم وركبته لجأت اليه الارامل واليتام بايديهم فيه ما يكونون آمنين عليه وهرع اليه المحتاجون فيرضون فيه ما لديهم ويستلقون عليه حاجتهم بالفوائد اليسيرة واقل على التعامل معه ارباب المعاملات التجرية بعد ان يكونوا قد رأوا اقبال اعيان الوطن عليه فيفتنون انهم وبذلك نعم المنفعة ونجزل الفائدة اما اللجنة التي اشترنا الى وجوب تأليفها من اعيان الوطنيين فيدعي ان ينظم فيها ارباب الثروة من لم اطيان واسعة من عظامنا وكبرائنا فانهم ادري من العمد ينتضيات هذا العمل الخطير واي عمل اجرل منه تنعاً وادعى الى القيام بما يدل على صحة وطنيتهم اما الاموال التي يجب ان يذللها الوطنيون في سبيل انشاء هذا البنك فدليلنا على كثرتها ما كانت لبعض الاشقياء واللصوص من الحظ الوافر منها كالسنة والثلاثين الف جنيه التي غنموها من خزائن ابي جازيه في شبراخيت وكالالوف الاخرى التي اخلسوها من كنوز الاخرين وهي الاموال التي لو احتقدت في مثل هذا المشروع الجليل لحفظت وجاءت بالنفع الجزيل

وان كثيرين من وجهاء العاصمة والاسكندرية والارياق مصوبون لهذا المشروع ناظرون الى الترف والسعادة من خلال انفاذه فالحواطر

لذلك فيما تعلم مجموعة عليه والبيات متوجهة اليه والارادة حاصلة لا تروم الا الاجراء ولا تنوق الا ادارة الحركة بايدي كبراء مصر النضلاء ومن المعلوم من انفاذ المشروعات التي يقصد بها الاصلاح ان الحكومة تضع القضية المقترحة موضع التجربة والاختبار فاذا رأينا من محاسن الخير والبركة حلها لديها محل قبول والاختبار والا عدلت عنها الى غيرها فعلى ذلك لا شيء اهل من تجربة هذا المشروع انفاذاً للامر وجرياً على تلك القاعدة فينبسط حينئذ لدى الجميع ما هو مطوي فيه من الحقائق ويرون انه افضل الوسائل والطرائق

وجملة القول ان نجاة القطر واحله من الضيق الحاصل متوقف على انشاء هذا البنك الوطني ليمر به تسديد الديون واستلاف الفلاح حاجته منه بشروط موافقة

هذا هو مقالنا المطول في شأن ديون الاهالي والاسباب التي ساقبت الفلاح الى الاسترسال في الاستدانة والاستقراض على جهل بما سيؤول اليه امرها اذا عزت وسائل الوفاء والتخلص من ائقالتها . وقد اثبتنا في هذا المقال بانها وبطريق الطريقة التي يجب الركون اليها والتعويل عليها في انفاذ الاهالي من هذه الديون وصيانة اراضيهم وابلآهم ووقايتهم من حوزة الغرباء وانما لم نثبت هذه الشروح الخصوصية والاراء الذاتية في هذا التاريخ الذي جعلناه مختصاً بشأن مصر والمصريين الا لتكون محلاً للنظر وموضعاً للاعتبار يوم بعد الى الوسيلة التي يرى اهل الحل والعقد وجوباً لا تخاذها رحمة بمصر واهلها

وقد كثر اجتماع اللورد دوفرين برجال الحكومة على ما سبق لنا ذكره بعد فراغه من تحرير تقريره وإرساله رقيه الخصوصي الى شريف باشا وكثر تداوله معهم في الآراء التي فيها في تقريره وإطلع على افكار كثيرين في شأنها وكانت مسألة العونة التي بحث فيها بحثاً دقيقاً بتقريره الموماً اليه موضوعاً مهماً لنظر الحكومة فحلها محل الاعتبار وإقام اللورد زمناً غير طويل في مصر بعد انجازه المهمة التي أرسل بها الى القنطر المصري وعاد بعد ذلك الى مقر سفارته لدى الدولة العلية حيث عهد اليه بالنظر في المسألة الارمنية التي ليس في هذا المقام محل ذكرها

فصل

في مسألة قتل الاستاذ بالمر الانكليزي ورفقائه

هي المسألة التي جاءت مذكورة في تقرير اللورد دوفرين اشارة اليها لا تفصيلاً لها وبيانها ان الاستاذ بالمر ورفيقه جبل وشارنتون كانوا قد أرسلوا أثناء الحرب العراية الى الصحراء لاتباع عدد وافر من الجمال لخدمة الجيش الانكليزي الذي كان مشتبكاً بقتال عراقي فتوجهوا من غير دليل بقودهم ولا هادي يرشدهم وتوغلوا في الصحراء يسامون العربان وينتقلون في مضاربهم ثم مضت بعد ذلك مدة لم يسع انشاءها بخبر لم فتلقت افكار الانكليز وهاجت خواطرهم وباتوا على طلب العلم الصحيح بما صار اليه امرهم

وانقضت الحرب العراية ولم يظهر للمراسلات اثر لا ولم يرد منهم او عنهم خبر ثم شاع انهم قتلوا بايدي العربان وان قاتلهم سلبوا ما كان معهم من المال ومقداره ثلثة الاف ليرة استرلينية ثم ورد في ٢٦ اكتوبر (تشرين الاول) عام ١٨٨٢ تلغراف من لوندرة يفيد ثبوت ان العربان فتكوا بالاستاذ والضابطين السابقين الذكر طعماً فيما كان معهم من المال وان قد وجدت جثتان من الجثث الثلاث

فلما تحقق هذا الخبر ازداد له غيظ الانكليز وكدر الحكومة المصرية ورأت الحكومة ان تصرف مزيد عتائنها وشدة اذعانها الى البحث عن الجائنين والقبض عليهم لتعاقبهم اشد العقاب وهكذا فعلت فانها وجهت الى الصحراء من بجحوا عن الثقل والنقل القبض على بعضهم فجنوا في السفينة الحربية التي كانت راسية في مياه السويس

ثم توجه الكولونل وارن ورفقائه الى الصحراء مع الشيخ المعروف باسم ابو صفيح ليأثروا بالنفوذ التي صارت في قبضة العربان

وارسلت نظارة الداخلية الى محافظة السويس الشيخ سلامة بن ابراهيم شديد شيخ العربان في مصر بناء على طلب المحافظة وكان ذلك قبل سفر الكولونل وارن الى الصحراء فلما وصل الشيخ الى ثغر السويس اجتمع بالالكولونل وارن وتعهد له بأنه لا يمر ثلاثون يوماً على مجيئه وتحقيقه حتى يأتي الحكومة بالمجرمين قاتلي الاستاذ والضابطين وبالشهود المطلوبين لتحقيق القضية ثم وعده بأنه سيرسل قسماً منهم بعد عشرة ايام وقسماً اخر بعد ٢٠ يوماً والبقية

في انقضاء الثلاثين فاسترح له صدر الكولونيل
وانطلق بهما وبعد ذلك سافر الكولونيل
لاستحضار النفود على ما مر ذكره

ولم تكن أهمية الحوادث التي كانت جارية
في ذلك العهد لنزع من توجه العزائم الى
التبض على الفاتلين ومعاقبتهم فان الحكومة
تابعت البحث ووالث التحقيق رغبة في استطلاع
الدخائل والوقوف على الاسباب التي دعت
الى قتل الاستاذ ورفيقه كان الافكار انصرفت
في ذلك الوقت الى التماس العلم بما اذا كان
مقتل اولئك الانكليز الثلاثة ناشئاً عن سببة
من دسائس اهل الحوادث العسكرية ام هو
لمجرد الطمع في المال فاذا كان الاول كان في
الامر ما يجب ان تهتم به الحكومة اهتماماً للنار
الامبال العراية واستصلاً لرواسخ الاعتقاد
بقوة العرايين العسكرية واذا كان الثاني فعين
على الحكومة ان توجه عنايتها الى التدقيق والسعي
في اتخاذ الوسائل الموصلة الى حصول الغاية
وبلوغ المرام

واستمر التحقيق جارياً بدقة واعتناء لا
مزيد عليها بمعرفة قنصل انكلترة في السويس
والكولونيل وارن الموما الذي الى ان تيسر
للباحثين القاء التبض على كثيرين من المتهمين
بالحوادث فقبضوا جماعهم وماشينهم وسبق
المجرمون الى السويس

وكانت قنصلية انكلترة في ثغر السويس
مهمة جداً بتلك المسألة وفي كل يوم كان
يرد اليها تعليقات خصوصية بشأنها

الا ان ذلك كان دليلاً على تأثير ذلك
الحادث في نفوس الانكليز واضطرابهم له فانه

اوجسوا بومند خيفة من ان يكون ذلك
الحادث ذريعة لوقوع مثل ما عظم في الايام
القادمة اي في ايام حلول المطول الاجل او
المستمر بمصر فيضطرم ذلك الى تعيين قوة
حربية مخصوصة ازاء قبائل العربان ليقوا
سواحلم ومرسلهم من اخطار التفتك ويكون
ذلك لم ثلاثة الاثاني

وفي ٢٠ اكتوبر عام ٨٢ سأل المستر
رينشي في مجلس الامة الانكليزية كاتب سر
الوزارة البحرية عن الغاية من ارسال الاستاذ
بالمز ورفيقه الى الصحراء وعن مبلغ النفود
الذي استصحبهم معهم وعن الاسباب التي منعت
من ارسال من بخدرهم وعن الوقت الذي وصلت
فيه الى السويس اخبار الهجوم عليهم وعن اليوم
الذي توجه فيه المأمورون بالبحث عنهم الى
حيث يتفقدونهم وما اذا كان من غاية ارسالهم
استطلاع اخبار العرايين فاجاب المستر كامل
بانرمان على ذلك بقوله انه في اواخر يونيو
(قبيل الحرب) بينما كان الاسطول الانكليزي
مهما بوقاية ترعة السويس اذا بالاستاذ بالمز
الضلع من اللغة العربية الشديد الاخبار
لاحوال سينا قد اعلن ان لديه علماً مهما تاماً
بحالة البدو وانه عازم على التبرع بالسفر على
نفقته من غزة الى السويس لينقذ احوالهم
وامبالهم ففي ٢٠ يونيو خرج من لوندرة وانطلق
الى السويس فوصل اليها سالماً ومن هناك سار
مستكشفاً باحثاً فعلم ان العربان على نية صاقبة
ومفاسد سالمة من شوائب العدوان وانه يستطيع
ان يبتاع عدداً كثيراً من الخيال وفي ٨ اغسطس
توغل في السير على هذا القصد مستصحياً معه

الليوتان شاررتون والقبطان جيل وثاني هذين
الرجلين خير باحوال البدو شديد الوقوف
عليها

وانتاذالما أمر به الاستاذ ترك رفيقه حيناً
من الزمن واتجه نحو الشمال فقطع السلك البرقي
الممتد بين القنطرة والعريش

وفي ٩ اغسطس بارح الاستاذ ورفيقاه
آبار موسى الواقعة قبالة السويس وبعد ثوارتهم
عنها وردت الاخبار على السويس تعلن ان
العربان نهبا امتعتهم وما ملكت ايدهم فتلقي
لذلك بال الاميرال هومسكن واسف على
القبطان جيل ثم ارسل المستريكاردي الى
العريش ليستنصي خبره ويتبع اثره فمضى وما
مضى امراً بل عاد واخبر انه ينتظر وصول
الاستاذ الى السويس في اخر الشهر (اغسطس)
وكان السير هيويت يتوقع ان ترد اليه
الاخبار من الاستاذ بالمر في ١٨ اغسطس فاذ
لم يرد اليه شيء في الوقت المعين ارسل
القبطان فوست الواسع العلم باللغة العربية الى
الطور ما موراً باستنصاء الخبر وفي الوقت نفسه
ارسل الى قنصل القدس الشريف نبأ تلغرافياً
يطلب فيه اليه ان يبحث عن مقر وجود الاستاذ
ورفيقه وعما صارت اليه حالهم فذهب القبطان
فوست في هذه المهمة ولكنه عاد بعد البحث
باخبار غير مهمة

وفي سادس ستمبر (ايلول) ارسل الكولونل
وارن الى الطور ايضاً مع المستر ويست قنصل
السويس وفي ١١ منه ورد منه نبأ يعلن ان
لديه ما يحمله على الاعتقاد بسلامة الاستاذ
ورفيقه من الاخطار وبانهم لا يزالون في قيد

الحياة ثم ختم قوله في النبأ بأمل اجفائه بهم
بعد اسبوعين او ثلثة اسابيع

قال صاحب هذا الكلام في مجلس الامة
على ان الاخبار جاءت لسوء الحظ بعكس ما
كان في الامل فان الكولونل ارسل في ٢٢
اكتوبر اقادة مؤداها انه اكتشف على المحل
الذي اوقع فيه المجرمون بالاستاذ ورفيقه ثم
ورد منه في الرابع والعشرين من ذلك الشهر
ما لا يثبت قتل القبطان جيل والليوتان شاررتون
وان الادلة تشير الى انها قتلا اثناء الهجوم عليها
او بعده برفقة يسيرة اما الاستاذ بالمر فليس من
دليل على فقدته ولكن البحث عليه جارٍ من
غير انقطاع

هذا اتم بعض ما جرى في مجلس النواب
الانكليزي من الحديث في شأن هذه المسألة
وقد اعتقد ان الاستاذ بالمر كان قد اصطحب
(في مجيئه من الشام الى السويس بطريق الصحراء)
شيئاً من العربان يدعى ابو صفيح فرافقه من
السويس الى الصحراء اثناء مسيره مع رفيقه
لا تباع الحمال فلما هم العربان عليهم في وادي
صدر تناول ابو صفيح المخططة الخفية على ثلثة
الآلاف جنيه وقرّبها هارباً مع ابن اخيه اما
الهاجرون فانهم عثروا على صفيح لكونه منهم
وحملوا على الاستاذ وصاحبه فقتلوه

ثم جاء ابو صفيح الى سواحل السويس يستنقذ
الاخبار سرّاً فنزل على بعض العربان الصيادين
ضيقاً فاكان من المضيفين الا ان قبضوا عليه
وساقوه غلى سادس نوفمبر الى دار الموسيقى
اندراس مدوربروف قنصل دولة انكلترة في السويس
فتبّله الموسيوا الموماً اليه موطناً له جانب الرعاية

والأكرام إلى أن يرد إليه خبر ما من التفصل وما
استقر الضيف في منزله وقتاً يسيراً حتى وردت
عليه من التفصل كتابة يوجب فيها تسليم أي صنيح
إلى الحكومة المحلية لأجراء البحث والتحقيق فسلمه
الموسيو مودور إلى المحافظة ثم أرسلت أفادة تلغرافية
بطلب الكولونيل وارن إلى السويس

أما أبو صنيح فإنه أقر بأن النفود كانت
لم تنزل موجودة في المحفظة مدفونة في جبهة
معروفة وقال أنه مستعد لاستحضارها الذي
الاقتضاء.

وبعد ذلك أرسلت الأخبار التلغرافية
إلى لوندرة تعلن قدوم أبي صنيح من تلقاء نفسه
والاستسلام للحكومة الانكليزية

وفي هذا الشأن تفاصيل أخرى وإليها ما
أوردناه بياناً للحادثة واستيفاء لمقتضيات الكلام
التاريخي عليها

ثم قضي الأمر في هذه المسألة بأن قضت
الحكمة العسكرية في الثغر الاسكندري على ١١
رجلاً من العرب بالاعدام إذ ثبت عليهم أنهم
أما مرتكبون لجناية القتل بالذات وأما أمرون
بارتكابها ومشترون فيها وأنهم جميعاً هم القاتل
ورفقائه في جبهة «نخل» وقضت سابقاً على ١٢
منهم بالليان إلى مدات مختلفة أكثرها خمس عشرة
سنة وأقلها سنة واحدة لأنه ثبت عليهم جميعاً
ارتكاب ما يوجب هذا العقاب فإن أحدهم
دفع القاتل إلى العرب الذين تجمعوا للقتل به
ورفقائه ثم عمد إلى الخرج والمحفظة وكبس النفود
فاخذهم وفر ولما قبض عليه ورد النفود التي
سلبها وجدت ناقصة ٢٠٠ جنيه أما الآخرون
فمنهم من أعان على القتل والنهب ومنهم من

ارتكب هاتين الجنايتين بالذات

وقضت على علي أفندي حسين اليوزبالي
الذي كان محافظاً لقاعة «نخل» بأن يجرد من
الرتب ويطرده من العسكرية ويقيم في ليان
اسكندرية سنة كاملة فقد كان عالماً بالحالة ومع
عليه بها ترك مركزه وخرج يحول في الأودية
ثلاثة أيام ليبحث فيها عن بالمر القاتل ورفقائه
ولم يقبض على الناعلين ولم يرفع إلى جهات
الاقتضاء بأمره علماً. وحكمت بأن يكون تنفيذ
الحكم الصادر بالاعدام على من حكم عليهم في
مديرية الشرقية على مشهد من مشايخ القبائل
وشيوخ المشايخ وبأن تكرر الداخلية مشايخ القبائل
على استحضار من لم يوجد من المحكوم عليهم من
حيث كان ولو خارجاً عن القطر المصري وعند
حضوره ينفذ ما حكم عليه به من الأحكام وبأن
يباع كل ما يملكه «مطير صنيح» الذي توفي
من عهد قريب (أذذاك) وابن أخيه سلامة
بن عيد من عتار ومائنة ونخل وغنم ويسلم
ما يحصل من ثمنه للكولونيل وارن المندوب
الانكليزي

أما الذين قضي عليهم بالليان لمدات
مختلفة فهم

اسماء	مدة الحكم
سلامة بن عيد (١)	١٥ سنة
محمد عرصوم	١٠ سنوات

(١) الذي سلم بالمر للعرب فجمعوا للقتل
به وحكم بأن تباع جميع أملاكه مع أملاك عمه
مطير

لقتلهم بالمديرية حيث كان في ذلك اليوم
الكواويل الانكليزي ليشهد مقتلهم هناك
وقد بعثت بهم ضبطية الاسكندرية الى
مديرية الشرقية لتنفيذ الحكم عليهم فيها في اليوم
المعين .

وفي صباح ذلك اليوم (الاربعاء ٢٠
ربيع الثاني سنة ١٢٠٠) أُعدم هؤلاء الخمسة في
تلك المديرية وعلى اثر ذلك ورد منها تلغراف
الى نظارة الداخلية في ٢٨ فبراير (شباط)
سنة ٨٢ تنبها فيه باعدامهم وهذا مفاده

« في صباح هذا اليوم أُعدم الخمسة »
« العربان الذين صدر الامر العالي باعدامهم »
« والمديرية والبندر على ما يرام من الامن »
« العمومي »

ثم اخذ في الاهتمام بالقضاء القبض على من
حكم عليهم بالليان ليرسلوا اليه وينقض كل منهم
فيو المدة التي حكم بها عليه وهكذا اخذت
الداخلية همهم بالقبض على الباقيين ممن حكم
عليهم بالاعدام لتنفيذ الحكم عليهم وعلى هذا الوجه
قضي الامر في هذه المسألة التي عدت من
مهمات المسائل وعظائم الامور

سلامه ابو وادي

مرشد بن سعد

عايد بن سالم

عيد ابو الرجال بن قريحي

حريس بن محمد

مضمان العبد بن عيالله

سالم بن سويلم

عيد بن سالم

سليم سليمان

مصطفى عويضة

واما الذين قضي عليهم بالاعدام فهم

مرسي الراشدي

علي الشوبعر

سلامه ابو تلحينة

سالم الشيخ

سالم ابو تلحينة

تراش بن محمد

عزام بن حميد العرضي

زيدان بن حميد العرضي

سالم صبيحي

حسن بن مرشد

زيدان العرضي

وهؤلاء منهم من كان في تحت ضبطية
اسكندرية ومنهم من لم يقبض عليهم الى حين صدور
الحكم اما الذين كانوا في ضبطية الاسكندرية فهم
الخمس الاول وقد كتب اليها بارسالهم الى
مديرية الشرقية لتنفيذ حكم الاعدام عليهم فيها
كما نصت عليه مضبطة المحكمة العسكرية المصدق
عليها بالامر العالي قاضيا بالتنفيذ ثم تعينت
يوم الاربعاء الموافق ٢٠ ربيع الثاني سنة ١٢٠٠

فصل

في مسألة التعويض

نقدم لنا في الجزء الخامس (صفحة ١٤٧)
ان الخديو كتب الى رئيس نظاره في ٧ اغسطس
عام ١٨٨٢ بشأن مسألة التعويض فقال ان
الحالة الصعبة التي صار اليها أكثر الناس الذين
رزقوا بتكيات المذابح والنهب والحريق اثر
فيه تأثيراً شديداً وانما امست موضوع عنايته
واهتمامه وانه يرى لذلك ان من الواجب على
حكومتهم ان تعني بتسكين روع المصابين وإزالة
الخوف من قلوبهم وجعلهم على يقين انهم لا يرون
في المستقبل امراً مكروهاً بما اتخذته الحكومة
من وسائل الحفظ والوقاية

وانه يرغب ان تعزم حكومتهم (منذ ذاك)
على تعويض الخسائر والاضرار على اولئك
المرزوقين في الوقت الملائم لذلك وان لا تستثني
من المتضررين احداً على اختلاف جنسيتهم
وان تراعي في ذلك جانب القسط بالنظر الى
دخل البلاد

هذا ما كتب به الخديو الى رئيس نظاره
بعد احتراق مباني الاسكندرية الشهيرة ولحق
الضرر باصحابها من قدموا الى الاسكندرية بعد
المهاجرة ينظرون الى املاكهم المنهوبة ومبانيهم
المحترقة باعين ملؤها الدموع ويرمون بها بانفس
من صدور ملؤها السهام الممزقة للصلوع ولا
يريد منهم اهل الثروة واليسار من اصابهم ايضاً
تناجح ذلك الرزء الجسيم ولكننا نشير الى الذين
كانوا لا يملكون قبل الحوادث الا بعض حجارة
مرصوفة شيد منها بيوت تأوي اليه نساء

واطفال ليس لازواجهن وآبائهم الا دخل ما
يشغلون به نهارهم وينفقونه مساءهم على الثوب
والغذاء والى الذين لم تنهلم الحوادث الفجائية
ساعة في مساكنهم فتركوا فيها ما لديهم ما يشاءهم
على قيام الاجساد في ديار ليس لهم فيها وسيلة
تسد الحاجات وتنفي الضرورات

ومرت الايام بعد ذلك والناس في
انتظار لما سيكون من امر مسألة التعويض
ومتى يتم تشكيلها ويشرع في العمل خصوصاً
وانه قد حصل لها في عواصم الدول الكبرى
شأن عظيم وتحدث فيها مجلس العموم الانكليزي
كثيراً واختمت الدول بمساعدة رعاياها في
الاستئصال على اوامر الحكومة المصرية الفاضية
بتشكيل اللجنة المخصوصة لتبحث في القضايا التي
ترقع اليها محتوية على بيان المطالب المختلطة
وكان في مقدمة البشائر التي انشعبت لها صدور
اصحاب التعويض ان الحكومة المصرية اعلنت
على ما مر في غير هذا الفصل بامر خديوي
عال ان المجالس المختلطة لا يتعلق بها النظر في قضايا
التعويض وقد صدر كذلك امر آخر يقضي
بعدم اختصاص المجالس المحلية ايضاً بهذه المسألة
وان ذلك في واقع الامر جاء مبشراً بقرب
تشكيل اللجنة المخصوصة فاحيي الامال ومهد
للمتضررين سبل التيقن بالحصول على مطالبهم
وكان كثيرون منهم قد بانوا بعد المهاجرة في
حالة تشمت لها الصخور

وقد عدّ التعويض الوسيلة التي يتوقف
عليها رواج حال التجارة بعد وقوف حركتها
وتنهوض المصابين من تحت انقال الضيق
وخروجهم من دوائر الشدة وتخلصهم من اتياب

النافقة وكانت اجور المنازل قد ارتفعت ارتفاعاً فاحشاً بعد عود المهاجرين الى مساكنهم في النجف الاسكندرية فكان ذلك زيادة بقل في الطين وتغير في المزمار

وكانت الحوادث من حين الى حين تجري في مجلس العموم بشأن التعويضات سؤالا وجوابا فكان كثيرون من اعضاء ذلك المجلس ممن كانت تلقى عليهم الاسئلة في شأنها يجيبون ان قد عقد الرأي على تشكيل لجنة للنظر في ذلك وان هذه اللجنة ستوافق بعد فراغ الدول من التقارير في شأنها

ووقع بين المراقبين العموميين والحكومة الخديوية خلاف على هذه المسألة فان المراقبين طلبوا انشاء لجنة تعيين احداهما لتعديل الخسائر والثانية للنظر في الحقوق وايجاد الوسائل اللازمة لنجاز الاعمال فبذلت الحكومة المصرية هذا الاقتراح واثيرت ان تسير على مقتضى النظام المندر في قانون التصنية وذلك بان تشاء لجنة واحدة تواف من معتمدي الدول

والا دارت المفاوضات بين حكومات اوربا على كيفية تشكيل اللجنة المختلطة للنظر في مسألة التعويض اجابت الحكومة الانكليزية مطالب الدول الصغيرة التي طلبت ان يكون لها معتمدون في تلك اللجنة فاعتضت الصحف الفرنسية على ذلك وقالت انه اذا اجيب هذا الطلب انقلب اعتبار الحكومة المصرية للمسألة الى مركز جديد لانها اذا وافقت على تدخّل الدول الكبرى فلا يجب ان توافّق على تدخّل الدول الصغرى في داخلها ولذلك

رأت ان ترفض لجنة التعديل وتقتصر على لجنة البحث والتحقيق

وصدقت فرنسا والمانيا على عدم اختصاص المحاكم المحلية بالنظر في مسألة التعويض ولجبت جرائد فرنسا في عدم توجه النيات في مصر الى تعويض الخسائر الناشئة عن فقد النفود والحلى وادوات الصنائع لصعوبة اثبات مقاديرها ولانه لا بد ان يحور فيها اصحاب المطالب على الحكومة المصرية وقد راحت الغالية توافق على نيل المطالب المتعلقة بها

وجاءت مسألة التعويض في مصر ذريعة لبحث الانكليز بمجالسهم في مسألة التعويض بتونس فان المسترسولت سأل كاتب سر الخارجية في ٢ نوفمبر عام ١٨٨٢ عما اذا كانت قد صدرت او تصدر مطالب التعويض عن الخسائر التي اصاب الرعية الانكليزية اثناء النوضى التي حدثت في تونس فاجابة السير ذلك ان مطالب الرعية الانكليزية جاءت كثيرة ولكنها فحست ونالت بحثا دقيقا بواسطة لجنة مختلطة تألفت على مقتضى نظام فرنسي برئاسة احد رجال الحكومة الفرنسية ثم ختم جوابه بان دولته واثقة باتخاذ الحكومة التونسية للاحتياطات التي

يثقف عليها ضمانه الارواح والاموال وبالرغم عن ثقتهم السواد الاعظم بان لجنة التعويض لا بد من تشكيلها كان الناس يلحون بامرهم ويلحون بتأليفها من غير انقطاع حتى ان الحاجة دفعت قوما من ارباب المطالب الى تحرير رقيم الصنوء في « الاجيسيان بار » في الاسكندرية ودعوا الجميع الى التوقيع عليه وصدروه باسم الرئيس المعين لمجلس ادارة بورصة

الاسكندرية فقالوا فيه ان الموفعين على الرقيم
فرروا ان يولتوا لجنة مخصوصة قصد ان تلتبس
من الحكومة المصرية حل مشكلة التعويض
وقبول المطالب وانهم لذلك يرجون الرئيس
ان يفتح لهم مقاماً في متداه المالي (البورصة)
ليجلسوا فيه انما لمشروعهم

وقالوا في ذلك الرقيم ان كثيرين من
صغار التجار واهل الاعمال المالبة في بورصة
الاسكندرية قد تحملوا من الخسائر التي نشأت
عن الحوادث الاخيرة ما لا طاقة لهم على تحملها
ولكن الحاجة الى الناس الرزق قضت عليهم
بان يستأغروا ادارة اعالم البحرية فشرعوا فيها
على خفية من ان تعود عليهم هذه الاعمال بما
يكون اشد وبالاً مما جلته عليهم تلك الحوادث
اذا كان في الامر ما يمنع من المسارعة الى اداء
التعويض

والثابت هذه اللجنة مراراً في قاعة البورصة
ثم اخذت تنال جلساتها في قاعة البوليتيما
برئاسة الموسو مانوزاردي الابطالياني احد محامي
الدعاري المشهورين في كفر الاسكندرية على ما
سياتي بيان ذلك في محله من هذا الفصل

واهتم اللورد دفرن أثناء اقامته في العاصمة
بشأن هذه المسألة التي توجهت اليها الانظار من
كل جانب وانصرفت اليها الافكار من كل ناد
وكتب الدول الى قناصلهم الجبرالية يسألهم
عن القيمة التي يمكن ان تقدر للجواهر والحلى
وسائر انواع الامتعة الثمينة التي فقدت بالحريق
والتهب فاجاب القناصل على ذلك تعديلاً
وتقديرًا

وكان من تمنيات الناس ان ينظر قبل

كل شيء (لدى تأليف اللجنة) في مطالب
الفرار ومقوداتهم ثم في مطالب الاوساط ثم
الاغنياء على الترتيب وان يبدأ بدفع الاموال
الى اهل الاعواز انفاذاً لهم من شر العسر والفاقة
وكان لا يمر يوم من غير ان تلح الجرائد
على الحكومة بوجوب الاسراع في حل مشكلة
التعويض وكانت الاخبار الخصوصية والعمومية
ترد كل يوم مفيدة ان الدول شديدة الاهتمام
بقضاء المشكلة وايصال كل الى حقه وكان
القناصل يكتبون اليهم بان الجميع ينتظرون
بذهاب الصبر تأليف لجنة التعويض وتقريرها
للمطالب التي سترفع اليها

ومن الاسباب المهمة التي ادت الى التأخير
ومرور الزمن الطويل على غير طائل هو انه
لما تقرر ان يكون لكل دولة من الدول
العظام معتمد خصوصي في لجنة التعويض وضمت
اليهم الدولة اليونانية في تسمية مندوب خصوصي
وتقرر ان يكون لكل دولة من الدول الثانوية
مندوب عمومي اعترضت هذه الدول على ذلك
الفرار وطلب ان يكون لكل منهم مندوب
خصوصي كاللورد الكبري ففضي ذلك الاعتراض
بتبادل المخابرات بين الدول ثم تحولت المسألة
الى وجه آخر وهو ان الدول الكبيرة قبلت
ان يكون لكل من الدول الصغيرة معتمد
خصوصي ولكن على شريطة ان لا يحضر جلسات
اللجنة الا في بحث في امر يتعلق بمصلحة دولته
فرفضت الدول الثانوية ذلك وراحت المخابرات
تطوى الليل ونشر النهار

وفي ١٠ ديسمبر عام ١٨٨٢ التأمت لجنة
اصحاب التعويض في قاعة البوليتيما وقد كان

في مقدمة اعضائها المشرعون مانوزاردي وجيلي
وسولتانيس ولايومري وبروسيني وتيني فاستعدوا
في ذلك الاثام لتنظيم مقال يحتوي على ذكر الحوادث
التي وقعت في ثغر الاسكندرية وعلى ملاحظاتهم
الشرعية التي يبني عليها ما للمصايين من الحق
في طلب التعويض عن الخسائر التي لحقت بهم
ثم حرروا ذلك المقال وارسلوا نسخة عنه الى
كل من الدول الاوربية

ثم اعلنت الجرائد ان الحكومة المصرية حررت
كثفا باسماء الذين اقترستهم انياب الحوادث
العراية قتلا ونهباً واحراقاً وكان كذلك لتصد
ان نضع المسألة موضع التعويض

ولما نفذ صبر المتظرين وكانت الدول لم
تزل تتخابر في شأن الوفاق الذي يجب ان
يصلوا اليه في تشكيل اللجنة المختلطة ارتأى
بعضهم ان تخصص الحكومة المصرية نصف
مليون من الجنيهات تسد به عوز الناس الاشد
انتقاراً الى الضرورات وان ذلك يسهل على
اللجنة اجراؤه متى تألفت وارتأوا ايضاً انه
يجسن بالحكومة (اذا تعسر حصول الوفاق
قريباً) ان تساعد المحتاجين بانفاقها مع قناصل
الدول على انشاء لجنة تنظر في مطالب ذوي
الفاقة وتدفع لهم ٣٥ بالمائة الى ان يجري تحقيق
المطالب على نعطٍ منظم ولكن ذلك لم يخرج
الى عالم الاجابة لدى الحكومة بل انتظرت
حصول الوفاق وانقضاء المخاطر واعرضت
عن كل اقتراح في هذا الشأن اعتبار ان

صاحب الحاجة اعني لا يرى الاقضاها

وفي اوائل جنايو عام ١٨٨٢ حصل
التوافق بين الدول على تشكيل اللجنة المختلطة

لتنظر في امر المصايين وتبحث في مطالبهم وتقرر
قدر التعويض على كل منهم فسر الناس بذلك
واستبشروا بالخير وايقنوا بذهاب الشدة وانتفاء
اسباب الضيق واقبال الفرج وحصول الرخاء
وتحقق الرجاء وكانت حركة الاشغال قد
ازدادت حتى ذلك الوقت وقوفاً وعز الدرهم
والدينار وقنّدت الثقة المالية وجاء زيادة على
ذلك محل الموسم وضيق ذات اليد في بلاد
الريف فلما ورد ذلك الخبر دارت بعض
الاعمال على رحي المكاسب وبذل بعض ما
كان مدفوناً من المال وما كان ذلك الا
على اعتقاد انه متى تم تحقيق المطالب عمدت
الحكومة في الحال الى اداء اموال التعويض
فتزداد اسباب العمل وتعم الثقة ويترتب عليها
وفاء الديون وقضاء الحاجات

وفي ٦ جنايو ورد من القاهرة على
الاسكندرية تلغراف مفاده ان سيعين في لجنة
التعويض معتمدان من قبل الحكومة المصرية
احدهما رئيس والاخر نائب له وان كلا من
الدول العظام ودولة الولايات المتحدة الامركانية
ستعين مندوباً لها اما الدانمرك واسبانيا وهولانده
والپورتغال واسوج فينوب عنهن جميعاً وكيل
واحد . قال واذا لم يعين هذا الوكيل في
الوقت المطلوب فيستعاض عنه بمندوب يعين
من قبل القنصلية التي ينتهي اليها صاحب الطلب
الذي تنظر قضيته في الجلسة

وورد ايضاً في ١٠ منه تلغراف من
القاهرة الى الاسكندرية مؤداه ان غالبية
الدول عينت مستشاري مجلس الاستئناف
المختلط بصفة اعضاء في لجنة التعويض وان

المادة الثالثة . تم الاتفاق مع الدول على
ان تولف اللجنة كما يأتي

يعين من قبل الحكومة المصرية عضوان
رئيس ونائب . ويعين من قبل كل من
حكومات ألمانيا وأستراليا وفرنسا وبريطانيا
العظمى وإيطاليا والروسية وأميركا واليونان
عضو واحد . ويكون لكل من حكومات
بلجيكا والدانمرك وإسبانيا وهولانده والبرتغال
واسوج وشروج عضو واحد ينتخب باتفاقين العام
وإذا لم يعين هذا العضو لحد يوم الثامن للجنة
الذي سيحدد بمقتضى امر اخر سيسمى عنه ولكن
يستدب في مثل هذه الحال من قبل الامة
اتي لا عضو لها مندوب خصوصي يشترك في
مذكرات اللجنة وقراراتها عندما يكون البحث
دائراً على ما يتعلق بشأن واحد من رعية هذه
الدولة

وإذا كان هذا المندوب نفسه له مطالب
على اللجنة لخسارة لحقت به فعليه ان يعين
للاشتراك مع اللجنة في المباحثة بشأنه احد
نواب الدول اللاتي ليس لهن عضو في اللجنة
المادة الرابعة . تؤخذ قرارات اللجنة مطلقاً
بمقتضى غالبية الآراء وإذا تناصفت الآراء فللرئيس
الرأي الراجح

وللجنة حق تفحص القضايا وتقريرها ولو
تغيب احد الاعضاء او كثيرون منهم وإذا
كان البحث المنقضي اجراءه متعلقاً بمطلب احد
المصايين المتغيب نائب دوله فيجوز للنائب حتى
إذا لم يحضر بعد ٤٨ ساعة حق للجنة ان تفحص
الطالب دون انتظار حضوره

المادة الخامسة . التفات اللازمة لأعمال

هؤلاء . طلبوا ان تولف اللجنة منهم وخدمهم ليقوموا
بواجب الوظيفة على ما يرام

ثم وضع مجلس النظار مشروع الامر العالي
الذي صدر بإنشاء لجنة التعويض فكانت صورته
في بادي الامر على ما يأتي نصه

قال الخديو . بناء على ما عرضنا عليه
سابقاً من التعويض على المصايين بحوادث
الفيضان التي جرت في مصر منذ ١٠ يونيو
سنة ٨٢ وبناء على موافقة مجلس نظارنا تأمر
بما هو آت

المادة الاولى . أنشئت لجنة دولية يحق
لها دون سواها النظر في قضايا المصايين
بالحوادث التي تعاقب وقوعها في القطر المصري
منذ ١٠ يونيو سنة ٨٢ وان تفحص مطالبهم
وتقرر رفضها او تعين قيمة التعويض عنها

المادة الثانية . لا يصيب التعويض الخسائر
غير الضريجة ولا النفود او الجواهر او الاشياء
النفسية او غيرها مما يشاكلها من ذوات القيمة
كالآتيكة وخلافها والسندات وغيرها واجارات
المحلات والمواصل ولكن مع ذلك يصيب
الجواهر والامثلة النفسية والحاجات ذات القيمة
كالآتيكا وغيرها مما يشاكلها اذا كانت هذه
الاشياء مودعة المخازن برسم المبيع او مرهونة
تحت سلطة وكان لها قيد في الدفاتر التجارية
او الاوراق المعتمدة بتاريخ معلوم مقرر ويمكن
ايضاً لارباب المواصل ان يطلبوا تعويضاً اذا
كانت المواصل المختصة بهم قد ضبطها العصابة
نوراً او عطلوها تعدياً

اما التعويض عن الايةة فتتأس قيمته على
ما كانت تساوي تلك البنات قبل فقدها

عن الخسائر التي لم يكن حصولها من النقل مباشرة بل نشأت بسببه ولا عن خسائر الشود والجمهرات والنضيات والمصنوعات والاشياء الثنية والانتيكات والسندات او الاوراق ذات القيمة من اي نوع كانت والايجارات والحصولات

ومع ذلك فان خسائر الجمهرات والنضيات والمصنوعات والاشياء الثنية والانتيكات التي كانت في المخازن معدة للبيع او كانت مرهونة عند غير اصحابها اسلمة يجوز ان يعطى عنها تعويض اذا امكن اثبات سابقة وجود المفقود منها بموجب الدفاتر التجارية او سندات مكتوبة لها بتاريخ صحيح واما ما عدا ذلك من اوجه الاثبات فلا يسوغ قبولها الا في احوال استثنائية عندما يرى القومسيون الضرورة الكفية لذلك وكذلك يجوز التعويض ايضا على ارباب الحصولات التي كانت في المخازن او في الاجران واخذها او اتلفها العصاة بنسبهم اما التعويضات المختصة بالاعتارات فتحسب قيمة ائتمنها بمراعاة الحالة التي كانت موجودة عليها قبل التلف

المادة الثالثة . يشكل القومسيون المذكور من عضوين نعينهما الحكومة المصرية بكون احدهما رئيساً للقومسيون والثاني وكيل الرئيس ومن عضو واحد نعينه كل دولة من دول المانيا والنمسا والمجر وفرنسا وسريانيا الكبرى وايطاليا وروسيا واميركا واليونان ومن عضو واحد نعينه بالاتفاق بين دول بلجيكا والدنمارك واسبانيا وهولاندا والبرتغال والسويد والنرويج بحيث انه اذا لم يتعبد العضو المذكور عند

اللجنة بقررها مجلس نظارنا بمنتهى طلب اللجنة وللجنة مطلق السلطة بتحري الطلبات التي تعرض عليها ولها ايضا ان تعضد في اعمالها بالاشخاص الذين يبين لها ان مساعدتهم مفيدة لها

المادة السادسة . سيعين بعد حين زمن دفع التعويض الذي تقرره اللجنة والفرق والوسائط الموصلة اليه

المادة السابعة . على كل من نظارنا انفاذ امرنا هذا كل فيما يخصه . اهـ .

وبعد ان تم تنظيم مشروع هذا الامر اخذ مجلس النظار يتذاكر فيه فادخل عليه بعض التحوير والتغيير وصدر بعد ذلك في ١٢ جنابو موقعاً عليه فاذا هو على ما في النص الآتي (نحن خديو مصر)

حيث اننا قررنا اعطاء تعويضات لمن اصابوا بالحوادث الثورية التي توالى في القطر المصري من ١٠ يونيو سنة ١٨٨٢ فبعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢ وبناء على ما عرضه علينا مجلس نظارنا وبالاتفاق مع الدول ذات الشأن امرنا بما هو آت

المادة الاولى . قد تشكل قومسيون دولي مختصاً دون غيره باستلام طلبات من اصابوا بالحوادث الثورية التي توالى في القطر المصري من تاريخ ١٠ يونيو سنة ١٨٨٢ والنظر فيها والحكم في كل طلب من هذه الطلبات حكماً قطعياً لا يرد اما برفضه او بقبوله مع تحديد قيمة التعويض له

المادة الثانية . لا يعطى ادنى تعويض

المادة السادسة . تعيين فيما بعد دفع التعويضات التي يقرها التومسيون والطرق والوسائل التي يكون بها سداد هذه التعويضات لأربابها

المادة السابعة . على نظار ودواوين حكومتنا تنفيذ امرنا هذا كل فيما يخصه ثم يلي ذلك توقيع الخديو وشريف باشا ورئيس مجلس النظار اذ ذاك

ومرت الاوقات على التحدث بهذا الموضوع وانقضت الايام والدول يتخاضون في تشكيل اللجنة الى ان كان من شأنهم انهم اخذوا في تعيين مندوبيهم لدى اللجنة وظل الامر كذلك والناس يتظرون ان تفرغ الدول من تعيين معنديهم حتى كان يوم ٤ فبراير عام ١٨٨٢ فيه صدر الامر العالي ناطقا بانه بناء على المادة الثالثة من الامر الصادر في ١٢ جنابو سنة ٨٢ المؤذن بتشكيل لجنة يعهد اليها بتقرير التعويض الذي سيمنح للمصايين بمحادث الثورة وبناء على ما عرضه مجلس النظار يتقرر ما يأتي

المادة الاولى . نلتزم بالاستعدادية يوم الثلاثاء ٦ فبراير سنة ٨٢ لجنة التعويض المنشأة بتنفيذا لمرنا الصادر بتاريخ ٢ جنابو سنة ٨٢ وهي مؤلفة كما يأتي

الرئيس عبد الرحمن بك رشدي
نائب الرئيس يعقوب ارئين بك (وهما
من قبل الحكومة المصرية)
الاعضاء

الموسيو باركر (نموي)

الموسيو كافلي (ايتالياني)

الموسيو كوكمون (انكليزي)

اجتماع التومسيون في الوقت الذي يحدد لاجتماعه بامر يصدر منا فيما بعد بناء على طلب مجلس نظارنا فقط فلا يتظر تعيينه انما في هذه الحالة يشترك مع التومسيون في مداولاته واحكامه مندوب مخصوص من الدولة التي لا نائب لها فيه عندما تكون صالحة احد اتباع هذه الدولة موضوعا لمداولات واحكام التومسيون واذا كان المندوب المذكور هو نفسه الطالب بالتعويضات فالتومسيون يستدعي للاشتراك معه في مداولاته احد مندوبي الدول الاخر التي لا نائب لها في التومسيون

المادة الرابعة . تصدر احكام التومسيون في جميع الاحوال باغلبية الاراء اغلبية مطلقة واذا انقسمت الاراء الى قسمين متساويين يرجح التسم الذي يكون فيه رأي الرئيس وتكون احكام التومسيون المذكورة معتبرة ولو صدرت في غياب واحد او اكثر من المندوبين

ومع ذلك فعند النظر في طلب تعويض ما اذا كان مندوب الدولة التابع لما صاحب القلب غائبا وجب اخطاره بحجب لا يترتب على عدم حضوره تأخير النظر في الطلب اكثر من مدة ثلثي واربعين ساعة

المادة الخامسة . المبالغ التي تلزم لاشغال التومسيون يقرها مجلس نظارنا بناء على طلب التومسيون

ويكون التومسيون التعويضات النامية في مباشرة تحقيق الطلبات التي تقدم اليه وله ان يستعين في اشغاله بالاشخاص الذين يرى فائدة في مساعدتهم له

وكالة الكونت ميخائيل زغيب بجوار مرج
زينبها في الاسكندرية ولما اكمل حضور جميع
مندوبي الدول شرعت اللجنة في البحث والتدقيق
والنظر في النضايا التي اخذت ترفع اليها من
غير انقطاع

وقد ردت في جلساتها الاول ان تنضم الى
اربع لجان ثانوية تلثم في كل يوم للبحث في
المطالب على ترتيب حروف الهجاء في اسماء
اصحابها وقررت ان تجتمع اللجنة العمومية اذا
مست الحاجة الى الانشام العمومي او طلبت
ذلك احدى اللجان وان تكون الجلسات
سرية وبطلب الشخص الذي يقرر طلبه بعلم
خصوصي وان تعلن النضايا التي يفرغ منها مرة
واحدة في كل خمسة عشر يوما

وما مضت على ذلك ايام حتى دارت
المخابرات بين الحكومة ولجنة التعويض على
وجوب ان تدفع الاموال التي تقرر لاصحاب
المطالب التي لم تتجاوز حد المائتي جنيه
ليستخدموها في سبيل قضاء ضرورتهم وسد
احتياجاتهم

وخلاصة القول ان اللجنة لم تأل جهدا
في اتمام التحقيق والبحث اللازمين بحيث انها
انجرت اعمالها قبل دخول عام ١٩٠٤ وكانت
تنشر في كل خمسة عشر يوما - بمقتضى قرارها -
لوائح الاموال التي كانت تقررها لاصحاب
المطالب على اختلاف اجناسهم

وشاع على السنة القوم اثناء اعمالها ان بعض
الناس زوروا اوراقا كثيرة وادعوا بطالب
لاصحة لما تم اخذ هذا الخبر يتدرج بمدايح الثبوت
ولكن لم يبد من جانب الحكومة امر قاض

الموسيو البرت فرمان (امركاني)

الموسيو كالاكواكي (فرنسوي)

الكونت مارونيا (الماني)

الموسيو سيبا جليبرج (روسي)

الموسيو دينس ستينانو (يوناني)

المادة الثانية . يعهد الى عزتلو بوريلي بك

(من قبل الحكومة المصرية) بوظيفة مستشار
شرعي لدى الرئيس ونائبه

وبعد ان صدر هذا الامر عقدت اللجنة
جلستها الاولى فلم تكن رسمية لعدم اكتمال عدد
الاعضاء فيها ولكنها اصدت الاعلان
الاتي نصه

قالت . على كل من حصل له ضرر من
الحوادث الثورية التي توالت من بعد ١٠ يونيو
سنة ٨٢ ان يقدم تطلباته الى رئيس اللجنة
بالاسكندرية اما مباشرة او بواسطة الفونسلائي
التابع هو لها ويعلم ان هذه التطلبات يصير
قبولها لغاية ٨ مايو سنة ٨٢ ومن بعده لا تقبل
وتعتبر كأنها لم تكن . انتهى .

فكان هذا الاعلان بمثابة بشرى عمومية
لاصحاب التعويض فلهج بولسان البرق وانطلق
بعد ذلك رئيس اللجنة الى العاصمة واجتمع بشريف
باشا رئيس النظار اذ ذاك فحتمه على الاسراع
في العمل . وفتح مجلس الاستئناف المختلط رخصة
ثلاثة شهور الى كل من الموسيو باركر والكونت
مارونيا والموسيو سيبا جليبرج والموسيو فرمان
المعينين من قبل حكوماتهم اعضاء في اللجنة
ليتمتعوا في تلك المدة الى انجاز اعمال التحقيق
وقضاء المشكلة

واتخذت اللجنة مركزا لعقد جلساتها في

بإعادة التخليق وقد فرغت اللجنة من أعمالها من غير أن يجري شيء يظهر حقيقة الخبر أو فسادها وبعد أن انجرت اللجنة أعمالها بلغ مجموع ما تقرر من أموال التعويض ثبثاً وأربعة ملايين من الجنيهات الإنكليزية

واستلم أرباب المطالب سنداتهم بعد أن تقرر حقونهم المطلوبة وأخذوا ينتظرون حلول أجل أدائها ويحدثون في مجالسهم بما هم في عزم الحكومة أن تتخذه من الوسائل المؤدية إلى دفعها وانضت اللجنة والناس شاكرون للجنة التي اتخذتها في سرعة إنجاز العمل سائلون أن يكون تعجيل في أدائها مغارياً للسرعة التي تقرر فيها ولما عاد الناس التحدث في مسألة التزوير خشي كثيرون من أن يترتب على ذلك استئناف البحث في مطالبهم فيكون باعثاً على طول الزمن وتفاقم الشفاء

وسبق للجنة قبل ذلك أن نظرت بالتدقيق في طلب بنك الرهونات المصرية فأصدرت في شأنه القرار الآتي نصه

بناءً على ما قررت لجنة التعويض في جلسة يوم ٢١ فبراير سنة ٨٤ من أنه ينظر مع الطلبات التي لا تزيد قيمتها عن المائتي جنيه في الطلب الذي تقدم من شركة بنك الرهونات قد نظر في هذا الطلب بجلسة يوم تاريخه (١٠ مارس سنة ١٨٨٢) وتقدرت التعويضات التي تعطى إلى الشركة المذكورة من أجل ذلك وهي مبلغ قدره من الفرنكات مليون واحد وأربعة وخمسون ألفاً وأربعمائة وواحد وربع لأجل أن تتمكن الشركة من تخليص طرقها من أرباب الرهونات بحسب الشروط المقررة بها حال ضياع الشيء

المرهون وأن يحسم من هذا المبلغ ثلاثمائة وثلاثون ألفاً وستمائة وخمسة وثلاثون ألفاً وأربعمائة وثلاثمائة وستين قيمة ثمن الأشياء التي وجدت في عمل الشركة بعد المدم وبذلك تكون هذه الأشياء ملكاً للشركة المذكورة وليس لأرباب الرهونات حق في مطالبتها برد المرهون عينا بل تكون حقوقهم ديناً قديماً وهو القيمة التي صار ثمن المرهونات بها وعلاوة عليها الربع اعني خمسة وعشرين في المائة كما أنه ليس للشركة حق في أن تطلب من الراغبين فوائض عن المبالغ التي اقترضتها لهم إلا لغاية ١٥ يوليو سنة ١٨٨٢ أي يوم احتراق البنك . اهـ

وتداولت أيدي الناس أوراق التعويض بعد أن انتهت اللجنة أشغالها وفرغت من النظر في عمل القضايا التي رفعت إليها فان كثيرين من أصحاب المطالب اضطروا إلى بيع الأوراق التي دفعت إلى أيديهم بأثمان دنيئة سداً لمرهم فكان بعض الصيارفة يتنازعون المائة بسبعين وبعضهم بستين وأخرون بخمسين ولما طال أمد الانتظار ولم يصدر الأمر بدفع التعويضات امتنع التجار والصيارفة من شرائها وكانت تعرض عليهم بأقل مما ذكرنا في المائة

ثم رأت الحكومة أن تصرف لأرباب المطالب أوراقهم التي لم تتجاوز قيمتها مائتي جنيه فعقدت لجنة تناولتها من بنك الأنكلو أجيبيان قدرها ٣٠٠٠٠٠ جنيه ودفعت منها جميع الطلبات التي لم تتعد تلك القيمة وهكذا التزجت كربة كثيرين ممن كانوا يتقبلون على مواعد الناقه والضئك ثم كان ذلك ذريعة لامل البقية باداء الأموال المحسوبة من أموال التعويض

بعد زمن يسير

واستمر ارباب التعويضات الذين لم تدفع قيم اوراقهم يتظلمون بتروغ صير تقرير الحكومة لادائها حتى انقضت سنة ١٨٤٤ التي تنتهي بها حوادث هذا الجزء ^(١) على غير فائدة اوجدوى

وبينا هم كذلك اذا بلائحة انكلترا المالية ^(٢) تعان اقتراح هذه الدولة تخفيض ١٥ في المائة من اصل الاموال التي قررتها اللجنة فساءم هذا الاقترح واقلهم هذا العزم واضطربوا له ايما اضطراب وما كان يوم ١٢ لوليو عام ١٨٨٤ اجتمعوا في قاعة البورصة اجتماعاً حافلاً لغاية الاحتجاج على ما جاء في تلك اللائحة متعلقاً بذلك التخفيض وبعد انعقاد الجمعية بهض رئيسها الموسيو مانوزاردي وخطب في القوم فأتى على ذكر الحوادث الماضية بتفاصيلها ثم بني عليها حق الاستيعاض من الحكومة عما فقدوه وحق الاحتجاج بعد ذلك على تخفيض تلك القيمة من الاموال التي تقررت ولم واعاد فيها ايان ذكر رجوع المصايين من المهاجرة مل عيونهم الدمع ومل حياتهم الشقاء وكيف انهم لم يتأسوا ويصبروا على مضي تلك الحال الا بما تجدد في نفوسهم من الآمال بوعد الخديوي وانعطافه ثم قال اتنا لم نر التجارة بعد الحوادث ناهضة من تحت اثقال المصائب بل لم نر الثقة

(١) طالع في اخر هذا الجزء. الحق المتعلق
بمسألة التعويض
(٢) التي سيأتي الكلام عليها في الفصل
المتعلق بمؤتمر لوندون

المالية متجددة وحركة الاعمال سائرة الا بحكم ذلك الوعد السامي الصادر فيما نعتقد من مقام الوفاء

ثم جعل ختام كلامه سؤالا طلب به الى الجمعية ان تنظر في الوسائل الواجبة الاتخاذ حملاً للحكومة على الاسراع في اداء الاموال المحكوم بها تماماً فان كل تخفيض او تأخير في اداها يؤول في النهاية الى خراب التجارة المصرية

وبعد ان اكمل خطابه قام احد الاعضاء واقترح على الجمعية ان تلتبس من الخديوي السعي لدى المؤتمر في منع التخفيض والتعجيل في اداء القيم فقبل هذا الاقتراح باجماع الراي وانقضت الجلسة بعد ذلك على قرار ان يتقدم اعضاء الجمعية الى الحضرة الخديوية في ذلك الالتباس

وقد تم ذلك واعتبه ان الموسيو بوهر وضع مشروعاً مالياً لاداء اموال التعويض فتحدث فيه الجرائد المصرية وكان من مؤداه ان يزداد رسم الدخولية بناء على ان اهل القطر كانوا مشتركين في اسباب الحوادث التي نشأ عنها حريق الاسكندرية فكان مشروعاً خارجاً عن دائرة الصواب ولكن صاحبه لم يعلم ما هي رسوم الدخولية ولو كان على علم به لفعلت من مشروعه واقتراحه فان افة التلج - مثلاً - بيعت في الاسكندرية بسعر عشرين بارة وثمنها الدائرة البلدية بسعر ستين بارة لتأخذ ما عليها من الرسم المعين فلو زيد الرسم على رأي الموسيو بوهر لبلغ ثمن الاقة (جراً على حكم ذلك التمثيل) ثلاثة قروش في حالة كونها تباع

بصف قرش

على ان ذلك المشروع لم يصادف لدى
النوم استحساناً ولم يلقَ من اهل النقد والابصار
الثباتاً .

وحصل قبل انقضاء عام ١٨٨٤ بعض
تظاهرات قام بها اصحاب التعويض الثامن
الحكومة الخديوية لدفع التعويضات وعقدت
لجنتهم مرات كثيرة للذاكرة في ذلك وتبادل
رئيسها الموسيو مازاردى مع اللورد غرانفيل
الرسائل في هذا الشأن ثم انقضى ذلك العام
وابواب التعويض بعللون الامال بقرب حصوله
على ما كانوا ياتمون ويطلبون

فصل

في الغاء المراقبة الماخوية

انصرف هم الانكليز بعد دخولهم عاصمة مصر
واستتباب الحالة الى الغاء المراقبة الفرنسية
الانكليزية قصد الانفراد في العمل ففكر ذلك
على الحكومة الفرنسية ولكنها لم تستطع امرًا
يتبع من الغائما وهاجت خواطر الرئيس وقامت
جراند هم تردد باعمال الحكومة الانكليزية بعد
ان سبق لها ان اثبتت على اعمالها اثر تغليها على
العرايين وتأيد ما للراحة في مصر فكانت الصحف
الانكليزية في تلك الاثناء تحاول اقناع الرئيس
بوجوب الغاء المراقبة المشتركة وبان اعادتها
في فرق طائفة الحكومة الانكليزية بسبب ان

يعبر الاحوال هو الذي قضى بوجوب الاعادة
على نظام غير النظام الاول ولو دعت فرنسا
الى الاشتراك ثانية في تلك المراقبة لاختلقت
النتيجة وما انت بالمطلوب

وتأسس في رغائب الانكليز ان تكون
مراقبتهم بعد الغاء المراقبة المنوية متساوية
لادارات الدين العام والدائرة السنية والسكك
الحديدية وقد نذروا الى ذلك ببيان ان
انفرادهم في المراقبة يؤول الى اقتصاد عظيم
اذ به ينقص عدد الموظفين في الادارات الموما
اليها من غير حدوث اقل خلل ويقتصد نحو
عشرين الف ليرة انكليزية في كل سنة

ولما استقر رأي الانكليز على الغاء المراقبة
اعان السيركولفن المراقب الانكليزي انه انقطع
عن الحضور في جلسات مجلس النظار فأخذ
المجلس يعقد بدون ان يحضر فيه المراقبان
فاعلم الموسيو برديف المراقب الفرنسي قنصل
فرنسا بذلك وشكا له عدم استدعاء النظار
المصريين ايا للائتمام في مجالسهم فسأل القنصل
شريف باشا عن ذلك فاجابه ان السيركولفن
لا يحضر بعد اليوم مجلس النظار وبما ان المراقبة
مشنوية فلا يمكن للموسيو برديف ان يحضر وحده
وكان الانكليز اثناء سعيهم في الغاء المراقبة
يعلمون ان الحكومة الانكليزية تروم الغاء المراقبة
لا لانها تمنعها بل لان اوروبا قطعت بعدم
صلاحيتها وهو واقع الامر فان الدول الاوربية
ظهرت ميالة الى الغاء تلك المراقبة وكان من
رأي الرئيس بسمرك اثناء ذلك ان تستبدل
بمراقبة عمومية دولية مختلطة خشية ان تنطرق
انكثرة الى الانفراد الذاتي في مصر فلا تجعل

ختم كلامه بقوله ان ملاحظات الموسيو مالت
دلت على ان انكثرة رغبة في الغاء المراقبة
التي هي اساس الاتحاد الانكليزي الفرنسي في
النظر المصري

وفي ١٢ اكتوبر عام ٨٢ كتب الموسيو
دوكلر ناظر الخارجية الفرنسية الى الموسيو
تيسفير فرنسا في لوندرة انه اجتمع في اليوم
السابق بسفير انكثرة في باريس وسأله عن
التعليات التي القيت الى المستر كولن قبل
عودته الى القاهرة ثم اوضح له ان انكثرة اذا
ادعت ان لديها اسباباً قوية تخجلها على الغاء
المراقبة فما عليها الا ان تخبر فرنسا في شأنها
واذا كانت تعليقات المستر كولن متطابقة على
ما القاه الموسيو مالت الى الموسيو رندر في مصر
كانت بائنة في الواقع على الاشياء عنها تخجلاً
ثم ختم قوله للسفير بايضاح انه يصعب على فرنسا
ان تنفي انكثرة ادارة منظمة بين الحكومتين من
غير استشارة شريكهما وبطريقة غير صريحة
وفي ١٤ اكتوبر دفع -غير انكثرة في
باريس الى الموسيو دوكلر كتابة واردة من
اللورد غرنيل مؤداه ان الموسيو كولن قد
عاد الى مصر اجابة لرغبة الحكومة المصرية فلم
تجد الحكومة الانكليزية سبيلاً الى منعها من
الذهاب بل رأت من الملائم ان تشير عليه بان
لا يستلم وظيفته في المراقبة توالان التدابير
التي اتخذتها الحكومة الانكليزية لتنظيم النظر
المصري شأنها ان تلقى عليها تبعه عظيمة من
حيث المشورات والارشادات التي يجب عليها
الفاؤها الى الحكومة المصرية ومن حيث الوسائل
التي ينبغي ان تعتمد عليها في ادارة الاعمال بمصر

معملاً لاشترائك دولة اخرى معها في ادارة الاعمال
المصرية وتنظيم اعمال النظر المصري بعد اية لالة
برزايا الحوادث العراية

وفي ٩ اكتوبر سنة ٨٢ ارسل الموسيو
رندر متوج اعمال قنصلية فرنسا الجنرال بصر
كتاباً الى الموسيو دوكلر ناظر الخارجية الفرنسية
يقول له فيه ان الموسيو مالت فصل انكثرة
الجنرال اتني منذ بضعة ايام كاتب سر المراقبة
فقال له اتفاقاً ان الموسيو كولن (المراقب
الانكليزي) قادم الى مصر ولكنه لا يعود بتدويمه
الى ادارة اعمال المراقبة كما في السابق قال
وفي الوقت نفسه ورد على لسان شركة روتر
تاغراف بهذا المعنى فاخذت نسخة التلغراف
وانطلقت الى الموسيو مالت قصد الاستعلام منه
عن صحة فاجابني ان قد ورد اليه من اللورد
غرنيل تعليقات مطلوبة على مثل ما اعلمته
شركة روترليس غير . ثم اضاف الى ذلك
قوله اني على ارتياح فيما ينال من ان الموسيو
كولن سيأتمن بها يكون اشد من ذلك تصريحاً
وايضاحاً فانه كتب الى يقول انه سافر بدون
ان تلقى تعليقات مخصوصة ولكنه يتوقع ان
يرد اليه في مصر شروح استيفائية

ثم بسط بعض ملاحظات جاءت خلاصتها
مختصرة في بيان ان اللورد غرنيل يرى منذ
مدة ان الاتحاد الانكليزي الفرنسي القائم
تحت رداء المراقبة يضطر انكثرة الى التداخل
في اعمال مصر بما يكون اشد قوة وثبوتاً مما
يلائم ورجالنا في لوندرة يميلون الى انشاء
مصلحة تكون اقل ارتباطاً من قلم المراقبة
وبعد ان اتى الموسيو رندر على كل ذلك

الآخيرة قد اوضحت ان هذه المصلحة لا تخرج من الخلل وهو ما رأت الحكومة الانكليزية من اجله ان الاجدر بها هو ان تعدل تمامًا عن المراقبة وتسعى في استبدالها بإدارة أخرى وان افضل ما يكون من هذا القيل هو ان يعين الخديو مستشارًا ماليًا أوروبيًا واحدًا يحضر جلسات مجلس النظائر متى دعاه اليها الخديو وان تكون صفة بذلك غير صفة وزير المالية ثم ان يكون للخديو الحق بان يعين الحدود التي يمكنه ان يقف عندها في اجراء وظيفته سواء كان بالتفتيش او بإبداء الرأي في المسائل المتعلقة بالمالية بدون ان يرخص له في التداخل المطلق في ادارة البلاد

وهذا المشروع هو اضعف المشروعات التي ينبغي ان ينظر فيها استبدالاً لقلم المراقبة بما هو اشد نفعاً منه وافضل

وكان من رأي اللورد غرنيل في هذا الكتاب ان ذلك يهد للامة المصرية سبيل استقلالها ثم اوضح ان حكومة جلالة الملكة تعرض ان يضرب للوظيفة السابق الايمان اليها اجل محدود ينتهي بعد مضي عشر سنوات ولكن بعد مضي خمس منها ينظر فيها اذا كان يجب تجديد لها او تعديلها بحسب ما تقتضي به ظروف الحال وبناء على ما يظهر اذ ذاك من تناقض العنصر الاوربي ونمو العنصر المصري في مصلحة تفتيش المالية

قال واذا نال هذا المشروع لدى الحكومة الفرنسية قبولاً فعليه ان يقوم المراقبات العموميان ببعض امور تتعلق بوظيفتهما يعان للخديو ان من نية انكلترا وفرنسا التزل عما هما في المراقبة من المركز المستثنى وانها تشير ان

قال بان الحوادث تبعث على الارتباب في ملامنة تأييد المراقبة على النحو الذي انشئت عليه بتنفيذا الامر الخديوي الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ٧٩ ولعل الحكومة الفرنسية شعرت ايضا بمثل ذلك على ان وظيفة المراقبة لما كانت قد توقفت عن العمل بسبب تغيب مديرها لاح لي ان اوعز الى السير كولفن بالأمر يعود الى اعمال وظيفته والا بأي امراً متعلقاً بها الى ان تتمكن الحكومة الانكليزية من النظر في المسألة وبث ما لديها من الرأي في شأنها

وفي ثامن عشر اكتوبر ورد الى الموسيق دوكلر من سفير فرنسا في رايته تلغراف يشير الى ان ناظر خارجية النمسا اخبره انه لم يصله اقل علم رسمي بشأن التنظيمات المصرية ولكنه يظن ان من نية وزارة انكلترا ان تحدث تغييراً مهماً في مصلحة المراقبة ملاحظاً ان هذه المصلحة لم تأت بالنتيجة المطلوبة والنتع المراد وان في الامر عدة اوجه تبرهن على عدم ملائمتها للحال . قال فلا عجب لذلك اذا ادخلت انكلترا عليها بعض الاصلاح ثم قال ان دولة النمسا ليست ذات شأن واضح صريح في مصلحة المراقبة ولكنها اذا استشيرت في الامر لا ترى من حجة تعارض بها ارادة الحكومة البريطانية وارسل اللورد غرنيل الى سفير انكلترا

في باريس بتاريخ ٢٤ اكتوبر عام ١٨٨٢ كتاباً قال فيه ان الحكومة الانكليزية لا تنكر ما جاءت به المراقبة من الفوائد المادية وما جلبت على القطر المصري من المنافع العديدة بل هي تعترف باهتمام المراقبين العموميين وصدق سعيها في تحصيل هذه الغاية غير ان الحوادث

بإصدار امر جديد يلغي المراقبة ويجري ابلاغه
الدول مع ابلاغهم مآل الموافقة الجديدة التي
يشفي ابرامها وفضلاً عن ذلك فان الحكومة
الانكليزية تعرض ان تعلن للحكومة المصرية
ان انكلترة وفرنسا تودان كثيراً ان يستخدم
في جميع فروع الادارة المصرية عدد عظيم من
المصريين وان يقلدوا الوظائف التي يستطيعون
ان يقوموا فيها باعمال نافعة

ورقنا على عدة تفاصيل واقوال في جملة
الرسائل والمطالبات المهمة التي تحصلنا عليها
فاذا منها رسائل نشرت في الكتاب الاصغر
الفرنسوي فرأينا في احداها وقد ارسلها الموسيقي
تيسوسفير انكلترة في اوندرة الى الموسيودوكر
ناظر الخارجية الفرنسية ان اللورد غرنفيل
اطلع السفير على التلغراف الذي ارسله اللورد
الى ناظر الخارجية الموماء اليه فبين منه
ان وزارة اوندرة تعرض على فرنسا امرين
اولهما العدول عن المراقبة والاستعاضة عن
المراقبة بموظف عال تنص اختصاصاته وعما
كان لما من الاختصاصات الواسعة والثاني
الارتضاء باجراء اصلاحات ادارية من مبادئها
الاساسية احدث نقص عظيم في العنصر الاوربي
واستبداله بالعنصر المصري في خدمة الادارة
قال وعندي ان انكلترة غير مشغلة في
الوقت الحاضر بان تعرض علينا امراً اخر اما
انا فقد اوضحت للورد غرنفيل انكم تتوقعون
منه اكثر من ذلك واعلمت له ما ابدتم في
رسالتكم الخصوصية لي من الاسف على ان
وزارة لوندرة انتفت زماً ثميناً بدون ان تخبرنا
او تعلن لنا مقاصدها على وجه التمام فاجابني

(ان هذا هو « كل » ما نطلبه انكلترة)
فقلت له ان لانكلترة نتيجة عظمى تنشأ عن هذا
« الكل » اما نحن فليس لنا اقل فائدة وقد
استدعنا وزارة لوندرة الى تسمية ما لنا وكان
منها انها عوّضت على نفسها ولم تكافئنا بشيء
وعند ذلك سألني مستشار الخارجية عن المكافأة
التي تودها فقلت ان ليس لدي علم بها بوجب
مباحثتي معه في شأنها واسكني اعلمت له بصفة
غير رسمية رغبتنا في ان يكون لنا عضو في
الوزارة المصرية فقال اللورد غرنفيل ان هذه
المكافأة لا تتفق مع القواعد النظامية التي
تري انكلترا وجوباً لاجرائها كتقبل الموظفين
الاوربيين وانما عدد الموظفين الوطنيين

وكتب الموسيودوكر الى الموسيوتيسو
في ٢٨ اكتوبر ما مؤداه قال

اجتمعت مرة اخرى بالورد ليونس وكان
قد اتاني لياخذ الجواب عما عرضه علي فقلت
له على النور:

اهتم ان المراقبة قد احسنت العمل وعادت
بقوائد مادية على النظر المصري وان المراقبين
الانكليزي والفرنسوي اشتغلا بامانة ونشاط لهذه
الغاية فهل بعد ذلك من حاجز الى الاسباب
المؤيدة للمراقبة . تريدون الغاءها لانها لا تخلو
من الخلل والخاوف فابن الخلل والخاوف وابن
ما تقولونه ولا اري منه شيئاً معيماً في لائحكم
وهل تريدون حقيقة ان تلغوا المراقبة . لا . لا .
اظن ذلك فانكم تقولون ان سيستعاض عنها
بمستشار اوربي يعينه سمو الخديو فتقولكم اوربي
يستناد منه انه سيكون انكليزياً واني اري ان
ما تعرضونه ليس هو في الحقيقة الغاء المراقبة

بل غير ابطال المراقب الفرنسي ولذلك
لا تعجبوا اذا قلت لكم ان ما تعرضونه غير مقبول
فاجابني اللورد ليونس انه سينقل جوابي
الى حكومته فقلت له وبكم ان تضيفوا اليه
ما يأتي

ان لدى حكومتكم ثلاثة امور في ان تنظم
مصر اما على انفراد واما بالاشتراك مع اوربا
او بالاشتراك معنا وقد قال اللورد غرنفيل
الموسيو نيسو ان انكثرة ترغب ان تتوافق معنا
في ذلك التنظيم وان هذا التوافق بلاغ مصليها
فأقول ان سيعود الى هذا الرأي

وعندما فرغت من كلامي نهض السفير
ليودعني وبخا هو سائر نحو الباب مد يده الي
وقال « اؤمل ان تهدي الى تسوية اخرى »
فاجبته « اني اود ذلك وارجو له حصولاً » اما
اما فقد عزمت ألا أقبل إلا ما يستطاع قبوله
والتسليم به وافي وانى بانكم على شعور بمثل ذلك
فمن كل ما سطنته لكم ينضح اني قد اخضعت
السعي في تأييد الوفاق الودي فاذا احب
الانكليزان بمشاوره اضطرت الى التسليم بتقدم اياه
وتفاوض الموسيو نيسو بعد ذلك مع اللورد
غرنفيل في شأن مسألة المراقبة فبين له
بالتفاوض وتبادل الرأي ان الوزارة الانكليزية
عارمة على ان لا تمنح فرنسا المركز الذي يرومه
في المصلحة التي تريد ان تستبدل فلم المراقبة
بها ولكنها غير آتفة من البحث فيما سألته فرنسا
من المكافأة في غير تلك المصلحة ثم سأل اللورد
ان يوضح له السياسة الغربية التي سلكت
وزارة لوندرو سيلها اراء الحكومة الفرنسية
فاجابه بكلام غير جلي فالاح له ما الفاه عليه

ان وزارة غلادستون لا تود ان تعرض نفسها
لتنديد المحافظين في اقتسامها مع الفرنسيين
عنائهم حملة كتبها المشاق والفنقات وقد كتب
بذلك الى الموسيو دوكلر وقال له في خلال ما
كتب انه سرد اللورد غرنفيل التعليقات الاخيرة
التي ارسلها اليه الموسيو دوكلر اليه فاجابه ان
انكثرة لم تقصد القاء المراقبة من تلقاء نفسها
ولكن الخديو طلب الى الوزارة الانكليزية
بالحاج الغداء عهدود عام ٧٦ وعام ٧٩ التي
عقدت موقفا ثم قال وقد كان من نية الحكومة
المصرية ان تعمد الى هذا السعي تجاه الحكومة
الفرنسية ولكن وزارة لوندرو حملتها على
الامساك عن ذلك اعتباراً لفرنسا واقبلت على
تخايرة حكومة الجمهورية في المسألة قبل ان
تبعث بجوابها الى الحكومة الخديوية

وبعد ان ورد هذا الكتاب على الموسيو
دوكلر تلقى بعد مضي يومين كتاباً آخر من
الموسيو نيسو جاء اهم منه واحرى بالالتفات
اذ قال فيه ما معربة

لا بد ان يكون قد تبين لكم من تاخراتي
الاخير انني اوضحت لوزارة لوندرو في جملة
البراهين المؤيدة للمراقبة المشوبة كثرة التوائد
التي تحصل عليها انكثرة بمشاركتنا في تبعة
التنظيمات الجديدة التي ترغب ان تستبدل بها
التنظيمات القديمة ولكن اللورد غرنفيل لم يجيني
في ذلك الوقت على هذه الملاحظة

واري ان اللورد غرنفيل قد اخبرته
الاحوال واخبرها فلا يفيل ان يحصل التبعة
التي ياتنها على عاتق الوزارة الانكليزية
بتدخلها المنفرد في اعمال القطر المصري والرأي

فاجابني اللورد ان امساكه عن ايضاح افكاره في هذا الشأن ناشئ عن كون ذلك يختص بنا وعلينا نحن ان نعين المكافأة التي نروم نوالها ونحن لم نيسط افكارنا في هذا الشأن فقلت له اننا لم نتدخل في الحوادث التي جرت في مصر ولذلك ليس لنا الاولوية في تنظيم المسائل التي ولدها التداخل الانكليزي ومثل هذه المكافأة يجب ان تقترحها انكلترة ثم قلت له وكيف تريدون ان تكون لنا الاولوية في طلب تعويضها فتمها كان هذا التعويض جسيما في اعينكم فهو قليل قبالة ما تعلنون عن رغبتكم في نزعها منا ولا يخفكم ان ليس من وزير يستطيع ازاء الرأي العمومي في بلاده ان يعمل تبعة طلب تكون قيمته اقل جدا من مركز فرنسا في النظر المصري ونحن لا يمكننا ان نطلب منكم الا تأييد الحالة المقررة او ما يوازينا وهو ما سبقنا فطلبناه ونكرر الان طلبه ايضا

فلما قيمت هذا الكلام على مسامع اللورد اعترف باخية ما ذكرت وقال انه لو لم اورد البرهان الذي اوردت لاضطر الى مجيب على ما اعلمته له اخيرا الا بعد ان يخبر بقية الدول ليدعوهم مع فرنسا الى العلم بما تريد انكلترة ان تستقر افكارها ومقاصدها عليه فقلت له ان جل مرغوب الموسيو دوكلر هو ان تغلو مخايرائنا من كل اشكال وايهام اما طلي الخصوصي فهو ان تعرض علينا وزارة لوندرة امرا لم تعرض علينا الى الان بعبارة واضحة واني اجهل مع ذلك اذا كان ذلك الطلب يجوز قبولاً ام لا ولكني الخ بان يكون

العام لا يخفى علينا ان انكلترة قد ابتدأت تعاني المصاعب الحقيقية من اول يوم جاء تاليا اليوم تغلبها الحربي الذي حولها السلطة على النظر المصري والحكومة الانكليزية تعلم علم اليقين بحالة مصر وتدرك ان الارتباك والخاوف التي كانت سببا في اعمالها لم تزُل الا مؤقتا فانكلترة لذلك واقفة بين تعاضين اما فقد مالها من المركز المستفي واما حفظه بتداخل مادي غير محدود

ومن عرف مصر تماما علم ان الحد المتوسط الذي رأت انكلترة ان تقف عنده كان غير كافٍ وتنظيم القوة الوطنية على مثل ما وضعت باكر باشا يعود بالخطر ليس على سلطة الحكومة المصرية فقط بل على الضباط الالة كايال الذين سيلقى اليهم زمام تلك القوة

وانكلترة لا تقوى على حفظ سلطة الحكومة المصرية ونفوذها الخصوصي في النظر المصري الا بحلول عسكري غير محدود وهو عبارة عن ضم النظر اليها وهذا امر لا يميل اليه الحكومة الحرة الحالية ولكنه سيتم يوم يستلم زمام السلطة حزب المحافظين وهو ما ارتأه اخيرا السير ريفرس ويلسون

واجتمع الموسيو نيسو باللورد غرنفيل في ٢٥ نوفمبر سنة ٨٢ فقال له

يجب علينا ان نقف على مقاصد انكلترة فيما اذا كانت تريد ان تفتصب مركز حكومتنا في النظر المصري بمكافأة او بدون مكافأة فان كان الوجه الاخير فنطلب ان نعلنه لنا صريحا واذا كان الاول فنطلب ان نجعلنا على علم بتلك المكافأة التي ترى انكلترة ان تقدمها لنا

واضحاً جلياً فاجابني بقوله

بعد البحث والتدقيق مع زملائي في الواجهة
التي يؤدي اتخاذها الى حذر مقبول لدى
الحكومة الفرنسية لم يرَ الا حلاً واحداً قريباً
من جانب الامكان وهو اعطاءكم رئاسة
صندوق الدين العمومي وبودنا ان يصيبكم
اكثر من ذلك واطن ان زملائي لا يرون
حلاً منها في توسيع نطاق الرئاسة في لجنة
صندوق الدين اذا زبدت اهمية اللجنة نفسها
وسنبحث معكم فيما اذا كان يمكن - الى زمن
قصير او طويل - ضم بعض خصائص ادارتي
الدومين والدائرة الى لجنة صندوق الدين وهنا
مسألة تحتاج الى البحث وسنبحث فيها معكم
رغبة منا في توسيع ما نعرضه عليكم

فقلت له عند ذلك ان اللورد ليونس
اشار اليها انكم نخفوننا اكثر ما ذكرتم فاجابني
ان اللورد ليونس لم يلق فيما اورده عليكم الا
الشروح الاستثنائية التي اوقفكم عليها

وفي ٧ نوفمبر سنة ٨٢ اصدر شريف باشا
لائحة متعلقة بالغاء المراقبة فقال فيها

ان الحوادث الاخيرة الطارئة على النظر
المصري قد استلقت الحكومة الخديوية اضطراباً
الى انشاء المراقبة على نحو ما انشئت بمقتضى
الامر العالي الصادر بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ٧٩
بدلاً مؤقتاً عن الامر الكرم الصادر في ١٨
نوفمبر سنة ٧٦ وهو التاريخ الذي ينتهي اليه
اصل المراقبة - وكانت الغاية الوحيدة الاساسية
في اصدار ديكرتو ١٥ نوفمبر المشار اليه محصورة
في تثبيت الضمانات الممنوحة لاصحاب الدين
غير ان المراقبة على ما جرى تحويلها منذ ذاك

امست ادارة سياسية لا مزية لها في تأييد
الضمانات الممنوحة لحاملي القراطيس المصرية وم
حاصلون على ضمانات خصوصية

ولما كان قانون التصفية المعين والمثبت
للدائنين الضمانات الممنوحة لهم والمصدق عليه
من الدول لا يعتبر المراقبة في جملة هذه الضمانات
كانت المراقبة لا تتعلق على الاطلاق بالدول
الموقعة على قانون التصفية فهي لذلك ليست
قسماً من الضمانات المعطاة لدائني الحكومة ووجودها
او الغاؤها يتعلق فقط باتحاد خصوصي بين
حكومتى فرنسا وانكلترا من جهة وبين الحكومة
الخديوية من جهة اخرى

وبناء على ذلك رأت الحكومة المصرية
ان تعرض على الحكومة الانكليزية (وورد في
النسخة المرسلة الى باريس على الحكومة
الفرنسية) العدول عن تأييد هذه الادارة
التي لم يبق من سبب يوجب وجودها بالنظر
الى ارباب الدين

ولم يكن من نية الحكومة المصرية ان
تعلن في هذا المقام جميع الوجوه غير الملازمة
التي تنشأ عن وجود المراقبة ولكن ترى
فرضاً عليها ان تذكر منها ما هو مشهور لدى
الجميع وهو ان هذه الادارة بصفة كونها مشنوية
وذات مزاي سياسية قد احدثت نقصاً ادارياً
وهاجت خواطر المصريين وبعضهم على الاتيان
بدعيات شرعية وكان من نتائجها ايضاً انها
مست في بعض الاحوال الارتباكية سلطة
الحكومة ازاء البلاد

ولذلك فالحكومة الخديوية تأمل ان لا
تخفى جسامه هذا الخلل عن انظار الحكومة

(البريطانية او الفرنسية) على ما تعودت من الانصاف بوجوب الغاء الامر الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ٧٩ والغاء ما يتعلق بالمراقبة من الامر الاخر الكريم الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ٧٦

ومرّت ايام طوال على المخابرات والاقوال الكثيرة في شأن الغاء المراقبة حتى كان اليوم الثامن عشر من شهر جناب عام ١٨٨٢ فصدر فيه امر خديوي ورد فيه ان قد أُلغي وسبقي ملغى منطوق الامر الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ المتعلق بالمراقبة العمومية والامران الصادران في ٤ سبتمبر و ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩

فورد على اثر ذلك رقيم من الحكومة الفرنسية الى الموسيو رندر متوج اعمال الفصلية الفرنسية يشير اليه بالاحتجاج على الامر القاضي بالغاء المراقبة العمومية قائمئل وتوجه صباح ٢١ الشهر المذكور الى سراي عابدين وقدم للتدبير كآباً مطولاً يقيم فيه الحجة على الحكومة المصرية وقد تضمن ذكر الاوامر السابقة التي تيج لفرنسا حق المراقبة العمومية وتذكر الحكومة المصرية بما كان يوم ارادت الغاء المراقبة فلم تتمكن منه الا بوجوب الاستعاضة عنه بالوزارة المختلطة وانطوى ايضاً على بيان ان الحكومة الفرنسية لا تعتبر ما اعتبرته الحكومة الانكليزية من ان استغناء مراقبيها جاء كافياً في التسليم بوجوب الغاء المراقبة ولذلك ثلثي على عاتق الحكومة المصرية تبعة جميع ما يترتب على هذا الالغاء من الشانج

واعتب صدور الامر بالغاء المراقبة سخر كل من الموسيو برديف المراقب الفرنسي

والاركيذ دي روسي كاتب سر المراقبة وفي ثالث فبراير (شباط) عام ١٨٨٢ رفع شريف باشا رئيس مجلس النظار اذ ذاك تقريراً مطولاً الى الخديو ابان فيه ما كان قد ترتب على وجود قلم المراقبة في مصر ملتصاً بتعيين السبر اوكلان كوثن مستشاراً مالياً بالنظر الى درايتيه وعلمه باحوال الديار المصرية في اليوم الرابع من ذلك الشهر صدر امر خديوي بتعيين المستر الموما اليه مستشاراً مالياً لدى الحكومة المصرية وهذا نص كل من التقرير والامر المشار اليهما

(التقرير)

مولاي

قد تكرم جنابكم السامي بالتصديق على مشروع الامر العالي الذي تشرفت بتقديمه لاعتباركم السيرة لالغاء الامرين العالين الصادرين في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ و ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ بمعنى الغاء ما اشتمل عليه الامر الاول من الاحكام المتعلقة بالتنشيش العمومي والغاء الامر الثاني بتمامه

فالتماس حكومة جنابكم العالي هذا الالغاء قد نشأ عن رغبة في مراعاة حاسيات المصريين وخواطرهم وفي تأييد اركان سلطة حكومتكم على ان الخدمات التي اتي بها التنشيش منها كانت جزيلة فلا ينكر مع ذلك ان التداخل في امور النظر الادارية الناشئ عن وجود التنشيش العمومي بالكيفية التي كان عليها قد عبت بنفوذ نظار دواوين حكومتكم وكان مؤدياً لنقل سلطة الحكومة الى ايدي مأمورين غير مسئولين لم يكن تعيينهم واستبدالهم متعلقاً

بإدارة ذاتكم العلية وحكومتم فقط

وعدا ما اشرت اليه من المخدورات مما يخص بالنظام الداخلي فان استمرار حضور المنتسبين العموميين في جلسات المجلس مهما كانت المسائل المطروحة للمداولة كان من شأنه ان يؤمن قلم التفتيش وحما سياجيا يتجاوز مقاصد جنابكم العالي

غير انه مع ملافاة هذه المخدورات قد رأت حكومتكم السنية من الصواب ان تستعين الى وقت ما باحد الاجانب تكون درايته عونا لما في حل المسائل المالية

فأرى مولاي ان الشخص الاوربي يكون مأمورا مصريا وان يعطى لقب مستشار مالية فيصير انتخابه وتعيينه بعرفة ذاتكم العلية ويكون تابعا لما مباشرة ولا يكون له وظائف ناظر ديوان انما يمكنه الحضور في جلسات مجلس النظار كلما استدعاه لذلك رئيس المجلس وله ان يمتح ويظهر في المواد المالية ويعطي رأيه عنها بدون تجاوز الحدود التي يعينها جنابكم العالي ونظار دواوين حكومتكم ولا يكون له الحق في التداخل بأي وجه كان في امور النظر الادارية

فاذا استصوب جنابكم العالي ما رآته حكومتكم السنية بهذا الشأن فالتجاسر ملتصقا بالاتفاق مع رفعتي تعيين السير اوكلند كولنين في وظيفة مستشار مالي لان تفضلته من معرفة موارد النظر ووقوفه على سير نظام المالية كل ذلك من الصفات والمزايا التي تجعله جديرا بثقة جنابكم العالي وحكومتم السنية هذا وانني لولي النعم العبد الخاضع والمحسوب

المناضع

تحريرا في ٢ فبراير سنة ١٨٨٢

رئيس مجلس النظار

(الامضاء) شريف

الامر

(امر عال)

(محي خديو مصر)

بعد الاطلاع على التقرير المرفوع اليها

من رئيس مجلس نظارنا في ٢ فبراير سنة ١٨٨٢

وبناء على ما عرضه علينا مجلس نظارنا في

٢ فبراير سنة ١٨٨٢ امرنا بما هوأت

المادة الاولى . قد تعين السير اوكلند

كولن مستشارا ماليا لدى حكومتنا

المادة الثانية . على رئيس مجلس نظارنا

تنفيذ امرنا هذا

صدر بسراي عابدين في ٤ فبراير سنة

١٨٨٢ (٢٦ ربيع الاول سنة ١٣٠٠)

الامضاء

(محمد توفيق)

بامر الحضرة النخبة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(شريف)

هذا ما تم قطعيا في شأن الغاء المراقبة ما

لم يبق بعده سبيل الى الامل بعودها الى ما

كانت عليه

ولستوف (بعد ايراد الاقوال الرسمية التي

تقدم لنا اثباتها) ام الاقوال الخارجية التي

جرت بعد ذلك في شأن ذلك الالغاء

ما اوضحه الموسيودوكلر ناظر خارجية فرنسا

في هذا الصدد قوله ان بيت فرنسا ومصر

علاقات مرعية منذ القدم ولابناء تابعينا في مصر مصالح ذات شأن مهم توعدها حوادث الايام بالخطر اثر سوء الادارة المنسوب الى الحكومة المصرية فقصت الحالة اذ ذاك بحماية هذه المصالح فاتخذت احتياطات حجة اهمها انشاء لجنة الدين والمراقبة اللتين جرى تنظيمهما باتحاد فرنسا وانكلترا وكان من هاتين الادارتين الدوائيتين وغيرها من التنظيمات ان اتبعت نتائج حسنة واعادت الى مصر الثقة التي فقدتها وخففت لاوربا مصالحها ولقد تمت تصفية الدين على احسن حال وافتمت كل دولة بالنظر في خدمة المصلحة العمومية

اما الان وقد وقعت حوادث لم تنسها فانقلب الحال الى غير ما كانت عليه وتغيرت الاشياء وتبدلت اشكال المسائل ورأت انكلترا ان تداخل في مصر تداخلا عسكريا فأتت فرنسا الاشتراك معها واتبعنا اثناء الحرب سياسة اصدقاء ولم ينصل بيننا تباين عرضي قليل الهمية ولكننا بعد انقضاء زمن القتال وخمود نيران العصيان لم نشعر الا بمحدوث مسائل اخر نظاهرت بها انكلترا في حين كانت فرنسا تعلن بقاء الحالة المتررة وتوقع افتتاح باب السياسة الانكليزية في هذا الشأن

ولما ارادت انكلترا ان تحمل على عاتقها مهمة تنظيم الحالة في مصر دون مساعدتنا استعادت فرنسا حرية العمل لها واثقة بان سياستها ستلقى اذى مجلس النواب واوربا حسن القبول

وورد في بعض الجرائد الانكليزية ما يتعلق بهذه المسألة ان الغاء المراقبة سيكون

محمود العاقبة وان يكن قد اقام في الحال بيننا وبين الحكومة الفرنسية حاجزا حائجا لما بيننا من علائق الود وهو ما لا نتمناه ولا نتوقعه من قوم لم عندنا مكانة عظيمة من الاعتبار وبودنا لو تعدل فرنسا عن السخط بعد الرضى فان ذلك لا يجديها نفعا كما ان طلبها للاعتراف بامر لم يعد له اثر في عالم الوجود لا يأتينا بفائدة ونحن في مصر قوم قد اكتسبنا فيها مركزا صدقت عليه اوستريا والمانيا وساير الدول ولم يعارضن نفوذنا حيا بخير الامة المصرية وسعادتها بل اعترفن به قائما مقام النفوذ المختلط بين فرنسا وانكلترا وهو النفوذ السابق الذي لم يترتب عليه الا قلة الفائدة بل سوء العائدة

وخلاصة القول ان الانكليز باتوا (من اجل الخلاف الذي وقع بينهم وبين الفرنسيين في هذه المسألة) يعتبرون ان انكلترا تفعل بالغاء المراقبة تبعة جديدة تكون بمثابة تعهد لاوربا جميعها بانها ستضمن في مصر وجود حكومة قوية الدعائم راسخة الاركان مؤسسة على احكام المواثيق والعهود الميمنة في قانون التصفية وانها فضلا عن ذلك تنهض ازاء فرنسا بان افرادها في المراقبة سبيل الغاية المقصودة بالذات وفي الغاية التي كانت المراقبة المشوية تسعى في الحصول عليها

وقبل ان صدر الامر الخديوي بالغاء المراقبة وتعيين المستر كولفن مستشارا ماليا جرى على السنة الانكليز ان المراقبة المشتركة لا تسبيل بمراقبة انكليزية محضة وان الخديوي سيطلب الى نظارة المالية تعيين مستشار اوروبي وان المرجح ان ذلك المستشار سيكون من

المصرية بتقديم هذه اللائحة له ولرعيه الفصل
الفرنسي بالطريقة الرسمية

وهذه اللائحة تشرح الاسباب التي رأت
الحكومة المصرية من اجلها ان استمرار المراقبة
موجب للضرر وبعد ان اثبتت ان المراقبة
ليست فيما من الضمانات الممنوحة للمدائنين ولم
تنشأ بمقتضى وفاق دولي بل انشئت بمقتضى
وفاق مخصوص عند بين مصر من جهة وبين
فرنسا من جهة اخرى انت على بيان الوجوه
غير الملائمة التي تنشأ عن وجودها واثبتت ان
هذه المراقبة قد اوقعت في الادارة العمومية
خللاً بسبب كونها مشوية وذات مزية سياسية
ثم دفعت الامة الى مدعيات شرعية وعشت
بسلطة الحكومة وفقدتها ازاء الاهالي

وبناء على اهمية المسألة ورغبة حكومة
جلالة الملكة في وضعها موضع البحث المدقق
وبالنظر الى اسباب اخرى ايضا كتبت حكومتها
الى السير مالت نوزر اليه بان يؤجل تقديم
هذه اللائحة بالصيغة الرسمية

اما حكومة جلالة الملكة فبعد ان بحثت
في المسألة بالتدقيق رأت ان لا حق لها
بالاحكام على الحكومة المصرية بتحديد زمن
التأجيل لعمل له عند سمو الخديو وحضرات
وزرائه شأن عظيم ولذلك لم يقبل اليوم السابع
من شهر نوفمبر الفائت حتى قدمت اللائحة تقديماً
رسمياً لكل من وكلي انكلترا وفرنسا السياسيين
ولما كان في المسألة عدة اعتراضات على
تأييد المراقبة والحكومة الانكليزية لا تريد ان
تقيم حاجزاً دون امانى الحكومة المصرية تعين
عليها (اي على انكلترا) ان لا تلح باستمرار المراقبة

الانكليزية فاذن تم ذلك تعين على الحكومة الانكليزية
الا تبني ذاك المستشار في خدمتها بل يجب ان
تكون وظيفته قاصرة على خدمة الحكومة المصرية
فاستجج الفرنسيون من ذلك بعد صدور
الامر بتعيين المستشار ان بين انكلترا ومصر
تواطؤاً على الغاء المراقبة وانتخاب المستشار من
الانكليز

ولما صرح اللورد دفرين للحكومة المصرية
ان حكومته قبلت ان تأمر مراقبها بالاستعفاء
اجابة لطلبها صعب ذلك على الفرنسيين
واخذوا يقولون ان انكلترا قصدت باقالة
مراقبها من قلم المراقبة الغاء المراقبة نفسها لتيسر
لها ادخال ما تشاء من التدابير والتنظيمات بدلاً
منها والانفراد في ادارة مالية مصر

وكان اللورد غرنيل قد ارسل الى اللورد
دفرين قبل صدور الامر المشار اليه تلغرافاً
مطولاً في شأن هذه المسألة قال فيه ان في
جملة المسائل المهمة المتعلقة بتنظيم الحكومة في
مصر والشاغل لافكار الحكومة الانكليزية مسألة
المراقبة المالية التي كان قد قضي بضرورة
ادخالها على ادارة القطار فتقررت بمقتضى امرين
خديويين احدهما مؤرخ في ١٨ نوفمبر سنة ٧٦
والثاني مؤرخ في ١٥ نوفمبر سنة ٧٩ . قال .
وقد انباء السير مالت في تلغرافه المؤرخ في ٢٢
اكتوبر سنة ٨٢ ان الحكومة المصرية اصدرت
لائحة تعلن فيها الغاء المراقبة الانكليزية
الفرنسية المشاة بمقتضى الامرين السابقين اليها
الانباء ثم كتب السير مالت الى انثو بروج
انباءها اذا كان ذلك ينال لدى حكومة الملكة
قبولاً حتى اذا حار القبول اهتمت الحكومة

الصادرين في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٦ و ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وما يتعلق بالمراقبة في الامر الاخر وارجوكم ان تبلغوا هذا القرار للحكومة المصرية وتعلموا ان انكلترة تعترف لفرنسا بما ابدته في الماضي من وفرة الاهتمام بالمراقبة المكتوبة وبالنوائد التي نجمت عنها الا وهي النوائد التي نشأت عن رغبة انكلترة وفرنسا معا في انهاء ثروة مصر

وان الحكومة الانكليزية على يقين ان فرنسا لا تستملك بامكان ان يستمر نظام موقت بعد ان اعلن فريقان (اي انكلترة ومصر) من الثلاثة رغبتهما في الانفكاك من كل ميثاق مراعاة للاسباب البالغة في الاهمية

وهذا وما سبق للورد غريفيل من الاقوال في شأن الغاء المراقبة بعث الفرنسيين على قطع رجائهم من الحصول في مصر على منافع من النفوذ ولو كان دون ما يطمنون وحلمهم على القول ان حكومة الملكة تحاول نسيان الميثاق الذي ربطت به بل ثمر تارة بفضل المراقبة وطورا تندد بها وحينئذ توسع خصائصها وآونة تكسوها حلة المراقبة المعينة سنة ٧٦ اثر الموافقة المبرمة بين غوشن وجويرت وقد تبين لنا من خلال ذلك كله ان وزارة غلادستون انت في الاتحاد المنهوي بما لم يجسر اللورد بيكونسفيلد على الاتيان به

وقامت الجرائد الفرنسية على اثر الغاء المراقبة تقول ان انكلترة لما لم تجسر على الغاء المراقبة من تلقاء ذاتها حرّضت الحكومة المصرية على ان تطالب ذلك وتستبدلها بوظيفة مستشار اوريي يحق له الحضور في جلسات الوزراء

ولكنها لا ترى من الحكمة في مثل الحالة الحاضرة ان تحرم الحكومة المصرية من كل مساعدة اوربية نعوضها في تحسين ادارتها المالية التي يتوقف عليها انهاء ثروة البلاد وقيامها بوفاء تعهداتها الدولية بدون ان تلقي على عوائق الرعاية اثقالاً ومن رأي الحكومة الانكليزية ان يعين سمو الخديو بدلاً من المراقبة مستشاراً مالياً اورياً يحضر جلسات مجلس النظار (لا بصفة ناظر مالية) عندما يأمره الخديو بالحضور اليه ويخول من قبل جنابه العالي حق البت في المسائل المالية وابداء رأيه فيها من غير ان يكون حاصلاً على حق التدخل الصريح فيما يتعلق بادارة البلاد

والحكومة الانكليزية لا تحاول ان سمو الخدين وحضرات وزرائه يذهلون عن وجوب انتخاب مستشار مالي بهذه الصفة او يعبرونها جانب الالتفات باقل ما اعادوا اياه يوم ابت انكلترة التصديق عليه وهي من ثم لا ترى من الملائم ان يخصص هذا التعيين باختيار او انتخاب اي الدول الاجبية لذلك المستشار بل هي مع ابعادها الى سمو الخديو باقرار هذا النظام تشير اليكم باعلان كونها تعتبره غير مقيد بغير سلطة الخديو وقد فرضت على نفسها ان تقبل بلء الثقة ما يعلنه حضرته عن مقاصده في هذا الشأن

وبناء على ما ذكر من الاحتمالات الواجبة اتخاذ في شأن المنظمات التي ينبغي ان تقوم مقام المراقبة ترى الحكومة الانكليزية نفسها مستعدة لان تقبل - فيما يخص بانكلترة - ما عرضته الحكومة المصرية من الغاء تمام احد الامرين

فصل في الاحكام الصادرة على العربيين

لا يرى من حاجة الى ايراد محاكمة العربيين
بيانها المذهب وتفصيلها المطول فان ذلك
وان يكن من خصائص هذا الجزء الا انه سيجي
موضحاً مستوفى في الاجزاء التالية المخصصة لنشر
تقاريرهم بحملتها وخلاصات الاحكام فمن مطالعتها
حكم للقراء باهميتها وبما لم تر موجبا لاي رده
اكثاء بما سيرد في تلك الاجزاء
ولذلك رأينا ان نتصر على ذكر الاحكام
التي صدرت عليهم بالترتيب وهي
بعد ان فرغت المحكمة العسكرية من
محاكمة احمد عرابي وذلك في اليوم الثاني من
شهر ديسمبر عام ٨٢ التأمّت في اليوم التالي
(٤ ديسمبر) للنظر فيما ثبت عليه وقما يستوجبه
من الجزاء وفقاً للقانون العسكري العثماني
وقانون الجنايات وبعد ان جرت المناقشة
في هذا الشأن وسمعت المرافعات بحضور جم
غفير من الوطنيين والاوربيين اصدّرت المحكمة
قرارها بكونه مستحقاً لعقاب القتل فاصدرت
بذلك حكماً عليه ووقع على مضبطة هذا الحكم
كل من رئيس المحكمة وأعضائه

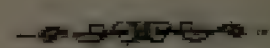
وفي الخميس الواقع في ٢٦ محرم سنة ١٢٠٠
و ٧ ديسمبر سنة ١٨٨٢ التأمّت المحكمة الموما
اليها للنظر فيما ثبت على كل من طلبة عصمت
وعبد الغال حلي ومحمود سامي وعلي فهي ما
استد اليهم وقما يستحقونه من الجزاء بالتطبيق
على القانون العسكري العثماني وعلى قانون

الى ان قالت ولا خفاء ان فرنسا جعلت
معظم اعتمادها على المراقبة وعلفت بها افقية
عظيمة الشأن ولكنها لا ترى الان امكاناً لاثباتها
لان فريقين من الثالثة قد اعتمدا على الغائبين
واصدرا منشورات تدل على عدولهما عنها

وكنا نذكر ان الموسو غلادستون طالما
تدد سياسة بلده وطعن على اعمال الوزير
السابق الذي كان يرغب ان تتدد سلطة الملكة
الى جهات مختلفة من الدنيا فكان من عمله ما
بدا اخيراً من جانب المادالة المصرية

ثم اجمعت على ان الحكومة الفرنسية مصيبة
بالغاء المراقبة لانها ترى من واجباتها عدم
التداخل في استخدام امور غير قانونية ومن
الواجب ان تتبعد فرنسا عن الكثرة وتدعها
وشأنها تتخلص من اشراك المصاعب التي تصبها
لشأنها

هذه هي اهم التفاصيل المتعلقة بالمراقبة المثوبة
التي صدر الامر الحديوي بالغائها الغاء قاطعاً
اما لائحة اللورد غرنفيل التي صدرت في
خلال تلك الاحوال فسأتني في الفصل التالي
للتفصيل المشتمل على بيان الاحكام الصادرة على
العربيين وهو الفصل الاتي



« ومحمود فهمي ويعقوب سامي المذكورين »
 « بالقتل اذا رجع الى الاقطار المصرية ولحقائهما »
 ويتلو ذلك مادة التنفيذ الذي يبط به كل
 من ناظر الداخلية وناظر البحرية والبحرية

وقد صدرت هذه الاوامر ثلاثة في تواريخ
 مختلفة فكان ترتيب صدورهما على نحو ما ترى
 الاول في تاريخ ٢٢ محرم سنة ١٢٠٠
 و ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢ (في شأن احمد عرابي)
 الثاني في تاريخ ٢٦ محرم سنة ١٢٠٠ و ٧
 ديسمبر سنة ١٨٨٢ (في شأن طلبه عصمت
 وعبد العال حلي ومحمود سامي وعلي فهمي)
 الثالث من تاريخ ٢٩ محرم سنة ١٢٠٠
 و ١٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢ (متعلق بمحمود فهمي
 ويعقوب سامي)

وبعد ان صدرت عليهم الاحكام ارناى
 من مجلس النظار ان تضبط املاكهم المنقولة
 وغير المنقولة وان يعين لهم مقابل ذلك راتب
 سوي كاف لمعيشتهم فصدر بذلك امر عال
 في ١٤ ديسمبر من تلك السنة وهو
 نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الاحكام الصادرة من
 المحكمة العسكرية بتاريخ ٢٢ و ٢٦ و ٢٩ محرم
 سنة ١٢٠٠ الموافق ٣ و ٧ و ١٠ ديسمبر سنة
 ١٨٨٢ وبعد الاطلاع على اوامرنا الصادرة
 بتاريخ ٢٢ و ٢٦ و ٢٩ محرم سنة ١٢٠٠
 الموافق ٣ و ٧ و ١٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢
 وبعد اخذ رأي مجلس نظارنا امرنا بما هو آت
 المادة الاولى . املاك وموجودات احمد
 عرابي وطلبه عصمت وعبد العال حلي ومحمود
 سامي وعلي فهمي ومحمود فهمي ويعقوب سامي

الجنايات فانضج لديها ما يستوجب الحكم عليهم
 بالقتل ايضاً فاصدرت به حكماً عليهم بعد
 ان جرى سماع المرافعات على مشهد حافل من
 الوطنيين والاوربيين

وفي الاحد الواقع في ٢٩ محرم و ١٠
 ديسمبر التأم أيضاً للنظر فيما ثبت على كل
 من محمود فهمي ويعقوب سامي فكان نظرها
 فيما يستوجبان من العقاب مثل نظرها فيما استحقته
 اولئك فنقضت عليهما بحكم الاعداء وصدرا القرار
 بذلك على النقط التي سلفت الاشارة اليها

على ان الجناب الخديوي انعطف بعد
 صدور كل من هذه الاحكام نحو اولئك المنكودي
 الحظ ولولاهم من فضله حلاً فانالهم نعمة عفو
 الامراء عند المقدرة فاصدر الاوامر العالمة
 تنطق باثباته بناء على صدور الحكم بعقاب القتل
 على كل من الاشخاص السابق ذكرهم بما قرأ
 عليه قرار مجلس العسكري بمقتضى حكم المادة
 السادسة والتسعين من القانون العسكري العثماني
 والمادة التاسعة والخمسين من قانون الجنائيات
 وبناء على ما رأت الخديوية من استعمال ما
 لها من حق العفو عن الاشخاص الذين تقدم
 ذكرهم آمرت بما هو آت نصه

« اولاً . الحكم الصادر على كل من احمد »
 « عرابي وطلبه عصمت وعبد العال حلي »
 « ومحمود سامي وعلي فهمي ومحمود فهمي ويعقوب »
 « سامي المنتضي جزاؤهم بالنقصان وقع تبديله »
 « بالنفي على الابد من الاقطار المصرية ولحقائهما »
 « ثانياً . هذا العفو يبطل وينفع اجراء »
 « الحكم على كل من احمد عرابي وطلبه عصمت »
 « وعبد العال حلي ومحمود سامي وعلي فهمي »

منقولة كانت او غير منقولة واملاكهم وموجوداتهم التي اشتروها او وضعوا يدهم عليها ومقيدة باسماء غير اسمائهم وكذلك الاملاك والموجودات التي تصرفوا فيها بالهبة او بالبيع بطريقة مصطنعة صارت ملكا للحكومة

ولا يجوز لم من الان فصاعدا ان يتناكح اي ملك من اي نوع كان في الافطار المصرية بطريق الارث او الهبة او البيع او باي طريقة كانت

ويترب لم سنويا راتب نقدي بقدر الضروري لمعيشتهم

المادة الثانية : املاك وموجودات احمد عرابي وطلبة عصمت وعبد العال حلي ومحمود سامي وعلي فهمي ومحمود فهمي ومنقولة كانت او غير منقولة يصير بيعها وما ينتج من هذا البيع بعد النصفية بمخصص لسداد التعويضات التي ستعطى لمن اصابوا بالحوادث الثورية

المادة الثالثة . على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا

وجاء في ذيل هذا الامر توقيع كل من الخديو ورئيس النظار وناظر الداخلية

وعلى اثر صدور قراره قررت نظارة الداخلية ان تشكل لجنة مخصوصة في مركز ضبطية مصر تكلف بحصر املاك المحكوم عليهم وتنفيذ احكام الامر الخديوي الى ان تخري نصفية فيها وقررت ان ترد اليها المكاتبات والاوراق التي تقدم فيما يتعلق بحصرها وحقوق اربابها السالف ذكرهم وان تولف هذه اللجنة من رئيس ينتخب من ارباب الرتب وعضوين من ذوي الدراية

والاستعداد

وقد تم ذلك بان عين عثمان بك مهي رئيسا لهذه اللجنة واحمد حشمت افندي وجبران افندي مسكات عضوين لها

وفي اليوم الذي قررت فيه نظارة الداخلية تشكيل هذه اللجنة اصدرت اوامر تلغرافية الى جميع الجهات تبين فيها وجوب حصر ما يوجد في كل منها من املاك الرواء السبعة وهذا نص ما بعثت به اليها

قالت . حيث انه من مقتضى الامر العالي الصادر في ٢ صفر سنة ١٢٠٠ ان املاك وموجودات احمد عرابي وطلبة عصمت وعبد العال حلي ومحمود سامي وعلي فهمي ومحمود فهمي ويعقوب سامي منقولة كانت او غير منقولة واملاكهم وموجوداتهم التي اشتروها او وضعوا يدهم عليها مقيدة باسماء غير اسمائهم وكذلك الاملاك والموجودات التي تصرفوا فيها بالهبة او بالبيع بطريقة مصطنعة قد صارت ملك الحكومة فينبغي حصر وحجز ما يكون في جهاتهم من تلك الاملاك والموجودات وبدخل في ضمها ما يكون للذكورين من النفود والديون والحقوق وتبلغ ضبطية مصر ما يحصل الخرج عليه للنظر فيه بالتومسيون الذي تشكل بها لهذا القصد مع اعلان المحكمة الشرعية والمخاطبة بعدم قبول مبايعات او تنازل من ذكروا للغير ونصير الملاحظه كذلك الى ان يرسل اليكم منشور بالتفصيل عن هذا الخصوص

على انه بعد ان صدر هذا التلغراف ارسلت نظارة الداخلية الى جميع الجهات تلغفا مناد القرار الذي تقدم لنا اثباته وهو القاضي بان

ترسل جميع المكاتبات والاوراق الى النظارة
نوعاً وهي توصلها الى اللجنة المشكلة في مركز
الضبطية

اما المنشور المنصل الذي وعد به في
التلغرافي الآنف الذكر فقد صدر بعيد ذلك
وأرسل الى جميع الجهات وهذا نصه نوره
بالحرف انما للقائه

ان منقضى الامر العالي الصادر بتاريخ ٢
صفر سنة ١٢٠٠ و ١٤ ديسمبر سنة ٨٢ هو
ضبط جميع املاك وموجودات احمد عرابي
وطلبه عصمت وعبد العال حلي ومحمود سامي
وعلى فهمي ومحمود فهمي ويعقوب سامي منقولة
كانت او غير منقولة واملاكهم وموجوداتهم التي
اشتروها او وضعوا يدهم عليها ومثمن باسائها غير
اسمائهم وكذلك الاملاك والموجودات التي تصرفوا
فيها بالهبة او بالبيع بطريقة مصطنعة وبيع تلك
الاملاك والموجودات وما يتبع من هذا البيع
بعد التصفية يخص لسداد التعويضات التي
ستعطي لمن اصابوا بالحوادث الثورية وعدم
التجوز لولاء السبعة الاشخاص ان يمتلكوا من
الان فصاعداً اي ملك من اي نوع كان
في الاقطار المصرية بطريق الارث او الهبة او
البيع او باي طريقة كانت

فقطيماً للامر العالي المشار اليه قد تشكل
قوميون مخصوص وجعلت اقامته في ضبطية
مصر لضبط وحصر جميع الاملاك والموجودات
المذكورة ومباشرة بيعها تحت ملاحظة ديوان
الداخلية وقد تحرر لحضرتكم (خطاباً الى المحافظة
او المدير) قبل امس تاريخه بالتلغراف عن
ذلك . فلجل الوصول الى هذه الغاية يلزم

اجراء التحريات الدقيقة في المحاكم الشرعية وفي
جميع انحاء المديرية والمحافظات عما يمتلكه
السبعة الاشخاص المذكورون من عقار او
منقول سواء كان من المئيد باسمهم او باسم
غيرهم او مما تصرفوا فيه بالهبة او بالبيع بطريقة
مصطنعة مع طلب البيان الوافي عن ذلك بانواعه
ومقرراته ومشتملاته ويدخل تحت حكم المنقول
ما تحت يدهم او لم تحت يد الغير من امتعة
ونقد وديون فاقضى تحرير لحضرتكم المبادرة
بالاستعلام من المحكمة الشرعية ومن سائر
الجهات التابعة لادارتكم عما يكون للمذكورين
من الاملاك والموجودات الداخلة تحت احكام
الامر العالي الرقيم ٢ صفر سنة ١٢٠٠ مع اخطار
المحكمة الشرعية (ذكر في منشورات مصر
واسكندرية بعد لفظ المحكمة الشرعية لفظ المحاكم
المختلطة ايضاً بعدم قبول مبايعات عما يمتلكونه
وبانهم ممنوعون من الان فصاعداً من امتلاك
اي شيء في الاقطار المصرية بطريق الشراء او
الارث او الهبة وتطلب الافادة منها عما قد
يكونون تصرفوا فيه من الاملاك في مدة سنة
١٨٨٢ بطريق الهبة او البيع مع ايضاح الدلائل
المؤدية للحكم اما التهمة وحقيقة البيع او الهبة
واما باصطانتها وبطلانها وكل ما يرد اليكم
من البيانات والايضاحات عن هذا الشأن
يسرع بارساله الى ديوان الداخلية للنظر في
ذلك واجراء ما يلزم عنه تنفيذ الامر العالي
السالف ذكره . اهـ .

وفي ١٥ صفر سنة ١٢٠٠ الموافق ٢١
ديسمبر سنة ١٨٨٢ صدر امر عال بتجريد كل
من احمد عرابي وطلبه عصمت وعبد العال

حلي ومحمود سامي وعلي فهمي ومحمود فهمي ويعقوب سامي من جميع الرتب والالقب وعلامات الشرف التي كانوا حائزين لها وبمجموع وتزقين أسماؤهم من دفاتر شباط الجبش المصري بمصر مؤيداً

وبعد ذلك صدرت الاحكام المختلفة على بقية العربيين الذين ثبت اشتراكهم في العصيان فتُحكم على الاشخاص الاتية اسماؤهم بالاقامة في بلادهم تحت الملاحظة الضبطية ويدفع تأميمات معينة بأن قضى بامر عالٍ على عثمان باشا فوزي بأن يقيم في ابعاديته من ضمن تلك الملاحظة وبأن يدفع تأميمات قدره اربعة الاف جنيه مصري لمدة اربعة سنوات ولا يستخدم في الدوائر اما بقية الذين حكم عليهم بنقل ذلك ويدفع قيمة التأمين فهم

اسماء	قيمة التأمين	المدة	الموطن
احمد اباظه	٢٠٠٠ جنيه	٥ سنوات	الشرقية
احمد محمود	٢٠٠٠ جنيه	٤ سنوات	الجيزة
ابراهيم الوكيل	٢٠٠٠ : ٤	٤	الجيزة
سعداوي الجبالي	١٠٠٠ : ٣	٣	الفيوم
سليمان جميعه	٢٠٠ : ٢	٢	الشرقية
امين الشبي	٥٠٠ : ٤	٤	الشرقية
مراد السعودي	٤٠٠ : ٤	٤	الجيزة
محمد جلال	٢٠٠ : ٢	٢	المنيا
عمر محبوب	٤٠٠ : ٤	٤	المنيا
محمود ابو عمر	٣٠٠ : ٤	٤	اسيوط
للوم السعودي	٤٠٠ : ٤	٤	المنيا

وقد جرد هؤلاء جميعهم من الرتب وما كانوا حاصلين عليه من علامات الشرف والامتيازات وورد فيما يتعلق بالسنة الاشخاص الاواخر وهم امين الشبي ومراد السعودي ومحمد جلال وعمر محبوب ومحمد ابو عمر وللوم السعودي ان عدم اداء كل منهم لقيمة التأمين يستوجب تنفيذه الى النفي لمدة مساوية للمدة المحدودة للتأمين

ثم صدر امر عالٍ بتاريخ ١٤ صفر سنة ١٢٠٠ و ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢ قاضي على الاشخاص الاتية اسماؤهم بالنفي لادانتهم مختلفة لثبوت اشتراكهم في جريمة العصيان وهم

اسماء	مدة النفي	المنفى
جامخان غوري	مؤبداً	فيما خارج القطر المصري ولحقائه
علي الرومي لولا سابقاً	٢٠ سنة	في مصر تحت الملاحظة

حسن موسى العقاد	٣٠ سنة	في مصوع تحت الملاحظة
عمر رحي	٢ سنوات	في سواكن تحت الملاحظة
علي حسن الباشا هندس السابق للسكة الحديدية في السويس	٢ سنوات	في سواكن تحت الملاحظة
احمد عبد الغفار قائمقام سابقاً	١ سنوات	فيما خارج النظر المصري وملحقاته
مصطفى عبد الرحيم ميرالاي سابقاً	٥ سنوات	فيما خارج النظر المصري وملحقاته
عبد محمد ميرالاي سابقاً	كذا	كذا
خضر خضر قائمقام سابقاً	:	:
حسن جاد ميرالاي سابقاً	:	:
محمد الزمر قائمقام سابقاً	:	:
احمد رفعت ناظر قلم المطبوعات سابقاً	:	:
الشيخ عبد الرحمن عيش عالم	:	:
محمد مصطفى الكردي من بني سويف	:	:
محمود احمد صاغقول اغاوي سابقاً	٤ سنوات	:
فوده حسن قائمقام سابقاً	٤ سنوات	:
خليل كامل ميرالاي سابقاً	٤	:
مصطفى النجدي ناظر اسبالية اسكندرية سابقاً	٤	:
مصطفى الاورناؤوطي من دمياط	٤	:
عبد القادر قاضي مديرية القليوبية سابقاً	٤	:
محمد الحجري من الازهر	٤	:
احمد عبد الجواد من المنيا	٤	:
محمد عبد الجواد من المنيا	٤	:
يوسف اسمعيل من المنيا	٢	:
الشيخ يوسف شرايه عالم	٢	:
احمد فرج قائمقام سابقاً	٢	:
الشيخ محمد عبد ناظر قلم المطبوعات العربية سابقاً	٢	:
حسن الشمسي محرر جريدة المنيد واستاذ في المدارس سابقاً	٢ سنوات	:
امين ابو يوسف من دمياط	٢ سنوات	:
ابراهيم اللقاني من مأموري تفتيش الداخلية سابقاً	٢	:
محمد بدیع اعضاء في مجلس الابتدائي بمصر سابقاً	٢	:
اسماعيل جودت من مصر	٢	:

احمد رشوان الدشاوي من قنا	٤	قبا خارج القطر المصري والمخفاني
آدم الارناؤوطي من الفيوم	٣	
علي حسين من المنيا	٢	
حسن مطرب من الغربان بالمنوفية	٢	
محمد محمد الجبدي من بني سويف	١	
محمد الصدر	١	

وكل من كان حاصلًا من هؤلاء الأشخاص	محمد عبد الصمد	من المنيا
على رتبة او لقب او منصب او امتياز او علامة	علي ابو يوسف	من المنيا
شرف جرد من كل ذلك جميعه	احمد ابو طالب	من المنيا
ثم صدر امر آخر بان يفيم كل من الأشخاص	علي المكاري	من الشرقية
الآنية اساوهم في اعبادته او بلده تحت ملاحظة	محمد عبد الله	
الضبطية من غير اداء او تأمين الثبوت كونهم	ابوزيد غانم	
قد اشتركوا ايضا في حوادث العصيان وبان	سليمان محمد	
الحاضر منهم لرتبة او لقب او علامة شرف الخ	حسان قراج	من الفيوم
بجرد منها اما الأشخاص فهم	محروس سيد احمد	من بني سويف
حسين الدره ملي وكيل الداخلية سابقا	محمد عبد الله	من المنيا
يوسف برنوما مور الدائرة البلدية باسكندرية سابقا	محمد منصور	من المنيا
مصطفى نائلي مفتش بردين سابقا	احمد النقي	من المنوفية
اسماعيل دانش ما مور الدائرة البلدية باسكندرية سابقا	علي النقي	من المنوفية
جابر بك من مديرية بني سويف	عبد المجيد النقي	من المنوفية
مصطفى نائب استاذ سابق في المدارس وصاحب	محمد المسيري	من الفيوم
جريدة المنيد	سليمان جابر بن جابر بك	من بني سويف
مصطفى عبد اللطيف	علي كساب	من بني سويف
ابو المعاطي سيد	الشيخ علي نائل	من اعضاء مجلس الجيزة
محمد شلي طوبار	والقليوبية سابقا	
اسماعيل بطين		
محمد بن شداد		
حسين الاعسر	من الشرقية	
علي عبد الهادي	من المنيا	

وفي ٨ صفر سنة ١٢٠٠ و ٢٨ ديسمبر
سنة ١٨٨٢ ارست نظارة الحرية الى نظارة
الداخلية رفقا مشفوعا بكشف يشتمل على بيان
اسماء مائتين واثنين من ضباط العسكرية المخلقي

الرتب الذين ثبت عليهم ان لم نداخل واشتركا في الحوادث المنو بها في الامر الخديوي الصادر في ١٤ اكتوبر سنة ٨٢ وبيئت فيه رتبهم وبلادم والجهات التابعة لها وطلبت منها في ذلك الرقيم ان تعلن لجميع الجهات التي يتم فيها هؤلاء الضباط بانهم مجردون من رتبهم وامتيازاتهم ومحرومون من رتب الاستيداع ومعاش التقاعد طبقا للامر المشار اليه جراء ما اقترفوه من التداخل والاشترك في تلك الحوادث

ورأت نظارة الداخلية ان ثلاثة من اولئك الضباط لم يتضمن الكشف بيان الجهات التابعة لها بلادم فكتبت الى نظارة الحرية ان تبينها لها وتعلمها بما حكم به عليهم وقد وجدت منهم ١٢٤ ضابطا قاطنين في جهات الاقاليم والمحافظات والتناظر الخيرية فكتبت الى تلك الجهات بوجوب ان تعلن محلات اقامتهم ومعاملتهم كافراد الاهالي ثم وجدت منهم ٧٥ قاطنين في المحروسة فكتبت الى ضبطية مصر بما يجب في شأنهم ثم ارسلت اليها كشفا ببيان اسماء المجردين جميعا حتى اذا وجدت احدا من الضباط المقيمين في الجهات مقيما بالمحروسة تبعث به الى المديرية او المحافظة التابعة اليها ببلدته وذلك عملا بما جاء في نطق الخدين وانه اذا وجدت احدا من المقيمين في المحروسة من بلاد الربف وكانت اقامته في مصر موفنة تعين عليها ان تنبه عليها بالتوجه الى بلد وان تبعث بكشف الى نظارة الداخلية يشمل على بيان اسماء الذين تجدهم من غير اهالي المحروسة وبلادم ومديريةاتهم لتكاتبها بما يجب في شأنهم

ثم كتبت نظارة الداخلية الى نظارة الحرية تعلمها بهذا كله وذلك في ١٠ صفر من تلك السنة وهذه اسماء اولئك الضباط الذين صدر عليهم ذلك الامر المنو به في فصل سابق وبيان رتبهم

اسماء	رتب
السيد منير	يوزباشي طوبجي
احمد قنديل	.
حسن علي	ملازم اول طوبجي
احمد حليم	ملازم اول طوبجي
محمد امام	ملازم اول طوبجي
يوسف حلي	يوزباشي بياده
علي راقم	كذا
عبد التناح فوزي	.
علي الطامي	.
ابراهيم صديق	.
رزق فرج الله	.
حسين علي	.
محمد امين	.
يوسف قمي	.
عثمان فرغلي	.
محمد عباس	ملازم اول بياده
محمد سامي	كذا
محمود الجندي	.
احمد كامل	.
بكير صديقي	.
حسين شاكر	.
علي حلي	.
محمود عربي	.
احمد همت	.

یوزباشی بیاده	عثمان فرعلی	ملازم اول بیاده	یوسف حسن
ملازم اول بیاده	السید حبشی		یوسف کامل
کذا	سلامه سلامه		عباس وهی
	مصطفی حامد		شمس الجبالی
	عبد الرحمن حلی		خلیفه ابوشب
	علی بدور		محمد طاهر
	احمد هاشم		ابرهیم غنیم
	علی وصفی		سلیمان شکری
	رجب علی		عبد الله حلی
	حجازی محمد		احمد صادق
	احمد شاهین		محمد صادق
	یوری حسن		عبد الله ذهني
	عبد العزیز ندی		علی کامل
ملازم ثانی بیاده	مصطفی شفیق		سلیمان حسن
کذا	علی سعید	یوزباشی طوبجی	علی فہمی
	علی مناع	ملازم اول طوبجی	محمد زادر
	محمد رفائی	ملازم اول	عمر رشیدی
	ابرهیم محمد کامل	یوزباشی بیاده	السید داود
	سالم زکی	کذا	عبد الواحد رمضان
	مصطفی حلی		عمر شاکر
یوزباشی طوبجی	مصطفی محمد		علی علوی
ملازم اول طوبجی	شاهین نجم		حسن بکار
یوزباشی بیاده	محمد سلیمان		علی رضی
ملازم اول بیاده	حسین بهج		علی فہیم
کذا	احمد صبی		علی محمد
	مصطفی عفت		سید احمد مصطفی
یوزباشی بیاده	محمد عمر		عبد المنعم محمود
ملازم ثانی بیاده	مصطفی الایض		احمد سلامه
کذا	سلیمان طعیمہ		سلیمان رجائی
ملازم اول طوبجی	عبد الرحمن رحیمی		احمد صادق

محمد احمد	ملازم اول طوبجي	غلاب غالب	بوزباشي طوبجي
محمد حسن		محمد العسقلاني	ملازم اول بياده
محمد حسب الله		عبد الفتاح سليمان	کذا
محمد قريب		محمد حسن	ملازم ثاني بياده
عبد الله شامل	بوزباشي بياده	وهبه محمد	ملازم اول بياده
عبد المجيد محمود	کذا	محمد ابو الحج	کذا
احمد حجاج	ملازم اول بياده	عباس محمد	ملازم ثاني بياده
علي الليثي	کذا	ابو العيين سيد احمد	بوزباشي بياده
محمد شامل		ثلي فواد	کذا
محمد بخيري	بوزباشي بياده	السيد حامد	بوزباشي
محمد عماره	کذا	محمد عبد الفتاح	ملازم اول طوبجي
مصطفى عبد ربه		ثلي حرب	کذا
شمي خطير		حسن مكي	
احمد القاضي		عبد المطلب حنفي	
حسن سليمان	ملازم اول طوبجي	محمد ابراهيم	بوزباشي
علي رضى	ملازم اول سوارى	خليل وهبي	کذا
علي عبد الدجال	ملازم اول بياده	حسن ابو العطا	
محمد ابو دراع	کذا	طه الزرقاوي	
ابو العلا حسن		احمد السبيسي	
عبد اللطيف لطفي	بوزباشي بياده	بدوي التجار	
يوسف محمد	ملازم اول بياده	ابراهيم عتاب	
حسين موسى	ملازم ثاني بياده	السيد حبلص	ملازم اول بياده
مصطفى صادق	ملازم اول طوبجي	محمد الديب	کذا
محمد عمار	بوزباشي بياده	عامر حندق	
جاد المولى محمد	کذا	احمد حلي	بوزباشي بياده
محمد علي حسن	ملازم اول بياده	مصطفى الحماصي	کذا
محمد عزعوز	ملازم ثاني بياده	مولي ندا	ملازم اول بياده
احمد سيد احمد	بوزباشي بياده	احمد مصطفى	ملازم ثاني بياده
السيد عبد الرحمن	کذا	حسن بريقع	کذا
منجود محمود		حنناوي عبد اللطيف	بوزباشي بياده

بوزباشي سوارى	عبد الفتاح ابراهيم	بوزباشي بياده	محمود الالبي
ملازم اول بياده	السيد زهران	ملازم اول بياده	يوسف واصف
كذا	علي الحامي	كذا	مصطفى سيد احمد
ملازم ثاني بياده	غانم عبد الخالق	ملازم ثاني طوبجي	خليل السعداني
بوزباشي بياده	عبد الله علي	ملازم اول سوارى	عبد السيد عطيه
كذا	سليمان مثولي	ملازم ثاني سوارى	عبد الفتاح حمادي
ملازم اول بياده	سلامه ناجي	ملازم ثاني بياده	احمد عوض
كذا	احمد حسين	بوزباشي بياده	علي ابراهيم
	دسوقي خليل	.	محمد عبد السلام
بوزباشي بياده	محمد التركاوي	.	عطيه عوده
كذا	سلامه شحانه	.	احمد حسن
ملازم اول بياده	صفر ذهب	ملازم اول بياده	ابراهيم العكس
ملازم ثاني بياده	يوسف الحدي	بوزباشي سوارى	عبد الرحمن محمود
بوزباشي بياده	عبد الله عراي	ملازم اول سوارى	اخراش الضيري
ملازم اول بياده	حسن الدري	بوزباشي بياده	محمد فريد
ملازم اول سوارى	علي الخولي	.	رحيل عتبه
بوزباشي طوبجي	محمد شرف الدين	ملازم اول بياده	درويش عقاب
ملازم اول	حجاري محمد	.	ابراهيم عثمان
ملازم اول بياده	عطيه ابو الزغب	ملازم ثاني بياده	رفاعي محمد
ملازم اول بياده	محمد الليث	بوزباشي طوبجي	رضوان مبيب
ملازم اول بياده	محمد نجم	بوزباشي بياده	محمد نعمت
ملازم اول بياده	حسن حافظ	.	رضوان حنينر
ومثل هؤلاء الأشخاص ٥٧ ضابطاً من		.	علي جاد
الذين عفي عنهم وجردوا من رتبهم وحرمانهم		.	موسى الجرار
من كل حق في رتب الاستيداع ومعاش الفئاده		ملازم اول بياده	علي الصباري
طبقاً للأمر الصادر في ٢٤ اكتوبر سنة ٨٢ وم		.	علي البلبيل
ملازم ثاني بياده	محمد رافت	بوزباشي سوارى	سيد احمد الشاف
ملازم اول ورقى الى	عبد الرحمن انيس	كذا	احمد حمدي
بوزباشي بياده		.	علي شرف
محمد حسنى	ملازم ثاني ورقى الى اول بياده	.	خير الله عامر

علي سلاه	بور باشي بياده	ابراهيم حسين	ملازم ثاني ورقي اول بياده
علي محمد	ملازم اول بياده	محمد رمضان	كذا
ابراهيم احمد	ملازم اول بياده	محمد علي	
فرج محمد	ملازم ثاني ورقي اول طوبجي	علي ابوالحسن	ملازم اول ورقي يوز باشي بياده
ابو النصر عبد الرزاق	يوز باشي بياده	مصطفى امين	ملازم اول ورقي يوز باشي بياده
عامر يونس	كذا	عبد القادر خيري	ملازم ثان ورقي اول طوبجي
احمد احمد		حموده احمد	يوز باشي طوبجي
حسين مظهر		خايل محمود	ملازم ثان طوبجي
موسى شطاط	ملازم اول بياده	علي ابوشاوي	يوز باشي بياده
مصطفى شريف	ملازم ثاني بياده	محمد طلعت	كذا
السيد النجار	ملازم ثاني بياده	عامر صالح	
احمد عز الدين	ملازم ثاني ورقي اول بياده	محمد الشادلي	
محمد تديم	ملازم ثاني ورقي اول طوبجي	محمد عندليب	
محمد عنان	ملازم ثاني بياده	نجيب محمد	
حسن فخري	ملازم اول ورقي يوز باشي بياده	محمد بسيوني	
مصطفى حمدي	ملازم اول ورقي يوز باشي بياده	ابوزيد السيسي	ملازم ثاني بياده
ابراهيم حمدي	ملازم ثاني ورقي اول بياده	علي رضا	ملازم اول ورقي يوز باشي بياده
عبد الله علي	ملازم ثاني ورقي اول بياده	محمد عبد الرحيم	كذا
اسماعيل عزمي	يوز باشي بياده	حسين فمي	
عمر احمد	يوز باشي بياده	محمد راشد	ملازم ثان ورقي اول بياده
ابراهيم عطيه	ملازم ثاني بياده	عبد الكريم صبري	كذا
احمد عزت	ملازم ثاني بياده	احمد سامي	
محمد ميره	ملازم اول ورقي يوز باشي بياده	مصطفى الشرقاوي	باش جاويش ورقي الى ملازم
ابراهيم فؤاد	ملازم ثاني ورقي اول بياده	ثان احمد مصطفى	يوز باشي بياده
عبد الفتاح خليل	يوز باشي بياده	وبعد ان صدرت الاوامر الخديوية	
علي اسماعيل	يوز باشي بياده	باجدال حكم القتل الصادر على احمد عزابي	
احمد الزمر	يوز باشي بياده	وطلبه عصمت وعبد العال حلي وعلي فمي	
سيد احمد حمدي	ملازم ثاني ورقي اول بياده	ومحمود فمي ومحمود سامي ويعقوب سامي	
مصطفى عارف	ملازم ثاني ورقي اول بياده	بالتنفي المؤبد من الاقطار المصرية ولحقائهما	
احمد حمدي	ملازم اول سوري	وبعد ان صدر ايضا الامران الفاضيان بخریدم	

من املاكهم وموجوداتهم ورتبهم وبنائهم وما كانوا حاصلين عليه من علامات الشرف والامتياز جرى تنفيذ الامر الثاني فشكلت اللجنة التي ورد فيه الكلام عليها واخذت في اعمالها التي تبطل بها بحصر املاك السبعة الروساء وموجوداتهم ثم تم تنفيذ الامر الثالث في خامس وعشرين ديسمبر فأخذوا الى قصر النيل حيث تلا عليهم وكيل الجهادية نص الامر الصادر بتعريضهم من الرتب وغيرها على مشهد كثيرين من رجال الجند وما والصف ضباط والوطنيين والاجاب ثم أعيدوا الى مساكنهم

اما الامر الاول وهو الامر القاضي بنقلهم من القطار المصري فقد اقتضت مراحم الخديوي امهال تنفيذه الى ان يتمكن كل منهم من قضاء مصالحه الخصوصية ويعرف من بشا ان يصاحبه من عائلته واتباعه الى مقناه فلما تم لم ذلك نفذ الحكم عليهم فاعد لهم ليلة الاربعاء الواقع في ٢٧ ديسمبر قطار خصوصي من قطارات السكة الحديدية لينقلهم الى السويس ومنها الى جزيرة سيلان متفاهم المعين ثم سبقوا من معابهم الى قصر النيل مستصحبين من عائلاتهم من التفتيش لمرافقتهم الى مقرهم الجديد ثم ركبو القطار الذي اعد لنقلهم وسار بهم ومن معهم من رجال الحفظ الى السويس فبلغوها في الساعة الثامنة (على الاصطلاح الانجليزي) من صباح الاربعاء الموافق ٢٧ ديسمبر سنة ٨٢

ولما وصلوا اليها اتخذت محافظة المدينة وسائل الحفظ عليهم وهم في القطار فارسلت القطار الى الخوض لينظر فيه دخول الباخرة

المعدة الى نقلهم من السويس

اما الباخرة المذكورة المسماة (ماربوتيس) فكان دخولها الى المينا في الساعة العاشرة على قاعدة التوقيت الافرنجية من صباح ذلك اليوم فانزلوا اليها جميعا ثم استقرت الباخرة في المينا الى انتضاء الساعة الاولى بعد ظهر اليوم المذكور وحين ذاك قامت بهم تشق العباب فاضت جزيرة سيلان

وعنيت ان تم ارسال المثيبين الى محل اقامتهم صدر امر خديوي في ٢٢ صفر ١٣٠٢ يناير (كانون الثاني) بالعفو عن جميع الذين كان لهم اشتراك في الحوادث الثورية وهذه صورته

امر عال

(نحن خديو مصر)

بناء على ما جبلنا عليه من الرأفة والشفقة نحو اهالي القطر المصري ورغبتنا في ايجاد الراحة والاتفاق بين جميع الاهالي بطرح ما حصل في زوايا النسيان والعنوة وبناء على كون رساء المنسبيين في الحقل الذي اورث القطر الضرر الجسيم صار مجازاتهم ونرى ان سلوك من تبعهم لم يكن الا نتيجة ارهاب او اضلال امرنا بما هو آت

المادة الاولى . قد عفونا عفوا عاما عن جميع اهالي القطر المصري الذين اقترفوا جريمة او خنعة سياسية في الحوادث الثورية التي حصلت اخيرا في القطر المصري ما عدا اولئك الذين صدرت عليهم لغاية يومنا هذا احكام او اوامر بالعقوبة

المادة الثانية . على نظار دواوين حكومتنا

تنفيذ امرنا هذا كل فيما يخصه

وجاء في ذيل هذا الامر توقيع كل من
الحديو ورئيس مجلس النظار شريف باشا وناظر
الداخلية اسماعيل باشا ايوب وناظر البحرية
والبحرية عمر باشا لطفي وناظر المالية حيدر
باشا وناظر الخفائية فخري باشا وناظر الاشغال
العمومية علي باشا مبارك وناظر الاوقاف محمد
زكي باشا وناظر المعارف خيري باشا

وقد تقدم لنا في الصفحة الثالثة من هذا
الجزء ان توهنا بتشكيل لجنة مخصوصة في طنطا
لتحقيق مواد القتل والقتل والنهب وذلك وفقاً
لتنسيق الحوادث في ٢٦ صفر سنة ١٣٠٠ صدر
امر خديوي بالغاء تلك اللجنة وتشكيل ثلاث
لجان مخصوصة لتحقيق ما وقع من الثورة العسكرية
من حوادث السرقة والقتل والقتل والتعدي
والنهب والحريق في القطر المصري ما خلا ثغر
الاسكندرية ورسم بان يكون مركز الاولى منها
في طنطا وتختص بالنظر في كل ما وقع من
الامور المذكورة في مديرية الغربية ما خلا
الحلة الكبرى وفي مديرية البحيرة وسائر مديريات
الوجه القبلي اذا كان هناك وقائع من هذا
النوع والثانية في الحلة الكبرى وتختص بالنظر
في كل ما وقع في مديرتي البحيرة والمنوفية .
قال وعلى كل من هذه اللجان تحرير تقرير
عن كل قضية تنظرها واقامة الدعوى على
كل شخص تنضم له جناية وان تقرير الدعوى
والمستندات المرفوقة به يصير تقديمها للمحكمة
المخصوصة المكلفة بالنظر في الدعوى وتوقيع
الجزاء وعلى كل لجنة ان ترسل من قبلها مندوباً
لينوب عنها امام المحكمة المخصوصة في ابداء اوجه

مستنداته في كل دعوى يقدمها وان لكل لجنة
ان تطلب ضبط اي شخص يقتضي طلب يتقدم
منه لمدير الجهة المكلفة بتنفيذ هذا الطلب وان
للفصليات ارسال من يتوب عنهم بالحضور
في جلسات اللجان ولا يجوز لمن يعينه الاشتراك
في المداولات بل يكون له حق تبليغ اللجنة ما
بيدوله من الملاحظة والرأي بواسطة الرئيس
وعكفت اللجان جميعها على اتمام ما عهد
به اليها وانار اعمالها ظاهرة في الاجزاء التالية
وقد تبدل في بعضها الرؤساء والمأمورون فإنا
رأينا من فائدتنا في ذكر وقوع التبدل وذكر
اسماء المستبدلين وانما اقتصرنا على التنويه باسماء
الرؤساء والاعضاء لدى وقوع التعيين الاول
وحكمت محكمة الاسكندرية العسكرية على
سليمان داود مضم ناز الخراب في مباني
الاسكندرية بعقاب الاعدام فنفذ عليه الحكم في
ساحة « المتشبة » بين الابنية المخربة وقضي
على السيد قنديل بالنفي الى سواكن مدة سبع
سنوات وقضت المحكمة المذكورة ايضاً بالاعدام
على يوسف ابو ديه وحسن الدالي وسيد احمد
الفرس ومحمد نجم ومحمد الصبان واحمد بركات
والحاج بكير الجزار وقضي على كثير من غيرهم
بالاعدام وغيره من انواع العقاب ما هو مبين
مذكور في التقارير ومضابط الاحكام المثبتة
جميعها في الاجزاء التالية لهذا الجزء ولم يبق
منلتنا من يد الحكومة الا محمد عبيد وعبدالله نديم

فصل

في لائحة اللورد غرنفيل

في التي اشرنا اليها في اواخر الفصل
المخصص بالغناء المرافضة المنشوية نفرد لها هذا
الفصل المخصوص ونقول

انظمت الحكومة الانكليزية هذه اللائحة أثناء
الاحوال التالية لانقضاء الحوادث العسكرية
وارسلها الى وكلائها لدى الباب العالي وفرنسا
والمانيا ورومانيا وروسيا وايطاليا فبدت في ذلك
الوقت موضوعاً مهماً لارباب البصيرة والتفند
ولكن ما ادرج فيها من شواهد الاعتدال
وايضاح البات الصافية جاء ذا وقع حسن
كان القول اقل ما نالته حظاً وتصيباً

قال فيها اللورد غرنفيل . ان سير الحوادث
الاخيرة قد اوجب على حكومة جلالة الملكة
تقع العصيان العسكري في مصر واعادة الراحة
والنظام اليها فكانت مهمة وددنا لو شاركتنا فيها
سائر الدول وقد انقضت والحمد لله وبني
الجيش الانكليزي مستغراً في مصر ليجتهد فيها
النظام ويؤيد جاب الأمن ولكن الحكومة
الانكليزية على عزم ان تسترجعه الى بلاده
منى سمحت بذلك حالة القصر والتظاهرات التي
تجري على سبيلها نأيد السلطة من الخديين

وان مركز حكومة الملكة اراء الخديون فاضر
عليها باتخاذ الوسائط التي تكفل باستحسان
الجميع للنظام الذي ستصير اليه حالة مصر في
الاستقبال بحيث يكون مفروناً بالثبات والنجاح
اما المسائل التي ينبغي البحث فيها للوصول
الى هذه الغاية فنقسم الى قسمين اولها يتعلق

بالدول الاخر وهو ما يجب المخاطرة في شأنه
بين الدول الأوروبية والتوافق عليه والثاني
يختص بالادارة الداخلية دون سواها

ففي شأن القسم الاول اقول ان الحوادث
الاخيرة نهت الافكار بوجه خصوصي الى ترعة
السويس . اولاً بالنظر الى الخطر الذي احدث
فيها أثناء المدة البسيطة التي استحكمت فيها الثورة .
ثانياً بالنظر الى حلول الجيش الانكليزي في
تلك التربة واتخاذها اباعاً نقطة للاعمال التي
انتمى على قصد تعضيد سلطة الخديو وامداده
بالقوة . ثالثاً بالنظر الى المسلك الذي سلكته
ادارة شركة التربة وموظفوها أثناء اختلال
الحالة وانتشاب القتال

وفيما يتعلق بالوجهين الاولين من الواجهة
الثلاثة التي تقدم ابرادها نظن الحكومة الانكليزية
ان من مصلحة كل دولة من الدول ان تكون
الملاحة حرة في التربة على الاشرار بل ان لا
تكون معرضة للتعطيل او المخاطر في ازمة
الحروب وقد اتفق ادى الجميع ان النداء
التي اتخذتها الحكومة الانكليزية اوقاية الملاحة
واستخدامها للتربة في نفع الجناب الخديوي واعادة
سلطته لم يكن فيها ما يعيب بالمبادئ العمومية
الاتفة الذكر غير ان حكومة جلالة الملكة من
رأيها ان تنفي الدول العظيمة على قرار النظام
الآتي الذكر ابتغاء الوصول الى اقرار حالة
التربة على اساس متين بصوته من كل خطر
يحمل حدوثه وهي تعتبره نظاماً شأنه ان يعود
عليهم بالفائدة وسيكون فيها بعد للدول الاخر
اشتراك فيه اما النظام فهو

اولاً تكون التربة في جميع الازمنة والافاق

حق مباحة لمرور السفن من أي جنس وراية
ثانياً في زمن الحرب تعيين المدة التي تضطر
سنة الدول المتحاربة الى قضائها في التبعة
ولكن لا يسمح لها بافراغ مهابت وذخائر حربية
على ضفاف التبعة

ثالثاً لا يرخص لاية دولة كانت في التبعام
بامور عدوانية في التبعة او جوارها او في المياه
المصرية حتى في الحالة التي تكون الدولة العدائية
فيها احدى الدول المتحاربة

رابعاً لا تجري احكام الشرطين الاولين
المذكورين في البندين الاول والثاني على الوسائل
اللازمة للدفاع عن مصر

خامساً يجب على كل دولة نشأ عن
سنتها ضرر ما في التبعة ان تحمل نفقات
تعويض الضرر

سادساً ستخضع مصر جميع ما في استطاعتها
من الوسائل لمراقبة رعاية الشروط المتعلقة بعدم
نقل شيء من ضفاف التبعة الى سنن الدول
المتحاربة او انزال شيء اليها من محمولها

سابعاً لا يجوز انشاء حصون واستحكامات
على خط التبعة او في جوارها

ثامناً لا يكون لاحد قط حق استعادة
النظر في مادت من مواد هذه النسوبة بدعوى
انها مخفية بما للحكومة المصرية من حقوق التملك
واذا وجهنا النظر الى التنظيمات المالية التي
كانت موضوع اتحاد الدول لما بينها وبين
قانون التصفية من العلاقات جاز لنا القول ان
حكومة الملكة ترى انه من الواجب ان تنظم
ادارة املاك الدائمة السنية وغيرها على طريقة
اكثر اقتصاداً وسهولة في المأخذ من ذي قبل

وذلك بادخال بعض اصلاحات مفصلة لا تعبت
بطاينة الدائنين وهي تأمل ان يتيسر لها
عما قليل بسط ارائها في هذا الشأن

ومن المسائل التي لجميع الدول مصلحة
فيها وتعلق بالمسألة المالية العمومية ايضاً
مسألة القاء ضريبة متساوية على كل من
الاجانب والوطنيين فان حكومة جلالة الملكة
تثق بان الدول سيوافقها على قبول اي
الاقتراحات العادلة التي تفرجها الحكومة
المصرية فيما يتعلق بمساواة الاجانب بالوطنيين
باعتبار الضرائب التي يوجد الاجانب معينين
منها في الوقت الحاضر

اما المجالس المختلطة التي انشئت في مصر
بمقتضى اتفاق دولي لتصل قضايا مدنية تحدث
بين اجانب ووطنيين فلا يشعرون ان مدة
نظامها الحالي الذي وقع التوافق عليه في شهر
جنايو من العام الثامن ستمضي في غمغ غبرايو
القادوم وقد اشارت حكومة جلالة الملكة على
الوزارة المصرية بان تؤجل ذلك الى سنة
اخرى بحيث يمكن بمرور الايام فحضر بعض
اصلاحات يجب ادخالها في القوانين والدعاوي
التي لم يمكن اجراؤها بسبب ما حدث في
السنة الحاضرة

هذه هي خلاصة مجمل المسائل التي يتعلق
بالدول تتوا تقرير قضاياها الدولية
ولقد رأت حكومة جلالة الملكة بالنظر
الى مقتضيات الحوادث التي اوجبت عليها
التقدم في ابداء الرأي ان تطلع الدول على
مقاصدها وتضع امامهم صورتها ليعين فيها
النظر فلعليها تحوز لديهم قبولاً

وان المسائل المحدودة من الرتبة الثانية
 فاعلم ما تعلق بتنظيم قوة نصوت الراحة
 العمومية من هجمات الاعداء داخلية كانت او
 خارجية وقد رأت حكومة جلالة الملكة مراعاة
 لجانب الاقتصاد ان يكون الجيش المصري قليل العدد
 وان يجعل حفظ الامن متعلقاً بالجندرية والبوليس
 وقد طلب سمو الخديو ووزرائه تعيين
 ضباط انكليز لبعض مراتب في الجيش تحت
 امرة الرئيس الاعظم وهو سمو الخديو فقبلت
 حكومة جلالة الملكة ان يعين مثل اولئك
 الضباط وان يسفروا في مراتبهم الى زمن ما
 واشترطت بذلك امكان ارتقاء الضباط من
 المصريين الى الرتب العالية ولا تزال الافكار
 تحول في ساحة هذا الرأي على ان القواعد
 العمومية في شأنه قد سبق توضيحها وبيانها فيما
 تقدم فلا حاجة الى الزيادة

ومن اهم النظومات الادارية الحديثة العهد
 نظام المراقبة العمومية المشتركة بين كل من
 دولتي انكلترة وفرنسا وهي المراقبة التي كانت
 من متعلقاتها النظر في ايرادات ونفقات الحكومة
 التي فازت بتصديق انكلترة وفرنسا عليها

وبناء على ذلك رأيت ان اطلعكم على
 صورة اللائحة الرسمية التي ارسلتها الحكومة
 المصرية الى وكلاء دولتي فرنسا وانكلترة في
 سابع الشهر الجاري واقدم لحكومتيكم التي تشمون
 اليها نسخة عنها وهي تشتمل على الكلام المتعلق
 بالغاء المراقبة وبيع بعض الاسباب الباعنة على
 الغائما وان ارسل اليكم من ضمن هذا الرقيم
 صورة التعليمات التي خاطبت بها حكومة جلالة
 الملكة اللورد دفرين جواباً على تلك اللائحة

ثم انه بناء على الاسباب الموضحة في هذه
 اللائحة واعتقاداً على تعيين موظف اوري
 يكون في الوقت الحاضر بصفة مستشار لسمو
 الخديو يظهر ان حكومة جلالة الملكة مستعدة
 لان تسلم باقتراح الحكومة الخديوية وتطلب من
 الحكومة الفرنسية الموافقة عليه

وقد اكدت حكومة جلالة الملكة على سمو
 الخديو باعتقاد طريقة ملائمة لانفاذ احكام العدل
 في البلاد وهي على يقين من انه ستخذ الوسائل
 اللازمة للحصول على تلك الغاية في زمن يسير
 وافقت ايضاً سمو ما لتجارة الرقيق من
 الاتار في البلاد المصرية وبازالة الاستعباد من
 تلك الديار على قدر ما تمكن الاحوال من
 التعويل على الوسائل الآيلة الى تحصيل هذه
 الغاية وعند سوح الفرصة لا تقاوم في الطلب
 من سمو الخديو ان يتخذ الوسائل اللازمة لمنع
 هذه المخدورات وازالتها من البلاد

وفي علينا ان نأتي على ذكر المسألة
 المتعلقة بتجسين النظومات السياسية في مصر
 التي تستوجب اهميتها واختلافها دواء شافياً
 لاعتلال الاحوال في مصر وبحسباً مدققاً فيها
 لحكومة جلالة الملكة نظراً ان ادخال بعض
 النظومات يعمل في حالة الحكومة الوطنية تحميماً
 ويهدد للقوانين الخديوية سل الثبات والسلام
 ويؤيد جانبها ويصونها من الشوائب والعيارض
 وهي تنتظر ان يرد اليها من وكلائها في مصر
 اخبار وايضاحات لتسعى وراء الغاية التي تلائم
 الحالة الحاضرة ونضمن للبلاد مستقبلاً سعيداً
 وقد رأت حكومة جلالة الملكة ان تجعل
 الدول على علم بجميع هذه القضايا التي تتعلق

بسلامة النظر المصري وأمنه ونظامه ورأت من واجباتها ان تشير على سمو الخديو باتخاذ الطرق المثلثة لانفاذ قوته وتوطيد سلطته وان تكون وثيقة بان الاعمال التي قامت بها تنصدق عليها جميع الدول اللواتي يمهين ترقية مصر وتقدمها واني اطلب ان تقدموا نسخة من هذه اللائحة الى الحكومة التي اتم لديها . (غرنفل)

ومما ظهرت هذه اللائحة الى عالم الوجود حتى اجهت بامرها الالسة والاقلام واخذت الجرائد على اختلاف طبقاتها تفيض في شأنها وتعلق الشروح عليها وكان من الصحف التركية ان طفقت تندد بها وتسويئ النيات التي ينبت عليها بالرغم عما جاء فيها من العبارات التي شئت عن نية طاهرة ومقاصد سالمة من شوائب الاطماع فقالت ان جميع الدول تقبضت من لائحة انكلترة وطق مجلس وكلاء الدولة العلية بعد صدور هذه اللائحة يلتم ويتناوض في قضاياها المهمة فقرروا في جلساتهم الابتدائية ان يبحث في كل قضية منها واحدة بعد اخرى .

وتداول اثناء تلك الجلسات الاول فيما اذا كانت ينبغي ان يحجب على تلك اللائحة بالطريقة الرسمية فقررت بناء على كل عمل يتخذ في النظر المصري بدون مشورة الباب العالي بحسب ملغيا رأت الوزارة العثمانية من الواجب ان تبحث الى انكلترة بلائحة رسمية جوابيا على ما بسطته في لائحتهما وان تقدمها الى كل من الدول .

وارسل وزير الخارجية العثمانية الى بعض الدول الاوربية يطلب اليهم ابداء رأيهم في المسألة فقابلت صحف الاسنانة هذا التلح

بالاستحسان وقالت نعم ما فعل الوزراء فانه من المهم ان نقف على افكار الدول قبل اصدار الجواب وكيف كانت الحال نرى لانفسنا حقا بالنصرف في المسألة على ما نراه واجب الاجراء فان المسألة مصرية محضة ومصر تابعة للدولة العلية ومما يكن من تعرقل الحالة الداخلية في مصر والتقلبات التي طرأت عليها وتحولت اليها فما يتعلق بنا منها لا يصعب فصله وحله على من نظر اليها من وجهها الشرعي .

وازاء اثبات الجرائد التركية ان الدول ثرت من لائحة انكلترة اكد مكاتب جريدة اتييس في وياته ان الدول حلت تلك اللائحة محل القبول والاستحسان .

وقامت حرب اقلام من اجل اللائحة الانكليزية فكانت صحف لوندرة تجتهد باقتناع الجرائد التركية وبعض الصحف المضادة لسياسة انكلترة ان مآل اللائحة يقيد استعداد الحكومة الانكليزية لتضحية ما في وسعها تأييدا لمخاطب الجباب الخديوي ونعصيد ~~ال~~ه وترقية لمصر واهلها بدون ان تمس حقوق الباب العالي المقررة في العهود والفرمانات السلطانية وان التدابير المالية الموضحة في اللائحة شأنها ان تبعث على تقدم الاهالي في طريق الحرية والمدنية وان الاقتراحات المتعلقة بترعة السويس تضمن جميعها ثبات حكومة تنضي بالانصاف

واثناء الجاومات في مضار تلك المناظرات السياسية قصر البحث على بيان ما اذا كانت تلك اللائحة تدل على انصراف عزم انكلترة الى الاستقرار في القطر المصري زمنا طويلا ام لا فاعلنت الجرائد الانكليزية ان ما ورد في

اللائحة بصير جلياً الى ان انكثرة غير موجهة
النية الى العلول في معارضة طريقة بخلاف
ما تراه جرائد فرنسا التي تؤكد ان الحكومة
الانكليزية قد حلت في القطر المصري وضمت
اليها بقية قسم من اقسام مملكتها وهو معنى
نعذر علينا استخراج من تلك اللائحة التي لم
تبحث الا في تنظيم مصر ووقاية الملاحة في
ترعة السويس شارحة للمواضع المختلفة التي
تتعلق بتأيد النظام في مصر واعادة الامن اليها
وقد كان من اعم مباحثها النظر في حالة اصلاح
الضرائب وجعل الاجاب والوطنيين خاضعين
لقانون واحد متساوين في الحقوق ثم تحرير
القانون القضائي وتنظيم الجند والبوليس وتقرير
حالة الملاحة في ترعة السويس في الزمن
الحاضر والزمن المقبل

وكان في اعتقاد الجرائد الفرنسية ان
انكثرة لم تبعث بهذه اللائحة الى الدول الانبسط
فيها منزع سياستها الآتية وترفع من افكار
الفرنسيين ما ناصل في عقولهم من ان انكثرة
ميالة الى الاستئثار بالامر والاستيلاء على القطر
دائسة باقدام المطامع حقوق الدول وصالح
الامم العمومية

والثالث الصحف الفرنسية على سياسة الموسيقى
دوكلر لانه ابان بطريقة ودية عدم ارضائه
باقتراحات انكثرة وارتياده اليهود اقع بذلك عن
شرف الامة الفرنسية وكرامتها وكانت في خلال
هذاثناء تحذر انكثرة من الانفراد بمصر وتعلن لها
انها اذا لم تدعن الى مطالب الحكومة الفرنسية
تدين على فرنسا ان تفي مصالحها في مصر ولا
يصعب عليها ايجاد رقيقة لها تمها المحافظة على

استقلال مصر

واعتمدت جرائد باريس لائحة اللورد غرنيل
حيلة لالغاء ناموس التصفية وحجة تندرج بها
الى تحصيل غايتها وتروم بقضاياها ان انكثرة
قد بذلت جهودها واستخدمت جميع الوسائل في
حيل الاستئصال على رضى الحكومة الفرنسية
وان اللائحة الموما اليها تعيد ذكر الاسباب التي
اتخذتها الحكومة الانكليزية حجة للانفصال عن
الحكومة الفرنسية في مراقبتها للادارة المالية
المصرية

وارسل الموسو دوكلر ناظر خارجية فرنسا
الى انكثرة جواباً على هذه اللائحة بين مصالح
فرنسا السياسية في مصر ويؤيد حنفا بالمحافظة على
ما اراعاباها في القطر المصري من المصالح المالية .
واختلفت الاقوال في جواب الباب العالي
على لائحة اللورد غرنيل فمن الناس من قال
انه سينقض كل ما بسطه اللورد فيها وذهب
اخرى الى انه سيسلم بمبادئها ولكنه يطلب
تعديلها او انه لا يجيب عليها البتة

ثم جرى على الالسنه ان الدوائر السياسية
في الاستانة نظن ان الباب العالي لا يجيب على
اللائحة الآتية الذكر ولكنه سيرفع الحجة عليها
مجنهدا بالحصول على عضد الدول اللواتي
اجبن عليها بمعارضتهن للحكومة الانكليزية فيما
تريد ان تجري في القطر المصري
اما جواب الدول على اللائحة فكان على
ما في الايضاح الآتي

فيلت الحكومة الروسية ما آل اللائحة ولكن
اشتراطت ان يكون لها حق البحث والمفاوضة في
تفاصيلها

الآتي بيانه مرتبات الضباط والصف ضباط
والعساكر المصريين الموجودين تحت السلاح
وجميع الأشخاص المعيّنين في خدمات عسكرية
متعلقة بالبحر

رتبة اللواء وله عاقلتان الخيول	٦٥٠٠
رتبة الميرالاي وله عاقلتان	٤٧٠٠
رتبة الفاتمام وله عاقلته واحدة	٢٠٠٠
وان كان حكدار اورطة بيادة او	
الاي سوري او ياوراً فعليقتان	٢٥٠٠
رتبة البكاشي وله عاقلته واحدة وان	
كان حكدار بطارية او قوسدان	١٥٠٠
سوري ثان فعليقتان	
رتبة الصاغول غاسي وله عاقلته واحدة	٧٥٠
رتبة البوزباشي وله تعيين نفرين مطلقاً	
وثن الكساوي ما دام تحت السلاح	٢٥٠
رتبة الملازم الاول وله تعيين	
نفرين مطلقاً وثن الكساوي ما زال	٤٠٠
تحت السلاح	
رتبة الملازم الثاني وله تعيين نفرين	١٥٠
مطلقاً ما دام تحت السلاح	
صولتول اغاسي وله تعيين واحد	٧٠
ثن كساوي ما دام تحت السلاح	

الباشجاويش	٧٠
البلوك امين	٦٠
الحجاويش	٥٠
الاونباشي	٤٠
النفر	٣٠

وصدر في اليوم نفسه امر آخر متعلق
بمرتبات العساكر مؤداه ان روائب العساكر
وصف الضباط لغاية درجة الباشجاويش بربة

وكان جواب اوسريا وابتاليا ملائماً
اشان اللائحة الانكليزية غير خارج عن
حد الموافقة على موضوعها
واوضحت المانيا ان ليس لها في مصر مصلحة
مهمة ولكنها تود ان تكون الدول متوافقة عليها
اما فرنسا فلو ان تكن لم تجب على اللائحة
جواباً صريحاً شيئاً بجواب كل من الدول
المشار اليها الا ان مخبراتها مع الحكومة الانكليزية
بعد صدور اللائحة كانت ناطقة بعدم ارتياحها
اليها وتسليمها بها ومن ذلك استتجت الجرائد
الفرنسية ان الموسيو دوكر اجاب على لائحة
الوردغرنيل جواباً سليماً على نحو ما تقدمت لنا
الاشارة اليه .

واما الباب العالي فقد اخرج على اللائحة
احتجاجاً صريحاً فانه بعد ان دقق البحث في
محتواياها رأى انها تعبت بحقوقه وسيادته على
القطر المصري .

فصل

في ذكر احوال عمومية

متعلقة بداخلية البلاد

اوردنا في فصل سابق ان الخديو اصدر
بعد انقضاء الحوادث واستتباب الراحة امراً
ناظراً بارجاع مرتبات الضباط والصف ضباط
الى ما كانت عليه قبل صدور الامر المؤرخ
في ٢١ جمادى الاولى سنة ١٢٩٨ فبعد صدور
الحكم على العربيين اصدر في ٢١ مارس سنة
١٨٩٢ و ١٢ جمادى الاولى سنة ١٣٠٠ امراً
فاظياً بالغاء الامر المشير الى ارجاع المرتبات
المذكورة على ما مر بيانه وبان تعتبر على الصورة

كانت او مخرجة او في سلك الجندرية والوفاة
تصرف لهم ثمنها ولا يستقطع منها اليوم الاحياطي
وذلك حيث ان استقطاع اليوم الاحياطي
من موظفي الحكومة كان جارياً في مقابلة ترتيب
المعاشات التي يستحقونها بعد الاتصال من
الخدمة الميرية وحيث ان العساكر المصرية وصف
الضباط الى درجة المشاورين لم يكن مقرراً
لهم راتب الا في احوال استثنائية كالمصابين
في الحروب بمعاشات تجعلهم غير لائقين للخدمات
العسكرية وكالذين يظرون عليهم حال وامراض
تسببهم من تأدية الخدمة او اكتساب المعاش في الخارج
واصدر مجلس النظار قراراً بالغاء قسم
الاملاك في نظارة المالية واحالة اعماله على قسم
الابرادات بالمالية واخذ ما يلزم له من اعمال
قسم الاملاك على قدر الضرورة

واُرسل هذا القرار من رئاسة مجلس النظار
الى نظارة المالية في ٢٤ مارس سنة ١٢٨٣ ليجري
العمل على مقتضاه فبمقتضى هذا نظارة المالية الى
جميع الجهات التي يوجد فيها عقارات تخص
بالحكومة وهذا نص ذلك القرار

في المجلس المعقد يوم الاحد الموافق ٢
جمادى الاولى سنة ١٣٠٠ و ١٨ مارس سنة ١٨٨٢
صارت المذكرة فيما اذا كان يوافق الاستمرار
في بيع املاك الميري الحرة او يصير توقيفه او
يجري تعديل القاعدة المتبعة الان في البيع
ولما تلاحظ من ان المصاريف المترتبة على
اجراءات البيع المذكور تبلغ الان خمس القيمة المتحصلة
من المباع وان هذه المصاريف جسيمة جداً خصوصاً
وان الحكومة ليست مضطرة الان الى بيع ما تبقى من
املاكها المذكورة فتقرر الغاء قسم الاملاك الموجود

بنظارة المالية واحالة اعماله على قسم الابرادات بها
واخذ ما يلزم لها من اعمال قسم الاملاك المذكور
بقدر الضرورة وانه من الان فصاعداً تبطل
طريقة الاعلان والنشر مباشرة من طرف الحكومة
عما يراد ببيع من الاملاك المذكورة انما اذا رغب
احد مشتري عقار منها وقدم عنه طلباً الى
المديرية او للمحافظة الكائن بدائرتها ذلك
العقار او لنظارة المالية اذا كان بالمحروسة فنظارة
المالية تجري طرحه في المزاد واستيفاء الاجراءات
المخصوص عنها في لائحة البيع الى ان يرى فيه
المزاد

وفي ٨ ابريل سنة ١٨٨٢ اصدر مجلس
النظار قراراً محدداً ميعاد سنة اثنى عشر من تاريخ
ذلك القرار المدائن ارباب المطالبات بالتصفية
الذين تقررت مطالباتهم بناء على ما تدون في
الوجه الثاني من البند السادس والستين من
قانون التصفية الصادر في ١٧ يوليو سنة ١٨٨٠
لكي يقدموا سندات مطالباتهم ويطلبوا تسويتها
وبعد مضي الميعاد المذكور لا يقبل من احد
المدائنين المذكورين طلب بخصوص سداد
مطلوبه

وقرر ان لا يسري حكم هذا القرار على
انواع الديون الآتي بيانها وهي
اولاً الديون الموضوعة موضع القضاء
والنصل امام المحاكم القضائية
ثانياً الديون التي قدمت طلباتها ولم تتم
تسويتها

ثالثاً المبالغ التي ابقى صرفها وقت تسوية
الطلبات المتعلقة بها
رابعاً صحت الاستانة في واسط عام

وبناء على طلب المومأ اليهم صار تقليده بها إلا
أنه طرأ في مبادئ الحوادث الماضية بعض
حالات أوجبت انفصال حضرة الشيخ محمد
الانباي من علماء الشافعية وكذلك تعين معه
ثلاثة من حضرات علماء المذاهب الثلاثة الآخر
للمشاورة فيما ينظر لزوم الترويح فيهم معهم

وبعد انقضاء الحوادث التي تقدم ذكرها
طلب حضرة الشيخ الانباي المومأ اليه الافاق
من تلك الوظيفة لداعي ان الاشتغال بها اخرج
عن لقاء الدروس وبناء على ذلك صار ارجاع
الوظيفة المذكورة الى حضرة الشيخ العباسي كما
كانت من قبل

هذا وإذا فرضنا ان المعارض في مسألة
مفتي المالكية اورد اعتراضه بناء على ما نظره
في احد اعداد الوقائع المصرية بخصوص الشيخ
محمد عيش المالكي فلا وجه له حيث ان
الشيخ المومأ اليه وان كان مومأاً سنة مفتي
المالكية لكن ليس هذا بخفي لحصر الافتاء في
مذهب الامام الاعظم حسب الاجراءات المقررة
من قبل ولهذا فان مذهبي الامام الشافعي والامام
احمد بن حنبل ليس لما وظيفة افتاء كما هو
صريح في الوقائع المصرية في نفس هذه العبارة
فعدم وجود وظيفة لما واجراء الاحكام الشرعية
على مذهب الامام الاعظم واختصاص الفتوى
بهذا المذهب دون غيره كما تقدم كل ذلك
ما يؤيد عدم وجود وظيفة افتاء حقيقة لمذهب
المالكية ايضاً

وحيث ان القاعدة المتبعة في المراتب التي تفل
عن حضرات العلماء هي ان توزع على المستحقين
من الموجودين فلما انتقل الشيخ عيش الى دار البقا

١٨٨٤ ان الخديو ابطال وظيفة مفتي المالكية
ثم تددت بذلك وقالت ان هذا من الامور
الخلة بالديانة الاسلامية فريدت عليها صحيفة
الوقائع المصرية وهي صحيفة الحكومة الرسمية
ونشرت ما يأتي

قالت - حاشا ان جنابه الرفيع يفعل امرأ
مخلاً بالديانة الخدية المتسك بعراها تسكاً
لا يعتريه ادنى شائبة اعتراض او يأمر باجراء
ادنى شيء من هذا القليل وانما عدم علم
الناقل بحقيقة الحال اوجه الى الخوض فيما
لا يعنيه .

على ان الاحكام الشرعية جارية منذ مئتين
من السنين في الاقطار المصرية على مذهب
الامام ابي حنيفة النعمان رضي الله عنه اقتداء
بما هو جار في الاستانة العلية والولايات التابعة
لها وظيفة الافتاء خاصة بالمذهب المشار اليه
دون الثلاثة المذاهب الاخرى ولكن كتب هذه
المذاهب لم يزل تدريسها جارياً في الجامع الازهر
المشار اليه بغير انقطاع ولا تعطيل .

ومن مدة تزيد عن العشر سنوات كان
حضرات علماء الازهر طلبوا تنصيب حضرة
الاتاذ الشيخ محمد العباسي مفتي السادة الخفية
شيخاً على الجامع لما هو معلوم فيه من الديانة
والامانة وامكان القيام باداء وظيفة هذه المشيخة
التي جل القصد منها مراعاة تقدم العلوم والتدريس
في كل من المذاهب الاربعة والنظر في شؤون
حضرات العلماء والمدرسين وتقديم من يستحق
التقدم منهم وترتيب ما يرى موافقة ترتيبهم
من المخصصات واستمرار الطلبة على ما يؤهلهم
آناً فآناً الى الاتصال من درجة الى ارفع منها

اتممت هذه القاعدة فيما كان مرئياً له

هذه هي حقيقة الحال ولم يحصل تعطيل في دروس مذهب المالكية ولا المذاهب الأخرى ولا إبطال شيء منها مطلقاً بل إن التدريس في كل من المذاهب الأربعة جارٍ على ما كان عليه من ذي قبل

وقد دعت الضرورة إلى بيان ذلك بالتفصيل حتى تتضح جلية الأمر للجميع ولعلم المعترض أنه لم يصادف في قول سوى نوجه اللوم عليه لما ارتكبه من الخطأ. يواجه فيما لا يدري كنه حقيقته مع أنه كان غيباً عن ذلك لولم يجعل نفسه هدفاً لتلك السهام اهـ

ورفع ناظر المالية إلى الخديو تقريراً بين فيه حالة الدين السائر إلى غاية عام ١٨٨٢ وقد ألتحقه بيان أنه مراعاةً لمقتضى المادة ٦٦ من قانون التصفية الصادر في ١٧ أيلول سنة ١٨٨٠ رأى أن ينظر ذلك التقرير موضعاً فيه حساب أعمال التصفية إلى آخر شهر ديسمبر سنة ١٨٨٢ إذ ذكر أن نتائج هذا العمل مبينة في جدول إجمالي استخراج أرقامه من دفاتر قيم التصفية قال فالمتدرج من تلك الأرقام في الخانة الأولى من الجدول تحت عنوان بيان الدين السائر إلى آخر سنة ١٨٧٩ إنما هو عبارة عن الأرقام المثبتة في الكتاب الأصفر (وهو دفتر مجموع الدين السائر إلى آخر سنة ١٨٧٩) الذي نشرته نقابة المالية أيام شكلت لجنة التصفية وكان تقدير قيمة الدين السائر في ذلك الحين قابلاً بالطبيعة للتعديل فيه تعديلاً مسبباً عن الأحكام الصادرة في القضايا القائمة على الحكومة وعن القرارات الخصوصية الصادرة في نسوية

بعض ديون حصل الإقرار على صحتها عند التصفية وعما ظهر عند مراجعة سندات الديون من الفروقات بين قيمتها الأصلية وقيمتها المدونة في الكتاب الأصفر

وفي الواقع أن الدين السائر كان مقداره إلى آخر سنة ١٨٧٩ - ١٢٠٦٠٨٧٤ جنيهًا و٤٥ قرشًا و٢٩ بارة وأنه بعد التعديلات التي تقدم ذكرها وحسبان صافي الزيادة فقط بلغ إلى آخر سنة ١٨٠٩ - ١٢٤٤٤٨٠٩ جنيهات و٦٧ قرشًا و٢ بارات ثم ازداد إلى آخر سنة ٨١ فبلغ ١٢٨٨٤٨٥٩ و٧٤ قرشًا و٢١ بارة كما يتبين ذلك من مجموع الخانة الثانية والثالثة من الجدول

وقيمة الديون التي تم تسديدها من منذ صدور قانون التصفية الصادر في ١٧ أيلول سنة ٨٠ سواء كانت باعطاء سندات ممتازة أو بالدفع نقدي أو بطريق المقاصة من متأخرات الأموال أو من ديون أخرى مطالوبة للحكومة من مداخيل التصفية تبلغ ١٢٤٤٤٤٧٣ جنيهًا و٢١ قرشًا و٢٢ بارة .

فبناءً على ذلك لم يكن باقياً في أول يناير سنة ٨٢ ما ينبغي تسديده سوى ٤٤٠٢٨٦ جنيهًا و٥٢ قرشًا و٢٩ بارة ومن المظنون أن جانباً من هذا المبلغ لا يطالب به البتة لأسباب متنوعة .

ومع ذلك فمن الواجب على أن انتخب لجنابكم العالي (خطابه إلى الجناب الخديوي) بأن هذا المبلغ لا يشمل على قيمة القضايا التي لم يصدر فيها أحكام إلى آخر ديسمبر سنة ١٨٨٢ لأنه يتعذر إذ ذاك تحديدها أما موجودات التصفية إلى آخر ديسمبر

سنة ٨٢ فكانت مؤلفة من المبالغ الآتية

جيد

قيمة الباقي تحت تصرف	
التصفية من اصدار سندات	
المناز ومن سندات الموحد	
يبلغ ذلك ١٠٢٣٠٠٠ ليرة	
قيمة اسمية وباحساب	٨٥.٢٩٥
سعر المناز على واقع المائة	
٩٠ والموحد على واقع المائة	
٧٠ بلغ القيمة الميينة بمبيد	
قيمة نقود تعلق التصفية	
موجودة في خزانة نظارة	١٤٩٥٥٢ ٧٥ . ٥
المالية او في البنك العثماني	

٩١٩٩٤٨ ٧٥ . ٥

وقد خصص بمتضى احكام المادة ٦٣ مبالغ اخرى لتكون تحت تصرف التصفية اذا كانت قيمة الموجودات المتقدم بياها غير كافية لسداد الدين

وبما ان صرف الدين السائر تنازل الان كثيراً فخلصاً من حالة مثل هذه ربما تمكث سنين عديدة بدون ان يتيسر فيها سداد الديون قد تقرر من مجلس النظار بتاريخ ٢٤ جمادى الاولى سنة ١٣٠٠ (٢ ابريل سنة ٨٢) انه يجب على ارباب الدين اصحاب المطوبات بالتصفية ان يقدموا سندات مطالباتهم ويطلبوا تسويتها في ميعاد ستة شهور وانه بعد مضي هذا الميعاد لا يقبل من احد الدائنين المذكورين طلب ما يخص سداد مطلوبه وان حكم هذا القرار لا يسري على انواع الديون الآتي بياها وهي

اولاً . الديون المتأخر بها قضايا امام

المحاكم القضائية

ثانياً . الديون التي تقدمت طلباتها ولم يتم

تسويتها الى الان

ثالثاً . المبالغ التي ابقى اصرافها وقت تصفية

الطلبات المتعلقة بها

ومن اهم الاحوال العمومية التي افردنا لها هذا الفصل الخصوص استعفاء دوللو رياض باشا من نظارة الداخلية على اثر ما ظهر له من نيات الانكياز التي انصرفت الى مساعدة عراقي ورفقائه أثناء محاکمتهم فخاصت الجرائد الفرنسية في هذا الشأن وقدرت قدره فيما قالت فنشرت جريدة الديبا فصلاً مطولاً انت فيه على بيان ان استعفاءه من نظارة الداخلية جاء موجباً لسكدر الخواطر لا اعتباراً من افراد رجال مصر الذين لم فيها ما اثر غمراء بانعام التنظيمات الادارية والمحرص على حرية الاحكام وانه كان للتحدين المستشار الوحيد الذي قابل بالفكر الناقب وسداد الرأي ودقة النظر كل ما نشأ عن الدسائس والمفاسد الى ان قالت : ولما دعي رياض باشا الى استلام زمام الوزارة بعد سقوط العصاة اخذ يقاوم مطالب الانكياز بما هو معهود به من الغيرة الوطنية التي كانت حفيظة بالنزول الذي ناله في مقاومته العصبة العرابية

واحدث جميع الجرائد الخطيرة فعل رياض باشا في اثاره الاستعفاء على قبول خدمة لا يستطيع فيها اجراء الاعمال الوطنية من غير معارض

وعين بدلاً منه اسمعيل باشا ابوب الذي توفاه الله عام ٨٤ ثم استعفى رحمه الله من هذا المنصب بعد بضعة شهور من تعيينه فيه وعين خلفاً له خيرى باشا

وما يتعلق بالقانون النظامي المصري ان
هذا القانون بعد ان استغرق التطرف في اياما
طويلا صدر به الامر الخديوي مؤرخا في مايو
عام ٨٣ ناطقا بما يأتي

الباب الاول

المادة الاولى . بشكل

اولا مجالس مديريات في كل مديرية مجلس
ثانيا مجلس شورى القوانين
ثالثا جمعية عمومية

رابعا مجلس شورى الحكومة

الباب الثاني

(في مجالس المديريات)

المادة الثانية . لمجلس المديرية ان يقرر
رسوما فوق العادة تصرفها في منافع عمومية تتعلق
بالمديرية اما لا تكون قرارات مجلس المديرية
في هذا الشأن قطعية الا بعد تصديق الحكومة
عليها

المادة الثالثة . يجب استخراج رأي مجلس
المديرية في المسائل الآتية قبل الحكم فيها وهي
اولا اجراء تغييرات في زمام المديريات
او زمام البلاد

ثانيا اتقاء طرق المواصلات برّا او بحرا
او الاعمال المتعلقة بالري

ثالثا احداث او تغيير او ابطال الموالد
والاسواق في المديرية

رابعا الامور التي نقض القوانين او الامور
او اللوائح باستخراج رأيه فيها

خامسا المسائل التي تستشير فيها جوات
الادارة

المادة الرابعة . يجوز لمجلس المديرية ان

يبدى رأيه فيما يأتي

اولا في عمليات الطرق والملاحة والري
وفي كل امر ذي منفعة عامة يكون للمديريات
شأن فيه

ثانيا في مشتري او بيع او بدل اوانشاء
او زرع المياني والاماكن المخصصة للمديرية او
للعجائز او للسجون او لمصالح اخر خاصة بالمديرية
وفي تغيير استعمال تلك المياني والاماكن

المادة الخامسة . لمجلس المديرية ان يبدى
رغبته من بادئ نفسه في المسائل التي تتعلق
بتقدم المعارف العمومية والزراعة كتجفيف
المستنقعات وتحسين الزراعات وتصريف
المياه ونحو ذلك .

المادة السادسة . لا يجوز للشام مجلس المديرية
الا عندما يطلب المدير انعقاده بقتضى امر منا
بتعين فيه ميعاد الاجتماع ومدة .

ويجب انعقاد مجالس المديريات مرة في
كل سنة بالاقبل وفي اليوم المحدد لاجتماع مجلس
المديرية ان يتلو المدير عليه امر الانعقاد ويحلف
اعضاء المجالس المذكورة المستجدون امام المدير
بين الصداقة لنا والطاعة للقوانين .

وينوب عن المدير في افتتاح المجلس
والمدير هو الرئيس لمجلس المديرية وله
رأي معدود في مداولة وعلى بائمهتدس المديرية
الحضور في جلسات المجلس ويكون له رأي
معدود .

المادة السابعة . لا تكون جلسات مجلس
المديرية علنية ولا تجوز المداولة فيه الا اذا كان
حاضرا فيه اكثر من نصف اعضائه

المادة الثامنة . الاعمال او المداولات التي

تصدر من مجلس المديرية وتكون مختصة بامور ليست داخلية ضمن حدوده القانونية تكون لائحية ولا يعمل بها وإعمال كل عمل أو مداولة من هذا النيل يكون بقرار يصدر من اللجنة الخصوصية المنوطة بها في المادة الثانية والخمسين من هذا الأمر

المادة التاسعة . مداولات مجلس المديرية خارجاً عن اجتماعه القانوني تكون باطلة بطبيعتها ويقرر المدير بطلان هذا الاجتماع وبطلان أعماله ويتخذ الوسائل اللازمة لنفسه في الحال ويجوز لأعضاء مجالس المديرية ان يناقضوا فيما اجراه المدير امام ناظر الداخلية

المادة العاشرة . مجلس المديرية ممنوع من مخاطبة غيره من مجالس المديرية ومن تحرير أو نشر محاضر أو منشورات

المادة الحادية عشرة . لا يجوز قض مجلس المديرية إلا بأمر من صدر بناء على عرض مجلس النظار وعند ذلك يشرع في انتخابات جديدة في خلال الشهور الثلاثة التالية لتاريخ قض المجلس

المادة الثانية عشرة . ينتخب الاعضاء المندوبون لمجلس شورى القوانين الآتي ذكره في الباب الرابع من ضمن أعضاء مجالس المديرية (الباب الثالث)

(في تشكيل مجالس المديرية)

المادة الثالثة عشرة . يكون عدد أعضاء مجالس المديرية بالكيفية الآتية

عدد

٨ لمديرية الغربية

٦ لمديرية المنوفية

٦ لمديرية الدقهلية

٦ لمديرية الشرقية

٥ لمديرية البحيرة

٤ لمديرية الجيزة

٤ لمديرية القليوبية

٤ لمديرية بني سويف

٢ لمديرية الفيوم

٤ لمديرية المنيا

٧ لمديرية اسيوط

٥ لمديرية جرجا

٤ لمديرية قنا

٤ لمديرية اشنا

ويكون انتخاب أعضاء مجالس المديرية بالكيفية والشروط المقررة لذلك في قانون الانتخاب ^(١) الصادر في هذا اليوم

المادة الرابعة عشرة . لا يجوز انتخاب أحد لعضوية مجلس المديرية ما لم يكن بالغاً من العمر ثلاثين سنة كاملة وله معرفة بالقراءة والكتابة ويدفع مالاً مقررًا على عقارات أو اطياف في نفس المديرية قدره خمسة آلاف قرش سنوياً وذلك منذ سنتين بالاقبل ويكون اسمه مندرجاً في دفتر الانتخاب منذ خمس سنوات بالاقبل

المادة الخامسة عشرة . لا يجوز انتخاب موظفي الحكومة الملكيين أو العسكريين الذين تحت السلاح لعضوية مجلس المديرية

المادة السادسة عشرة . لا يجوز انتخاب شخص واحد عضواً في أكثر من مجلس من

^(١) هو القانون المثبت في الصفحات التالية لهذا القانون

مجلس المديريات

المادة السابعة عشرة : تعيين أعضاء مجلس المديريات هو لمدة ست سنوات ويصير تغيير نصفهم كل ثلاث سنوات ويجوز تكرار انتخابهم ويكون تغييرهم بالفرقة

الباب الرابع

(في مجلس شورى القوانين)

المادة الثامنة عشرة . لا يجوز إصدار أي قانون أو أمر يشمل على لائحة إدارة عمومية ما لم يقدم ابتداء إلى مجلس شورى القوانين لاخذ رأيه فيه وإن لم تعول الحكومة على رأيه فعليه أن تعلقه بالأسباب التي أوجبت ذلك إنما لا يترتب على إعلانه بهذه الأسباب جواز مناقشة فيها .

المادة التاسعة عشرة . يسوغ لمجلس شورى القوانين أن يطلب من الحكومة تقديم مشروعات قوانين أو أوامر عالية متعلقة بالإدارة العمومية المادة العشرون . يجوز لكل مصري أن يقدم لنا عريضة فالعرائض التي نعت إلى مجلس شورى القوانين ينظر فيها المجلس ويحكم رفضها أو قبولها .

والعرائض التي تقبل نحال على ناظر الديون المختصة به لأجراء ما يلزم عنها وإشعار المجلس بما يتم في شأنها

المادة الحادية والعشرون . كل عريضة تختص بمخروق ومنافع شخصية ترفض متى كانت من خصائص الحكومة أو لم يسبق تقديمها لجهة الإدارة المختصة بها

المادة الثانية والعشرون . ترسل ميزانية إيرادات ومصروفات الحكومة العمومية إلى مجلس

شورى القوانين في أول ديسمبر من كل سنة وللجس المذكور أن يبدى آرائه ورغباته في كل من أقسام الميزانية وتبعث هذه الآراء والرغبات إلى ناظر المالية الذي يجب عليه في حالة رفضها أن يبين الأسباب الداعية إلى ذلك إنما لا يترتب على بيان مثل الأسباب جواز المناقشة فيها

المادة الثالثة والعشرون . لا يجوز لمجلس شورى القوانين أن يتذكر أو يبدى رغبة ما في تبركو الاستانة والدين العموي وبالجمله فيما التزم به الحكومة في قانون التصفية أو بمعاهدات دولية

المادة الرابعة والعشرون . تعقد الميزانية في جميع الأحوال بمقتضى أمر يصدر منا بناء على عرض مجلس النظار قبل اليوم الخامس والعشرين من شهر ديسمبر في كل سنة

المادة الخامسة والعشرون . يرسل في كل سنة حساب عموم الإدارة المالية عن السنة الماضية التي قفلت حساباتها إلى مجلس شورى القوانين لأبداء رأيه أو لمخوطاته فيه ويكون إرساله قبل تقديم الميزانية الجديدة بأربعة شهور على الأقل

المادة السادسة والعشرون . يلتزم مجلس شورى القوانين في أول فبراير وفي أول إبريل وفي أول يونيو وفي أول أغسطس وفي أول أكتوبر وفي أول ديسمبر في كل سنة ويكون التامه المرق الأولى بمقتضى أمر يصدر منا وإذا دعت الحال اجزائه في غير هذه المواعيد فيصير انعقاده بأمر يصدر منا وتلغ جلساته متى فرغ من نظر المسائل المعروضة عليه

احد الوكيلين

المادة الحادية والثلاثون . تعيين رئيس مجلس شورى القوانين يكون بأمر يصدر من
أما تعيين الوكيلين والاعضاء الدائمين فيكون
بأمر من بناء على عرض مجلس النظار وتربط
رواتب للرئيس والوكيلين والاعضاء الدائمين
ولا يجوز عزلهم من وظائفهم الا بأمر يصدر من
بناء على عرض مجلس النظار ويمتضى قرار
يصدر بذلك من مجلس شورى القوانين برأي
ثلاثي اعضائه بالاقل

واذا دعي واحد أو أكثر من الاعضاء
الدائمين الى منصب النظارة فيعين البديل من
النظار المنصلين وقتها

المادة الثانية والثلاثون . تكون مدة توظيف
الاعضاء المندوبين ست سنوات ويجوز إعادة
انتخابهم على الدوام ونعطي لهم مصاريف انتقال
وتخصيص الستة عشر عضواً المندوبين
يكون على الوجه الآتي

واحد عن القاهرة وواحد عن مدن
الاسكندرية ودمياط ورشيد والسويس وبورسعيد
والاسماعيلية والبريش وواحد عن كل مديرية
من الاربع عشرة مديرية ينتخبه مجلس المديرية
نفسها

ويكون انتخاب الاعضاء المندوبين بالكيفية
والشروط المقررة في قانون الانتخاب الصادر
في هذا اليوم ومن ينصل منهم عن عضوية
مجلس المديرية عند تجديد الانتخاب بالقرعة
في منهي الثلاث سنوات ينصل ايضاً عن
مجلس شورى القوانين وينتخب مجلس المديرية
احد اعضائه بدلاً عنه

ويكون انحلال مجلس شورى القوانين

بأمر يصدر من وفي هذه الحالة تنتخب مجالس
المديريات الاعضاء المندوبين المستجدين في
الثلاثة الشهور التالية لتاريخ الانحلال ويكون
انتخابهم طبقاً لما هو منصوص في المادة الثانية
والثلاثين أما الاعضاء الدائمون فيبقون في
وظائفهم في المجلس المستجد طبقاً للمادة الحادية
والثلاثين

المادة السابعة والعشرون . للنظار الحضور
في جلسات مجلس شورى القوانين والاشتراك
في مداولاته ويكون لهم فيها رأي شورى ولم
ايضاً في بعض المسائل ان يستصحبوا كبار
الموظفين في نظاراتهم أو ان يستدعواهم فيها
المادة الثامنة والعشرون . على النظار
ان يقدموا لمجلس شورى القوانين جميع الايضاحات
التي يطلبها منهم متى كان ذلك غير خارج
عن حدوده

المادة التاسعة والعشرون . لا يجوز
لاحد الحضور في جلسات مجلس شورى القوانين
ما عدا النظار والذين يستصحبونهم أو استدعواهم
عنهم

(الباب الخامس)

(في تشكيل مجلس شورى القوانين)

المادة الثلاثون . يولف مجالس شورى
القوانين من ثلاثين عضواً بما فيهم الرئيس
والوكيلان

ويكون اعضاء هذا المجلس على نوعين
اعضاء دائمين واعضاء مندوبين فالدائمون
يكونون اربعة عشر ومنهم الرئيس واحد والوكيلين
واثنا عشر عضواً والمندوبون ستة عشر ومنهم

وأحد وكلي مجلس شورى القوانين المعين
بأمر ما يكون من الأعضاء المندوبين

المادة الثالثة والثلاثون - يعين مجلس رئيس
شورى القوانين العامل للآزمين لتأدية الاشتغال
(الباب السادس)

(في الجمعية العمومية)

المادة الرابعة والثلاثون - لا يجوز ربط
أموال جديدة أو رسوم على مشروعات أو عقارات
أو عوائد شخصية في النظر المصري إلا بعد
مباحثة الجمعية العمومية في ذلك وإقرارها عليه
المادة الخامسة والثلاثون - تستشار الجمعية
عما يأتي

أولاً عن كل سلطة عمومية

ثانياً عن إنشاء أو إبطال أي شركة وإي
خط من خطوط السكة الحديدية ، وأما أيها في
جملة مديريات

ثالثاً عن فرز عموم أطباء القطر لخدمة
درجات أموالها

وعلى الحكومة أن تخطر الجمعية العمومية
بالأسباب التي دعنها لعدم التعويل على ما
أبدته من الآراء ولكن لا يترتب على تبليغ هذه
الأسباب لها جواز المناقشة فيها

المادة السادسة والثلاثون - للجمعية العمومية
أن تبدي رأيها في المسائل والشروط التي
تدبرها إليها الحكومة للبحث فيها

ولها أيضاً أن تبدي آراءها ورغباتها من
بإحدى نواحيها في شأن المواد المتعلقة بالثروة
العمومية أو الأمور الإدارية والمالية وعلى
الحكومة إذا لم تعول على هذه الآراء أو الرغبات
أن تخطر الجمعية العمومية بالأسباب التي دعنها

لعدم التعويل عليها إنما لا يترتب على الاخطار
هذه الأسباب جواب المناقشة فيها

المادة السابعة والثلاثون - كل قرار تصدره
الجمعية العمومية ويكون خارجاً عن الحدود
المقررة في أمرنا هذا يكون باطلاً وغير معمول به
المادة الثامنة والثلاثون - لا يجوز لأحد

الحضور في جلسات الجمعية العمومية ما لم يكن
من أعضائها

المادة التاسعة والثلاثون - تعقد الجمعية
العمومية مرة بالاقبل كل سنتين بأمر يصدر
منها ولها فرضها وتعين بمعاد انعقادها الثاني ولها
أيضاً حالاً

وفي حالة انحلالها يكون إجراء الانتخابات
الجديدة في مسافة ستة أشهر

(الباب السابع)

(في تشكيل الجمعية العمومية)

المادة الأربعون - تشكل الجمعية العمومية
أولاً من النظار

ثانياً من رئيس ووكلي وأعضاء مجلس
شورى القوانين

ثالثاً من الأعيان المندوبين

المادة الحادية والأربعون - يكون عدد
الأعيان المندوبين ستة وأربعين على الوجه

الآتي -

عدد

٤ من المحروسة

٢ من أسكندرية

١ من دياط

١ من رشيد

١ من السويس و١ من دمنية

١ من العريض والاصحلية

٢ من مديرية الغربية منهم واحد لبندر
طنطا

٣ من مديرية المنوفية

٣ من مديرية الدقهلية منهم واحد لبندر
المنصورة

٤ من مديرية الشرقية

٣ من مديرية الجيزة

٢ من مديرية الفيوم

٢ من مديرية الجيزة

٣ من مديرية بني سويف

٢ من مديرية اليوم

٣ من مديرية المنيا

٢ من مديرية اسيوط منهم واحد لبندر
اسيوط

٢ من مديرية جرجا

٣ من مديرية اسنا

٢ من مديرية قنا

المادة الثانية والاربعون . من موظف

الاعيان المندوبين هي ست سنوات وتجوز
اعادة انتخابهم على الدوام وتعطى لهم مصاريف
انتقال

ويكون انتخابهم بالكيفية والشروط المثيرة

في قانون الانتخاب الصادر في هذا اليوم

ولا يجوز انتخاب احد لان يكون من

الاعيان المندوبين ما لم يكن بالغاً من العمر

ثلاثين سنة كاملة فأكثر عارقاً للقرأة والكتابة

مؤدياً منذ خمس سنوات بالاقبل في المدينة او

المديرية النائب عنها ويركو او بالاً مقررأ على

عقار او اطيان قدره الف قرش سنوياً متدرجاً

اسم منذ خمس سنوات بالاقبل في دفتر
الانتخاب .

المادة الثالثة والاربعون . رئيس مجلس

شورى القوانين هو نفسه رئيس الجمعية العمومية

المادة الرابعة والاربعون . محاضر جلسات

الجمعية العمومية يصير تحريرها تحت ملاحظة

رئيس هذه الجمعية بمعرفة كتاب مجلس شورى

القوانين .

المادة الخامسة والاربعون . على الاعيان

المندوبين ان يحلفوا في اول جلسة تعقد وقبل

مباشرتهم وظائفهم بين الصداقة لنا والطاعة

لقوانين القطر

الباب الثامن

(في مجلس شورى الحكومة)

المادة السادسة والاربعون . تعيين كيفية

تشكيل مجلس شورى الحكومة ووظائفهم في امر

يصدر منا فيما بعد

الباب التاسع

(احكام وقتية)

المادة السابعة والاربعون . تنفذ احكام

المواد الثامنة عشرة والرابعة والثلاثين والخامسة

والثلاثين من امرنا هذا من اول مرة يجتمع فيها

مجلس شورى القوانين

(الباب العاشر)

(احكام عمومية)

المادة الثامنة والاربعون . لا يجوز لمجالس

المديريات ولا لمجلس شورى القوانين ولا للجمعية

العمومية ان تتداول في امر الا اذا كان حاضراً

في كل مجلس . بها ثلثا اعضائه بالاقبل غير ممنوع

من ضمنهم الاعضاء الغائبون باجازة قانونية

يحصه ويصدر ندره وتعليقه بالكيفية المعتادة في
المدن وفي بنادر وبلاد الوجهين القبلي والبيروني
وذيل هذا الامر بتوقيع كل من الخديوي
ورئيس الوزارة وسائر الوزراء

اما قانون الانتخاب الملحق اليه في الامر
السابق فهذا نصه الخديوي
(قانون الانتخاب)

بناء على القانون النظامي المصري الصادر
في هذا اليوم امرا بما عرفت
(الباب الاول)

(في من له حق الانتخاب وفي انتخاب)
(المدويين للانتخاب)

المادة الاولى . لكل مصري من رتبة
الحكومة المحلية بالغ من العمر عشرين سنة كاملة
حق الانتخاب بشرط ان لا يكون في حال من
الاحوال المانعة من حق الانتخاب المبينة في
المادة السادسة

اما رجال العسكرية الذين تحت السلاح
فليس لهم حق الانتخاب

المادة الثانية . على كل منتخب (بكسر الخاء)
ان يعطي رأيه بنفسه في دائرة الانتخاب الكائنة
فيها موطنه السياسي والموطن السياسي لكل
منتخب (بكسر الخاء) هو محل توطنه الذي
يجري فيه مباشرة حقوق المدنية ويجوز له نقل
موطنه السياسي لدائرة انتخاب اخرى بشرط ان
يعين بذلك كلاً من مدير الجهة الموجود بها
موطنه السياسي الحالي ومدير الجهة التي يرغب
نقله اليها

المادة الثالثة . المنتخبون (بكسر الخاء)
المعينون في وظائف مبرية لم ان يعطوا اراهم

وتصدر بالجمعية اقراره فيما عدا الاحوال المنصوص
فيها وجوب اتخاذ اراء ثلثي الاعضاء واذا تساوت
الاراء فرأي الرئيس مرجح ولا يجوز لاحد
من الاعضاء ان يستنيب عنه غيره في اداء
رأيه .

المادة الخامسة والاربعون . اذا خلا محل
احد الاعضاء في احد مجالس المديريات وفي مجلس
شورى القوانين او في الجمعية العمومية بمرجع في
الانتخاب يدل له في خلال شهر واحد لا اكثر ولا تسفر
منه نوظف العضو الجديد الا حين تجديد
الانتخابات العمومية

المادة الخمسون . مجلس شورى القوانين
والجمعية العمومية يجتمع كل منها لائحة مجالس
المديريات الداخلية فتقرر بامر يصدر من اياها بعد
المادة الحادية والخمسون . لا يسري
قانون او امر من اديكرتوا ما لم يوقع عليه
رئيس مجلس النظار والناظر الذي يختص
بتطابقه ذلك القانون او الامر

المادة الثانية والخمسون . كل خلاف
يحدث في تأويل معنى احد احكام امرا هذا
باطل فصلة فصلاً قطعياً بلجنة مخصوصة تولى
من ناظرين من نظار الدواوين يكون احدهما
ناظر الخفانية وله الرئاسة ومن اثنين من اعضاء
مجلس شورى القوانين ومن ثلاثة من اعضاء
محكمة استئناف القاهرة

المادة الثالثة والخمسون . كل ما كان
مخالفاً لامرنا هذا من احكام القوانين والامور
واللوائح والعادات يكون باطلاً وغير معمول به
المادة الرابعة والخمسون . على نظار
دواوين حكومتنا تشييد امرا هذا كل منهم فيما

في دائرة انتخاب الجهة الموظفين فيها

المادة الرابعة - لا يجوز لاحد من المنتخبين (بكسر الخاء) ان يعطي رأيه في الانتخاب أكثر من مرة

المادة الخامسة - في خمسة عشر يوماً التالية لتاريخ صدور امرنا هذا يجرى دفتر الانتخاب على شخصين بعرفة مشايخ كل بندر أو بلد من بنادر وبلاد الوجه البحري والوجه القبلي ويكون تحريره على ترتيب حروف الهجاء اما في كل ثمن من اثنان القاهرة وكل قسم من اقسام ثغر الاسكندرية وكل مدينة من مدن رشيد ودمياط وبورسعيد والسويس والاسماعيلية والعريش فيكون تحرير دفتر الانتخاب بعرفة لجنة تؤلف في القاهرة والاسكندرية من مأمور الثمن او من مأمور القسم بصفة رئيس ومن شيخ الثمن او شيخ القسم ومن مشايخ الحواري وتؤلف في كل مدينة من المدن الاخرى من مندوب يعينه المحافظ ويكون رئيساً للجنة ومن اربعة من اعيان المدينة ذوي الاملاك يختارهم المحافظ ايضاً

ويشمل دفتر الانتخاب على جميع المنتخبين (بكسر الخاء) المتوطنين او الساكنين في وقت تحريره ضمن دائرة الانتخاب المرر عنها ذلك الدفتر

المادة السادسة - لا تدرج اسماء الاتي بياهم في دفاتر الانتخاب

اولاً المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة او السجن او النفي او جبرائهم من حقوقهم السياسية او بالاقامة في جهة معينة والمحكوم عليهم ايضاً لارتكاب سرقة او احتيال او خيانة او انتهاك

حرمة الاداب

ثانياً المطرودون من وظائفهم المحكوم عليهم بقضى احكام قضائية لتقصيرهم في اداء واجبات ووظائفهم ولاختلاسهم مال الميري او لقبولهم الرشوة او لتعديهم على احد المصريين لمصلحة من استيفاء حقوقه السياسية

ثالثاً المحكوم عليهم بالافلاس والمختور عليهم المادة السابعة - يعلق دفتر الانتخاب في كل بندر او في كل بلد او في مركز المديرية اما في مدينتي القاهرة والاسكندرية فيعلق دفتر الانتخاب في مكتب كل ثمن او قسم وفي ديوان الضبطية ويعلق في مدن رشيد ودمياط وبورسعيد والسويس والاسماعيلية والعريش في ديوان المحافظة ويكون تعلقي الدفتر المذكور في كل سنة من اول يناير الى غايته

المادة الثامنة - اذا تراءى لاي مصري انه اهل درج اسمه في دفتر الانتخاب فله ان يطلب درجه كما انه لكل منتخب (بكسر الخاء) بدرج اسمه في دفتر الانتخاب ان يطلب درج اسم كل مصري لم يدرج اسمه غدرًا او رفع اسم كل شخص درج اسمه بدون حق

وتقدم هذه الطلبات في كل سنة من اول فبراير الى ١٥ منه في المديرية الى مدير الجهة وفي مدينتي القاهرة والاسكندرية الى مأمور الضبطية وفي باقي المدن الميمنة في المادة الخامسة الى المحافظ

ويجعل في كل مديرية دفتر لتيد الطلبات المذكورة حسب تواريخ ورودها ويعطى بها وصولات لاربابها وكل منتخب (بكسر الخاء) صارت

ويسري معول قرارات اللجان حين ما
تصدر محكمة الاستئناف حكمها بدون مصاريف
بعد سماع اقوال النائب العمومي عن المحضرة
التحديوية

المادة العاشرة . يبعث بصورة من دفاتر
الانتخاب مغلوماً عليها من الذين حرروها سواء
كانوا مشايخ أو لجان وبالمحضر المثبت استيفاء
اجراءات النشر في اليوم نفسه الى مدير اللجنة
عن المديرية او الى مأمور الضبطية عن
مدينتي القاهرة والاسكندرية او الى المحافظ عن
باقي المدن الميئة في المادة الخامسة للتوقيع
عليها منهم وتكون تلك الدفاتر مستديمة ولا
يجوز اجراء تبديل فيها الا في وقت تعديلها
السوي المنو عنه في المواد السالفة وعلى المدير
او مأمور الضبطية او المحافظ تصحيح تلك الدفاتر
طبقاً لقرارات اللجنة او لاحكام محكمة الاستئناف
والتوقيع على تلك التصحيحات

وصورة اخرى من تلك الدفاتر تحتفظ
بطرف المشايخ او اللجان بعد ان يصححها حسب
التصحيحات التي يعلم بها المدير او مأمور
الضبطية او المحافظ

المادة الحادية عشرة . عند تعديل الدفاتر
في كل سنة يضاف اليها بمعرفة المشايخ او اللجان
اسماء المصريين الذين يتحقق لهم انهم حازوا
الصفات المطلوبة قانوناً ويحذف منها اولاً اسماء
من توفى ثانياً اسماء من فقدوا الصفات
المطلوبة

المادة الثانية عشرة . لا يجوز لاحد الاشتراك
في الانتخاب ما لم يكن اسمه مدرجاً في دفتر
الانتخاب

المعارضة في درج اسمه بدفتر الانتخاب يصير
اعلانه بذلك بمعرفة اللجنة المنو عنها في المادة
الآتية بدون مصاريف وله ان يبدي ملحوظاً
في ذلك

المادة التاسعة . تحال الطلبات المذكورة
على لجنة تولى في المديرية من المدير بصفة
رئيس ومن عضوين من مجلس المديرية يتخيان
بافرة السرية وفي مدينتي القاهرة والاسكندرية
من مأمور الضبطية بصفة رئيس ومن اثنين
من اعضاء المحكمة الابتدائية في كل منها وفي
المدن الميئة في المادة الخامسة من المحافظ
بصفة رئيس ومن اثنين من اعيان المدينة ذوي
الاملاك مختاراً من ضمن المنتخبين (بكر
الخاء) المدرجة اسماؤهم في دفتر الانتخاب

وتحکم كل لجنة في الطلبات التي تعرض
عليها من ١٥ فبراير الى ١٥ مارت من كل سنة
والقرارات التي تصدرها اللجان المذكورة
بالعلمية الاراء تعلن لاربابها كتابة في محلات
اقامتهم بدون مصاريف بمعرفة جوات الادارة
في الثلاثة الايام التالية لصدورها

واذا لم تحکم احدى اللجان في احد
الطلبات المحالة عليها او ابت ذلك فيعتبر
هذا رفضاً للطلب المذكور

ويجوز لارباب الطلبات ان يستأنفوا
قرارات اللجان امام محكمة الاستئناف المقيمين
في دائرة اختصاصها في الثانية الايام التالية
لتاريخ اعلانهم بها

اما في حالة عدم صدور قرار احدى
اللجان او اتمامها لحكم في الطلب فيضاف الى
عدد المواد ثلاثة ايام او يسري من تاريخ ١ مارت

المادة الثالثة عشرة . ينتخب (يفتح الخاء) من كل فن من اثنان القاهرة ومن كل قسم من اقسام الاسكندرية ومن كل مدينة من المدن الميمنة في المادة الخامسة ومن كل بندر او بلد من بنادر وبلاد الوجه البحري والوجه القبلي مندوب للانتخاب ووظائفه في المقرة في المواد الآتية

المادة الرابعة عشرة . يكون انتخاب المندوبين في اليوم والساعة والمحل المعينة في امر اجتماع المنتخبين (بالكسر) بدون التفات لعدد الآراء التي اعطيت ويكون الانتخاب باغلبية الآراء اغلبية نسبية

ويناط امر ملاحظة الانتخاب للجنة تولف من خمسة منتخبين (بالكسر) ذوي معرفة بالقراءة والكتابة يختارهم المنتخبون (بالكسر) الحاضرون واعضاء هذه اللجنة ينتخبون احدهم رئيساً لهم

وتتعين شروط الانتخابات وكيفية اجرائها ينشور يصدر من ناظر الداخلية كل مرة يصير الشروع في الانتخابات انما ينبغي في ذلك اتباع ما نص في الباب الآتي

ويجوز دائماً لناظر الداخلية ان يعين في اللجنة المذكورة نائباً عنه يكون له رأي محدود ويخذ الناظر المشار اليه الاحتياطات اللازمة للملاحظة حرية اعطاء الآراء وضبط عملية الانتخاب

المادة الخامسة عشرة . على المديرين ومأموري الضبطيات والمحافظين ان يتحروا صحة اجراء انتخاب المندوبين في دوائرهم واذا تراى لهم ازوم اعادة الانتخاب فعليه ان يأمروا

بذلك حالاً مع ذكر الاسباب التي انبى عليها الغاء الانتخاب الاول

المادة السادسة عشرة . عند صدور الامر او المنشور المنصوص عنه في المادة الآتية يجب على المديرين ومأموري الضبطيات والمحافظين ان يعطوا الى كل واحد من المندوبين للانتخاب تذكرة اعتداد موضحاً فيها اسم ومحل اقامته كل منهم وذكر محل ويوم وساعة انتخاب اعضاء مجالس المديرين وبتنفيذ هذه التذكرة التي تقوم مقام استدعائه للحضور بحق له الدخول الى المحل الذي سيتم فيه انتخاب اعضاء مجالس المديرين

الباب الثاني

(في انتخاب اعضاء مجالس المديرين) المادة السابعة عشرة . يكون انتخاب اعضاء مجالس المديرين بمعرفة المنتخبين (بالكسر) المندوبين وهؤلاء يدعون لهذا الغرض الى مراكز المديرين قبل الانتخاب بثانية ايام بالاقبل .

ويكون اجتماعهم لاجراء الانتخابات العمومية بتنفيذ امر منا وللانتخابات النكيلية بتنفيذ منشور يصدر من ناظر الداخلية ويؤدي اعضاء مجالس المديرين وظائفهم بلا مقابل

المادة الثامنة عشرة . لا يجوز للمنتخبين (بالكسر) المندوبين الاشتغال بامور خلاف انتخاب اعضاء مجالس المديرين وهم ممنوعون من كل مناقشة ومداولة ولا يجوز لخلافهم الحضور فيها حاملين السلاح

المادة التاسعة عشرة . تناط ادارة الانتخاب في كل مديرية لجنة انتخاب تولف بحضور المدير من خمسة اعضاء ثلاثة منهم منتخبون من

المادة الثالثة والعشرون . على الرئيس ان يثبت ساعة افتتاح الانتخاب وساعة انقضاؤه كل مرة يشرع في عملية الانتخاب

المادة الرابعة والعشرون . ينبغي ان يكون حاضرا حال الانتخاب ثلاثة من اعضاء اللجنة على الاقل وبحسب الكاتب من هؤلاء الثلاثة وحضور الثلاثة معا واجب حال الانتخاب فان لم يوجد هذا العدد فالرئيس يستكمل من المتقنين (بالكسر) الحاضرين وان غاب الرئيس فعلى من يعينه من الاعضاء ان يقوم مقامه وان غاب الكاتب مؤقتا فالرئيس يعين مكانه احد اعضاء المتقنين (بالكسر)

المادة الخامسة والعشرون . تكون احكام اللجنة قطعية في جميع المسائل التي تحدث حال الانتخاب مع عدم الاخلال بما نص في المادة الرابعة والاربعين من امرنا هذا وعليها ان تبين مستندات الحكم وتكون مذاكراتها سرية ولكن رئيسها يتلو القرار علانية

المادة السادسة والعشرون . قرارات اللجنة تكون باغلبية الاراء فاذا تساوت فرأي الرئيس مرجح ويشار الى ذلك بالمحضر

المادة السابعة والعشرون . يشغل مقرر اللجنة على جميع الطلبات والقرارات ومع ذلك فان خلا عن ذكرها فلا يعتبر ذلك سببا لابطال الانتخاب

المادة الثامنة والعشرون . يكون اخذ الاراء سرا من الساعة الاولى بعد طلوع الشمس الى قبل الغروب بساعة

المادة التاسعة والعشرون . يتدعى اعضاء اللجنة باعطاء ارائهم ثم يتنادي احدهم كلا من

صن المدوين ومعرفتهم ويكونون من العارفين القراءة والكتابة ومن واحد من اعضاء المحكمة الابتدائية الكائنة في تلك المديرية بدائرة اختصاصها ومن مندوب نائب عن ناظر الداخلية ويتخذ الناظر المشار اليه الاحتياطات اللازمة للملاحظة حريصة اعطاء الاراء وضبط عملية الانتخاب

المادة العشرون . يبدأ بتأليف لجنة الانتخاب حسب المصوص بالمادة السابقة في اليوم والساعة واغل المصلحة للانتخاب بها كان عدد المدوين الحاضرين

وتختار اللجنة لها رئيسا وكاتبا من ضمن اعضائها وعلى الكاتب تحرير المحاضر وتلاوتها في اخر الجلسة

المادة الحادية والعشرون . على رئيس اللجنة ان يذكر المدوين المنتخبين بما نص في المادتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة من القانون النظامي عما يختص بالصناعات اللازمة لجواز الانتخاب ويبين لهم كيفية عملية الانتخاب ويؤكد عليهم باعطاء ارائهم بالذمة غير قاصدين سوى المنفعة العمومية

المادة الثانية والعشرون . المحافظة على نظام الجمعية موطقة برئيس لجنة الانتخاب فان لم يراع ما نص في المادة الثامنة عشرة من امرنا هذا بكل دقة فعلى الرئيس ان يبه يحفظ النظام فان لم يصع اليه فله ان يقض الجلسة ويوجها الى ساعة اخرى وله ايضا ان لم يبق بإمكانه انفاذ القانون ان يستمد قوة عسكرية من المدير الذي يحق له ذلك ملاحظة جمعيات الانتخاب والتدخل لحفظ الامن العمومي متى لزم الحال

المندوبين باسمه حسب المخرج في دفتر
المديرية العمومي ويعطى كل مندوب رأيه عند
المناداة باسمه وتعاد مناداة أسماء المندوبين
الذين لم يعطوا آراءهم في أول دفعة ومن لم
يعط رأيه من المندوبين لا في الدفعة الأولى
ولا في الثانية فلا يمنع من إعطائه إلى آخر الوقت
المعين لأخذ الآراء

المادة الثلاثون على كل مندوب ينادي
باسم ان يقدم للجنة تذكيرة الاعتقاد التي يريده
ويكون له آراء بمقدار عدد أعضاء مجلس
المديرية الموزع انتخابهم وله ان يخصص آراءه في
شخص واحد او ان يخصصها على جملة اشخاص
وان اخضع تذكرته فلا يمنع من إعطاء رأيه اذا
عرفته اللجنة

المادة الحادية والثلاثون . المندوبون الذين
يجتنبون الكتابة يعطون آراءهم شفاهاً بحيث يقد
الكتاب آراءهم في الدفتر قرين اسم كل منهم
بملاحظة احد أعضاء اللجنة الذي يختاره المندوب
وللمذكور ان يعطي رأيه بحيث لا يسمعه غير
الكتاب والعضو الذي يختاره

المادة الثانية والثلاثون . الآراء المعقولة
على شرط باطلة وتداول اللجنة قطعياً في
الحال في صحة او ابطال الانتخابات مع عدم
الاخلال بما نص بالمادة الرابعة والاربعين
من امرنا هذا

المادة الثالثة والثلاثون . لا يمكن الانتخاب
الا يوماً واحداً انما اذا طرأت احوال استثنائية
منعت من الشروع فيه واستمراره او انهوى فيمكن
تأجيله الى اليوم التالي ويعلن المنتخبون
(بالكسر) بذلك بالطريقة التي تقرها اللجنة

المادة الرابعة والثلاثون متى تم اخذ آراء
المندوبين الحاضرين يعلن الرئيس انتهاء عملية
الانتخاب ويوقع أعضاء اللجنة والمدير على دفتر
الانتخاب ثم يؤخذ في تحقيق عدد الذين أعطوا
آراءهم ويعلن رئيس الجلسة ذلك حالاً للجمعية
ثم تفرز الآراء ويعمل بذلك مخضر يقضيه أعضاء
اللجنة والمدير

المادة الخامسة والثلاثون . يكون تعيين
الأعضاء بأغلبية الآراء أغلبية نسبية وإذا
تساوت الآراء بين شخصين قرئس اللجنة
يقترع بينهما

المادة السادسة والثلاثون . يعلن رئيس
اللجنة أسماء الأعضاء الذين وقع عليهم الانتخاب
ثم يقضي جميع أعضاء اللجنة قبل انقضاء الجلسة
على مخضر الانتخاب ويرسل هذا المخضر مباشرة
مع كافة أوراق الانتخابات الى ناظر الداخلية
في خلال ثمانية ايام من تاريخ الجلسة وتحتفظ
نسخة منه مصدقاً عليها من أعضاء اللجنة بمطابقتها
للأصل بطرف مدير اللجنة

المادة السابعة والثلاثون . يرسل ناظر
الداخلية بدون تأخير الى كل من الأعضاء
المنتخبين (بالفتح) شهادة بانتخابه
(الباب الثالث)

(في انتخاب الأعضاء المندوبين لمجلس)
(شوري القوانين)

المادة الثامنة والثلاثون . ينتخب المنتخبون
(بالكسر) المندوبون عن اتمان القاهرة العضو
المندوب عن هذه المدينة لمجلس شوري القوانين
وينتخب المنتخبون (بالكسر) المندوبون
عن مدينة اسكندرية العضو المندوب للمجلس

المذكور عنها وعن الست من الآخر المدينة في
المادة الخامسة

ويكون اجراء الانتخاب في ديوان ضبطية
القاهرة عن هذه المدينة وفي ديوان ضبطية
الاسكندرية عنها وعن باقي المدن
ويكون الانتخاب باغلبية الآراء اغلبية
نسبية .

المادة التاسعة والثمانون . ينتخب كل مجلس
من مجالس المديرية الاربع عشرة بالقرعة
السرية واحد من اعضاءه ليكون عضواً مندوباً
في مجلس شورى النواب
ويكون الانتخاب باغلبية الآراء اغلبية
نسبية .

(الباب الرابع)

(في انتخاب الاعيان المندوبين)
(للجمعية العمومية)

المادة الاربعون . ينتخب المنتخبون (بالكسر)
المندوبون عن ايمان القاهرة والمنتخبون (بالكسر)
المندوبون عن اقسام الاسكندرية والمنتخبون
(بالكسر) المندوبون عن باقي المدن الميية في
المادة الخامسة عدد الاعيان المنر في القانون
النظامي لكل منها ليكونا مندوبين عنها في
الجمعية العمومية

ويكون اجراء الانتخاب عن مدينتي القاهرة
والاسكندرية في ديوان ضبطية كل منهما وعن
مدينتي دمياط ورشيد في ديوان محافظة كل
منها وعن السويس وبور سعيد في ديوان
محافظة السويس وعن العريش والاسميلية في
ديوان محافظة الاسميلية
ويكون الانتخاب باغلبية الآراء اغلبية نسبية

المادة الحادية والاربعون . ينتخب المنتخبون
(بالكسر) المندوبون عن الاربع عشرة مديرية
الخمس وثلاثين عضواً مندوباً للجمعية العمومية
مع مراعاة العدد المقرر في القانون النظامي
لكل مديرية

ويحصل الانتخاب بالكيفية والشروط
المقررة في هذا القانون لانتخاب اعضاء المديرية
ويكون الانتخاب باغلبية الآراء اغلبية نسبية
(الباب الخامس)
(احكام وقتية)

المادة الثانية والاربعون احكام المواد
السابعة والثامنة والتاسعة من امرنا هذا تعدل
في الانتخاب الاول كما يأتي

اولاً . يعلن دفتر الانتخاب في كل بلد وفي
مراكز المديرية مدة خمسة عشر يوماً التالية
للخمس عشرة يوماً المحدودة في المادة الخامسة
لتحرير دفاتر الانتخاب

ثانياً . يجوز تقديم الطلبات في الثانية ايام
التالية للخمس عشرة يوماً المحددة لتعليق دفاتر
الانتخاب

ثالثاً . يحكم في هذه الطلبات في الثانية
ايام التالية للثانية ايام المحددة لتقديدها

رابعاً . اللجنة الموقر عنها في المادة التاسعة
تؤلف في الانتخاب الاول من المندوبين المنتخبين
(بالفتح) ومن مأمور الضبطية او المحافظ او
مدير الجهة بصفة رئيس ومن اثنين من اعضاء
الحكمة الابتدائية الكائنة جهة الانتخاب في دائر
اختصاصها .

خامساً . الميعاد المضاف عليه ثلاثة ايام
المصوص عنه في المادة التاسعة للاستئناف في

حالة عدم صدور قرار من إحدى اللجان
أو إياها الحكم في الطلب ابتداء من اليوم التالي
لثمانية أيام المحددة لنظر الطلبات والحكم فيها
المادة الثالثة والأربعون . المئة المرفوعة
في المادتين الرابعة عشرة والثانية والأربعين
من القانون النظامي لدرج الاسماء في دفاتر
الانتخاب لا تراعى في الانتخابين العموميين
الاولين المخصصين باعضاء مجالس المديريات ولا
في انتخاباتهم التكميلية ولا تراعى ايضاً في الانتخاب
العمومي الاول المخصص بالاعيان المندوبين ولا
في انتخاباتهم التكميلية

(الباب السادس)

(احكام عمومية)

المادة الرابعة والأربعون . كل طعن في
صحة الانتخابات يقدم في الثانية ايام اربعين
المجالس المخصص به والرئيس بعد ان يعلم اعضاء
المجلس برسله في الثانية ايام التالية الى رئيس إحدى
المحاكم الا في ذكرها

فالمطاعنات المتعلقة بصحة انتخاب احد اعضاء
مجلس شورى القوانين او الجمعية العمومية تحال
على محكمة استئناف القاهرة للحكم فيها حكماً باتاً
بدون مصاريف بعد سماع اقوال النائب العمومي
عن الحضرة الخديوية

والمطاعنات المتعلقة بصحة انتخاب احد اعضاء
مجالس المديريات تحال على المحكمة الابتدائية
الكائن في دائرتها مجالس المديرية بحكم فيها
حكماً باتاً بدون مصاريف بعد سماع اقوال
النائب العمومي عن الحضرة الخديوية

المادة الخامسة والأربعون . كل ما كان
مخالفاً لامرنا هذا من احكام القوانين والامور

والوائح والعادات يكون باطلاً وغير
معمول به

المادة السادسة والأربعون : على ناظر داخلية
حكومتنا تنفيذ هذا القانون ويصير نشره بالكتابة
المعتادة وتعليقه في جميع مدن وبناجر والمد
النظر المصري

وبتلو ذلك توقيع كل من الحضرة الخديوية
ورئيس مجلس النظر وناظر الداخلية

وبعد ان صدر هذان الامران اصدرت
نظارة الداخلية اربعة منشورات اولها الى جميع
مديريات الوجهين البحري والقبلي وثانيها الى
الحافظات ما عدا محافظة الاسكندرية وثالثها
الى ضبطينة مصر ورابعها الى محافظة الاسكندرية
وضبطينتها وكلاهما جاءت مشتملة على شرح الاعمال
التي يجب اجرائها في تنفيذ القانونين النظامي
والانتخابي

فصل

في الجندرية والبوليس

والجيش المصري الجديد

وما يتعلق بالجيش المصري الجديد انه
بعد ان كان قد صدر الامر الخديوي (على
ما سبق التنويه به في فصل سابق) بالغاء
الجيش المصري عادت الهمم والافكار الى النظر
في تأليف جيش جديد وتنظيم الجندرية والبوليس
وبعد ان توجه الاهتمام الى تنظيم الجيش
الجديد شكلت لجنة لفرز الضباط برئاسة طه
باشا فعكشت على اتمام ما عهد به اليها ولم
يمض عليها زمن يسير حتى رفعت الى نظارة
الحربية اربعة « كشوفات » بين احدها ان

عمر ٥٠٠ رجل من الضباط الذين كانوا في
الجيش العثماني ، يشاركوا مع رجال القوات
العسكرية ، وإن تم من حاشية حسن السويك ما
يتهدد به الاستقامة فهو ذلك جديرون بأن
يأخذوا في الجيش الجديد وجيش السودان

أما الكشف الثاني فقد تضمن بأن كون
٢١٢٢ ضابطاً صالحين للخدمة يؤخذ من قضا
بعد استخدام السنة الأولى ، وأما الكشف
الثالث أن السنة الثانية وعددها ٢٢٦ للروضة
بمصر ، معاشهم وأما السنة الثالثة وعددها
٢٢٦ فيصار رجالات من الخدمة ويجريون من
معاشهم جراً مشتركاً في القوات

وفي ٥ ديسمبر سنة ٨٢ ورد تلغراف من لندن
مفيد أن جريدة السناتور نشرت تلغرافاً يستدل
بأن الحكومة الانكليزية ابغمت الخديو أن
الجنرال فيليب وود سيكون قائداً عاماً
للجيش المصري

وقد ورد في الأفراف روى
أن رجل القطار العام في نظام الجيش المصري
أدى أن يصل إليه القليل وود ثم لوكي
بعضهم أثناء ذلك أن جيش الخلول الانكليزي
سيجري من مصر شيئاً كثيراً باختيار حصول
الزيادة في تنظيم الجيش الجديد فكلاً كانت
فرقة منه وعرضت واجباتها وقوانينها خرجت فرقة
من العساكر الانكليزية تائدة الى بلادها

وعقدت الحكومة الى عمر باشا الثاني أن
يذهب معها في تنظيم الجيش الجديد مع الجنرال
وود ثم شاع أن سيكون باكر باشا قائداً
للجندرية والسوايس العسكري ود لاسلة الشار من
السوايس تابعاً في الوظيفة لباكر باشا

ودعى المؤيد باشا من الاسكندرية الى
القاهرة ليدخل مع قسم نظام القضاة في وضع
نظام الوظائف الذرية وخصائصها يتناول مصر
والاسكندرية والقاهرة ويدخل في توير العربات
وتغييرها وروفا

وبما أن تم تنظيم الجندرية بلغ عدد الخيالة
مها ٢٠٠٠ وعدد المشاة ٢٠٠ وقد تقررت
ميزانيتها ١٧٧٠٠ جنة

وروي في ذلك الوقت أن ميزانية الجندرية
والسوايس والجيش الجديد لا تتجاوز المبلغ الذي
تقرر لها في قانون التصديق ، وبذلك لا يزداد
التفكير بأن العدد الذي سيقدر الجندرية
والسوايس والجيش سيكون كافياً لحفظ الأمن
في جميع البلاد المصرية ولا يدخل في هذا العدد
جيش السودان

أما ميزانية السوايس فتقررت ١٢٠٠٠٠ جنة
والمدة ٢٠٠٠ جنة على ميزانية سنة ٨٢ وأما
عدد السوايس فتقرر نحو ألفين منهم

١٠٠ في الاسكندرية ٢٦٦ منهم ٢٦٦ من
الاوربيين

٨٠ في القاهرة ١١٢ منهم ١١٢ من التوربيين
٢٢٠ في بورسعيد ١٢٦ منهم ١٢٦ أوربيين

١١٠ في الاسكندرية والسوايس ١٢٦ منهم ١٢٦ أوربيين
ورسم بان يستقر في مصر ١٢٦ رجلاً من

الجندرية بين خيالة ومشاة و ١٢٦ في الاسكندرية
والمعرض بعد ذلك ضباط الجندرية

المصرية الجديدة وخصائيا وخيالتها على سوايس
الحديروفي مقدمتهم باكر باشا وحضر الاستعراض
في ساحة عابدين ناظر تحريرة ودالاسا لباكر
وكثير من الاعيان والوطنيين وعدد من

الضباط المتكبرين رؤساء حركات الجند في
في عقولهم ان رجال الجندومة الجديدة سيكونون
من اشد العساكر انتظاما وقد سر الخديوي بما
رأى من حسن انتصافهم وكلف ناظر البحرية
بإبلاغهم سروره الفائق

وفي واسط دسبر وصل الى القاهرة السبر
افيلين وود الثالث العام للجيش المصري صمورا
بعد الله بك فوزي الذي ناب عن الخديوي
في استقباله فحبرت له حنة لفاء باللغة في الاحتفاء
واخذ رجال الجيش الجديد يردون يوميا
الى العاصمة فقررت نظارة الجهادية ان يستقر
في ثكنة العباسية اورطان من فرقة المشاة الجديدة
مع الايام الثالث من المائة

ثم صدر الامر العالي بتعيين الجنرال افلين
رود سردارًا للجيش المصري ورؤسًا لاركان
حربه وقيل ذلك فرغ العمال من وضع لائحة
الجندومة والبوليس

وبعد ان عين الجنرال افلين رود اشنا
سردارًا للجيش اخذ يتقن الضباط الانكليز فاختر
بعضهم من كان له معرفة شخصية بهم والتحق
الاخرين اعتمادًا على شهادة الذين وثق بهم اذهم
وكانوا جميعهم من المتقنين في تلك الجندومة
الانكليزية العارفين باللغة الفرنسية

وبلغت نظمات الجندومة المصرية غايةا
فيما جاء على لسان مكاتب التمس في القاهرة
وتعلق بها امران اولهما حفظ الامن في البلاد
المصرية والثاني ادخال العربان في رتبة الطاعة
وانذلك وجب ان تقسم الجندومة الى قسمين
اي الى مشاة وخيالة وان يعقد قسم الخيالة
فرقة تحتلها الفوج ويضم اليها طابور من

الطوبخية يعبر فرقتين من الضباط
في العاصمة الى حين الحاجة . قال المكاتب
كان هذا التنظيم في مصر امرًا حديث العهد
اقضى ان توجد ادارته مدقة ما الى ضباط
من الاجانب مدربين وذلك ليتم التمكن من
ضبط نظامه واقضى ايضا ان تنشأ مدرسة
في القاهرة لئلا الغاية الى ان قال : وقد تقرر
ان القطار المصري الذي يحتوي على خمسة
ملايين من النفوس لا يحتاج لحفظ الامن فيه
الى اكثر من اربعة الاف رجل من
الجندومة منهم ٢٠٠٠ يخصصون للمراقبة والحفاظ
في زمن السلام اما الجندومة الاستعدادية فتتخذ
بالفرقة من الاهالي ما عدا اورطاني المستنظفين
فان رجالها يتقنون من المواطنين المتطوعين
الذين يجب ان تعين لهم رواتب كافية والفرقة
بالحاجة لاستطلاع الحصول على أشخاص نابغين
في التمدن والعلم اما البوليس المصري القديم
والمتقن المراتف من ١٤٠٠ حدي
فيستبدل بالالف من الذين عرسوا في المدرسة
الحزبية واما البوليس المدني الذي سوزج في
مصر والاسكندرية وبورسعيد والاسماعيلية
فمبوتاف من ٢٠٠٠ رجل يعززون بقوم
من الاجانب وبالجندومة السابق الايام اليها
وذلك لما في بعض هذه المدن من النشاط
الرعاع الذين يصعب على البوليس دفع اذاه
وبناء على ما تقدم يكون مجموع الجندومة
والبوليس مع التجهيزات الذين يدرسون في
المدرسة الحزبية بمصر العليا ومصر السفلى نحو
٢٤٤٠٠ رجل ولتتقدم تبلغ ٢٤٤٠٠
قال وفي اليقين انه اذا تمت مراعاة النظام

المذكور. بسفينة الغدقة استندت البلاد المصرية
من زيادة العساكر المأتمنة وانقضت جازا
عظيم من المأتمنة فان ذلك لا يكادها من
البنات الا ١٠٧٠٠ ليرة للعسكرية والحدودية
والوادي وهو مبلغ يقابل نحو ٢٢٠٠٠ ليرة
بما له لجهة الخدمة عام ٨١

بما لا تخفى الحدود والوادي فقد رفعت
الى الحكومة الخديوية بعد ان تم تعديلها في
مطالبة على بيان ان فريق الهندسة يذهب الى
ثلاثة فرق يستلم قيادة احداها ابراهيم انكليزي
وعشرة ضباط انكليز وغيرهم من الموظفين
وبمزاياها ١١٤٥١٩ جنيها مصريا وعدد رجالاتها
٥٠٠ موزع منها على اقسام السيرات ١٨٠
رجل من الخيالة و٥٠ من رجال الموسيقى و٢٠٠
بصفة منتظمين و١٠٠ في العاصمة بقية
قسم احتياطي - والفرقة الثانية يهد بزيادة الى
ضباط وطلين يكونون بامرة رئيس الفرقة العام
وبمزاياها ٩٧٠ ٥٤٠ جنيها وعدد رجالاتها ١٥٥٠
١١٠٠ من الخيالة و٢٥٠ من الخيالة و١٠٠ من الخيالة
والاكاديمية وورسعيد والسويس والاسمعية
فيكون في الاولى والثانية معظم الفرقة والثالثة في
قسم الامور

لما الفرقة الثالثة تتوزع على قصبات
التي هي

واما البوليس فيقسم بين مدينة وحيالة الى
قسمين يعين احداها للناحية وعدد رجاله ٦٠٢
٥٠٠ من الوطنيين و١١٠ من الاوربيين
والثاني للامن الحدودية وعدد رجاله ٦٩٧ منهم
٢٦٢ من الوطنيين و٥٢٥ من الاوربيين والكل
فهم من رتب اوري وكلاهما برئاسة اميرالوا

اوري وبمزاياها اقسامين ١٠٤٠٠٠ جنيها ويعين
اورسعيد والاسمعية نحو ٢٠٠ رجل من الوطنيين
والاوربيين بمزاياها ١٢١٠٠ من الخدمات
المصرية اما الراتب الاوري فكان وسعوى
جنيها في السنة والراتب الوطني فاربعون
واصرفت المدة الى التمام تنظيم الجيش
الجديد وفي بادى الامر نظام الاوربيين الاولي
والثانية من تحت ضباط وناظر وقد جعلت
المادة ثاني اوريط بولي رئاسة اربع منها ضباط
انكليز والرابع الاخر ضباط مصريون

ثم جرى تعديل عساكر النصارى القرائنات
وتنظيمها وعين في الناصرة حرس الاسمعية من
عساكر الحدودية الكبار وحرس عابدين من
عساكر الجيش الجديد واكب السير اقبليت
ورود مع عر المالقي على تنظيم قوة الجيش
الى ان تم الرابع من

ونكالت اصطف كبرا على هذا الجيش
الجديد فكان من نظر الجرائد الانكليزية
سواء ان جميع الترتيبات التي تم اجراؤها في
مصر والتي ستجري في المستقبل يجب ان
تساق بالذات العسكرية او باعمال ورد بانها
ونظامها ومن الواجب على هذا ان الله ان
نظر في امر اولها فمن جهة على الدول
العسكرية وانها ان يعامل معاملة لاخنة من
حيث مراعاة المرافق واختلافهم ايم بذلك وجود
جيش في مصر حتى بان يدعى جيشا منتظما

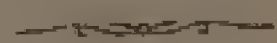
وربما في رواتب ضباط هذا الجيش فعبت
لانهر اللواء ٦٥ جنيها ١ وكان ٦٠ والناظر
الاولي ١٢٧ وكان ٤٠ والناظر العام ١٤٥ بدلا من
٢٠ اول الكناشي ٤٠ اول الكناشي ١٤٠ بدلا من ١٢٥

وزيد كذلك في رؤس الأمان وفيه
الضابط دون أن يستلغ منها اليوم الأحباط
وهذا لأن كثير من الراتب الجديد والراتب
القديم.

القديم الجديد

١٠٠٠	١٥٠٠	الداخلي
٥٠٠	٢٥٠	البوزياني
٣٥٠	٤٥٠	الملازم الأول
٣٠٠	٤٠٠	الملازم الثاني
١٢٠	١٥٠	صالحون آخري
٦٠	٧٠	المجاهدين
٤٠	٦٠	الملازم
٢٠	٣٠	المجاهدين
٢٠	٣٠	المجاهدين
٢٠	٣٠	المجاهدين

وقد مر بنا ذلك في أوائل الفصل السابق
وم بعد ذكره هنا بالترتيب إلا مراعاة للموضوع



فصل

(في المجالس المحلية)

وقد يتعلق بالمجالس المحلية أن الهيئة التي
يكن لها منها من قوة الرغبة في التنظيم والتجديد
في إصلاح هذه المجالس ووضع قانون عادل
فإنه يبين رجال يقضون على زعماء وبلديين
أنه لا باستغلال التكرار والزيادة في
وبانت مسألة تنظيم هذه المجالس لدى
الجميع موضوعاً عاماً للدول والمباحث وقد

أنصرف إليها في اللورد ديفين في تقريره المأثور
الذي في هذا الجزء فوافقت الحكومة على وجوب
الأسراع في إصلاح هذه المجالس وقرر أن تشكل
لجنة من خمسة فمخري باشا ناظر الخواص في ذلك
وأن يكون أعضاءها كل من مجلس باشا
والجبل باشا - بري وقديري باشا والشيخ عبد
الرحمن الجراوي وسوري بك والموسوي الب
وغيرهم من أهل الزايدة والعلم الواقع بالمعرف
الفاوية

لما خصصت هذه اللجنة في أن تنظر
الرجال الذين يجب عليهم العمل
والإدارة وأن تقدم لهم كميات من المال
وقد سبق لهذه اللجنة أن اشغلت كثيراً من
المجالس في عهد وزارة رياس باشا

وطالب اللورد ديفين جميع القوانين المصرية
التي بها وقرر ما لديه في شأنها بتقريره المأثور
على أنه قد عود إلى لجنة المذكورة بالنظر في
ذلك أيضاً وأن تضع موضع الأجر ما تراه
واجب الاعتماد

ثم أنظم توبار باشا عضواً في هذه اللجنة
وأخذ يضر جالاساً ويبحث مع زملائه في
الإصلاحات التي يجب التعويل عليها وكان
من الأعمال الأولى أن حورت اللجنة
بعض مواد من قانون العقوبات ثم قررت في
أحدى جلساتها وجوب من قانون للمعاملات
تختلف عن القانون الذي كان مرعي الأجر
في ذلك العهد بالمجالس المخططة وبمعدل على
مناسبة لاحتياجات الفلاح والتأملت في غير جادة
لتقرير قانون الجبلات
وأهم شريف باشا كثيراً بالمجاهد الأعمال

والجيش القوي وقرى ارسال لجنة الى
اوربا لتتبع القضية الذين يجب ان تسلم في
رأية المجلس القوية لحدوثه التجرية المستمرة
على ان ذلك ان كثير المواطنين في مصر يريد
الوظائف من الاوربيين غير لائقين للخدمة
الاربعاء من الامم باللغة العربية وعادت
البلاد .

ومع ان كانت الدولة اعملا ومراعى ذلك
من غير يسير وقد نال صبر المنتظرين لتنظيم
هذا الحكم صدر ارادة في ١٤ يونيو عام
١٨٨٢ .
الاشارة الى ان هذا على ان يكون
الاشارة الى ان هذا على ان يكون

(ان يكون حذو مصر)

١٠ على ١٠ عرضة اذ ان هذا على ان يكون
ومع ان هذا على ان يكون
الاشارة الى ان هذا على ان يكون
(المادة الاولى)

القوانين والامور يكون معمولاً بها في
جميع النظم المصري عند اعلانها من طرفنا
بواسطة مرجعها بالمرئى الرئيسة ويجب الاجراء
بموجبها في كل جهات القدر المذكور من وقت
العلم اعلانها وتعتبر تلك القوانين والامور
مؤمنة لدى جميع القاطنين في مصر عند اعلانها
بالمرئى الرئيسة .
بعض نص صريح في القوانين والامور
المذكورة .

(المادة الثانية)

لا يخل من احد اعتذاره بعدم العلم بها
نصته القوانين والامور من يوم وجوب العمل
بتنفيذها .

الاعتذار باصلاح الحاكم فكان يجتمع اللجنة يوماً بعد
يوم على الاسرع في النجاة وطلب لهذه الحاكم
١٠ .
كثيرون من المستعدين

وكان من راي المجرى الانكليزية ان المجلس
الجنة لا شك انما تسهل لاصحاب الديون
لتحصيل اموالهم واذا انقض الامر اكثر من ذلك
تحدثت على الملاحح بالزعم بدفع ما عليه وانكها
استدركت هذا الرأى بوقفا ان ذلك لتأجيل
التحدث ولا يحسن لارباب الديون الحصول
على اموالهم كما لو كانوا ذليل من الناحية وهذا
الى الملاحح يدي المساعدة

والاول مجلس الظاهر في شأن الكثرة
الاوربيين في المجلس القوية وقررت لجنة
الامم ان يكون في كل من المجلسين
اوربان وارمنة في كل مجلس استاذي وان
يكون نائب القاضى الوطني في المجلس الاتحادي
بصر والاسكندرية اربعين جنيهاً مصرى ورتب
رئيس المجلس الاتحادي ستين جنيهاً ورتب
الاستاذ في المجلس الاتحادي ٧٥ جنيهاً ورتب
١٠٠ جنيهاً ولاعتداء المجلس الاتحادي في الوجه
البحري ٢٥ والبربر ١٠ ولاعتداء في الوجه القبلي
٢٠ والرئيس ٥٠ وكان ذلك من نتائج ارادات
اللجنة الابتدائية

والاعمال العامة في هذه اللجنة في
على ما هو القابل في قانون الخانات فاعلم
معهم راي القاضى ان يكون القاضى الشرعي
رجوذاً وان يجري احراز القاضى
المرجع الشرعي احرازاً للشرعية المظهر وفال
اخرى ان وجوده غير واجب

(المادة الثالثة)

لا تسري احكام القوانين والاوراق الا على
الحوادث التي تقع من تاريخ العمل بتقاضيها
ولا يكون لها تأثير على الوقائع السابقة عليها ما لم يكن
منها عن ذلك ينص صريح فيها

(المادة الرابعة)

لا يبطل نص من قوانين او اوراق
الا بنص قانون او امر جديد يقرر بطلان
الاول .

(الفصل الاول)

أقسام المحاكم الابتدائية ومحاكم المواد الجزئية
(ومحاكم الاستئناف)

(الفرع الاول)

(في ترتيب وتشكيل تلك المحاكم)

(المادة الخامسة)

ترتب محكمة ابتدائية في كل من مصر وسينا
وطنا والمناصرة واستندرية وبني سويف
واسيوط وقنا

(المادة السادسة)

تشكل كل محكمة من المحاكم المذكورة من
خمسة قضاة بالاقبل يكون احدهم رئيسا واخر
وكيلاً وتصدر الاحكام من ثلاثة قضاة

(المادة السابعة)

يجوز تعيين نواب للقضاة بالمحاكم الابتدائية
لا يزيد عدد من يتعين منهم بكل محكمة على
اربعة وعولاء النواب يقومون مقام القضاة
الاصليين عند غيابهم او حصول عذر لهم يمنعهم
من الحضور

(المادة الثامنة)

يترتب في دائرة اختصاص كل من المحاكم

الابتدائية محكمة او اكثر لروية المواد الجزئية
وتقوم بوظيفة القضاء بها قاضي او نائب يعين
بمعرفة المحكمة الابتدائية ويجوز للمحكمة المذكورة
بحسب اقتضاء المصلحة ان تسترجع القاضي المذكور
وتستعوضه بغيره من رفقائه

(المادة التاسعة)

ترتب محكمة ثان الاستئناف احدى عشر
والاخرى باسيوط

(المادة العاشرة)

تشكل كل من مكنتي الاستئناف من
ثمانية قضاة بالاقبل يكون احدهم رئيسا واخر
وكيلاً وتصدر الاحكام من خمسة قضاة

(المادة الحادية عشرة)

يجوز ترتيب محاكم استئناف اخرى في
المحاكم الابتدائية بنقض امر يصدر منها اذا اقتضت
المصلحة ذلك

ويجوز للمحاكم الاستئنافية والمحاكم الابتدائية
ان تشكل بها دائرتين او اكثر

(المادة الثانية عشرة)

تعيين دائرة اختصاص كل من محاكم
الاستئناف والمحاكم الابتدائية يكون بامر يصدر منها
المادة الثالثة عشرة

يعين لمحكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية
العدد الكافي من الكتبة الاول والكتبة
الثواني والمترجمين والحضرين ويطلقون جميعهم
وبناط الحضرين بخدمة الجلسات واعلان
الاوراق وتفيد الاحكام على حسب الشروط
المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية
وال تجارية

مادة الرابعة عشرة

يترتب بالحاكم المذكورة قلم بأنه عومية

يولي رئاسته نائب عمومي

الفرع الثاني

أ في وظائف الحاكم في العموم

المادة الخامسة عشرة

تخضع المحاكم المذكورة فيما يقع بين الاعمال
من دعاوي العقود المدنية كانت أو تجارية وتحمك
اذا كانت المواد المسترجعة للمعذر في احواله
من المخالفات او التجميع او الجنايات التي تقع
من رجال الحكومة الخاضعة لغير المخالفات او التجميع
او الجنايات التي تكون من اختصاص المحاكم
المخاطبة بتقاض لائحة ترتيبها تلك المواد التجارية
المستلزمة القتل قصاصاً يستثنى فيها كما هو
مصرح في قانون مخفي الجنايات وليس تلك
المحاكم ان تحكم فيما يتعلق بالاملاك الاميرية
العومية من حيث الملكية ولا ان تؤول معنى
ان يتعلق الادارة ولا ان توقف تنفيذ افعالها
تخص ايضا المحاكم في المواد الآتي بها

ولاً . كانت الدعاوي المدنية او التجارية
الواقعة بين الاعالي وبين الحكومة في شأن
مقررات او مفارقات

ثانياً . كانت الدعاوي التي ترفع على الحكومة
تطلب تعويضات ناشئة عن اجراءات ادارية
مع مخالفة للقوانين والايامر العالية (دكرت)
ثالثاً . كانت المواد التي تكون من اختصاصها

بتقاض قوانين او ايامر مثالة دكرت وخصوصية
المادة السادسة عشرة

من المحاكم المذكورة ان تخطر في المنازعات
المالكة بالدين العمومي او بالاساس ربط الاموال

الامر بها ولا في مسائل المتعلقة بأصل الموقوفات
ولا في مسائل الانكحة وما يتعلق بها من قضايا
المهر والنفقة وغيرها ولا في مسائل القبة والوصية
والموارث وغيرها مما يتعلق بالاحوال الشخصية
ولا يجوز لها ايضاً ان تؤول الاحكام التي
تصدر فيها من الجهة المختصة بها

المادة السابعة عشرة

تقوم بمحاكم المواد الجزئية في المواد المدنية
والتجارية اداء الوظائف المعينة لها في قانون
المرافعات وفقاً للحكم ايضاً في المخالفات المخصوص
عليها بقانون العقوبات

والاحكام الصادرة من تلك المحاكم تخضع
قرباً نهائياً للمحاكم الابتدائية التابعة لها متى
استوفيت اتماماً في الاحوال المقررة بالقانون
المادة الثامنة عشرة

تختص المحاكم الابتدائية بالمحکم في كافة
القضايا المدنية والتجارية غير الدعاوي المختصة
بمحاكم المواد الجزئية وتختص ايضاً بالمحكم بصفة
ثاني درجة في الاحكام الصادرة من محاكم المواد
الجزئية وذلك في الاحوال المبينة بالمادة السابعة
المادة التاسعة عشرة

وتختص هذه المحاكم في المواد التأديبية
بالحكم بصفة اول درجة في التجميع والجنايات وصفة
ثاني درجة في مواد المخالفات

المادة العشرون

تخضع المحكمة الاستئنافية في المواد المدنية
والتجارية في الاحوال المقررة بالقانون وتحمك
بصفة آخر درجة في التجميع والجنايات

المادة الحادية والعشرون

تخضع المحكمة الاستئنافية مركبة من جميع

امدادها المحامون بهذه جمعة عمومية محكمة
محكمة نقض وابرار في المسائل التي ترفع لها
بتنقض قانون تحقيق الجنايات بشأن عدم
استيفاء الاصول المقررة او مخالفة القانون
وفي حالة ما اذا كان عدد من لم يحضر الحكم
في القضية من القضاء المركبة منهم الجمعية
العمومية اقل من عدد من حضر فيضم الى
الجمعية المذكورة قضاء من محكمة استئناف
اخرى بحيث يكون عدد من لم يحكم في الدعوى
منهم من قبل اكثر من عدد من حكم فيها

(الفرع الثالث)

(في المراسلات)

المادة الثانية والعشرون

تكون المرافعات يجلسات المحاكم علية الا
اذا قررت المحكمة بذات على ما يترأى لها ان
تكون المرافعة سرية مراعاة للاداب او محافظة
على النظام العمومي

والاختصاص الحرية في المداخلة عن حقوقهم
ونظام الجلسة وضبطها يتعلقان بالرئيس

المادة الثالثة والعشرون

اللغة التي تستعمل بالمحاكم هي اللغة العربية
انما يجوز للاخصام ان يقدموا مع الاوراق
ونماذج الاقوال ترجمة لها

المادة الرابعة والعشرون

يجوز للاخصام ان يحضروا بانفسهم امام
المحاكم او بواسطة وكلاء عنهم

المادة الخامسة والعشرون

يجوز لكل محكمة ان لا تقبل في التوكيل
عن الاخصام من ترى فيه عدم اللياقة والاستعداد
للقيام بهام التوكيل بحسب اللائق

المادة السادسة والعشرون

كافة القواعد الاخرى المتعلقة بقضاء المحاكمات
والدولارات غير القواعد العمومية المنصوص
عنه الملائمة وفي القوانين تنقرر باللائحة
الاجراءات الداخلية بالمحاكم

(الفرع الرابع)

(في الاحكام)

المادة السابعة والعشرون

تصدر الاحكام باحدا بحسب الاوراق
والقواعد المقررة بهذه الملائمة وبالقوانين

المادة الثامنة والعشرون

كافة الاحكام تصدر بتنقض نص من
القانون وبالتطبيق عليه وعلى المحاكم ان تنوع
القوانين المصرية التي صدرت وكذلك الاوامر
واللوائح الحري العمل بموجبها الا ان كانت
احكامها غير متخالفة لنص القوانين المذكورة
والاوامر واللوائح التي تصدر ونشر في بعد
بحسب القواعد المقررة

وكل لائق خصوصي مخالف لقوانين
الملائمة بالنظام العمومي والآداب يحظر له
يعمل به

المادة التاسعة والعشرون

ان لم يوجد نص صريح بالقانون يذكر
بتنقض قواعد العدل فيحكم في المواد التجارية
بتنقض تلك القواعد ايضا وبموجب العادات
التجارية

(الفرع الخامس)

(في التنفيذ)

المادة الثلاثون

لاجل ان تكون الاحكام واجبة التنفيذ

يتم ان تكون مسجلة من طرف المحكمة الصادرة
مها بصيغة التنفيذ الآتية وهي

يجب على المحضرين المطلوب منهم تنفيذ
هذا الحكم ان يبادروا الى تنفيذه وعلى النائب
العمومي ووكلائه ان يساعدوه وعلى رؤساء
وضباط العساكر واماوري الضبط والربط ان
يعاونوه على اجراء التنفيذ باستعمال القوة الجبرية
مضى طلبت منهم المساعدة والمعاونة بصورة قانونية
المادة الحادية والثلاثون

تنفيذ الاحكام والسندات والعقود الرسمية
يكون بمعرفة المحضرين بالمحاكم بناء على صيغة
التنفيذ ولا دخول لجهات الادارة فيوانما يجب
عليها المساعدة اذا طلبت منها بشرط ان لا
يتربس على تلك المساعدة تداعلها في التنفيذ
ولا مسؤوليتها في

(الفصل الثاني)

(في تعيين قضاة المحاكم وافي مستخدميهما)
(وفيما يجب لهم وعليهم وعدم جواز الجمع)
(بين وظائفهم وغيرها)

المادة الثانية والثلاثون

تعيين رؤساء وقضاة المحاكم عموما والنائب
العمومي ورؤساء اقسامه ووكلائه يكون بامر
يصدر منا بناء على طلب ناظر الحفانية وموافقة
رأي مجلس النظار

المادة الثالثة والثلاثون

رؤساء الكتبة والكتبة والمترجمون
والمحضرون والجملة سائر الموظفين بالمحاكم الذين
يحلثون اليهم يكون تعيينهم وتصلهم عن وظائفهم
بمعرفة ناظر الحفانية

ولا يقع التعيين الا على شخص واحد اى

احد الشخص يحصل العرض عنهم بقائمتين تقدم
احداها الى نظارة الحفانية من رئيس المحكمة
المطلوب توظيفه بها والاخرى من النائب العمومي
ويشترط ان يكون الاشخاص المطلوب استخدامهم
متصنين بالصفات المبينة في هذه اللائحة وفي
لائحة اجراءات المحاكم فان كان بالقائمتين
المذكورتين اختلاف فلناظر الحفانية ان يعين
من يختاره من الاشخاص المطلوب استخدامهم
ولا يعزل احد منهم عن وظيفته الا بناء على
طلب يتضمن الاسباب الموجبة لذلك يقدم الى
ناظر الحفانية من رئيس المحكمة المتوظيف بها
او رئيس قلم النائب بالمحكمة المذكورة

المادة الرابعة والثلاثون

لناظر الحفانية ان يعين عند ترتيب المحاكم
المذكورة وفي اثناء السنة الاولى من تاريخ
ابتدائها في العمل رؤساء الكتبة والكتبة
والمترجمين والمحضرين بصرف النظر عن الشروط
المقررة في هذه اللائحة

المادة الخامسة والثلاثون

يجب على كل من قضاة المحاكم ورؤساء
الكتبة والكتبة والمترجمين والمحضرين ان يخلف
قبل اشتغاله بوظيفته بانه يؤدي وظيفته بالذمة
والصدقة

فقضاة محاكم الاستئناف يحلثون بين يدينا
بحضور ناظر الحفانية وقضاة كل محكمة ابتدائية
يحلثون امام محكمة الاستئناف التابعون هم لها
والنائب العمومي يخلف بين يدينا بحضور ناظر
الحفانية ووكلائه ومساعدوه يحلثون امام ناظر
الحفانية ورؤساء الكتبة والكتبة والمترجمون
والمحضرون يحلثون اليهم امام جالسة علنية

تعتمد بالحكمة المتوظفون بها

المادة السادسة والثلاثون

كافة الموظفين بالحكام بسائر انواعهم لا يجوز لهم ان يجمعوا بين وظائفهم بالحكام ووظيفة اخرى او اى حرفة غيرها

(الفصل الثالث)

(في الشروط والصفات اللازمة)

(للتوظيف بالحكام)

(الفرع الاول)

(في قضاة المحاكم)

المادة السابعة والثلاثون

يشترط في من يتعين قاضياً بالحكام الاهلية ان يكون ذا دراية كافية بالقوانين وان يكون متمتعاً بالحقوق المدنية وان لا يكون حكم عليه بحكم مغل بالشرف

ويشترط في من يتوظف قاضياً بالحكام الابتدائية ان يكون سنة خمسا وعشرين سنة بالاقل وفي من يتوظف بمحاكم الاستئناف ان يكون سنة ثمان وعشرين سنة بالاقل اما من يتعين رئيساً فيكون سنة اثنين وثلاثين سنة بالاقل

(الفرع الثاني)

(في مأموري المحاكم)

المادة الثامنة والثلاثون

يشترط في من يتعين بالحكام من هؤلاء المأمورين ان يكون سنة احدى وعشرين سنة بالاقل وان يثبت استقامة اطواره وان تكون متوفرة فيه الشروط اللازمة لوظيفته على حسب القوانين والامور واللوائح

المادة التاسعة والثلاثون

يجب على الكتبة الاول والكتبة الثواني والمخضرين والموظفين الاخر الموثقين على نقود وامانات واشياء اخرى ذات قيمة ان يقدموا ضمانا تتعين شروطها في لائحة اجراءات المحاكم ونقدم هذه الضمانة لا يحل رضاء الكتبة ورؤساء المخضرين التابع لهم هؤلاء المستخدمون من المسؤولية في حالة حصول اهل من الرؤساء المذكورين

المادة الاربعون

اذا حصل نقصير من المضمون في وظائفه وحكم عليه بسبب ذلك فقيمة الضمانة يدفع منها

اولاً المصاريف القضائية

ثانياً ما يكون مطلوباً للغير

ثالثاً ما يكون مطلوباً لليوري

رابعاً ما يحكم على المضمون بدفعه من من الجزاءات التقديرية

المادة الحادية والاربعون

لا يجوز رد قيمة الضمانة او اخلاء طرف الضامن من بعد انفصال المضمون من وظيفته الا بقضى قرار يصدر من المحكمة المتوظف بها المضمون بعد استماع اقوال النائب العمومي ولا يسوغ لاي محكمة من المحاكم ان تحكم بردها الا بعد مضي ميعاد ثلاثة اشهر غير مواعيد المسافة بشرط عدم حصول معارضة من احد في اثناء هذه المدة او حصولها ولغوها ويبتدى ذلك الميعاد من تاريخ النشر عن الانفصال من الوظيفة باعلان يدرج باحدى الجرائد المخصصة للاعلانات القضائية ويعلق الاعلان المذكور ايضاً مدة شهر باللوحه المعينة لذلك بالمحاكم

المادة الثانية والأربعون

حصول المعارضة يكون بنشرهما بقلم كاتب المحكمة أو بإعلانها إلى القلم المذكور وعلى رئيس توصيلها لقلم النائب العمومي

(الفرع الثالث)

١ في الكسبة الأولى والكسبة الثواني والمترجمين
١ الخالفين اليقين

المادة الثالثة والأربعون

يشترط في من يتعين بوظيفة كاتب أول أن يكون اشتغل بوظيفة كاتب ثان مدة ستة بالأقل

ويشترط في من يتعين بوظيفة كاتب ثان أن يقدم شهادة من رئيس قلم النائب العمومي باستغفاله بالكتابة في أحد مكاتب المحاكم مدة ستة شهور وأن يكون أحسن الإجابة في امتحان الاختبر فيه كتابةً وشفاهاً عن مسائل المرافعات وترتيب المحاكم على وجه العموم

ويشترط في من يتعين بوظيفة مترجم أن يكون أحسن الإجابة في امتحان الاختبر فيه كتابةً وشفاهاً بعرفة لجنة يباط بها ذلك

المادة الرابعة والأربعون

تعيين الميضمين بأقلام كتاب المحاكم يكون بمعرفة رئيس المحكمة بناءً على طلب الكاتب الأول وموافقة رأي رئيس قلم النائب العمومي

(الفرع الرابع)

١ في المحضرين

المادة الخامسة والأربعون

يشترط في من يتعين بوظيفة محضر أن يكون أحسن الإجابة في امتحان الاختبر فيه شفاهاً وتحريراً فيما يتعلق بوظيفة المحضرين

١ الفرع الخامس

١ في لجان الامتحان

١ المادة السادسة والأربعون

كيفية تشكيل اللجان التي تتألف بالامتحان الكسبة الثواني والمترجمين والمحضرين تنقرر بلائحة اجراءات المحاكم وكذلك الطريقة التي تتبع في الامتحان تنقرر بتلك اللائحة أيضاً

(النصل الرابع)

١ في وظائف تنص بها كسبة المحاكم الابتدائية

١ المادة السابعة والأربعون

يلزم أن يكون بطرف كسبة المحاكم الابتدائية دعاة المرموعات والتسجيل والفيد ويجب عليهم تحرير كافة العنود والمشارطات وتكون العنود التي يحررونها في قوة العنود الرسمية ويحفظ أصلها بقلم كاتب المحكمة

المادة الثامنة والأربعون

يجب أيضاً على الكسبة المذكورين أن يرسلوا للمحاكم الشرعية صورة ما يحررونه من عنود نقل ملكية العقار والعنود المتضمنة ثبوت حقوق عينية على العقار

وكذلك يجب على المحاكم الشرعية أن ترسل إلى أقلام كتاب المحاكم الابتدائية صورة من العنود التي تحررها من هذا القبيل

ومن يتأخر عن إرسال تلك الصور يكون ملزوماً بالخسائر التي تنشأ عن ذلك ويحكم عليه بالعقوبات التأديبية ولكن لا يترتب على هذا التأخير بطلان العنود

(الفصل الخامس)

(في عدم عزل قضاة المحاكم من وظائفهم)

(وفي انفصالهم عنها وترقيهم وتعيين)

(محل اقامتهم ورفقهم)

المادة التاسعة والاربعون

قضاة المحاكم المذكورة استثنائية كانت او ابتدائية لا يعزلون من وظائفهم انما يكون للحكومة الحق في استبدال من ترى لزوم استبداله من قضاة المحاكم الابتدائية في اثناء السنتين التاليتين لافتتاح المحاكم

المادة الخمسون

لا يجوز انتقال احد من قضاة احدى محاكم الاستئناف الى محكمة استئناف اخرى الا برضاه وبمقتضى امر يصدر منا بناء على طلب ناظر الحفائية وكذلك قضاة المحاكم الابتدائية بعد انقضاء السنتين المذكورتين بالمبتد السابق لا يصح انتقال احدهم من محكمة الى غيرها الا بالكيفية المذكورة واما ترقيهم وترقي قضاة محاكم الاستئناف فيكون بالشروط المقررة في المادة الثانية والثلاثين والمادة السابعة والثلاثين

(الفصل السادس)

(في المحاكم التأديبية)

المادة الحادية والخمسون

تأديب قضاة المحاكم الابتدائية يختص بمحكمة الاستئناف التابعة لها تلك المحاكم وتأديب قضاة كل محكمة استئناف يختص بالمحكمة نفسها فتتكم فيه حال تشكيلها في هيئة جمعية عمومية

المادة الثانية والخمسون

اذا قدمت لمجلس التأديب محكمة الاستئناف دعوى على احد قضاة المحاكم الابتدائية يلزم ان

يضم اليه عند رؤيتها والحكم فيها اثنان من قضاة محكمة ابتدائية

المادة الثالثة والخمسون

العقوبات التأديبية التي تترتب على قضاة المحاكم في التوبيخ والانذار فالانذار يكون صدوره لقضاة كل محكمة من رئيسها وارؤساء المحاكم الابتدائية من رئيس محكمة الاستئناف التابعين لها وارؤساء محاكم الاستئناف من ناظر الحفائية وكل فعل يزرى بشرف القضاء او يخل بكمال حرمتهم في آرائهم يكون جزاؤه عزل مرتكبه

(المادة الرابعة والخمسون)

تأديب المأمورين يختص بالمحكمة الموظفين بها والعقوبات التأديبية التي تترتب عليهم (خلافاً للانذار الذي يجوز في كل الاحوال صدوره من رؤساء المحاكم الاستئنافية او الابتدائية)

هــ

اولاً قطع المرتبات مؤقتاً

ثانياً التنزيل من وظيفة الى اخرى

ثالثاً العزل

ويجوز توقيف المأمور المفاد عليه دعوى تأديبية عن اداء وظيفته مؤقتاً بمقتضى امر من مجلس التأديب

المادة الخامسة والخمسون

يحكم في جميع القضايا التأديبية في جلسة علنية وباغلبية الاراء

المادة السادسة والخمسون

تربى مجلس التأديب بكل محكمة وكيفية سير الدعاوي فيه بقران في لائحة اجراءات المحاكم الداخلية

المادة السابعة والخمسون

ملاحظة وتأديب أرباب قلم النائب العمومي
بمجان بنظر الحفائية والنائب العمومي
(الفصل السابع)

أ في قلم النائب العمومي

أ الرابع الأول

أ في تشكيله ووظائفه

المادة الثامنة والخمسون

يترتب تحت إدارة النائب العمومي القدر
الكافي من الوكلاء بمحاكم الاستئناف والمحاكم
الابتدائية لتأدية الخدمة المكلفين بها في الجلسات
وفي قلم النائب العمومي

المادة التاسعة والخمسون

تعيين جوة إقامة كل من الوكلاء يكون
بعرفة ناظر الحفائية بعد أخذ رأي النائب
العمومي

المادة الستون

على النائب العمومي إدارة الضبطية القضائية
واقامة الدعوى الجنائية والتأديبية اما بنفسه او
بواسطة وكلاء والمحاكم الاستئناف تكليف قلم
النائب العمومي باقامة الدعوى الجنائية او التأديبية
وكذلك للمحاكم الابتدائية تكليفه باقامة الدعوى
التأديبية فيما يتعلق بالمأمورين الموظفين بها

المادة الحادية والستون

موظفو الحكومة المأمورون قانوناً بأعمال
الضبطية القضائية يكونون تحت إدارة قلم النائب
العمومي فيما يتعلق بالمأمورية المذكورة

المادة الثانية والستون

على النائب العمومي ملاحظة وتنفيذ النجوى
وغيرها من الحالات التي تستعمل للحس مع

مراعاة التصود المقررة في ذلك بالقوانين واللوائح
ويجب عليه اخبار ناظر الحفائية بالامور المخالفة
التي يراها وبكافة المسائل التي يقتضيها التنفيذ
المكلف به

المادة الثالثة والستون

لقم النائب العمومي ادارة الاعمال المتعلقة
بتقود المحاكم وملاحظة وتنفيذ ضندوق الامانات
والودائع ولكن لا يجوز خروج هذه الامانات
والودائع من الضندوق الا بمقتضى امر من
الحكمة او من احد قضاتها وعلى القلم المذكور
ايضا ملاحظة وتنفيذ انقلام الكتبة والمضامين
مع بقائها تحت ادارة رؤساء المحاكم

ويجوز له ان يطلب من يتعلق به ذلك
اتخاذ الاجراءات التي يراها له لزومها في هذا
الشأن

المادة الرابعة والستون

يجب على النائب العمومي ان يحضر هو
او وكلاؤه بالنيابة عنه في جلسات اي محكمة
من المحاكم الاصلية عند النظر في القضايا الواجب
دخولها فيها بمقتضى القوانين وله ان يحضر ايضا
في الجمعيات العمومية التي تعقد بالمحاكم

المادة الخامسة والستون

اعضاء قلم النائب العمومي قابلون للانفصال
عن وظائفهم وهم مأمورون ارسائهم وناظر
الحفائية فقط

ويجوز مع ذلك للمحاكم ان تقدم لناظر
الحفائية اي شكوى في حق النائب العمومي اذا
وقع منه امر يوجب ذلك فيما يتعلق بوظيفته
فاذا كان الامر واقعاً من احد وكلائه تكون
الشكوى اليه

المادة السادسة والستون

سائر المستخدمين بقلم النائب العمومي يكون تعيينهم بمعرفة ناظر الحفانية أو النائب العمومي على حسب الاحوال ولا يكونون تابعين إلا للنائب العمومي تحت امر ناظر الحفانية ويجوز انفصالهم عن وظائفهم بمعرفة من يعينهم (الفرع الثاني)

(في الشروط اللازمة للتوظيف بقلم)

(النائب العمومي)

المادة السابعة والستون

يشترط في من يتعين وكيلًا عن النائب العمومي أن يكون عمره ثلاثًا وعشرين سنة بالاقبل وأن يكون قد أقام سنة بالاقبل بصفة مساعد باحد اقلام النائب العمومي أو أن يكون استحصل على اجازة في علم القوانين (ليسانسيه) أو على شهادة ثوم مقامها

المادة الثامنة والستون

لا يجوز ترقى احد وكلاء النائب العمومي لوظيفة رئيس قلم النائب المذكور باحدى المحاكم الابتدائية الا اذا اقام في وظيفة التوكيل مدة سنتين وكذلك لا يجوز ترقى اقدم لوظيفة رئيس القلم السابق ذكره باحدى محاكم الاستئناف الا اذا اقام في وظيفته مدة اربع سنين

المادة التاسعة والستون

لناظر الحفانية ان يلحق بقلم النائب العمومي مساعدين ويشترط فيمن يتعين في هذه الوظيفة أن يكون عمره احدى وعشرين سنة بالاقبل وأن يكون قد استحصل على اجازة في علم القوانين (ليسانسيه) أو على شهادة ثوم مقامها أو شهادة من مجلس الادارة بمصر بأنه ذو كفاءة

ولكن في هذه الحالة الاخيرة يجب خلاف ما ذكر ان يكون الخلف في اشغال قلم النائب العمومي مدة سنة بالاقبل

المادة السبعون

عند ترتيب المحاكم الاهلية يجوز تعيين اعضاء قلم النائب العمومي بصرف النظر عن الشروط المبينة قبل

(الفصل الثامن)

(في ادارة نفود المحاكم)

المادة الحادية والسبعون

تقدم ميزانية المحاكم من طرف ناظر الحفانية وتدرج ضمن ميزانية عموم الحكومة

المادة الثانية والسبعون

كافة اذونات الصرف تصدر في كل محكمة من رئيس قلم النائب العمومي بها

المادة الثالثة والسبعون

مقتضات الغرامات وسائر انواع الرسوم المقررة بالتعريفات في المواد المدنية والجنائية وكذلك الامانات والودائع يكون تحصيلها وحفظها وصرفها بمعرفة الكتبة الاول والكتبة الثانوي والموظفين المعيّنين لذلك تحت ادارة قلم النائب العمومي وملاحظة نظارة الحفانية

المادة الرابعة والسبعون

ان لم تكلف ابرادات المحاكم لمصارفها فالحكومة تصرف لها التكلفة بناء على طلب يقدم من النائب العمومي لناظر الحفانية

فان زادت ابراداتها على مصاريفها تورد الزيادة في آخر الشهر لخزينة المالية بعد ابقاء المبالغ المنظور صرفها في الشهر التالي وفي آخر السنة كل زيادة في الابرادات عن المصروفات

(الفصل العاشر)

(في الخلاف الذي يقع في الاختصاص)

المادة الثانون

إذا وقع خلاف في الاختصاص بين إحدى جهات الحكم في الأحوال الشخصية وبين إحدى المحاكم الأهلية فبحال النصل في هذا الخلاف على مجلس يتشكل تحت رئاسة ناظر الحفانية من قاضيه من المحاكم الأهلية يعينها رئيس محكمة الاستئناف بمصر ومن شخصين يعينهما الجهة المختصة بالحكم في الأحوال الشخصية المذكورة

المادة الحادية والثانون

الجهة المختصة بالحكم في الأحوال الشخصية أو المحكمة الأهلية تقدم طلب اختصاصها برؤية الدعوى لناظر الحفانية وهو يرسله إلى المحكمة أو إلى الجهة المنظورة فيها تلك الدعوى فتحكم في الطلب وترسل صورة من قرارها للمحكمة أو إلى الجهة المدعية بالاختصاص على يد ناظر الحفانية فإن كان القرار صادرًا برفض الطلب فللجهة المدعية بالاختصاص في مدة خمسة عشر يومًا من بعد وصول القرار إليها خلاف مدة المسافة أن ترفع دعوى الاختصاص بمذكرة تقدمها لناظر الحفانية وهو يحيل المسألة في الحال على المجلس المنوط بالفصل فيها

المادة الثانية والثانون

إذا وقع اختلاف في الاختصاص بين إحدى المحاكم الأهلية وبين إحدى جهات الإدارة بحال النصل في ذلك على مجلس يتشكل تحت رئاسة ناظر الحفانية من اثنين يعينهما رئيس محكمة الاستئناف بمصر من قضاة المحاكم ومن اثنين من رجال الحكومة يعينهما رئيس مجلس النظار

بمدير أوبريدها بنامها بحريه المالية

المادة الخامسة والسبعون

سائر الأحكام والأجرائات الأخرى المتعلقة بإدارة نفود المحاكم تنفرد في لائحته اجرائتها الداخلية

(الفصل التاسع)

(في الجمعيات العمومية)

المادة السادسة والسبعون

لكل من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية أن تسمع في هيئة جمعية عمومية المداولة في كافة المواد المتعلقة بنظامها وأموالها الداخلية علاوة على المواد المنصوص عليها في هذه اللائحة

المادة السابعة والسبعون

عند الجمعيات العمومية بكل محكمة للمداولة في المواد المتعلقة بنظامها وأموالها الداخلية يكون يعرفه رئيسها سواء كان من تلقاء نفسه أو بناء على طلب اثنين من قضاة المحكمة بالاقبل أو بناء على طلب النائب العمومي أو واحد وكلاته

المادة الثامنة والسبعون

تتكون الجمعيات العمومية من - اثني عشرة قضاة المحكمة الحاضرين بها وينضم اليهم رئيس قلم النائب العمومي أو وكيله في حالة ما إذا كان الغرض من عقدتها المداولة في مادة من المواد المتعلقة بالنظام والأموال الداخلية ويكون رأي الرئيس المذكور أو من ينوب عنه معدودًا في المداولة

المادة التاسعة والسبعون

بأقي التواعد المتعلقة بالجمعيات العمومية تنفرد بلائحته اجرائات المحاكم الداخلية

تنفيذ هذه اللائحة والاعجراء بموجبها يصدر عنها
امر آخر

المادة الثامنة والثمانون

على ناظر الحفائية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا
صدر بسراي رأس الدين في ١٤ شعبان سنة
١٢٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٢)

« الامضاء »

(محمد توفيق)

بامر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

« الامضاء » « شريف » ناظر الحفائية

« الامضاء » « حسين فخري »

وبعد ان صدر الامر الخديوي بترتيب
المحاكم على مقتضى هذه اللائحة صدرت الاوامر
العالية ايضا بكل من القانون المدني وقانوني
التجارة البرية والبحرية وقانون المرافعات وما
يتعلق بها في المواد المدنية والتجارية وقانون
تحقيق الجنايات وقانون العقوبات

ثم شكلت محكمة الاستئناف في مصر والمحاكم
الابتدائية فيها وفي الاسكندرية وبها وطلطا
والمقصورة وبعين روساؤها واعضاؤها وكتبها
وروساء اقسام النيابة العمومية فيها وجعلت
دائرة اختصاص محكمة مصر الابتدائية شاملة
لانحاء مدينة القاهرة وبلاط مديريته الجزيرة وقرادها
ودائرة اختصاص محكمة بندا شاملة لبلاط وقرى
القليوبية والمنوفية ودائرة اختصاص طططا
شاملة لانحاء مديريته الغربية وجعل مثل ذلك في
المقصورة شاملا لمديريته الشرقية والدفيلية
ودمياط وبور سعيد والاسكندرية وثغر السويس
والخفت بمحكمة الاسكندرية رشيد ومديريته

المادة الثالثة والتمانون

الخلاف في عدم الاختصاص يقدم بعرفة
ناظر الحفائية الى مجلس الفصل في دعاوي
الاختصاص بناء على طلب من اولى الشأن
يرفق به كافة الاوراق والمذكرات المستند عليها
ويتشكل المجلس المذكور بالكيفية السالف
ذكرها على حسب الاحوال

المادة الرابعة والتمانون

تسبغ الاوضاع والمدد المقررة في المادة
الحادية والثمانين في سائر احوال الخلاف في
الاختصاص وترفع دعوى الاختصاص في الحالة
المبينة عنها في المادة الثانية والثمانين بعرفة الناظر ذي
الشأن في الدعوى المذكورة بواسطة ناظر الحفائية

المادة الخامسة والتمانون

الجهة التي يحصل الافرار على اختصاصها برؤية
الدعوى بعد صدور قرار مجلس الفصل في
مسائل الاختصاص تحكم فيها ولاوجه لما بعد
ذلك في التفتي عن اختصاصها بها

ورفع دعوى الاختصاص يوقف سير
النضية في جميع الاحوال ولا يجوز رفع دعوى
الاختصاص بان حكم صادر في قوة حكم
انتهائى

(الفصل الحادي عشر)

(احكام ختامية)

المادة السادسة والتمانون

كل ما كان مخالفا لهذه اللائحة سواء كان
من نصوص القوانين او الاوامر او اللوائح يعتبر
لاغيا ولا يعمل به

المادة السابعة والتمانون

الاحكام الخصوصية او الوقفية التي يتضمنها

وضرب في مصر والاسكندرية اطناباً بعد
ان فتك باهالي الريف فتكاً ذريعاً فهاجر
كثيرون من نزلاء القنطر الى سورية والبلاد
الاوربية واقاموا فيها الى ان من الله على اهل
الديار المصرية بدفع عنهم وتطهير القنطر من
دنسها وارجاب

ووقد من اوربا قوم من الالمان برئاسة
الدكتور كوخ وجمعية من الاطباء ورجال
الكيمياء والفرنسويين الذين الموسوي باستور الفرنسي
الكيمي الشهير وارسلها الى الاسكندرية اتبعت في
اصل الداء وقد روى ايضاً الى القنطر
الاسكندري لهذه الغاية فثبت لديهم جميعاً انه
وافد من اسيا لا موضعي الا الدكتور دورديو
بك وبعض من انجد آرائه فانهم جزموا بكونه
مصرياً محلياً فعارضهم كثيرون من رجال الطب
والعلم والاخبار ثم اتهم المجلس الصحي بالاهمال
على غير سند صحيح

وكانت الحكومة الانكليزية من اشد الدول
معارضة لاقامة المحجور الصحية حتى انها عارضت
الحكومة الايطالية فيما ارادت ان تتخذ من
وسائل الصيانة واسباب الوقاية الصحية واحتج
معمد انكلند الصحي في الاستانة على مثل ذلك
وكاد باحتجاجه بقول ان المصلحة الانكليزية
المخبرية منفصلة على وقاية الارواح وهو ما زاد
اليقين بكون الوباء اسبوعياً وافذاً من الهند

ولسنا نطيل القول في هذا الفصل
ونسهب الشرح فيما كان من نتائج التوقي في
مصر فان عناية الحكومة بالنظهير والتنظيف
جعلت في القنطرة ائراً محدوداً
وكان الحديوي يتفقد في الاسكندرية بنفسه

المخبر وسبوع وجعلت محكمة مصر الاستثنائية
مناولة جميع الجهات الداخلة في دوائر اختصاص
الحكام الخمس السابق ذكرها وهي محاكم مصر
وبها وطنطا والمنصورة والاسكندرية

فصل

في الهوان الاصفر

في صيف عام ١٨٨٢ ظهرت جراثيم هذا
الوباء في دمياط فقلق الناس لظهوره واوجسوا
خيفة من شره الويل واختللت الاقوال في
حقيقة منشأه واسبابه فتم من قال انه داء
موضعي وهو الرأي الذي استعمله الانكليز
ومنهم من ذهب الى انه اسبوعي وافد من الهند
وهو الرأي الارجح الذي اثبت وقوع احد
وقادي السفن التي وفدت من الهند قبيل
ظهور الوباء في دمياط ويدعي محمد خليفة
العطشي (اي الوقاد) كما ثبت ذلك بالتقارير
والبحث الدقيق فانه بعد ان وصل الى بور سعيد
توجه الى دمياط حيث ظهر الوباء وتقام خطبه
وامد منها الى كثير من انحاء القنطر فعنت
الحكومة باتخاذ التدابير اللازمة والاحتياطات
الواقية من فعله المائل واقبت المحجور الصحية
وانشئت اللجان في مصر والاسكندرية لترر
وسائل الانتفاء لاضراره وارسلت الاطباء الى
المنصورة وغيرها عقيب ظهوره فيها ليعتوا
بالمصابين وما مضت على ذلك مدة حتى عم
البتادر وكثير من القرى

عظيماً وهي التي انصرف اليها هم الباب العالي
وبانت شغلاً شاعلاً لافكار الانكليز من كبار
رجالهم وكتبة جرائدهم بالنظر الى اجتماع
الخواطر في مصر على وجوب حلها بالسرعة
الممكنة .

ورفع لمسألة السودان في تلك الاثناء شأن
خطير فان الانكليز بعد ان رأوا من سير
حوادثها واحوالها ما لا يمكن معه الفوز بالمقصود
بعد انقشال الجنرال هيكنس في الحملة التي
توجه بها الى كوردوفان واختفاء اثره في تلك
الاقطار قرر واخلاء السودان فلم يصادف هذا
القرار قبولا لدى شريف باشا رئيس مجلس النظار
اذ ذاك قاصر الانكليز ومن ذهب مذهبهم على
وجوب الاخلاء واستمسك شريف باشا برأيه
علماً منه بان اخضاع السودانين واعادة الراحة
الى تلك الديار وحفظها لمصر كل ذلك من
الامور التي لا تخرج عن حد الامكان خصوصاً
وان في بقائها تابعة لاملاك الحكومة المصرية حفظاً
لاثر من اثار الاجتهاد الخالد الذكر للغفور
له محمد علي باشا الكبير فلما رأى دولته اصرار
الفئة المضادة لرأيه على وجوب الاخلاء استقال
من رئاسة مجلس النظار فكانت لذلك مسألة
الاخلاء في السبب في استغاثته من منصب الرئاسة
فولي نوبار باشا مكانه وعكف على النظر فيما ترك
سلفه من المهام ذلك الرأي .

اما مسألة السودان فقد عوّلتنا منذ بادئ
الشروع في كتابة هذا التاريخ على عدم ذكرها
في هذا الجزء بالنظر الى كونها تستغرق جزءاً
مخصوصاً فجعلناها لذلك من خصائص الجزء
الاول حيث تأتي على تاريخ الاقطار السودانية

شوارع المدينة واحياءها ومساكنها ومستشفياتها
وبصدر الاوامر المشددة بالمواظبة على تنظيف
الطرق وتغييرها بالمواد الكيماوية كالاسيد فينيك
وغيره وبذل الحكام في كل جهة من جهات
مصر مثل هذه العناية وانبرى الاطباء يحررون
المقاتلات المطولة في العلاج الواقي ويعتنون
كيفية الاحتراس من الاصابة بالداء وخاضت
جرائد النظر وغيرها من الجرائد الاجنبية في
منشاء العلة وراح أكثرها يؤيد اقوال اهل
الرأي الثاني بحيث ثبت لدى الجميع ان الوباء لم
ينشأ في مصر وانما جاء من الهند ضيفاً غير محتم
وانشئت في مصر لجنة لاعانة الموبئين
اقبل عليها اهل المبرة والخير فامدوها بالاموال
الكثيرة التي بذلت في سبيل اسعاف المصابين
والعيال التي افقدها الوباء اركانها فتكفل
نساءها وبتم اطفالها

وبلغ عدد الذين استأثروهم الداء منذ
انتشاره في القطر ثلثاً وستين ألف نسمة بمقتضى
التقارير الصحية

—————

فصل

في استعفاء شريف باشا

وانقضى عام ١٨٨٣ واحوال مصر غير
مستقرة على قرار فالمسألة المالية ومسألة السودان
وسائر المسائل الادارية كلها استمرت موضوعاً
للمباحثات والمداولات ومبادلات الاراء وكانت
مسألة جلاء الجيش الانكليزي من اهم المسائل
التي اخذت في عالم البحث السياسي مكاناً

اليوت التجارية وقعت في خسائر جسيمة بسبب
الحوادث العارضة فلم يتمكن للحكومة ان تسرع
في ادايتها لتداول الناس النقود ودارت حركة
التجارة .

ولبت حالة الامن العمومي في داخلية
النظر على غير ما يرام بالرغم عن اجتهاد
الحكومة بازالة الاسباب الخلة بالراحة فان
وقائع السلب والنهب والتعدي تباغت في انحاء
الريف وكثر اللصوص وازداد تمردهم وبلغ منهم
البغي منهاه فوقوا عقبات في طريق عباد الله
يهيئون السابلة ويقطعون السيل ولا رادع
يردعهم ولا يعطش ينجيهم حتى بلغت مطالبهم
حد التطاول الى سلب اماكن الحكومة نفسها
واكبر دليل على ذلك سرقة المحكمة الاهلية في
القاهرة فقد سطوا عليها وسرقوا منها نحو اربعين
الفاً من الترنكات

واجمع الرأي العمومي على ان سبب تكرار
اللصوص في الارياك وغيرها واقدامهم على
السرقاات جهراً انما هو رفع السلطة من ايدي
المديرين والحكام بعد تنظيم الشرطة الجديدة
وعدم استخدام الوسائط القديمة التي يدونها لا
يمكن كبح جماح المعتدين وإيقافهم عند حدودهم
ورأت الحكومة بسبب كثرة التعدي والنهب
ان ترسل الى كل مديرية اربعين رجلاً
من رجال الشرطة علاوة على من لديها منهم
ثم شاع انها ستقضي بمحاكمة الجانين لدى مجلس
عسكري فدعا ذلك بعض الناس الى القول
بان الحكومة عازمة على وضع الوجه البحري تحت
الاحكام العسكرية ولم يكن لذلك اثر من
واقع الامر على انه شكلت لجان التحقيق بعد

مستطرق من الى تاريخها الحديث مستوفين الكلام
على ما صارت اليه احوالها وما طرأ عليها من
التقلبات الى هذه الايام .

فصل

في بعض كلمات على داخلية

مصر

وما لا بد من تقريره ان احوال مصر لم
ير عليها يوم من حين انقضاء الحوادث العارضة
الى انقضاء باب الكلام عليها في هذا الجزء
بدون ان يتذمر الناس من الضيق الذي دق
في البلاد اوتاده ورفع فوق ارجائها اعلامه
فقد تعطلت فيها اسباب الرزق بما طرأ على
التجارة من حالة التوقف والكساد حتى اصبحت
اثراً بعد عين وبما صارت اليه حالة الأمن
والطمأنينة ولم يكن ذلك ناشئاً الا عن فقد الثقة
في التجارة ومعاملاتها وتوقف ارباب الزراعة
عن سداد ما عليهم التجار وتأخير صرف التعويضات
الى اصحابها وتوقف ارباب الزراعة عن السداد
فانه كان من اعظم الاسباب الموجبة لتوقف
الحركة بالنظر الى كون الفلاح والتاجر مرتبطين
ببعضهما ارتباطاً شديداً فلا يستغني احدهما عن
الاخر ومعنى ساءت المعاملة بينهما تعطلت اشغال
كل منهما .

وكذلك تأخير صرف التعويضات فانه
جاء داخلاً من ضمن اسباب الكساد لان اغلب

فصل

في الخلاف الذي وقع بين نوبار باشا

والمستر كليفور لويد

المستر كليفور لويد هو وكيل نظارة

الداخلية على عهد نوبار باشا وسد هذا المنصب اليه فاختد يدبر اموره واعماله على ما استوقع انتقال التنديد عليه

ولما سمعوا القول في شأن هذا الرجل فان الخلاف الذي وقع بينه وبين نوبار باشا رئيس مجلس النظارة كاف ليطهر البلاد انه من الرجال الذين لم يتركوا لهم في مصر اثرا محمودا وذكرًا مشكورًا

فمن اثار اصلاحاته ان ادارة البوليس في داخلية القطر كانت مسلمة الى مشايخ البلاد قبل حلول الانكليز وكانت الحكومة المصرية تلقي عليهم تبعه كل خلل يس الراحة العمومية ولم يكن يفرق البوليس المنظمة وجود الا في المدن الكبرى كالاسكندرية والقاهرة بسبب وجود عدد كثير من الاوربيين فيها اما الجندرية فلم توجد في داخلية البلاد الا لتسوق محاييس احدى المديرات الى مديرية اخرى وتعني بجمع رجال العسكرية ايام المعايينة النظامية فكانت هاتان الفرقتان اي فرقة البوليس وفرقة الجندرية اذ ذاك تابعين في المرجع النظامي الى نظارة الداخلية

فهذا النظام الذي وضع لسد احتياجات البلاد من طريق الاقتصاد كان للمستر لويد اليد الطولى في تبديله فان داخلية النظر المصري خسرت به ثمانية الاف شيخ من مشايخ البلاد

ذلك في الوجهين القلي والجري لغاية القضاء بالعقاب الشديد على الجائين من تلك الفئة الباغية .

واشتد على خزينة مصر في تلك الايام الضيق المالي حتى ان بيت مال الحكومة كاد يعجز عام ١٨٨٤ عن تقديم الحاجة اليومية من النفقة اللازمة فتد مبلغ الخمسمائة الف جنيه الذي اخذ من البنك العثماني والثلاثمائة الف جنيه المستلفة من بنك الانكلو اجيبان والمائتان والخمسون الفًا المستدانة من البنك العمومي والمائتان الف المأخوذة من اموال الاوقاف والخمسون الفًا المصروفة من واردات بيت المال والتسعمائة الف جنيه من الاموال المخصصة للتصفيّة والتسعمائة والخمسون الفًا المستترضة من محل روتشيلد .

ونقص ٩٩ في المائة من محمول البواخر القائمة بخدمة الشحن بين الاسكندرية والاسنانة فقالت جرائد العاصمة العثمانية ان هذا النقص في صادرات النظر المصري يعزى الى احوال شأن الفلاحة والزراعة فيه وابانت ذلك بقولها ان فلاح مصر لم يزرع في عامي ١٨٨٢ و ١٨٨٣ الا ما ينتج له كفاؤه من المونة الضرورية وثالت ان هذا الفخل لم يعهد في مصر الا من يوم وطنها اقدام الانكليز .

الذين كانوا قابضين على زمام الراحة في
الرجعيين الجري والقبلي وذلك بوضع النظام
المحدد الذي عين بقتضاء النا رجل من
رجال البوليس النظاميين برواتب ثقلت على
كاهل المالية المصرية وكانت من قبل عديمة
الوجود فانثى قلم مخصوص برئاسة رجال من
الانكليز بصفات فادحة ومربيات حسنة بعد
ان كان امر البوليس القديم موطأ بنظارة
الداخلية رغبة في الاقتصاد

والبحث في الاقتصاد الذي كان ناشئاً عن
الحالة السابقة لا يتناول الكلام فقط على مسألة
الميزانية بل على حالة مصر المالية من جميع وجوهها
فان التنظيمات الاخيرة قوضت اركانها في حالة
كونها مستلزمة لما يكون أكثر من النظام
السابق اقتصاداً بالنظر الى ما هو مقضي عليها
به من وفرة العناية والاهتمام باحوالها السياسية
هذه شدة من صدور الاصلاحات المنسوبة
الى كليفور اويد التي وقعت موقع آفة من
آفات الاقتصاد

واختص هذا الرجل نفسه انشاء اعماله
الاقتصادية بثلاثة آلاف جنيه راتباً سنوياً بعد
ان كانت النأ واحدة وادخل في وظائف الحكومة
المصرية عدداً كبيراً من مجاسيه حتى كان
منه ان تطاول بعد ذلك الى الاستبداد بالرأي
والاستقلال في العمل بانفاذ ما يريد واجراء
ما يشاء من غير استشارة مجلس النظار فوقع
بينه وبين نوبار باشا من اجل ذلك خلاف
شديد واستحكمت الفتنة بينهما بحيث كاد رئيس
النظار (نوبار باشا) يستعفي من منصبه فكثرت
الاقوال في شأن ذلك وفاضت الصحف في

هذا الموضوع ووردت الاخبار من القاهرة
على الاسكندرية تنبيهاً بانفاد جمعيات عالية
وتبادل مخابرات مهمة في الدوائر السياسية
فذهب قوم الى انه لا بد من اتصال المستر
كليفور وقال غيرهم بل تشكل نظارة جديدة
وكنا نحن من ذهبوا الى ان في الامر ما
ربما نشاء عنه انقلاب وتغيير مهمان في احوال
مصر وسياسة انكلترا

ثم استقر الامر على بقاء نوبار باشا في
منصب رئاسة النظار وبقاء المستر كليفور لويده
في وكالة نظارة الداخلية مشروطاً عليه ان
لا يتجاوز حدود وظيفته وان يبقى ضمن دائرتها
كسائر وكلاء النظارات الاخر

الا ان ذلك عند اذ ذاك تسوية مؤقتة
استناداً الى انه لا يحصل التوفيق بين الآراء
المضاربة المتباينة التي اوجبت ذلك الاضطراب
وبالرغم من حصول هذه التسوية ذهب
بعضهم الى ان الفتنة لا تزال ممكنة بين الرئيس
والوكيل الموما اليها وانه لا بد من سقوط
الوزارة وتشكيل وزارة جديدة برئاسة عبد
القادر باشا على ان ذلك لم يكن قرين الثبوت
وكان من شروط تلك التسوية ان لا
يحضر المستر اويد في اجتماعات مجلس النظار
وان لا يصدر قراراً من غير ان يعرضه على
رؤسائه

وسافر السير بارنج والجنرال غرام في
خلال ذلك الى لوندرة مدعويين اليها لاعطاء
الجواب الثاني عن السياسة التي سلكها سيلها
وكان سفرها فحاجة اذ لم تسبق له مقدمات تدل
عليه فاختلقت الظنون اثر ذلك وعلى الخصوص

انما ورد بالتلغراف من ان وزارة لوندرة
عرضت على الدول ان يشكل مؤتمر او لجنة
دولية مختصة للنظر في امر المسألة المصرية
ولم تترأى فلائل على انقضاء الخلاف
بين نوبار باشا والمستر كلينور لويدي حتى استعفى
المستمر من منصب وكالة الداخلية وسافر عائداً
الى لوندرة فتوجهت عناية نوبار باشا بعد انفصال
المستر لويدي الى عزل من بقي في نظارة الداخلية
من الموظفين الانكليز قصد ان لا يكون للوكيل
السابق اثر يذكر الموظفين الوطنيين باستبداده
الذي اودى بانصرافه عن الديار المصرية
غير مذكور بما يحرك في الصدور عاطفة
الشوق اليه



فصل

في الحماية الانكليزية

بعد ان استقرت اقدام الانكليز في مصر
وحال بين استقرارهم فيها وجلاتهم عنها موانع
وعوائق من المحاولات السياسية اخذت جرائدهم
توغز الى حكومتها بتقرير الحماية الانكليزية على
مصر فاشتد لذلك قلق المصريين وبدت من
جانب الباب العالي مظاهر الاحتجاج على هذه
الخطوة الجديدة بعد حلول الانكليز في وادي
النيل اعادة اسلطة الخديو وتأبيداً للراحة
والنظام .

ولم تغفل عيون الوطنيين عن هذا الامر
في كل مرقطار فيها من وراء رماد المطامع

شرار هذه التبة بحيث بات الانكليز على حذر
من التطويع في المسألة مخافة ان يبتأ عنها ما
يقعهم في اشراك المعارضات الدولية
على ان الجرائد الانكليزية استقرت نحرس
حكومتها على تقرير الحماية فقامت تناقضها جرائد
اخرى ووزارة غلاستون مترددة في الامر فقدم
رجلاً وتوخر اخرى لا لعل التردد فقط بل
انتظاراً لما سيكون من الدول المراقبة عند
شعورها بذلك واستطلاعاً لمنويات الباب العالي
والجمهورية الفرنسية حتى اذا رأت ان الموانع
التي يمكن ان تعترضها في امر تقرير الحماية غير
غير مستعصية عمدت الى تقريرها وابدت رأي
القائلين بها واوجبه من اوجه عديدة والا
انحازت الى رأي القائلين بعدم الحماية مكثفة
بنود الكلمة وحق التسلط المعنوي على مصر

واشاع البعض اواسط عام ١٨٨٤ ان
الخديو دعا اليه اكابر العلماء وخبرهم في امر
الحماية وانهم اجابوه ان ليس لهم قول ولا رأي
بل ان القول كله في ذلك منوط بالحضرة
السلطانية ثم كذبت هذه الاشاعة وتلاها غيرها
مؤداها ان بعض الناس يسعون لدى مشايخ
البلاد واعيانها وعمدها في تخميم معاضد تطوي
على الناس وضع الحماية على النطر المصري على
ان ذلك لم يكن فيه شيء من الصحة وانما
الذي قرب يومئذ من جانب التصديق ان
بعض الاهالي مشايخ كانوا او غيرهم قدموا الى

(١) اي اذا رأت ان الدول وفي مقدمتها
الباب العالي وفرنسا سيعارضنها معارضة عنيفة
لا تقوى على ردها

حتى الفراغ من كتابة هذا الفصل ولن نقرر
بإذن الله ومعاذ الله أن نكون من المخبرين بها
في هذا التاريخ

فصل

في مؤتمر لوندون

في أواخر أبريل (نيسان) عام ١٨٨٤
اقترحت الحكومة الانكليزية عقد مؤتمر للنظر في
مسألة مصر المالية فقبلت جميع الدول هذا
الاقتراح الا فرنسا فأنها تمتعت من قبوله بادئ
بدء ما لم يتناول بحث المؤتمرين جميع مسائل
مصر الداخلية

وقبل أن توافق الدول على ذلك الاقتراح
طلبت أن تجعل أنكلتة قيو امتيازات مهمة وكان
الامان والفرنسيس على اتحاد اراء سياسة الحكومة
الانكليزية في هذه المسألة

اما الدولة العلية فاعلنت في بادئ الامر
انها لا تقبل أن يكون البحث في جلسات المؤتمر
فاصراً على مسألة واحدة من مسائل مصر
العمومية بل ترغب في جعله متناولاً لاطراف
جميع الاعمال التجارية في القطر المصري لتتوصل
بذلك الى استرداد حقوقها التي تنازعها عليها
السياسة الانكليزية ثم طلبت استثناء الخراج
واستبدال الجيش الانكليزي المستقر في مصر
بجيش عثماني وطلبت ايضاً أن يعقد المؤتمر في
الاستانة

واعلنت احدى الرسائل البرقية ان من

لجبر انجليس وود سر دار الجيش المصري
مرافق نيك من سوا تصرف بعض المأمورين
ان ذلك حداثم الى الناس اجراء العدالة
لانصاف فظن بعض الناس ان الانكليز هم
الساعون في ذلك وان لم سعاة مخصوصين
مفسرين في البلاد يحسنون للاهالي امر الحماة
يدعونهم الى القاسما

وجاء في ذلك الوقت مروياً عن بعض
هل الاخبار ان اللورد دفرين سفير انكلتة
في الاستانة أمر بمخابرة الباب العالي في هذا
المشأن ويأن يعرض على الختام السلطاني ان
الحماة لا تمنع بقاء القطر المصري تحت سيادتها
لا تغير شيئاً من الاحوال المقررة لمصر في
ملاقتها مع متويعها الكرم وان حقوق السلطان
المقدسة تبقى على ما كانت عليه

واستمر اشتغال الخواطر من جراء ذلك
خذلاً في الازدياد واقوال الصحف المختلفة
متعلقة باطراف هذه المسألة حتى كان من
قوال بعض الجرائد المضادة لتقرير الحماة ان
بانت ما ينشأ عن الحماة من الخطر على مصالح
الانكليز في الاقطار العربية فقالت : لو تعلم
جرائد انكلتة وفي مقدمتها التمس ما وراء
الحماة الانكليزية لما اكثرت من الاحتجاج على
الوزارة باعلانيها فان تقريرها بتفليس القطر
من ظل السيادة العثمانية لا يبعث السودانين
لفظ على الازدياد ثورة وهياجاً بل انه يضرهم
بما الثورة فيما هو باق في حالة السكون من
جهات السودان والبلاد العربية وربما اتصل
شرارها بالهند

على ان هذه الحماة والحمد لله لم تقرر

وبعد ان جرت المخابرات طويلاً بين
انكلترة وفرنسا في شأن المؤتمر اتفقا على عقد
واشتراك الحكومة الفرنسية فيه وهذه خلاصة
اعماله التي انتهت على غير نتيجة كما سيجي بيانه
جلسة ٢٨ يونيو سنة ١٨٨٤

بناء على اعتقاد عزم كل من دول المانيا
واوستريا-هنكاري وفرنسا وبريطانيا العظمى
وابطاليا وروسيا والدولة العثمانية على الاجتماع
فيما اذا كان من الضرورة اجراء بعض التحوير
في قانون التصنية المصري ثم النظر في ماهية
التغييرات التي يجب ادخالها عليه عند نواب
الدول المشار اليها مؤتمراً في لوندرة اجلة
لدعوة الحكومة الانكليزية في المنشور الذي
ارسلته اليها وعقدوا جلسهم الاولى في الساعة
الثالثة (على الاصطلاح الافرنجي) من مساء
٢٨ يونيو سنة ١٨٨٤ في نظارة الخارجية
الانكليزية فكان الوكلاء السياسيون فيها على
ما في البيان الاتي

لامانيا الكونت مونستر . النمسا والمجر
الكونت كارولي . لفرنسا الكونت واندكتور
لانكلترة الكونت غرانفيل والمستر شيلدرس .
لابطاليا الكونت نيغره . لروسيا البارون
دي ستال . لتركيا موزوروس باشا

وبعد ان تبادلوا ابضاح كونهم حاصلين
على التفويض المطلق بالنيابة عن حكوماتهم
اقترح سعادة موزوروس باشا ان يعهد برئاسة
المؤتمر الى اللورد غرنفيل ناظر خارجية انكلترة
فقابل اللورد هذا الاقتراح بالسرور وشكر
لحضرة معتمد الدولة العلية ثقتهم بيوثم اعلن عن سروره
باجتماع نواب الدول من حوله ملين دعوة

ية انكلترة ان تتحاشى ذكر مسألة الحماية الانكليزية
في المؤتمر لان فرنسا من اشد الدول معارضة
لها ثم ورد على اسان بعض الاخباريين ان
انكلترة لا يمكنها ان تقدم ضمانة قطعية لدفع
قوائد الدين المصري ما لم تنقرر حمايتها على
مصر ولكن سيعتاض عن هذه الضمانة بانشاء
لجنة مراقبة دولية ينوب فيها عن كل من
فرنسا وانكلترة وايطاليا من يراقب تحصيل
الرسوم والاموال الاميرية ونفقات الحكومة
المصرية في هذه الطريقة يمكن لفرنسا ان تسترجع
ماضي نفوذها او قسماً منه وهو النفوذ الذي اضعته
بالغاء المراقبة الفرنسية الانكليزية

ولما استقرت اراء الدول على الاشتراك في
المؤتمر بسطنا بلسان جريدتنا حاجة البلاد الى
معتقد ينوب عنها في تلك الهيئة الدولية ورجونا
ان ينتخب لهذه المهمة احد وزبرينا الشهيدين
رياض باشا وشريف باشا او كلاهما ويخالف نحن
نعال الامال بالحصول على هذه النية اذا
باخبار القاهرة نبي ان سيعين لهذه النية
الوطنية نوبار باشا رئيس مجلس النظار ثم اعلنت
الانباء عدول الحكومة عن هذا العزم من
وجه عدم الاستغناء عن رئيس النظار المشار اليه
في مثل الحالة الحاضرة اذ ذاك

وفي خلال ذلك صرح شريف باشا انه
يقبل ان يكون نائباً عن الحكومة المصرية في
المؤتمر اذا عقد في الاستانة ولما في عاصمة
الانكلترة فلا ثم انباء اخبار القاهرة ان في
عزم الحكومة ان تدعو رياض باشا الى قبول
هذه النية ولكن لسوء الحظ لم يظهر ذلك الى
عالم الفعل والاجراء

حكومة . وبعد انعقاد الجلسة دعي الى الحضور فيها كل من المستشارين الماليين بلوم باشا وتيفران باشا وعهد بكتابة اسرار المؤتمر الى الموسيو فيليب كوربي واليكونت دوييني بناء على طلب الرئيس ولما انتظم عند تلك الهيئة الدولية انطلق لسان رئيسها اللورد بالكلام فقال

لقد اقتصرنا اليوم على تشكيل هذه الهيئة فمن الضرورة ان ندعو المستشارين الماليين الى تأليف لجنة والاجتماع فيها بما يمكن من السرعة لفحص القضايا التي ستطرح اليهم . واني لمتنع ان حضراتكم ستراعون كثرة الامور التي تدور عليها مذاكراتنا بالنظر الى اهميتها السياسية والمالية وهكذا اعتقادي بسائر الاشخاص الذين سيحضرون جلسات المؤتمر من خولوا حتى حضورها وارمل ان هيئة هذا المجلس الدولي ستعطي في تعيين اليوم الذي ستعقد فيه جلستنا القادمة

وبعد ان اتم اللورد كلامه جرت بين اعضاء المؤتمر مباحثة دار فيها الحديث على وجوب معرفة الوقت الذي ينبغي ان تشرع فيه اللجنة المالية في الاعمال المتعلقة بها فعند ذلك رأى اللورد غرنيل ان تعقد هذه اللجنة جلستها الاولى في غرة لولبو (تموز) فتلقى فيها المحررات اللازمة وتبادل بعض الملاحظات وذلك بناء على ان المؤتمر يحتاج الى الوقوف عاجلاً على نتائج اجاث اللجنة

وعرض اثناء تلك المباحثة بذكر تقرير متعلق بحالة مصر المالية اذ ذاك نظمت اللجنة التي تألفت من السير افيلين بارنغ والسير واي والسير ريفرس وبلسون والسير كارميشايل

وكان التعريض به مبيناً على نية تقديمه الى اللجنة المالية فطلب المرخصون ان يترجم الى اللغة الفرنسية ليسهل على المستشارين الماليين فهمه والبحث فيه . وعقب انتهاء هذه المباحثة كلف المستر شيلردس مرخص انكثرت الثاني بتعيين ساعة انعقاد اللجنة في نفس الساعة التي التأم فيها المؤتمر ثم تولى المرخصون لرئيس الهيئة وهو اللورد غرنيل عن حق تعيين الوقت الذي يجب ان يعقدوا فيه جلستهم الثانية ووقع كل منهم على اعمال هذه الجلسة

واضيف الى لائحة هذه الاعمال بيان القضايا المتعلقة بمالية مصر لتكون مدار الاجاث المؤتمر فكانت كما ياتي

اولاً . تضمن انكثرت سلفة ثمانية ملايين من الجنيهات الانكليزية تعقدتها الحكومة المصرية لسد احتياجاتها الضرورية وتكون فائديها والقيمة التي ستعين لاستهلاكها بالغتين معاً $\frac{1}{2}$ في المائة وتكون لها الافضلية على سائر الديون التي تستوفي فوائدها واموال استهلاكها من ايرادات مصر

ثانياً . يخفض نصف في المائة من فوائده القروض المصرية المختلفة وفي جعلتها قرض شرعة السويس المخصص بانكثرت

ثالثاً . يوقف اداء الاموال المخصصة لاستهلاك جميع هذه الديون

رابعاً . يقم ما يفيض عن الابراد السنوي الى ما يأتي : ينقل نصفه الى ميزانية السنة التالية ويخصص لنشاء مستلزماتها ويخصص النصف الاخر لاستهلاك القروض الاخرى التي منها القرض الجديد المكتول

خامساً لا تتجاوز مبيعات الجيش الانكليزي

المتبوي ثلثمائة الف جنيه في كل سنة

واضيف اليها لائحة اخرى وهي

مشروع ميزانية المصاريف

للادارة (وفي جملتها الجزية) ٤٦٦٢.٠٠٠

جنيه مصري

جنيه مصري

١.٩١.٠٠٠ فائدة الدين المتناز

٠.٦٢.٠٠٠ المال المعين لاستهلاكه

٢١٨٤.٠٠٠ فائدة الدين الموحد

١٦٤.٠٠٠ قرض التربة

١٥.٠٠٠ المقابلة

٠.٢٤.٠٠٠ الدائرة الخاصة

٢.٠٠.٠٠٠ الدائرة والدومين (عجزها)

القرض الجديد

٢٥١.٠٠٠ فائده واستهلاكه في كل سنة

٢٩٢.٠٠٠ نفقات الجيش المتبوي

٩٢٢١.٠٠٠ الجمله

ما افترض تخصيصه من فوائد الديون

من فائدة الدين المتناز نصف في المائة

والمجموع ١.٠٩.٠٠٠ من الجنيحات المصرية . من

فائدة الدين الموحد نصف في المائة والمجموع

٢٧٢.٠٠٠ جنيه . من فائدة دين الدائرة نصف في

المائة والمجموع ٤٢.٠٠٠ جنيه . من فائدة دين التربة

نصف في المائة والمجموع ١٩.٠٠٠ جنيه من استهلاك

الدين المتناز ٦٢.٠٠٠ جنيه . وجمله المنقص

٥١١.٠٠٠ جنيه . والفائض عن الايراد

١٢٥.٠٠٠ جنيه

الايرادات

جنيه مصري

٤٩١٨.٠٠٠ الضرائب العقارية

١٤٤.٠٠٠ رسوم شجر النخل

٢٤٨.٠٠٠ رسوم اخرى مقرر

٢.٩١.٠٠٠ رسوم غير مقرر

(السكك الحديدية (وفي جملتها

١٢٢٨.٠٠٠ سكة حلوان) والتلغرافات وميناء

الاسكندرية

١.٠٠.٠٠٠ الواصوات الحديدية

٠.٩٤.٠٠٠ واردات الادارات الاخر

٠.٨٢.٠٠٠ اجور املاك الحكومة

٠.٥٢.٠٠٠ واردات مختلفة

٠.٦.٠٠٠ استقطاعات لحساب التقاعد

٨٨٥٥.٠٠٠ الجمله

(تذييل) استطاع ايضا زيادة ٧٥.٠٠٠ جنيه

على القيم المنخفضة من فوائد الدين بتخفيض نصف

في المائة من قرض الاملاك وتوقيف استهلاكه

وذلك في الحالة التي يستنسب المؤثر فيها

اعتبار هذا القرض في عداد القروض التي

يجري عليها حكم ذلك التخفيض

جلسة ٢٢ لوليه سنة ١٨٨٤

عقدت هذه الجلسة برئاسة اللورد غرنفيل

وحضور معلمي الدول الاتني الذكر

والمستشارين الماليين وهم الموسيو دي ديريتال

الاماني والبارون دي فينسيبرا النمساوي والموسيو

باربر والموسيو دي بلينبار الفرنسيين والموسيو

بارافيلي الايطاليين والموسيو هينريو الروسي

وكل من السير جامس كارميشال وبلوم بانسا

يقرض الثانية الملايين ما لا حاجة الى التطويل
في ابراده بالنظر الى انتهاء مسألة القرض على
نحو ما هو مثبت في الملحق الذي شنعنا به هذا
الجزء متعللاً بمسألة التعويض

جلسة ٢٤ اولى

اجتمع المتمدون في هذه الجلسة وبعد ان
تليت اعمال الجلسة السابقة طلب الرئيس من
الموسيو وادنكتون عما اذا كان لديه ما يلقيه الى
الهيئة فوضح الموسيو وادنكتون ان لديه لائحة
شأنها ان تكون اساساً لوافق مالي فارتأى
الرئيس ان يؤجل الجدل فيها ولكن الكونت
يغرا طلب ان تنلى تلك اللائحة الاساسية فتليت
وكانت مضادة لقضايا اللائحة الانكليزية

وعند ذلك قام الموسيو شيلدرس وابع
المؤتمر ما أدخل من التحوير على اللائحة الانكليزية
وحينئذ اظهر اللورد غرنتيل انخيازه الى ما جاء
في اللائحة الفرنسية . وبعد ذلك ختمت الجلسة
ولكن اعمالها جاءت مطولة مقتصرة في الجواب
على لائحة انكلترا ما يستغرق بيانه صفحات
كثيرة وهو ما كان في الود ابراده بحمله لو لم
يتم المؤتمر على غير نتيجة ولو لم تنقلب مسألة
القرض الى حلها الاخير

وانا لم ثبت بالايجاز ملخص اعمال هذه
الجلسات الا مراعاة للتذكير التاريخي

جلسة ٢٨ اولى

اذكر الرئيس فيها اعضاء المؤتمر بان
الكونت يغرا عرض ان يبحث في القضايا المختلطة
التي قدمت للمؤتمر ثم ابان ان الحكومة الانكليزية
غير ميالة الى العدول عن اقتراحاتها بالرغم
عن قضيتين اخريين عرضتهما على المؤتمر تحويراً

وتيمان باشا وبعد ان وقع المتمدون على
محضر الجلسة الماضية قرأ الرئيس رسالة تلغرافية
واردة من لجنة ارباب التعويضات في الاسكندرية
تطلب اللجنة فيها التعميل في اداء الاموال
التي قررتها لم لجنة التعويض المختلطة ثم كلف
المستر شيلدرس بان يلقي على مسامع الحضور
نتائج اعمال اللجنة المالية فلي التقرير الاتي

قال المستشارون

وان تكن اللجنة قد تلقت من الحكومة
الانكليزية منشور مؤرخ في ٢٤ يونيو عدة قضايا
متعلقة بدين مصر العمومي الا انها قصرت
بحثها على ميزانية الواردات والمصاريف الاصلية
التي شنع بها ذلك المنشور ولم تقتصر على البحث
في هذه الميزانية الا اعتقاد ان حق النظر في
المسائل المتعلقة بالدين محفوظة للمؤتمر

وانت بلغت اللجنة التقرير الذي نظمته اللجنة
الانكليزية بمتنضى التعهد الذي تم في الجلسة
الاولى فهذا التقرير تضمن البحث في انواع
الابرادات والمصارفات من غير نظر الى تخفيض
فائدة الدين وجاء مديلاً بنتيجة ان في ابراد
عجراً قدره ٢٧٦٠٠٠ جنيه في كل سنة وانطوى
على بيان ان فائدة الدين الجديد والمقدار
المخصص لاستهلاكه يبلغان ٢٥١٠٠٠ جنيه في
كل سنة وان نفقات جيش الحلول الانكليزي
تبلغ سنوياً ٢٩٢٠٠٠ جنيه

ثم اتى المستشارون على بيان الخلاف الذي
وقع بين المتمدن الانكليز والفرنسيين في
شأن التعديلات المالية التي جاءت في نظر
المتمدن الفرنسيين غير كافية
واحتوى مقالهم على تفاصيل حجة متعلقة

لما تقدمها فتعزى الكونت مولستر وقال انه
يجب ان يؤخذ رأي زميله الفرنسي فلبي
الموسيو وادنكتون هذا الطلب وقال ان الخلاف
بين فرنسا وانكلترا يكاد ان يقتص في الضرائب
العقارية وهي مسألة غير سهلة المآل فمن الواجب
ان توضع موضع البحث الدقيق والآن استمرت
الشكوك مكثفة ثقة مصر المالية

وتعلق مقال الموسيو وادنكتون بهذه
المسألة وافاض فيها كثيراً حتى انتهى الى بيان
وجوب النظر في توزيع هذه الضرائب بدلاً
من تخفيضها

فرد الموسيو شيلدرس على ذلك واصراً على
وجوب تخفيض الضرائب استناداً الى كونها
ثقيلة على قسم من الاراضي المصرية وخفيفة على
قسم آخر منها

وعاود الاعضاء البحث في جميع فروع
المسألة المالية وانقضت الجلسة على غير نتيجة
وكما اثناء انعقاد هذا المؤتمر قد تقدمنا اليه
باسمان صحيفتنا الوطنية في الناس ان ينظر
ارباب تلك الهيئة الدولية في ثنائي قضايا هي
اماني مصر والمصريين قلنا ان خير مصر فيما
يعتقد كل مصري خير يقتص في المسائل
الانية وهي

أن تستقل مصر وتجعل تحت حماية الدول
جميعاً فلا تنفرد فيها دولة واحدة او دولتان
منها .

وان يعتبر فرمان ١٨٧٣ بكل قضايه نافذاً
مرعي الاجراء

وان تكون حكومة مصر مصرية وتكون
ادارة البلاد وما ليتها هيذين قبول موظفين

اوربيين في وظائف معينة

وان تستأنف اعمال قانون التصفية بواسطة

لجنة دولية تواف من معقدي الدول

وان تخفض فائدة الدين العام الى ثلثة في
المائة ويؤسس تنظيم الميزانية على اساسات
جديدة ويعدل توزيع الضرائب ويوضع لكيفية
استيرادها نمط قويم

وان يباط امر المراقبة والملاحظة وانفاذ
القرارات بمجلس دائم يكون حائراً ايضاً لوظيفة
تقرير الميزانية في كل سنة

وان يكون هذا المجلس مؤلفاً من مأموري
صندوق الدين العام وبعض كبار الموظفين
الاجانب او الوطنيين

وان ينظر في اقرب الوسائل واسهلها لحسم
نازلة السودان

هذه هي الاماني الوطنية التي رجونا ان
تعال حظ الالفئات ولكن المؤتمر انحل على غير
نتيجة فلم يقض في انعقاده امراً

وذهب بعضهم قبيلاً انعقاد المؤتمر الى انه
اذا نجحت انكلترا في حمل الدول على قبول
مشروعاتها التي يقصد بها تسوية المسألة
المصرية كانت نتيجة ذلك القبول تشكيل لجنة
دولية مالية في القاهرة تخلص انكلترا من مشاكل
التدبير المالي واستقرار الجيش الانكليزي ثلاث
سنوات اخر في وادي النيل ومواني البحر الاحمر
وادخال كثيرين من موظفي الانكليز في وزارات
الحكومة المصرية وبقاء العاصمة الانكليزية
مصدر كل شاغلة رسمية

وبيناً لقضايا اللائحة الانكليزية تأتي في
هذا الفصل على ملخصها ونقول

حقوقهم ووقاية أموالهم ومعارضة كل اسقاط وتخفيض من القيم التي قررتها لجنة التعويض وإنفردت ألمانيا عن بقية الدول في موافقة أنكلترة على تخفيض فوائد الديون اعتماداً على ضمانات أنكلترة لها في حالة كون زبلائها كثيراً ما أعلن عزمهم على معارضة ذلك بحيث ثبت لدى البعض أنه لا بد من أن ينشأ عن هذه المعارضة خلاف شديد بين الدول ينفي إلى الشقاق

وإلى الموسيو دي بلينيار الفرنسي في بادئ الأمر أن يقبل وظيفة مستشار مالي للموسيو وإذ تكون في المؤتمر ألا بشرط أن يكون له حق الدفاع عن آرائه الخصوصية التي عرضها سابقاً على الوزارة الفرنسية ثم اعتب ذلك أن فوضته حكومته تفويضاً تاماً بتقديم مشروعه الإصلاحى للمؤتمر والاستمساك بوجوب اعتماده مضادة لمشروع الحكومة الانكليزية

ومن تفاصيل أعمال الجلسات التي أشرنا إليها أن الهيئة الدولية شعرت فيها ببعد كل من السير بارنغ والموسيو دي بلينيار من حد التوافق والارتضاء فأبانت الحكومة الانكليزية أن انسلاخها من المؤتمر وعدولها عن الاشتراك فيه لأقرب من ارتضاءها بما يبطل مسألة تخفيض الضرائب العقارية ويجعلها تمهيداً لتخفيض فوائد الدين رعاية لشأن الاقتصاد المالي في النظر المصري فعند ذلك أوضح معتمدو الدول أن اللائحة الانكليزية لم تحي مشتملة على التصريح الواجب بل لم تأت ناطقة بدهات منع أن دليل منع يوجب ذلك التخفيض على أن الموسيو دي بلينيار أبان في تقريره

فسمت الحكومة الانكليزية ميزانية مصر إلى قسمين قضيت أولاً الكلام على مصلحة فوائد الدين وإخراج المعين على الحكومة المصرية أدائه في كل سنة إلى الباب العالي وجعلت الثاني مختصاً ببيان مصاريف الحكومة المصرية العمومية وأوضحت أن كلاً من هذين القسمين يحتاج لتسديده مبلغ مائة وعشرين مليوناً من الفرنكات فتكون جملة ما يحتاج الاثنان ٢٤٠ مليوناً

ثم أبانت أن جعل الموازنة بين ميزانية هذين القسمين يجب أن يتم بواسطة إضافة المصاريف العسكرية والمصاريف الناشئة عن حالة السنين الأخيرة إلى ميزانية صندوق الدين وهي النفقات الداخلة في ميزانية المصارفات العمومية فبذلك تكون الزيادة الطارئة على ميزانية الدين بالغة أربعة في المائة

ومن أحكام هذا المشروع اسقاط ١٥ في المائة من أموال التعويضات التي حكم بها للمصريين ببلايا الحريق والنهب في الحوادث الأخيرة

ولاجل منع حصول العجز في الموازنة العمومية وتقرير الموازنة بين الدخل والمخرج وضمت (أي أنكلترة) بتخفيض فائدة أسهم ترعة السويس الانكليزية وصرحت بأنها ستطالب فيما عدا ذلك تخفيض فوائد الديون والقاء المصاريف المعروفة في الموازنة بعنوان مطالبات المقابلة وتخفيض سائر النفقات العمومية . اهـ

وجزم كثيرون بمعارضة المؤتمر لقضايا هذا المشروع بقولهم أن الدول كثيراً ما وعدت أرباب التعويض من رعاياها بتأييد

ان سوء الحالة الحاصلة في مصر لم ينشأ عن حوادث الثورة الماضية بل عن سوء التنظيمات الادارية الجارية في مصر التي تطلبها في الحال تبعة الحكومة الانكليزية ومدخلاتها

واجتمعت آراء المستشارين الماليين على انه لا يمكن في الظروف الحاضرة ان يعتبر المشروع الانكليزي دستوراً للاجراء القطعي في تسوية المسألة المالية فانهم رأوا ان حاملي الاسهم المصرية اذا فعلوا الان انقال الشخصية المالية بالتسامح في تخفيض فوائد الديون يكون لهم في المستقبل حق الحصول على ما ينتج من الاصلاحات الآتية من المنافع بتوفير اسباب الدخل والاقتصاد من النفقات وهذا مما لا يرضى به انكليزاً فان غايتها منصرفة الى جعل التخفيض امراً قطعياً لا يبدل بنفع او فائدة لحاملي الاسهم اذا تحسنت احوال المالية وخففت فوقها علم الاصلاح

وبالنظر الى اعتبار المؤتمر للقطر المصري قطراً زراعياً يضر تخفيض ضرائب الاطيان باستقباله الزراعي رأى طلب انكلترة المتعلق بهذا التخفيض امراً لا يصدق عليه ولكنه قرر في احدى جلساته ان تمسك اللجنة المالية عن تقرير شيء متعلق بمطالب الحكومة الانكليزية ثم عد كل من معندي الدول الى كتابة تقرير مطوّل في هذا الشأن وارساله الى وزارته

ونقرر في الاذهان ان الحكومة الانكليزية اذا عدلت عن مطالبتها بوضوحاً لحكم المؤتمر لا تعدل عن رغبتها في تخفيض فوائد الديون الا بعد ان تضيق ذرعاً عن الجدال وتبحث ملياً في الاسباب الاصلية التي حملت المؤتمر

على رفض مطالبتها

ولقد انقض المؤتمر على غير وفاق حتى حسبنا المؤتمرات اثر انقضاها اموراً جعلت لتخصية الاوقات على غير طائل وحتى خلنا الناس بضمربون بها الامثال فيقولون ابعد من مؤتمر الاستانة عن الفائدة وادق الى العيب من مؤتمر لوندرة

اما مؤتمر الاستانة المنعقد عام ٨٢ فهو الذي اغتبه رعي الاسكندرية بنار المدافع واما مؤتمر لوندرة فهو الذي ابقى حالة مصر على ما هي عليه بل زادها صعوبة واشكالا

وقد باتت الوفاق الانكليزي الفرنسي بعد اختناق المؤتمرات لم يكن وهو الوفاق الذي اندرج فيه حكم جلاء الانكليز عن مصر في اول عام ١٨٨٨

فصل

في اهم محتويات الكتاب الاصغر الفرنسي

الصادر عام ١٨٨٤ مشتملاً على

الرسائل المتعلقة بالمؤتمر

والمسألة المصرية

في ١٩ افريل سنة ١٨٨٤ ارسل اللورد غريفيل ناظر خارجية انكلترة الى اللورد ليونس سفيرها في باريس الرسالة الآتي معربها قال انقل اليكم باختصار في هذا الرقيم بيان الحالة المصرية في القطر المصري فاقول

ان حكومة الملكة تستدعي في الحال انتباه الدول الاوربية الى هذه المسألة سواء كانت

لوعده أو الاستانة ليظهر فيما اذا كان من الضرورة اجراء مثل ذلك التحويل ثم في الكيفية الواجبة الاعتماد تقريراً لهذا الاجراء فاكلتكم بارسال نسخة عن هذا الرقيم الى وزارة الخارجية الفرنسية واقبلوا الخ « التوقيع » (غرنيل) ومن اهم تلك المحتويات ملحق أرسل الى السفير على اثر ذلك الرقيم صادراً من نظارة المالية وهو

نسوية لجنة التصفية

عام ١٨٨٠

في سنة ١٨٨٠ عدلت لجنة التصفية بالاتفاق مع الحكومة المصرية نفقات البلاد الادارية بمبلغ اربعة ملايين وتسعمائة الف جنيه سنوياً من ضمنها الخارج السنوي المفروض على الحكومة المصرية اداة للباب العالي وهو الخارج الذي تبلغ قيمته ٦٧٨٠٠٠ جنيه وقدرت فائدة اسهم خليج السويس الانكليزية بمبلغ ١٩٤٠٠٠ جنيه وقيمة الاعانة المخصصة للدائرة علاوة على وارداتها بمبلغ ٢٤٠٠٠ جنيه ومطالب المقابلة بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه وبعد ذلك اوجدت دخلاً خصوصياً لتسديد النفقات التي ثقلت على دين التوفصيل وهو الدين الذي كان مؤلفاً من الدين الممتاز وقدره ٢٣ مليوناً وخمسمائة وسبعة وثلاثون ألفاً من الجنيهات والدين الموحد وقدره ٥٧ مليوناً و٧٧٦ الف جنيه فتخصصت للدين الممتاز واردات السكك الحديدية والتلغراف ومينا الاسكندرية والدين الموحد رسوم الكمارك وواردات اربع مديريات وهي الغربية والمنوفية والبحيرة واسيوط فما يدفع للدين الممتاز في كل سنة يبلغ مليوناً و ١٨٧٠٠٠ جنيه وهو معدل خمسة في المائة مع قسم مخصوص

بسبب اشتراكها المهم في التسويات الخصوصية التجارية على مقتضاها احوال المالية المصرية او بسبب ما لها من من المنفعة المشتركة في تقدم التطور المصري ونجاحه

اما الاسباب التي جرّت المالية المصرية الى المصاعب الحاضرة فهي

اولاً - نقوض مياي الاسكندرية بما طرأ عليها من توازل الخراب ايام الثورة والاموال التي قررتمها لجنة التعويض لمكوفي تلك الحوادث وفي الاموال التي بلغت ما يتف على اربعة ملايين وربع مليون من الجنيهات الانكليزية ثانياً - النفقات المحيولة المندار التي نشأت عما بداته الحكومة المصرية من الاجتهاد في سبل تأييد سطوتها في السودان والمساعي التي صرفت لقمع الثورة في تلك الاصقاع والمصائب التي المت في اوكتوبر الماضي بالعساكر المصرية والوسائل التي وجب اتخاذها درءاً للاخطار الناجمة عن هذه الحالة

فالاموال التي انفتت والتي ستنتق دفعاً هذه الملمات لا يمكن ان تنقص عن مليون ونصف مليون من الجنيهات

ثالثاً - المصاريف الادارية المتجاوزة منذ بضع سنين دخل الحكومة المصرية ثم الضرورة الفاضية باتفاق المبالغ الجسيمة على اعمال الري فحكومة الملكة ترثي لذلك ادخال بعض التحويل على قانون التصفية مقابلة لتلك النفقات التي يقتضيها واجب تأييد النظام وراحة الحكومة المصرية من المتاعب الحاضرة وإنفاذ اليهود المبرمة مع خربة مصر

وقصارى القول انها تقترح عند مؤتمر في

النتائج المالية منذ عام ١٨٨٠

أ الدين

وجاءت نتائج تسويات الدين التي أجرتها
لجنة قانون التصفية في سنة ١٨٨٠ بما يأتي

دين مستهلك

موحد	ممتاز	
جنيه مصري	جنيه مصري	سنة
٧٥٢٠٠٠	٥٨٠٠٠	١٨٨١
٢٩٧٠٠٠	٦٢٠٠٠	١٨٨٢
٧٢٢٠٠٠	٦٥٠٠٠	١٨٨٣
١٧٨٢٠٠٠	١٨٦٠٠٠	الجملة

فمن ذلك يظهر ان اصل الدين الممتاز
تحول في ثلاث سنوات من ٢٢٦٨٧٠٠٠ الى
٢٢٤٠١٠٠٠ جنيه والدين الموحد من
٥٧٧٧٦٠٠٠ الى ٥٥٩٩٢٠٠٠ فتكون جملة
ما تخفص من اصل الدين مليوناً وتسعمائة وتسعين
الفاً من الجنيهات المصرية

وفي ميزانية ١٨٨٤ زيادة تبلغ اربعمئة
الف جنيه تخصص لشراء كمية جديدة من اسهم
الدين الموحد ما عدا القيم المخصصة لحساب
الدين الممتاز

ب نفقات الادارة

سنة ١٨٨١

اذا ابتدأنا من سنة ١٨٨١ وجدنا ان
الاموال التي كانت باقية في الصندوق الى غرة
يناير (كانون الثاني) عام ١٨٨٢ كانت بالغة
٥٤٧٠٠٠ جنيه

جنيه

٤٤٥٤٠٠ ايراد سنة ١٨٨٢

٤٦١٥٠٠ مصاريف سنة ١٨٨١

لاستهلاك هذا الدين بحيث يتم استهلاكه في
مدى ستين سنة ابتداء من عام ١٨٨٠

وفي الحالة التي لا نكون فيها هذه الواردات
كافية لتسديد الاموال المخصصة للدين الممتاز
يستوفي العجز من الدخل المخصص للدين الموحد
اما الدين الموحد فقدر فائدة ٤ في المائة
مكفولة من الحكومة في الحالة التي لا تكفيها
بها الواردات المخصصة لها . ولاستهلاك طريقة
تم بشراء اسهم في البورصة بما يفيض عن الاموال
التي تدفع سنوياً له وللدين الممتاز

وفي الحالة التي لا تحيى الزيادة فيها (بعد
استيفاء كل هذه الاموال) كافية لاجتداد مبالغ
مبلغ ٢٨٨٠٠٠ جنيه يستهلك في الجزء المعين
من الدين الموحد تكون الحكومة مضطرة في احوال
معينة لتسديد النقص

واما الواردات غير المخصصة للدين الموحد
والدين الممتاز فهي للحكومة تنصرف فيها بما تسد
في احتياجات الادارة وفي الاحتياجات المتصلة
بالنفقات الآتية

جنيهات مصرية

٦٧٥٠٠٠	الخارج المعين للباب العالي
١٩٤٠٠٠	(المعين لانكثرة لحساب اسهم خليج السويس)
٣٤٠٠٠	الاعانة المخصصة للدائنة
١٥٠٠٠٠	الاموال المخصصة للمقابلة

وعليها ايضاً (اي الحكومة المصرية) ان
تسد من هذه الواردات كل عجز يطرأ على
الاموال المخصصة لقوائد الدومين وارضى الدائرة

بيان المصاريف	جنيه مصري
للجيش الانكليزي المتبوي	٤٢٥٠٠٠
نفقات الحملة السودانية	٥٠٠٠٠٠
عجز واردات الدومين	٠٨٠٠٠٠
عجز واردات الدائنة	١٨٠٠٠٠
نفقات لجنة التعويض	٠١٢٠٠٠
اموال قرضها للجنة للمستعفيين	٢٠٠٠٠٠
ودفعت باعتبار ٢٠٠ جنيه	
الكل طالب فادون	

تسديداً لهذا العجز عقدت قروض وغيرها
يبلغ مليون واربعائة واربعين الفاً من الجنيهات
ثم بلغت قيمة القروض ونحوها في نهاية السنة
مليونين وثلاثمائة الف جنيه دفع منها مليونان

سنة ١٨٨٤

ابتدأت هذه السنة بدين سائر قدره مليونان
وثلاثمائة الف جنيه وهو غير الدين الذي يجب
على الحكومة المصرية استقراضه لاداء مبلغ
٢٩٥٠٠٠ قيمة الاموال المقررة لارياب المطالب
التي لم تدفع الى الان والنفقات اللازمة لاخلاء
السودان وقدرها مليون من الجنيهات ولاذخار
ما يلزمها من الاموال التي يجب انفاقها قريباً
على اشغال الري ولا يوجد مقابل هذه النفقات
الا مليونان من الجنيهات في الخزينة

بيان

جنيه مصري	
الواردات المقدرة لسنة ١٨٨٤ من	٤٢٢٨٠٠٠
ضمنها ٥٠٠٠٠ جنيه قيمة معدل	
الضرائب الجديدة الموضوعة على	
املاك الاوربيين	

٢٨٦٠ الموجود في الصندوق الى غاية ٨١
١٦١٠٠٠ الزيادة في المصارفات
ابتدأت سنة ١٨٨٢ بمبلغ في الصندوق
قدره ٢٨٦٠٠٠ جنيه

٤٢٩٧٠٠٠ ايرادات سنة ١٨٨٢
٥٢٤٧٠٠٠ مصاريفها
٠٨٥٠٠٠ الزيادة في المصاريف

ومن ضمن مصاريف هذه السنة ١٧٤٠٠٠
جنيه للجيش الانكليزي المتبوي و ٩٨٠٠٠٠ جنيه
لتسديد العجز الذي طرأ على واردات الدومين
اما مصاريف الميزانية الاعيادية فقد طرأ عليها
وحدها عجز جسم بلغ ٥٧٧٠٠٠ جنيه والاموال
ان مشأ هذا العجز وفق المصاريف والنفقات
المقررة في عهد عرابي

ومقابلة لهذه النفقات الكثيرة تحصلت الحكومة
على مبلغ ٨٦٠٠٠٠ جنيه بسلفة عقدتها وتأخير
دفع الاموال المستحقة فكانت الميزانية في نهاية
السنة بالغة ٢٩٦٠٠٠ جنيه نفوذاً

سنة ١٨٨٢

وما تين تضع ان سنة ١٨٨٢ ابتدأت
بدين سائر قدره ثمانمائة وستون الف جنيه
وامال في الخزينة مبلغة ثلثمائة وستة وتسعون
الف جنيه

جنيه مصري	
٤٢٢٧٠٠٠ مصاريف سنة ١٨٨٢	٥٠٧٢٠٠٠
المصاريف المقررة	
العجز	
١٦٢٥٠٠٠	

٥٢٥٠٠٠٠ المصاريف

٥١٢٠٠٠ العجز

أما المصاريف المعدلة لها فيها ٢٦٠٠٠٠
جنيه للجيش الأنكليزي المستقر و ١٧٠٠٠٠
جنيه لتسديد العجز الذي يحمل ان بطراً على
واردات الدومين والدائرة
محمل الحالة

وإذا نظرنا الى الحالة نظراً اجمالاً رأينا
الحكومة المصرية مضطرة الى ايجاد ثمانية ملايين
من الجنيهات تقوم مقام العجز والتنفقات الطارئة
على كل من سنة ١٨٨١ و ١٨٨٢ و ١٨٨٣
من ضمنها المصاريف اللازمة لآعمال الري في
حالة كون ميزانية عام ١٨٨٤ تشكو عجزاً
قدره خمسمائة ألف جنيه ^(١) أما الواردات التي
ليس للحكومة المصرية حق المراقبة عليها فيظهر
انها ستأتي بزيادة قدرها ١٠٠٠٠٠ جنيه

احتياجات المستقبل

ومن كل ما اوردناه يتضح ان حالة مصر
تستلزم امرين وهما - استقراض نحو ثمانية ملايين
من الجنيهات وجعل الدخل والخرج متوازنين
في الاستقبال

الاول - استحصلاً لتلك الملايين يجب
اصلاح قانون النصفية برضى الدول والباب

^(١) اوضح الموسو فتس جباله مراقب قلم
الحسابات العمومي (اذ ذاك) انه بالنظر الى
ما هي عليه حالة البلاد من الارتباك وقد
الاعمال المنجزة فيها تكون ميزانية الواردات
لسنة ٨٤ غاية في الملاءمة وعلى ذلك يستوي
العجز والزيادة

العالي . ومن لائحة المراقبين العموميين ^(١)
يتضح ما عدلاه من ان القطر المصري يحتاج
الى سلفة قدرها ثمانية ملايين من الجنيهات
وانه لا يستطيع عقد هذا القرض بدون مس
قانون النصفية وباقتراضها انه لا يتم الا بفائدة
٢ في المائة اشارة باقتصاد مائة ألف جنيه من
ميزانية الحرية لتكون ضمنية الى مبلغ ثلثائة
وثمانين ألف جنيه يتم به اداء هذه الفائدة ^(٢)
وباستيفاء هذا المبلغ اي (٢٨٠٠٠٠) من
الواردات المقررة يمنع الاستهلاك

وفي الرقم الصادر من نظارة الخارجية
الفرنسية بتاريخ ٤ سبتمبر (ايلول) صرح
الموسو دوكلرك بقول دولته لاقتراحات
المراقبين العموميين ولم تبدر بقبول الدولة
اعتراضاً عليها

الثاني . ولا مر معلوم ان مصاريف الحكومة
المصرية يصعب تخفيضها الى الدرجة التي
تساوي معها الواردات حتى في نفس الحالة
التي لا تحي فيها نفقات الديون كافية لتسديد
حساباتها السنوية ففي سنة ١٨٨١ وهي سنة
الواردات الوفيرة التي لم يكن فيها اثر للنفقات
الخصوصية كان العجز بالغاً ١٦٠٠٠ جنيه

^(١) المراقبان هما السير اوكلان كولفيس
والموسو بريديف ولائحتها هي اللائحة التي
الحقت برقم السير ادوارد مالت الصادر بتاريخ
١ أغسطس (آب) سنة ١٨٨٢ والمبلغ للدول
في غرة ايلول من السنة ثمانمئة
^(٢) بمعنى ان فائدة هذا القرض تكون
اربعمائة وثمانين ألف جنيه في السنة

تقدمته مما جرى تبادلها وهذا معرب ذلك
الرقم .

قال السيد

تلتفت لائتمكم التي بعثتم الي بها مودعة
في سادس عشر الجاري (يونيو الماضي)
وامعنت النظر فيها ابتغوه من رغائب حكومة
الملكة ومطالبها المتعلقة بالمسألة المصرية وعلمت
منها وقوفكم على الايضاحات التي بسطتها في
لائحتي المرسلة اليكم بتاريخ ١٥ الشهر فقي القسم
الاول من لائتمكم تكلمت على مسألة حلول
الجيش الانكليزي في القطر المصري ومسألة
جلائه عنه ثم جاءت نتيجة قولكم مينة في تعهد
الحكومة الانكليزية باخراج جيشها من مصر في
بداية عام ١٨٨٨ بشرط ان تكون الدول
معتمدة ان اخلاء مصر منه لا يضر بنظام الراحة
العمومية فيها

ثم اتيت على البحث في الاعتبارات المتعلقة
بالنظام المالي فذكرتم اصل المراقبة الفرنسية
الانكليزية واسباب نشأتها والوجه المختلفة التي
تقليت عليها ومرت بها

فجواباً على ذلك اقول ان حالة المراقبين
التبادلة واهمية وظيفتها ربما حملتني على ان
ان الزم بعض الاحتفظ والتمسك في الكلام عليها ولكنني
اقتصر على اذكاري ان كلا المراقبين لم يتفادوا
في زمن اعمالهما مركزاً فقد كانا متساويين رتبة
ورائياً .

وقد اعترفتم بوجوب الريادة في سلطة لجنة
الدين ضمانة لحسن ادارة الامور المالية في مصر
واقترحتم اجراءها وفقاً للقضايا الآتية
اولاً . بعد ان تقرر الميزانية السنوية تصيف

ومن بعد تلك السدريدت المصاريف زيادة
باحثة من قبل عرابي اولاً ثم من قبل
الجانب الخديوي الحالي وفوق العجز الذي يبلغ
في سنة ١٨٨٢ مبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنية انتفت
الحكومة الخديوية ٥٠٠٠٠٠ جنية ايضاً على
مشروع استرجاع السودان وربما انتفت على
ذلك اكثر من هذا القدر فكان فعلها مسيئاً
للاستقبال زيادة في قائمة المصاريف تبلغ مائتي
الف جنية في كل سنة

فبناء على كل ذلك رأيت حكومة الملكة
ان تسعى في ايجاد طريقة تخفف بها مصاريف
الادارة فعنايتها لذلك منصرفة في الحال الى
احداث الموازنة المالية منها كانت التضيقة اذ
وراء على هذا الايضاح المالي المسوق
برسالة اللورد غرنيل الى اللورد ليونس المينة
فيما تقدم ارسل الموسيوفرني رئيس الوزارة
الفرنسية في ذلك العهد الى الكونت دوييني
(موليخ اعمال السفارة الفرنسية في لوندرة)
رفياً اوضح فيه حلول الاقتراحات الانكليزية
التي لدى الحكومة الجمهورية محل القبول ولكن
حلولاً ابتدائياً يتوقف بلوغه المبلغ النهائي على
مخابرات خصوصية تجري بين الدوائين قبل
التمام المؤتمر

ثم جرت بعد ذلك مخابرات كتابية بين
الموسيوفرني وادكتيون سفير فرنسا في لوندرة واللورد
غرنيل ناظر الخارجية الانكليزية تضيق الصحف
الواسعة دون استيعابها ومع ذلك لم تر بداً
من اثبات الرقم الذي ارسله السفير الى اللورد
بتاريخ ١٧ يونيو الماضي فانه منطوق على ما
يؤخذ منه بالفرينة موضوع الرسائل التي

مستقلاً بقتضى الاساسات والمبادئ التي اتخذت
لنيجكا

ثانياً . مشروع اباحة ترعة السويس للدول
بقتضى الشروط والقواعد المينة فيه ، منشور
الصادر بتاريخ ٢ يناير (كانون الثاني) عام ١٨٨٢
فالحكومة الفرنسية ثلثت بمزبد الرضى
والقبول اقتراح هذين المشروعين واني الان
مكلف بان اوضح لكم ان حكومة الجمهورية قبلت
الاقتراحات المتعددة التي اشتملت عليها الاثنتي
المؤرخة في سادس عشر الشهر فجاءت مبينة شروط
الوفاق المحاصل بيننا

واراني سعيداً بان اثبت في ختام هذا
الرقم ما امنتج بمخبرائنا ومناكرائنا من عواطف
الود وشعائر الاعتدال فالحكومة الفرنسية
لذلك مقتنعة بان ما نشأ عن هذه العواطف
من الوفاق سيزيد صلات الدولتين تمكيناً
(التوقيع) (وادنتون)

فصل

في قدوم اللورد نورثبروك

في اوائل اغسطس (آب) عام ١٨٨٤
اعلان المستر غلادستون اعتقاد عزم الحكومة
الانكليزية على ارسال اللورد نورثبروك الى
القطر المصري مأموراً بالنظر في المسألة المالية
واحوال الادارة الداخلية وان وظيفته في مصر
تكون موفقة ولا تغير شيئاً من مركز السيد
افيلين بارفغ وان الحكومة الانكليزية لا تتخذ

لجنة الدين الى خصائصها الجارية حتى المانعة
في تقرير نفقة ما شأنها ان تزيد المصاريف
المقررة في الميزانية ما عدا في الحالة القاضية
بانفاقها وقاية لراحة البلاد من الخطر . وهذا
الحق نشك اللجنة في المرة الاولى على اثر ميزانية
عام ١٨٨٥ وفي الميزانية التي تنوي الحكومة
الانكليزية طرحها الى المؤتمر واني ستكون بوجه
ما ميزانية مصر الاساسية

ثانياً اعداداً لميزانية عام ١٨٨٦ والسنتين
التالية يكون للجنة الدين رأي استشاري وفي كل
سنة يلقي اليها مشروع الميزانية في الوقت الملائم
فتبدي ملاحظاتها ولكن لا تستطيع احداث
تغيير او تخوير فيها بسلطة مطلقة

ثالثاً . بعد خروج الجيش الانكليزي
من مصر يكون للجنة الدين حق التفتيش المالي
بنوع يضمن استيراد الدخل وجمع الواردات
بالدقة والضبط

رابعاً . سيكون رئيس اللجنة انكليزياً

وسيدوالكم بعد اطلاعكم على هذا الرقم
ملاحظة نعلمون بها اني سرودت قضاياكم ازيادة
الابضاح على ترتيب مخالف قليلاً للنقط الذي
اعتمدتموه في اللائحة واني اضفت الى القضية
الثانية فقرة يثبت فيها ماهية رأي اللجنة الاستشاري
وهذه الفقرة عرضتها عليكم في احدى مفاوضاتنا
الدايقة واستحسنوها

وفي القسم الثالث من اللائحة تعهدتم بان
نقترحوا على الدول والباب العالي الامرين
الآتين (سواء كان اثناء المحلول الانكليزي
في مصر او في فرصة الاخلاء) وها

اولاً . مشروع جعل القطر المصري منفرداً

وسيلة قط من الوسائل القطعية الا بعد ان
يرد اليها تقرير اللورد الموما اليه

وفي اوائل ستمبر (ايلول) من السنة المذكورة
وقد اللورد على النظر المصري يصحبه القاضي
الهندي سميع الله خان بناء على رغبة اللورد في
انتخاب قاض مسلم يرافقه الى مصر ويكون
شريكا له في المهمة التي احيلت اليه

١٠. اللورد نورثبروك فهو توماس جورج
بارنغ دي نورثبروك ولد عام ١٨٢٦ وانتم دروسه
في مدرسة اوكنفورد العالية حيث نال الاجازة
ورتبة الشرف عام ١٨٤٦

وبعد خروجه من المدرسة عين كاتب
السرايا الخاص للموسيو لا بوشير في مكتب التجارة
وكاتبا للسفير جورج كراي في نظارة الداخلية
والسير شارل وود في نظارة الهند ثم في نظارة
البحرية الى عام ١٨٥٧ وهو الزمن الذي انتخب
فيه نائبا في مجلس العموم براء ارباب الانتخاب
من اهل بترين وفالموث واستمر في هذه الوظيفة
اي في عدد نواب الحزب الحر الى سنة ١٨٦٦
التي عد فيها نيابا من نيلاء الامة خلفا لايو

واقام في جملة نيلاء البحرية من شهر ماين
(ايار) عام ١٨٥٧ الى قريه (شياط) من
سنة ١٨٥٨ الى ١٨٦١ ووكيلا لنظارة البحرية
من سنة ١٨٦١ الى ١٨٦٦ وعندما تقلد المنصب
غلاستون رئاسة الوزارة عين من اخرى وكيلا
لنظارة البحرية ثم عين خلفا للورد مايو (المتنول)
في حكدارية الهند عام ١٨٧٢ وفي سنة ١٨٧٦
استبدل باللورد ليتون

ومكافأة لخدمه منح لقب النيكومت بارنغ
دي لي في كوتبة كونت وارل (اي امير) دي

نورثبروك في كوتبة سوتامبتون

واما القاضي الهندي فهو محمد سميع الله خان
قاضي علي غار وهو ابن محمد عزيز الله خان
الذي وظف في معية الملك « محظوظه » عام
١٨١٨ وعين وكيلا سياسيا لدى حكومة ناحوم
فلما اترى اعتزل الاشغال وتوفي عام ١٨٥٤
في « دلي » منام عائلته المتأخرة حسبا ونسبا

اما ولده (اي القاضي الموما اليه) فيعرف
متازا به لوم الدين ودرس الآثار الشرقية ولما
كان قد عكف على علم الحقوق اجازت له
الحكومة الدخول في مجمع الهامين فصار عضوا
منه لدى محاكم « سردار ديساني في اغره »
ثم اخذ يترقى حتى صار محاميا لدى المجلس الاعلى
في « الله اباد »

وفي سنة ١٨٧٢ اُحيلت اليه الوظيفة التي
يتولاها الان وهي من ارفع الوظائف التي
يتقلدها الهنود الذين لا يتألقون الشهادات
المدرسية في لوندرة وقد أرسلته الحكومة
الانكليزية مرارا كثيرة الى جهات مختلفة من
النواحي الشمالية الغربية لاجراء بعض اصلاحات
فيها فكان ينال فيها يقضيه ثناء الدوائر العالية
غير ان حكومة تلك النواحي لما رأتها على غير معرفة
تامة باللغة الانكليزية صرحت باستبعادها على اضطرارها
الى عدم قبوله اليها

واشتهر في معارفه الاصلاحية الآتية الى
تحسين احوال بلاده الاجتماعية وكان عوناً
ومساعداً لصديقه واحد انسيانو السيد احمد
خان بهادر في انشاء المدرسة المعروفة بالمدرسة
الاسلامية الانكليزية الشرقية في « علي غار »
وهي اكبر المدارس الوطنية المؤسسة في الهند

المعدودة من طرازها

وفي عام ١٨٨٠ تسوح في اوربا واتى انكثرة
فمعرف فيها بالبرنس دي غال ووكيل نظارة
الهند وكثيرين من كبار اهل الوظائف ورجال
الحكومة في ذلك العهد وبعد رجوعه الى بلاده
اخذ يبت فيها مبادئ الغرب وافكار اهل وينشر
بين ابناء جلدته تعاليمهم وعاداتهم

واتفق ايام وفود اللورد نورثبروك والقاضي
الهندي على مصر ان قدم الجنرال ولسلي اليها
ايضا وصدر الامر باقرار العارة الانكليزية في
مياه الاسكندرية فوهم قوم ان انكثرة قررت
وضع مصر تحت حمايتها والا لما كان من موجب
لارسال الجنرال ولسلي رجل الوقائع الحربية
ايام الحوادث العارية واقرار العارة خشية ان
ينبعث عن افاد ذلك التقصد ما يدعو الى
ازدحام سفن الدول بجانيها وما كان من داع
الى ارسال القاضي الهندي محققا بالافتناع
والارشاد مبرهنا على ما يكون المصريون من
استقامة الحال تحت لواء الحماية الانكليزية بما
يعلم هو من مثلها في بلاده

وعلم بعد قدوم اللورد ان سيناط به
اصلاح الاحوال الداخلية وادارة الاعمال السياسية
وبالقاضي اصلاح الشؤون المتعلقة بنظارة
الحفانية وبالجنرال ولسلي اصلاح الامور الحربية
ولما كانت قد عهد باللورد اصلاح
الاحوال الداخلية رفع اليه اصحاب التعويض
عريضة استرحامية واسكها لم تلق نجاحا
وطلب اللورد من الجناب الخديوي قناعة
باساء الموظفين الوطنيين لتكون لديه في جملة
الامور التي رغب في الوقوف عليها

وعزى اللورد العزم على التصرف بااملاك
الوقف ولكن ذلك كان بعيدا من جانب
الصحة فان سياسة الانكليز في بلاد المسلمين
تنضي بعدم مس التقليدات المتعلقة بالعقائد
الاسلامية وقد دلت وقائع الاحوال بعد ذلك
على بعد هذا الخبر من الحقيقة

وتوجه عزم اللورد الى الغاء الجيش المصري
واستبداله بجيش من رجال الشرطة فباينت
الاقوال في شأن ذلك ثم علم ان ذلك العزم
لم ينصرف الا الى الاكتفاء من الجيش بنصفه
واعترضت الحكومة على مسألة الغاء الجيش
فحل اعتراضها لدى اللورد محل الاعتبار وتقرر
تخفيضه الى ثلثة الاف جندي بحيث يقتصد
بذلك ١٥٠٠٠٠ جنيه

واجتمع اللورد نورثبروك في وياته بالكونت
كالنوكي ناظر خارجية النسا فدارت بينها
محادثة شفت عن كون مهمة اللورد مبنية على
ما يأتي

اولا . بذل ما في الوسع والطاقة لانقاذ
الجنرال غوردون ثم تقرير نسوية وقية او
قطعية لعلاقات مصر مع السودان اذا كان ذلك
في الامكان

ثانيا . إيجاد طريقة ممكنة لضمانة قرض
يعقد لاداء اموال التعويض التي ترغب انكثرة
في تصفية حساباتها بما امكن من السرعة
ثالثا . البحث في مسألة الوسائل الصحية
وارضاء خواطر الدول الاوربية البحرية في
تقريبها

رابعا . اخيرا . انشاء حكومة في النظر
المصري مسئلة بذاتها عن التداخل الدولي

الى العناء وخاطبهم بقوله ان نلى اغنياء البلاد
ان يقبلوا على اسعاف حكومتهم ومواطنيهم الفقراء
بسد الاحتياجات الطارئة
وبعد ان قضى اللورد اياما باحثا مستعدا
عاد الى بلاده حيث نظم تقريرا مطولا ورفعه
الى حكومته فلم يجر قولا ففجعت عليه عناءك
النسيان

فصل

في توقيف الاستهلاك

لما رأت الحكومة المصرية نفسها غير قادرة
على القيام بالتمديدات وبذل النفقات الضرورية
وكانت الاحوال توجب اتخاذ الوسائل الكائنة
في جانب الاستطاعة فتمت اللاتقال المالية ونشأت
ما عساه ان يزداد بسبب العسر من طوارئ
الصعوبات رأت ان تعد الى توقيف استهلاك
الدين الموحد بالرغم عما في ذلك من مس
قانون الصفة فان خوارق العادات تقضي
خرق القوانين والضرورات تجح المخطورات
وبناء على ذلك اصدرت نظارة المالية
تقريراً في هذا الشأن وهذا تعريبه

الى حضرات مأموري الدين العموي
اجتمع مجلس النظار مرات عديدة للبحث في
الوسائل المالية التي يستطيع اعتمادها لتسديد
ما يطلب من خزينة الحكومة بما هو يمكن مهم من
الضرورة القاضية بتسديد وهو المحصور مع ما
لدى الحكومة من الدخل الحاصل في البيان الاتي

المخصصي بحيث تكون مصالح الدول في مصر
مرعية الجانب مصونة على السواء او الاشارة
على الأقل الى الاساسات التي ستشاد عليها
اركان تلك الحكومة لارضاء الدول وذلك
باحترام الحقوق الخصوصية التي حصلت عليها
الكنيسة في وادي النيل

وسار اللورد الى الصعيد متجولاً في انحاء
متنقلاً في اعم بلاده وقبل ان يسافر اليه قضى
يومين في تفقد الاحوال ونعهد الاعمال فزار
مجلس الاستئناف في العاصمة وتحدث وقتاً طويلاً
مع اربابه فصر ما لقي من استعدادهم وما شاهد
من الانتظام

ثم اجتمع بتدبير الشرقية وطلب منه بعض
ايضاحات مفصلة عن حالة مديريته وعن الاسباب
التي حملت كثيرين على الشكي للصلابة
الجزالية الانكليزية من محكمة الزقازيق
الافلية وبعد ذلك حصلت بيعة وبين
رئيس مجلس النظار مقابلة طويلة دار فيها الكلام
على احتياج الدول على مسألة توقيف الاستهلاك
الاتي ذكرها وعلى الدعوى التي رفعها مأمورو
صندوق الدين الى المحكمة المختلطة ثم نباحت مع
زكي باشا في مسائل الاوقاف الادارية ومع
باكر باشا والموسى جونسون في منعلات
الشرطة

وبعد ان عاد من الوجه القبلي اوضح
للخديو ان نتائج رحلته في بلاد الصعيد جعلته
يقنع بلزوم تخفيض الضرائب في تلك الجبهات
وزار القاضي الهندي كثيرين من العلماء
والفقهاء وحادثهم طويلاً في شأن الاحوال
الحاضرة اذ ذاك والاسباب التي ساءت المصريين

جنيه مصري	الايراد	مصارفات
١٢١٧٢١	الباقى في الخزينة العمومية والمديريات	جنيه مصري ٢٢٩٠٠٠ مصارفات ادارية
٢٢٠٠٠٠	ايرادات	٠١٢٧٤٧ ويركى
١٩٨٥٨٨	عجز	٢٥٢٧٤٧
٥٥.٢١٩		

المصاريف

جنيه مصري	مصاريف ادارية	مصاريف ادارية
٢٢٩٠٠٠	ويركى	٠٦١٩٢٢
٠١٢٤٠٠	كوبونات الدائم الخاصة (اول اكتوبر)	
١١١٩٩٧	قيمة ما سيدفع في لوندرة من مال الويركو في ٧ اكتوبر وهو ما يقتضى ان يعد له التدر المطلوب هنا قبل نهاية الشهر الحاجى (١)	
١٠٠٠٠٠	الى البنك جنرال والكريدي ليونيه	
٠٢٠٠٠٠	قيمة ما يتفق في اخر الشهر على ادارات المديريات	
٥٥.٢١٩		

وتقدر حالة الخزينة في شهر اكتوبر
القادم على نحو ما يأتى
ايراد

(يعين القومسيون ما يمكن تخصيصه من
الايرادات لارباب الدين المنتظم والدين السائر
انما يجب ان يراعى قبل كل شيء بالاتفاق مع
مجلس نظارنا والمفتشين العموميين لزوم ابقاء
النصف التام للحكومة في المبالغ الضرورية
لثأمين واستدامة سير مصالحها العمومية فاذلت
تقدم له ميزانية السنة التي يجري فيها وظائفه وما
يلزم له من موازين السنين الماضية لاجل وقوفه
على حقيقة لوازم الخزينة المصرية)

جنيه مصري	واردات
٢٢٠٠٠٠	
٢٢٧٤٧	عجز
٢٥٢٧٤٧	

ومن جهة اخرى لم يستطع مجلس النظار

ودفع الكوبون واستناداً الى رأي المراقبين
العموميين ورأي معتمدي الدول في المؤتمر
الاخير قرر مجلس النظاران يرسل مديرو
المديريات التي خصصت وارادتها للدين
الاموال المعينة لشراء اسهم الموحد الى نظارة
المالية الى غاية ٢٥ اكتوبر وان يرسلها مديرو
السكك الحديدية والتلغرافات ومينا الاسكندرية
اليها الى غاية ١٥ مئة . وبعد هذين الميعادين
يعودون جميعهم الى توريدها لصدوق الدين
واني لمتنع انكم لا ترون في هذا القرار
الذي استمدته حكومة الحضرة الخديوية الا
طريقة قصديها ملافاة مضاعف الحالة المستثناة
بضرورة انفاذه من غير امهال . اهـ

فمن هذا التقرير يتضح ان الحكومة لم تعمد
الا الى اخف الضررين بتعويلها على توقيف
الاستهلاك بدلاً من توقيف رواتب الموظفين
التي تسكن بتوقيفها حركة اعمال الحكومة ويتأخر
سير مصالحها فكان لذلك رأي مجلس النظار
حسناً في بابه خصوصاً وأنه اعتمد فيما قرر ما
ظهر من ارتياح خواطر مرخصي الدول في
مؤتمر لوندرة الى توقيف الاستهلاك وما نص
عليه المراقبان العموميان

وتوالت الاخبار والتلغرافات بعد ذلك
متبنة بعزم الدول على الاحتجاج فروي بعضها
ان المانيا والنمسا وروسيا وبعضدن عمل فرنسا
في مصر اي عملها الاحتجاجي وافاد غيرها ان
هذه الدول ستقمن الحجّة على توقيف الاستهلاك
وان الحكومة الايتاليانية ستقندي يهن ولكن
ذلك لم يرع احداً من الناس اعتقاد ان الدول
لا يجملن ان في توقيف الاستهلاك صيانة

الوقوف عند رأي توقيف اداء الوبركو الذي
بضمن اداؤه نظام مصلحة القروض المختلفة
فبالنظر الى كل ذلك رأي المجلس ان يعتمد
الطريقة التي اشار باتخاذها المراقبان العموميان
في تقرير قدماه لحكومتها عام ١٨٨٢ وذلك
صيانة لمصلحة الجميع وخدمة لها

اما الطريقة المذكورة فهي توقيف الاستهلاك
الحجاري بواسطة شراء اسهم القرض الموحد
وقد اشار بالتعويل عليها الموسيو كولنين
والموسيو بريديف المراقبان الموما اليها اثر
نظروا فيما ستصير اليه حالة المالية اذ ذاك
وارتابا ان استخدامها سيكون نافعا لمصلحة
ارباب الدين

وما جاء في التقرير الذي ضمناه الكلام
على هذه المسألة قولاً « أليس ان احدى
مصالح ارباب الدين المصري قائمة بحفظ
ديونهم حتى في الحالة التي يصحون فيها بعض
النفق ولا سيما اذا كان هذا النفق المضي لا يصيب
(على كونه ضامناً لايرادتهم) الا اهل السلاطة
القادمة من حالي الاسهم فيحكم الانتظام لذلك
في مراتب هذه الاراء نرى من الممكن ان
يصير الانتفاع بالايرادات التي خصصتها لجنة
النصفية للاستهلاك »

وما عدا ذلك فقد وضعت هذه المسألة
موضع البحث الرسمي في المؤتمر الذي التأم في
لوندرة ومما كان من امر اختلاف الاراء في
المباحثات التي دارت فيه لم ينشأ عن مسألة
توقيف الاستهلاك معارضات بل استحسنها جميع
مرخصي الدول الا القليل منهم
فرغبة لذلك في وقاية سير المصالح العمومية

فصل في المعرض القطني

قررت الحكومة في اواخر عام ١٨٨٤ إنشاء معرض وطني للاقطان فاصدرت نظارة الداخلية لائحة عمومية في تعيين يوم افتتاحه وبيان تنظيمه وإدارة اعماله فكانت كيفية ترتيبه كما يأتي على ما جاء في نص تلك اللائحة

يدعى الى الاشتراك في هذا المعرض جميع المزارعين والتجار من الوطنيين والاجانب وتكون اللجنة الزراعية مكلفة بترتيبه وإدارته وتشكل لجنة تنفيذية تكلف باستدعاء جميع المزارعين والتجار الى الاشتراك فيه وتؤلف من مدير المعمل الكيماوي الخديوي وعضوين من اعضاء اللجنة الزراعية وعضوين من شركة الاقطان بالاسكندرية وعضوين من لجنة التجارة البلدية فيها وثلاثة من الاعيان القاطنين بالمحروسة ومندوبي الاقاليم التي يزرع فيها القطن وعمدة من كل مركز في زراعة القطن ووكيل تجاري من كل مدينة مشهورة بالوجه البحري ثم تبين في لائحة خصوصية وظيفية اللجنة التنفيذية في اثناء مدة المعرض ويجب على المزارعين والتجار الوطنيين والاجانب الذين يرغبون الاشتراك فيه ان يقدموا طلباً الى حضرة مدير المعمل الكيماوي وينبغي ان يكون كل طلب مرفوقاً بكشف عن بيان الاشياء المعدة للعرض وتوضيح مساحة المحل الذي تحتاجه تلك الاشياء وينبغي ايضاً توصيل هذه الطلبات ممضاة على حسب الاصول في ٢٠ نوفمبر سنة ٨٤ على الأكثر وتعمل اللجنة الزراعية رسماً للمعرض ويكون

لمصالح ارباب الدين بأن يجعل الادارات مستمرة على السير في طريق تام الانتظام لا تنزل فيه الاقدام

وابلغت الحكومة الانكليزية جميع الدول انها تعتبر اعمال الحكومة المصرية ونسويتها غاية في الصواب بالنظر الى حالة المالية في مصر كأنها ارادت بذلك ان تفي مصر من احتياج الدول على توقيف الاستهلاك

ورفع مأمر والدين الى المحكمة المختلطة في القاهرة دعواهم على الحكومة وعلى كثيرين من الموظفين المصريين فسأل المدعون التعجيل في فصل القضية فأبى المحامون ذلك وعرض الموسو شارل دي روكاسيرا محامي الحكومة بذكر العمل السياسي الجاري (اي عمل المؤتمر) وقال انه ربما انصرفت به المسألة فلا يكون ثمت من موجب للتداعي فاجلت المحكمة لذلك نظرها في الدعوى الى شهر واحد

ثم مرت الايام على ذلك وانقضى الاجل المعين لتوريد اموال السكك الحديدية والمديريات المخصصة للدين الى خزانة الحكومة وقضت الحكومة مطلوبها ثم اعقبه ان قضت الاحوال السياسية بسقوط الدعوى واندفاع الاحتجاج

موضوعاً تحت تصرف نظارة الداخلية في مكان المعرض وتنقسم المحصولات الى اقسام يكون ترتيبها على طريقة واحدة تعيينها اللجنة التنفيذية وتقرر اللجنة الزراعية بياناً رسمياً دالاً على جميع المحصولات المعروضة موضحاً فيه اسماء العارضين ونوع المحصولات المعروضة ومحل تلك المحصولات ولا يمكن اخذ اي محصول حصل عرضه قبل قفل المعرض بدون اذن خصوصي ولا بدون كتابة تصريحية من اللجنة التنفيذية ولا يتكاف الأشخاص العارضون مضارب خصوصية لاجل تركيب وزخرفة وبسط وصيانة ونظافة المحصولات وتختب اللجنة الزراعية من اللجنة التنفيذية سبعة أعضاء وتوافق منهم جمعية العدول وبناط بها توزيع المكافآت ويكون لمدير العمل الكيماوي الخديوي ملاحظة عموم المعرض ويساعده في تادية وظيفته هذه عضوان مندوبان من اللجنة الزراعية ولا يقبل في المعرض من المحصولات الا ما كان داخلاً منها في نطاق الصناعة الداخلية . اهـ

وعينت الجمعية الزراعية ثلثي عشر ديسمبر عام ١٨٨٤ موعداً لانقضاء الاجل الذي تقبل في خلال مدته اصناف الاقطان وكانت قد عبت لذلك ٢٠ نوفمبر فزادت المدة سهلاً لمن يروم من الاجانب الاشتراك في المعرض بإرسال اقطانهم اليه . وقررت ايضاً ان يقبل فيه القطن المحلوج وغير المحلوج وانواع الاقمشة والامار والزيت والصابون وغيرها وان تكون عينات القطن المحلوج مصحوبة بعينات ما هو غير ناضج منه وانه يجب على المشتركين في عرض هذه الاقطان ان يذكروا ما اذا كانت

العينات من المحصول الاول او الثاني او الثالث ويجب ايضاً ان ترسل العينات المعروضة ضمن لفتاقين يكتب على اولاهما عنوان «مدير العمل الكيماوي الخديوي» وعلى الثانية اسم المرسل والملاح واسم القرية والمديرية التي زرع فيها ولما كان صدور هذا الجزء واقعاً بعد انقضاء عام ١٨٨٤ وكان افتتاح هذا المعرض قد تم في اوائل عام ١٨٨٥ ولم يكن بعد هذا الجزء تالٍ يخدوي على غير وقائع تلك السنة رأينا بالرغم عن حصر هذا الجزء في حوادث ١٨٨٤ ان نورد بيان افتتاح هذا المعرض تكملة للنائدة التاريخية وهو ما جربنا على مقتضاه في مسألة التعويض التي جعلنا لها في آخر هذا الجزء ملحقاً مخصوصاً

نقول - تم افتتاح هذا المعرض الوطني في السبت الموافق ٢٤ يناير عام ١٨٨٥ بحضور الخديو والنظار ورجال الهيئة التنفيذية في القاهرة وروساء الدوائر العالية ونفر من الوطنيين يتقدم بعض عمد البلاد ومخائنها وكثيرون من اعيان مصر والاسكندرية وسائر مدن القصر المهمة . وبعد انتظام الحفلة التي رئيس النظار نوبار باشا خطباً وجيزاً ابان فيه الغاية التي اعتمدتها لجنة المعرض في اعداد حفلة ثم عرض على الخديوان بدخل قاعات المعرض حيث جمعت عينات الاقطان من حاصلات البلاد فاجابة الخديو الى ذلك ودخل تلك القاعات التسيمة متبوعاً من كبار الزائرين فسره ما شاهد من حسن الترتيب في عرض تلك العينات وما عاين من جودة الاصناف التي امتازت منها معروضات كل من الموسيقيين والموسيقى

البحث والتدقيق وشككت لها لجنة نظمت المردود مطولاً
تضمن الكلام على التغيرات التي سطرأ على
المسكوكات الذهبية والفضية فاستبشر الناس
بذلك وعللوا الأمال بقرب التخلص من شر
النقود الزائفة التي كثر تداولها في مصر
والإسكندرية والإرياف

وقد علم أن التغير والتعديل الذي سيجي
في آت النقود الرائجة في القطر المصري سيكون
أهم في الليرة العثمانية أي الجنيه المجدي وفي
الريال المجدي والليرة الفرنسية ورسخ في الظن
أن قيمة هذه النطع ستزداد لأنها على حد تعريفها
السابقة غير بالغة سعرها الحقيقي بالنسبة إلى
غيرها من أصناف النقود

ثم عرف أن تجزئة قطع النقود المصرية
السلطانية ستكون على غير ما هي عليه الآن
وأن سيترك قطعة جديدة فضية تعرف بالتوقيفية
وضرب الحجاب بعد ذلك على هذه المسألة
ولم تعد دوائر الحكومة إلى الكلام عليها وإلى
يوم الفراغ من كتابة هذا الفصل الأخير لا تزال
النقود المصرية القديمة على ما هي عليه

مينكوفيتش (من حاصلات كثر الزيات) والمسيح
مايزون والشركة الروسية والخوارج بالانتا
وخرجي ويناتي

ثم انتقل الزائرون إلى قاعات الآلات
فأعجبهم منها معروضات كل من مدرسة الفنون
والصنائع ومحل الن الدرس ومحل اونوفاج
أخوان في الإسكندرية

واستمرت الزيارة نحو ساعة ونصف ساعة
وانقضت على ما كان فيه مسرة الحضور ولكن
الزائرين الوطنيين كانوا قليلي العدد في حالة
كون المعرض وطنياً



فصل

في النقود الجديدة

اهتمت الحكومة المصرية باستبدال النقود
القديمة بنقود جديدة فوضعت مسألتها موضع

الخاتمة

هذه في الحوادث والاحوال التي مرت بنا من منذ دخول الانكليز الى مصر بعد موقعة النيل الكبير الى انقضاء عام ١٨١٤ سردها فصلاً فصلاً على قدر ما وصل اليه الامكان من الايجاز في المواضع التي قصد بها حفظ ال اثر التاريخي والتطويل في المسائل المهمة التي لا بد من شرحها شرحاً وافياً واستيعاب ما يتعلق بجميع اطرافها من الآراء العمومية والاقوال الخصوصية

ويرى القراء في الفصل المتعلق بصدور الاحكام على العراقيين اننا لم نأت فيه بكلام خصوصي او ملاحظات من عند انفسنا واجبة الابداء فذلك لاننا اكتفينا اولاً بما ورد من التقارير التي أخذت في لجان التحقيق وثبتت

في الاجزاء التالية لهذا الجزء وثانياً لاننا جعلنا الكلام السياسي على مسألة الحوادث العسكرية واسبابها من خصائص المقدمة المطولة التي سيجي مستغرة نحو النصف من الجزء الاول وهو الجزء الذي اخرنا اصداره مع الجزئين الثاني والثالث بناء على ما قضي علينا من وجوب تقديم الامم من اجزاء هذا التاريخ على مهمها كما ابنا ذلك في مقدمة كل من الجزء الرابع والجزء الخامس السابقين

وقد اتينا على بيان ذلك في مقدمة هذا الجزء وأعدناه في هذه الخاتمة بياناً للأسباب التي قضت علينا بالاجاز والتطويل اللذين نسال ان يكون لما محل واسع من القبول والاستصواب لدى ذوي الالباب

ملحق

بالفصل المختص بمسألة التعويض

نذيل هذا الجزء بما وعدنا به في الفصل المختص بمسألة التعويض ونشر للفراء صورة الامر الخديوي الصادر بمقتضى القرض الجديد البالغ تسعة ملايين من الجنيهات وهو القرض الذي تم باتفاق الدول عليه كما هو مبين في نص الامر المشار اليه ونفتح كل ذلك بما آلت اليه مسألة التعويض جرياً على حكم الحال التي قضت علينا باستثناء ما يتعلق بهذه المسألة المهمة بالنظر الى صدور هذا الجزء بعد انتهاء السنة التي حصرت حوادثها فيه

نقول . بعد ان تم الوفاق الدولي واجمعت الخطوط على عقد هذا القرض وجوباً صدرت اهمه في لوندرة وباريس وبرلين وبذل المال الوافر في الاكتاب بحيث ان تغطيته في لوندرة وحدها بلغت ثلاثة اضعاف المطلوب وهو الدليل الكافي على ان هذا القرض جاء رأساً لغاية القروض الدولية ولا عجب في ذلك فقد ضمت الدول جميعاً ضماناً جعلت الثقة العمومية فيه امراً واجب الحصول

وكان من الحكومة المصرية بعد ذلك ان عينت من مأموري لجنة الدين البرنس موروسي الروسي والبارون دي ريشتوفن الالماني لاداء اموال التعويض في الاسكندرية فقدموا اليها واستقروا في دار المحافظة بمقصود اوراق الطلب ويعينون الاوقات لاداء الاموال المقررة

لارباب التعويض

وقد تم ذلك بما لا مزيد عليه من السرعة والدقة فتداولت ايدي الناس الدرهم الوضاح وانخلت قيود العسر وراجت الاعمال على قدر ما سمحت برواجها الاحوال

وفي علينا - ساعة تحرير هذه الحروف - ان لجنة الاداء على وشك الفراغ من اعمالها فهي لذلك تكون قد دفعت لارباب التعويض «حقى النهاية» مجموع المبالغ الآتي بيانها

قرنك

للوطنيين	١٦٥٠٩٢٦٢
للألمان	١٧٤٠٦٥
للمنصوبين والمجريين	٦٠٦٥٢
للملجيكين	٠٠٢٢٦٠٠٠
للبرازيليين	١١٤٧٠٠٠
للدانمركيين	٤٩٠٠٠
للاسبانيوليين	١٠٩٥١٠٠
للأمركان	٢٢٠٢٠٠
للفرنسيين	١٦٥٥٥٩٥٤
للانكليز	٥٤٧٢٥٢٠
للليونان	٢١٠١٠٨٦٢
للتليان	١٧٨٧٤٠٧٠
للهولنديين	٥٤٦٦٠٠
للإيرانيين	٥١٦٨٠٠
للبرتغاليين	٢١٥٠٠٠

٢٢٦٦٥٠٠ للروبيين

١٤٢٣٥٠٠ لللاسوجيين والروبيين

٩٢٠٦٤٢٣٥ الجبلة

هذا مجموع ما قررته لجنة التعويض
لاصحاب المطالب ولا يدخل الفراء انه يجب
ان يخرج منها مبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه الذي دفع
لاصحاب المطالب الصغيرة عام ٨٢ على ما هو
مبين في الفصل السابق الذكر
واما الامر الحديوي الصادر بعقد الفرض
الجديد فهذا نصه

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على قانون التصفية الصادر
في ١٧ يوليو سنة ١٨٨٠ وعلى الاتفاق المفعود
في ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ الشامل لافرار الخسرة
السلطانية على عمل سنة قدرها ٩ ملايين ليرة
استرلينية

وحيث ان دول المانيا والنمسا مع المجر
وفرنسا وبريطانيا العظمى وايطاليا والروسية
أعلنت قبولها احكام امرنا هذا وتعهدت بان
تبلغه سوية الى الدول الاخرى التي اشتركت
في ايجاد المحاكم المختلطة بالنظر المصري وان
تطلب منها قبولها بهذه الاحكام وبناء على ما
رفعه الينا مجلس نظارنا امرنا بما هو آت

المادة الاولى قد تصرح لناظر مالية حكومتنا
بان يصدر سندات بالفدر اللازم للاستحصال
على مبلغ لا يتجاوز قيمة الحقيقة ٨٧٢٥٠٠٠ جنيه
مصري ثمانية ملايين وسبعائة وخمسة وسبعين
الف بتأني لا تزيد عن ثلاثة ونصف في المائة
اما فائدة السلفة وشروطها وتاريخ اصدار سندات

فيصير تقريرها بامر يصدر منا فيما بعد

المادة الثانية تدفع كوبونات هذه السلفة
ذهبا في القطر المصري وفي لوندرة وفي برلين
وفي باريس في اول مارث وفي اول سبتمبر من
كل سنة

اما الدفع في باريس فيكون بواقع حساب
الجنيه الافرنجي خمسة وعشرين فرنكا لا زيادة
ولا نقصاناً وفي برلين يكون الدفع بسعر الكامبيو
الجاري في السوق

المادة الثالثة لا يسوغ تقرير رسم ما على
سندات هذه السلفة لجانب حكومتنا

المادة الرابعة يؤخذ قبل كل شيء تحت
الضمانة الناتجة من الاتفاق الدولي المؤرخ في ١٨
مارث سنة ١٨٨٥ مبلغ قدره ٢٠٧١٢٥ جنيه
مصري (٣١٥٠٠٠ ليرة استرلينية) متوياً من
الايرادات المخصصة للدين المتنازل والدين الموحد
ويخصص هذا المبلغ لتسديدات السلفة المذكورة

المادة الخامسة ما يبقى من المبلغ السنوي
المذكور بعد سداد الفائدة يخص الاستهلاك
السلفة المضمونة ويحصل هذا الاستهلاك بمشترى
سندات السلفة بالسعر الجاري في السوق فاذا
كان سعر السوق زائلاً عن المائة مائة فيحصل
الاستهلاك بواقع المائة مائة بطريق الترخع

المادة السادسة تسديدات السلفة المضمونة
تجري بمعرفة صندوق الدين بعين الشروط المتبعة
في تسديدات الدين المتنازل والدين الموحد

المادة السابعة قبل حلول ميعاد كل قسط
بخمسة عشر يوماً يجب على مأموري صندوق
الدين العمومي ان يرفعوا لنا تقريراً خصوصياً
عن حالة الايرادات المخصصة لتسديدات السلفة

وينشر التقرير المذكور في الجريدة الرسمية

المادة الثامنة جميع المبالغ الناتجة من السلفة
تخصر في صندوق الدين العمومي

المادة التاسعة مصاريف نقل النقود
والمصاريف الأخرى المتعلقة بعملية السلفة تؤخذ
من نقود السلفة وما مورود صندوق الدين العمومي
يحفظون من قيمة السلفة المضمونة المبلغ اللازم
لتنظيم دفع تعويضات أسكدرية في دفعوتها
لأربابها تسديداً عن حكومتنا بمقتضى كشوفات
التخصيص الصادرة بها من قومسيون التعويضات
الدولي وهذه التعويضات تدفع بتمامها بدون
احتساب فوائد عن مدة التأخير

وما يتبقى من نقود السلفة المذكورة يسلمه
مأمورو الصندوق لنظارة المالية أول بأول
حسب احتياجاتها وما يتبقى بعد أخذ قيمة
التعويضات فيصير تخصيصه مع الإيرادات
الموضوعة تحت تصرف نظارة مالية حكومتنا
بمقتضى المادة الرابعة والعشرين من أمرنا هذا
للتسديدات الآتية

جنيه مصري

نسوية تجزئة ١٨٨٤ والسنين	٢٦٥٢...
السابقة	
إعداد عجز ميزانية سنة ١٨٨٥	١٢٠٠٠٠٠
المقدرة بهذا المبلغ	
لأعمال الري	١٠٠٠٠٠٠
لمشتري حقوق في المعاش باعطاء	٥٥٠٠٠٠
تعويضات مرة واحدة بدلاً عنها	
مبلغ احتياطي لزوم الخزينة	٥٠٠٠٠٠
	٥٩٠٧٠٠٠

المادة العاشرة كل ما يتبقى من هذه
السلفة بعد التسديدات والمبينة يستعمل لمشتري
سندات بالشروط المقررة في المادة الخامسة
من أمرنا هذا ويصير إعدام هذه السندات
المادة الحادية عشرة . على مأموري صندوق
الدين العمومي أن يرفعوا اليها في آخر كل سنة
أشهر تقريراً مبنياً فيه كيفية استعمال النقود
المتحصلة من السلفة المضمونة وذلك على حسب
المستندات المقدمة لهم عنها وينشر التقرير المذكور
في الجريدة الرسمية

المادة الثانية عشرة . يقرر رسم قدره خمسة
في المائة على قيمة كوبيونات الدين المتأزوا الدين
الموحد أمّا لا يسوغ أخذ هذا الرسم إلا على
قيمة الكوبيونات التي تستحق كل سنة أشهر في
سني ١٨٨٥ و ١٨٨٦

وعند دفع الكوبيونات يعطى لحاملي السندات
شهادات دالة على ما يحمل وجوده من الحق
لهم في استرجاع قيمة الرسم المذكور
وبعد انقضاء الميعاد المذكور إذا تراءى
لحكومتنا لزوم الاستمرار على أخذ الرسم المقرر
في هذه المادة سواء كان لمثل بعض سنين أو
على الدوام فلا يجوز لها استمراره إلا بعد أن
تشكل بالاتفاق مع الدول قومسيوناً مائلاً
للقومسيون الذي حضر قانون التصفية يعهد
اليه إجراء تحقيق عمومي عن حالة القطر المالية
ويعرض لنا القومسيون المذكور ما يترأى له
من الطرق المستعينة لتوزيع إيرادات القطر
توزيعاً جديداً
أما تشكيل كيفية هذا القومسيون فتقرر
بالاتفاق مع الدول

المادة الثالثة عشرة . اذا اقتضى الحال ان تؤدي حكومتنا اعانة للدائرة السنية في سنتي ١٨٨٥ و ١٨٨٦ طبقاً لاحكام مادتي ٤٤ و ٤٧ من قانون التصفية لتكملة فائدة دينها فستنزل من هذه الاعانة مبلغاً معادلاً لقيمة رسم الخمسة في المائة على كامل مقدار فائدة دين الدائرة باعتبار اربعة في المائة بحيث انه لا يتجاوز هذا الاستئصال قيمة الاعانة نفسها

المادة الرابعة عشرة . ويكون الاجراء كذلك فيما يخص بالاعانة المحتفل ناديتها لمصلحة الاملاك الميرية لتكملة فائدة المائة خمسة المضمونة لها من طرف حكومتنا

والشهادات المنوه عنها في المادة الثانية عشرة تعطى بالشروط عينها لحاملي سندات الدائرة ومصلحة الاملاك الميرية

المادة الخامسة عشرة . لا يصير اخذ رسم ما على كويونات ديني الدائرة ومصلحة الاملاك اذا كانت الايرادات المخصصة لهذين الدينين كافية لتسديداتها

المادة السادسة عشرة يصير توقيف استهلاك الدين المتناز والدين الموحد ابتداء من يوم التوقيع على الاتفاق الدولي ما عدا ما يتعلق بالحالة المنوه عنها في المادة ٢٢ من امرنا هذا واستهلاك مبلغ ٤٢٥٠٠ ليرة المنوه عنه في المادة الرابعة من الاتفاق الرقيم ١٤ ابريل سنة ١٨٨٠ المعقود بين حكومتنا والخوارج روتشيلد يصير توقيفه كذلك بالقيد المذكور آنفاً

المادة السابعة عشرة تعتبر زيادة في ايرادات المديرية والمصالح المخصصة للدين العمومي المبالغ التي تحصل من الايرادات المربوطة

بالميزانية من اي نوع كانت المخصصة لتسديدات الدين المذكور بمقتضى احكام المادتين الثانية والتاسعة من قانون التصفية وذلك بعد اخذ المبلغ اللازم للتسديدات الانية وهي اولاً للتسديدات السنوية المقررة للسلفة المضمونة وقدرها ٢٠٧١٢٥ جنيه مصري (٢١٥٠٠٠ ليرة استرلينية)

ثانياً فائدة الدين المتناز باعتبار خمسة في المائة

ثالثاً فائدة الدين الموحد باعتبار اربعة في المائة

وذلك بعد ان يستنزل فيما يخص بهذين الدينين الآخرين الرسم المقرر على حسب الشروط المنوه عنها في المادة الثانية عشرة من امرنا هذا المادة الثامنة عشرة الزيادات في ايرادات المديرية والمصالح الغير مخصصة للدين العمومي تقرر على الوجه الاتي

يضاف على ايرادات الميزانية من اي نوع كانت المخصصة في المديرية والمصالح المذكورة المبالغ المرخص لحكومتنا باخذها لمصاريف الادارة او الاستغلال على اجمالي ايرادات المديرية والمصالح المخصصة للدين ويستنزل من مجموع ما ذكر مبلغ ٥٢٢٧٠٠٠ ليرة مصرية قيمة المصاريف التي تقرر احسابها على الايرادات الغير مخصصة للدين

والفرق بين المبلغين يعتبر انه قيمة الزيادة في الايرادات الغير مخصصة

وحيث انه صار تقدير ميزانية مصاريف السكك الحديدية بما فيها سكة حديد حلوان بمبلغ ٥٥٥٠٠٠ ليرة مصرية ضمن مبلغ المصاريف

البادي المذكور في المعلوم انه في حالة الانقضاء
يعلى على مبلغ ٥٢٢٧٠٠٠ المبلغ اللازم لابلاغ
الاعتمادات المنتوحة لمصروفات السكك الحديدية
الى ٤٥ في المائة من ايراداتها ويعلى
ايضاً على مبلغ ٥٢٢٧٠٠٠ جنبه مصري المذكور
قيمة الاعلانات التي تدفعها نظارة المالية لصندوق
الدين والدائرة ومصلحة الاملاك الميرية تطبيقاً
لاحكام المواد الحادية عشرة والرابعة والاربعين
والسابعة والاربعين من قانون التصفية والاتفاق
المؤرخ في ٢١ أكتوبر سنة ١٨٧٨ المعقود بين
حكومتنا والخوارج د روتشيلد

المادة التاسعة عشرة حساب الزيادات
في الايرادات المخصصة للدين بصير قطعه لغاية
٢٥ أكتوبر من كل سنة

المادة العشرون اذا انقصت ايرادات
المديريات والمصالح غير المخصصة عن مبلغ
المصاريف المقرر في المادة الثامنة عشرة من
مرنا هذا وجب على صندوق الدين ان يأخذ
من زياداته المقدار اللازم لتكاملة المبلغ المذكور
ويورده لنظارة المالية

واذا زادت ايرادات المديريات والمصالح
الغير مخصصة عن مقدار المصاريف المذكورة
قبلاً فيصير توريد الزيادة لصندوق الدين

المادة الحادية والعشرون الزيادات التي
تظهر في سنة ١٨٨٥ و ١٨٨٦ في مجموع الايرادات
المخصصة والغير مخصصة بعد القيام بتسديدات
الديون بانواعها والمصاريف العمومية على
حسب الشروط المبينة في المادتين ١٧ و ١٨
المذكورتين قبلاً تبقى كمبلغ احتياطي في صندوق
الدين لغاية ١٥ ابريل سنة ١٨٨٧

وفي ذلك الحين تنوزع هذه الزيادات
بعرفة قومسيون صندوق الدين بين حاملي
الشهادات المبينة في المادة الثانية عشرة والرابعة
عشرة

فان فاض شيء منها يخصص لسداد الاستقطاع
الحاصل باعتبار نصف في المائة على فوائد
اسهم قتال السويس

اما اذا كانت الزيادات غير كافية للقيام
بجميع هذه التسديدات بنماها فيخصص لهذا
الشان زيادات السنوات التالية

وكافة الزيادات التي لا تستعمل في
التسديدات المذكورة توزع بالمناصفة بين ميزانية
مصروفات ادارة الحكومة وبين خدمة الاستهلاك
المادة الثانية والعشرون يخصص من
التقود المعينة للاستهلاك بموجب المادة السابقة
مبلغ قدره ٨٧٧٥٠ ليرة مصرية (٩٠٠٠٠ ليرة
استرلينية) يستعمل خاصة في استهلاك السلعة
المضمونة

وما زاد عن المبلغ المذكور يخصص لاستهلاك
الديون الاخرى على الشروط التي تقرر في
قانون التصفية وفي الكونترات المعقودة بين
حكومتنا والخوارج د روتشيلد

المادة الثالثة والعشرون كافة الديون
المنوعة عنها في مادة ٦٦ من قانون التصفية
يجب مطالبة حكومتنا بها قبل اول يناير سنة
١٨٨٦ والا فيسقط الحق من المطالبة بها

وما يكون من هذه الديون غير مطالب
به في التاريخ المذكور مطالبة مثبتة بواسطة
تقديم دعوى امام المحاكم او بشهادة وصول معطاة
من المصلحة ذات الاختصاص او بورقة مخضر

بسط الحق فيه قطعياً ولا يجوز ان نحصل
بشأنه ادنى مطالبة ضد حكومتنا

المادة الرابعة والعشرون سندات الدين
المناز والدين الموحد المودعة الان في صندوق
الدين وهي من ضمن موجودات التصفية تبقى
م محفوظة في الصندوق المذكور لاجل سداد
ديون التصفية التي لم تدفع لغاية الان وجميع
ما يزيد من موجودات التصفية بحسب تكوينها
بمقتضى المادة ٦٤ من قانون التصفية تبقى تحت
نصرف حكومتنا مخصصاً للتسديدات الميمنة في
المادتين ٩ و ١٠ من امرنا هذا

وما يبقى من السندات في صندوق الدين
بعد تسديد كافة ديون التصفية فيجري اعدامه
المادة الخامسة والعشرون الترخيص المعطى
لناظر ما لبنا بموجب المادة ٢٧ من قانون
التصفية باستقراض نفود بحساب جار قد صار
تحديده وحصره في مبلغ لا يتجاوز مليوناً واحداً
من الجنيهات المصرية

المادة السادسة والعشرون المحاكم المختلطة
لا تنظر في الدعوى المقامة من مأموري صندوق
الدين العمومي على الحكومة المصرية ورئيس
النظار وناظر المالية والمدبرين وروساء المصالح
المخصصة للدين بصفتهم الرسمية والشخصية لتكليفهم
بسداد المبالغ المخصصة للاستهلاك التي صار
توريدها مباشرة لخزينة المالية في شهري ستمبر
واكتوبر سنة ١٨٨٤

المادة السابعة والعشرون ينشر امرنا هذا
في الجريدة الرسمية ويكون نافذ الاجراء من
يوم نشره بدون التفات الى كل ما يخالفه من
نصوص القوانين او الاوامر المتبعة الان

ويتبع ذلك مادة التصفية بتلوها توفيع
الحديو وتوقيع كل من نوبار باشا رئيس
مجلس النظار وعبد القادر باشا حلي ناظر
الداخلية والحرية والبحرية ومصطفى باشا فهمي
ناظر المالية وعبد الرحمن باشا رشدي ناظر
الاشغال العمومية والمعارف موقفاً

وقد اعقب هذا الامر صدور امر اخر
بتاريخ ٢٨ لوليو و ١٦ شوال مقررًا قائمة السلفة
وبيان الاكتتاب بها وهو : قال

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٧
يوليو سنة ١٨٨٥ وبناء على ما عرضة علينا
مجلس نظار حكومتنا امرنا بما هو آت

المادة الاولى لاجل الاستحصال على السلفة
المقتضى عملها بموجب امرنا الرقم ٧ يوليو سنة
١٨٨٥ المذكور قبلاً بصير ايجاد سندات بالقدر
اللازم منتجة على حسب سعر الايميسيون (اي
الاكتتاب) مبلغاً حقيقياً قدره تسعة ملايين ليرة
استرلينية بفائدة قيمتها ثلاثة في المائة سنوياً

المادة الثانية بصير اكتتاب السلفة في
لوندرة وفي برلين وفي فرانكفور (الواقعة على
نهر المين) وفي باريس في ٣٠ يوليو الجاري
بعدل خمسة وتسعين ليرة وعشرة شلينات
استرلينية عن كل مائة ليرة استرلينية قيمة اسمية
تخصب الفائدة عليها من اول يونيو سنة ١٨٨٥
ويكون توريدها بالكيفية الاتية

ثلث ليرة

٥٠ وقت الاكتتاب

٢٠ عند التخصيص

٢٥ في اول ستمبر سنة ١٨٨٥

١٥ كوبون عن فائدة الثلاثة اشهر واما
الكوبونات الاخرى فيكون دفعها كل سنة
اشهر في اول مارث وفي اول ستمبر من
كل سنة
ويتبع ذلك المادة الرابعة وهي مادة التنفيذ
تليها التواقيع

٢٥ في ٦ اكتوبر سنة ١٨٨٥
١٠ في ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٨٥
مع جواز نوريد النقود قبل حلول مواعيدها
بواسطة خصم ثلاثة في المائة سنوياً اعتباراً من
تاريخ اصدار السندات الموقنة
المادة الثالثة يدفع في اول ستمبر سنة